



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكرة

للحصول على شهادة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

**دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية  
(دراسة حالة الجزائر 2000-2020)**

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة(ة): منصور شريفة

**أمام لجنة المناقشة**

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ.	براس دليلة
مقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	حاكمي بوحفص
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ.	موزيان فاطمة
مناقشا	المركز الجامعي غليزان	أستاذ محاضر أ.	حمداي نجاة
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	العلمي فاطمة
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ.	بلعجين خالدية

2021 – 2020

# التشكرات

نحمد ونشكر الله الواحد الذي انعم علينا بنعمته العلم والعقل، بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بجزيل الشكر لمن دل وأرشد وصحح وصوب الأستاذ المشرف: الأستاذ  
الدكتور حاكمي بوحفص.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة اللواتي تشرفت بقبولهن مناقشة هذا العمل، وكل من قدم  
لي يد العون طيلة سنوات الدراسة من مبتدائها الى يومنا.

جاز الله الجميع عني كل خير.

# الإهداء

الى الوالدين الكريمن أطال الله في عمرهما، وأدام ودهما وأعاني على طاعتهما ومجربة الخير لهما.

الى كل أفراد عائلتي.

الى أساتذتي، وكل الذين سهروا على تعليمي.

الى أصدقائي وزملائي مع حفظ الأسماء والألقاب.

أهدي ثمرة هذا العمل.

الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	التشكرات
	الإهداء
III - I	فهرس المحتويات
VIII - IV	فهرس الجداول والأشكال
أ - ز	المقدمة العامة
70-01	الفصل الأول: استعراض نظري للسياسة المالية
02	المبحث الأول: السياسة المالية ومسؤولية الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي
02	أولاً: السياسة الاقتصادية ومسؤولية الدولة
08	ثانياً: السياسة المالية ومسؤولية الدولة
13	ثالثاً: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية
25	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
25	أولاً: أهداف السياسة المالية
28	ثانياً: التفسير النظري للسياسة المالية
35	ثالثاً: مزايا السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها
37	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية
37	أولاً: النفقات العامة
48	ثانياً: الإيرادات العامة
59	ثالثاً: الموازنة العامة
70	خلاصة الفصل الأول
114-71	الفصل الثاني: علاقة السياسة المالية بالاستقرار (استعراض نظري)
72	المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي والمالي
72	أولاً: الاستقرار الاقتصادي - مراحل وأهدافه
74	ثانياً: الاستقرار المالي وأهمية تحقيقه

79	ثالثا: مظاهر عدم الاستقرار المالي وأدوات دعم الاستقرار
82	<b>المبحث الثاني: فجوة الناتج وآليات قياسها</b>
84	أولا: آليات قياس الناتج المحتمل
87	ثانيا: آثار البطالة والتضخم على فجوة الناتج
94	ثالثا: أنواع فجوة الناتج ومحدداته
95	<b>المبحث الثالث: آثار السياسة المالية على عوامل الاستقرار</b>
95	أولا: السياسة المالية وأثارها على الناتج المحلي الإجمالي PIB
100	ثانيا: آثار السياسة الإنفاقية على نمو الناتج المحلي الإجمالي
104	ثالثا: آثار السياسة الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي
106	رابعا: السياسة المالية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي
114	<b>خلاصة الفصل الثاني</b>
186-115	<b>الفصل الثالث: الضريبة وعلاقتها باستقرار السياسة المالية (استعراض نظري)</b>
116	<b>المبحث الأول: الضريبة، أهدافها، مكوناتها ومحاورها</b>
116	أولا: تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي
121	ثانيا: ماهية الضريبة وتنظيمها
149	ثالثا: تصنيفات الضرائب
156	<b>المبحث الثاني: النظام الضريبي</b>
156	أولا: النظام الضريبي أهدافه- محدداته
160	ثانيا: الضغط الضريبي وأثاره على النظام الضريبي
164	ثالثا: مرونة النظام الضريبي وكفاءة الإدارة في تحقيق المردودية النظام
170	<b>المبحث الثالث: السياسة الضريبية وعلاقتها بالسياسة المالية</b>
170	أولا: سمات السياسة الضريبية ومحدداتها.
173	ثانيا: أهداف السياسة الضريبية وأدواتها
176	ثالثا: السياسة الضريبية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي.
186	<b>خلاصة الفصل الثالث</b>

276-187	<b>الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر</b>
188	<b>المبحث الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات</b>
188	أولاً: الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل الإصلاحات
192	ثانياً: مرحلة ما بعد الإصلاحات الضريبية
197	ثالثاً: هيكل النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات الضريبية
204	<b>المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)</b>
204	أولاً: قانون المالية و أنواعه في الجزائر
206	ثانياً: تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
220	ثالثاً: فعالية الإيرادات الضريبية في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر (2000-2020)
241	<b>المبحث الثالث: دراسة قياسية لمساهمة الإيرادات الضريبة الفعلية في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)</b>
243	أولاً: وصف متغيرات الدراسة
252	ثانياً: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات
272	ثالثاً: التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر
275	<b>خلاصة الفصل التطبيقي</b>
284-277	<b>الخاتمة العامة</b>
302-285	<b>المراجع</b>
308-303	<b>الملاحق</b>

# قائمة الجداول والأشكال



## قائمة الجداول والأشكال

## 1 . قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1- 4)	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)	207
(2- 4)	تطور الإيرادات العامة للموازنة العامة في الجزائر (2000 - 2020)	211
(3- 4)	صافي الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)	216
(4-4)	موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	218
(5-4)	تطور الحصيلة الفعلية للإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	221
(6- 4)	تطور الحصيلة الفعلية لجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	222
(7- 4)	تطور حصيلة الإيرادات العامة الفعلية والتفديرية للجزائر خلال الفترة (2000-2020)	224
(8- 4)	تطور فوارق الإيرادات العادية وفوارق الجباية البترولية نسبة الى فارق الإيرادات العامة في الجزائر	225
(9-4)	تطور تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	226
(10- 4)	تطور الحصيلة الفعلية للجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	228
(11-4)	تحليل نتائج مؤشرات التحصيل الضريبي $R_1$	229
(12-4)	تحليل نتائج مؤشرات التحصيل الضريبي $R_2$	230
(13- 4)	تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	231
(14- 4)	تطور مؤشر تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	234
(15-4)	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	235
(16-4)	المرونة الضريبية للنتائج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)	236
(17- 4)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	238
(18- 4)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	238
(19- 4)	تطور حجم الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	239
(20- 4)	الإحصائية الوصفية لمؤشر الدراسة الفترة (2000-2018)	243
(21- 4)	اختبارات فترة الإبطاء لمتغير نفقات التجهيز	244

245	اختبارات فترة الإبطاء لمتغير نفقات التسيير	(22- 4)
245	اختبارات فترة الإبطاء لمتغير النفقات العامة	(23- 4)
246	اختبارات فترة الإبطاء لمتغير الإيرادات العامة	(24- 4)
246	اختبارات فترة الإبطاء لمتغير الجباية العادية	(25-4)
247	اختبارات فترة الإبطاء لمتغير الضرائب المباشرة	(26- 4)
247	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير نفقات التجهيز	(27- 4)
248	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير نفقات التسيير	(28- 4)
248	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير النفقات العامة	(29- 4)
249	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير للإيرادات العامة	(30-4)
250	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير الجباية العادية	(31-4)
251	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير الضرائب المباشرة	(32- 4)
251	نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير الضرائب غير المباشرة	(33-4)
253	: نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين (الإيرادات العامة والنفقات العامة)	(34- 4)
253	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين (الإيرادات العامة والنفقات العامة)	(35- 4)
254	نماذج اختبار الاستقرارية للبواقي (الإيرادات العامة والنفقات العامة)	(36- 4)
254	نتائج استقرار سلسلة البواقي لنموذج الانحدار	(37-4)
255	الارتباط الذاتي	(38- 4)
256	التوزيع الطبيعي للبواقي	(39- 4)
256	ثبات تبيان البواقي	(40-4)
257	نموذج تقدير الخطأ للإيرادات العامة	(41- 4)
257	نموذج تقدير الخطأ للإيرادات العامة	(42- 4)
258	تقدير النموذج (الجباية العادية والنفقات العامة)	(43- 4)
259	تقدير النموذج (الجباية العادية والنفقات العامة)	(44- 4)
259	نماذج اختبار الاستقرارية للبواقي	(45- 4)

260	الارتباط الذاتي	(46-4)
261	التوزيع الطبيعي للبواقي	(47- 4)
261	ثبات تبيان البواقي	(48- 4)
262	نموذج تقدير الخطأ لمتغير الجباية العادية والنفقات العامة	(49- 4)
262	نموذج تقدير الخطأ لمتغير الجباية العادية والنفقات العامة	(50- 4)
264	تقدير النموذج (الضرائب المباشرة والنفقات العامة)	(51- 4)
264	تقدير النموذج (الضرائب المباشرة والنفقات العامة)	(52- 4)
265	نماذج اختبار الاستقرارية للبواقي(الضرائب المباشرة والنفقات العامة)	(53- 4)
266	الارتباط الذاتي	(54- 4)
266	التوزيع الطبيعي للبواقي	(55-4)
266	ثبات تبيان البواقي	(56-4)
267	نموذج تقدير الخطأ لمتغير الضرائب المباشرة والنفقات العامة	(57-4)
268	نموذج تقدير الخطأ	(58- 4)
269	الارتباط الذاتي	(59- 4)
269	التوزيع الطبيعي للبواقي	(60- 4)
270	ثبات تبيان البواقي	(61- 4)
270	اختبار السببية بين المتغيرين في الأجل القصير (الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة)	(62- 4)
271	اختبار السببية بين المتغيرين في الأجل الطويل(الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة)	(63- 4)

## 02 . قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	المربع السحري كالدور للسياسة الاقتصادية	(1- 1)
14	إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية	(2- 1)
22	منحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد	(3- 1)
23	دمج السياستين النقدية و المالية في آن واحد	(4- 1)
31	منحنى الطلب الكلي	(5- 1)
32	منحنى العرض الكلي	(6-1)
34	منحنى العرض الكلي و منحنى الطلب الكلي	(7-1)
41	تقسيم النفقات العامة	(8-1)
42	متوسط الدخل الفردي الحقيقي	(9- 1)
59	الإيرادات العامة للدولة	(10- 1)
84	منحنى إمكانيات الإنتاج لاقتصاد بلد معين	(1- 2)
88	فجوة الناتج ( العلاقة بين الناتج المحلي الفعلي والمحتمل)	(2- 2)
100	العلاقة بين نمو الناتج المحلي PIB والإنفاق العام	(3-2)
102	أثار السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي	(4- 2)
108	الفجوة الانكماشية	(5- 2)
109	الفجوة التضخمية	(6-2)
111	السياسة المالية التوسعية	(7- 2)
113	السياسة المالية الانكماشية	(8- 2)
163	منحنى لافر العلاقة بين الإيراد الضريبي وسعر الضريبة	(1-3)
182	دور الحوكمة الجبائية في تحسين شرعية السلطة العمومية	(2- 3)
208	منحنى تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2020 )	(1- 4)
209	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز لدولة الجزائر خلال الفترة 2000-2020	(2 - 4)

212	إجمالي الإيرادات العامة لدولة الجزائر خلال السنوات 2000 . 2020	(3-4)
213	تطور الجباية البترولية والإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2020-2000)	(4- 4)
216	تطور وضعية الموازنة العامة للجزائر كنتيجة بين النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (2020-2000)	(5- 4)
218	تطور مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)	(6- 4)
219	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي (2000 . 2018)	(7- 4)
222	تطور الحصيلة الفعلية الجباية العادية والإيرادات العامة للجزائر (2020-2000)	(8-4)
228	تطور نسبة مساهمة حصيلة الجباية الفعلية في الإيرادات العامة للجزائر(2020-2000)	(9- 4)
231	تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)	(10-4)
232	تطور الضريبة المباشرة في الجزائر لسنة 2017	(11- 4)
252	تمثل العلاقة بين المتغيرين (الإيرادات العامة والنفقات العامة)	(12- 4)
258	تمثل العلاقة بين المتغيرين (الإيرادات الجبائية العادية والنفقات العامة)	(13- 4)
263	تمثل العلاقة بين المتغيرين (الضرائب المباشرة والنفقات العامة)	(14- 4)

# المقدمة العامة

## 1 - التقديم :

نتناول في هذه الرسالة دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية (دراسة حالة الجزائر 2000-2020)، نظرا لدور الدولة سابقا والذي اقتصر على تغطية الإنفاق العمومي ونطاق الدولة الحارسة، لكن بتطور العصور تغير مفهوم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أين التطور المستمر الذي عرفه مفهوم الدولة منذ أول ظهور أدى لتطوير مهامها فأصبحت تشرف على كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وهذا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والتوازن الاقتصادي، ومن أجل ذلك كان لا بد على الدولة أن تتبنى سياسات اقتصادية تشمل مجموعة من السياسات كالسياسة المالية و السياسة النقدية .

إن السياسة المالية للدولة تستمد أهميتها كونها الوثيقة السياسية التي تقرر إيرادات الدولة ونفقاتها، و بالتالي هي أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات الأزمات الاقتصادية، وما يميز الوضع التوازني للموازنة العامة للدولة بما يساعد على النهوض بمستويات اقتصادياتها وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، وقد يكون عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة مقصودة أو طارئة يتم تناولها أثناء الحديث عن تقييم الأداء الحكومي وكفاءته، حيث يعتبر كمقياس تقييم أداء السياسة المالية وأثارها على المتغيرات الاقتصادية الأخرى على المدى القصير وطرق تمويله في الاقتصاديات المعاصرة والآثار الناجمة عن ذلك، وعلى هذا الأساس ازدادت الدراسات والأبحاث عند الاقتصاديين المعاصرين لإيجاد الحلول لهذه المشكلة واقترح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها.

تبعاً لذلك فقد تزايد الاهتمام بدراسة السياسة الضريبية والتأثيرات التي قد تترتب على استخدامها كأسلوب لتوجيه الاقتصاد وكأداة لتمويل الموازنة العامة خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث تطور دور الدولة من دولة حارسة الى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الاستقرار، وفي هذا الإطار تم

الاعتناء بالسياسة الضريبية باعتبارها إحدى أهم رموز السيادة ومظهر من مظاهر السلطة، فهي تتواجد في كل النظم الاقتصادية المعاصرة بأشكال ومضامين مختلفة ومتباينة نسبيا، لكنها تشترك في كونها أداة تمويلية هامة وحيوية ومصدر رئيسي لإيرادات الدولة خاصة منها الدول السائرة في طريق النمو.

تطورت النظرة الضريبية عبر مراحل تطور الفكر الاقتصادي، فأصبحت بذلك أداة لضبط الاقتصاد وإحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة، إذ تلعب دورا أساسيا في البرامج التي توضع بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي للدول لمعالجة الاختلالات الهيكلية بها، إذ امتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك وتشجيع الادخار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تؤثر في عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي على سياستها المالية.

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي تتدخل الدولة في اقتصادها، والتي تعاني من محدودية الموارد والضغوطات الإنفاقية المتزايدة مما ينعكس ذلك على سياستها المالية، فكان لابد من استخدام الضريبة كأداة لتحصيل الموارد وآلية لإعادة توزيع الثروة ووسيلة لضمان استقرار سياستها المالية، وعليه شكل إصلاح النظام الضريبي أحد أهم محاورها، بما يمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في تحسين أداء السياسة الضريبية من حيث تبسيط النظام الضريبي ورفع مردوديته المالية، وتحقيق استقرار السياسة المالية ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين.

**2 - إشكالية الدراسة :** على ضوء عرضنا السابق ولمعالجة الموضوع تظهر ملامح إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

**ما هو دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر ؟**

من أجل الإلمام الجيد لهذا الموضوع نطرح التساؤلات التالية:

- ما علاقة السياسة المالية بالسياسات الأخرى ؟
- هل ارتفاع الإيرادات العامة كانت كافية لتغطية النفقات العامة، و من ثم تحقيق توازن الموازنة العامة؟



- ما هي الإصلاحات الضريبية المطبقة في الجزائر؟ وهل كانت لها فعالية مثلى في تحقيق استقرار السياسة المالية؟
- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين أداء النظام الضريبي الجزائري والرفع من مردود يته المالية؟

### 3. فرضيات الدراسة: تقودنا الدراسة للإجابة على هذه الإشكالية الى طرح الفرضيات التالية :

- ✓ تعتبر السياسة المالية من أبرز السياسات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع.
- ✓ تلعب الضريبة دورا هاما في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر.
- ✓ أدت الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الى تفعيل دور الجباية العادية في تمويل العجز الموازي بشكل سمح للجزائر بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

### 4. منهجية الدراسة :

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، لذلك ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي عند تطرقنا الى المفاهيم النظرية المتعلقة بأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات المالية من أجل تحقيق استقرار السياسة المالية، والإطار النظري للضريبة والسياسة الضريبية، بالإضافة الى المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليل الجداول والبيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث، خاصة البيانات والإحصائيات الرسمية للجزائر الصادرة عن وزارة المالية، عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد، المديرية العامة للضرائب، والديوان الوطني للإحصاء التي شملت اقتصاد هذا البلد في فترة محل الدراسة، والقوانين والتشريعات المتعلقة بالجانب الضريبي والاقتصادي، كما سنعتمد على المنهج القياسي عن طريق أدوات القياس الاقتصادي وبعض البرمجيات مثل برنامج Eviews لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي ينتج على بعض المتغيرات الاقتصادية المعتمد

عليها في الدراسة، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، فإن البحث تضمن إضافة الى المقدمة العامة والخاتمة أربع فصول:

**الفصل الأول:** تحت عنوان استعراض نظري للسياسة المالية، حيث شمل السياسة المالية ومسؤولية الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، مفاهيم عامة حول السياسة المالية، ومن تم أدوات السياسة المالية .

**الفصل الثاني:** تحت عنوان علاقة السياسة المالية بالاستقرار (استعراض نظري)، حيث تضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي، فجوة الناتج وآليات قياسها، ومن تم آثار السياسة المالية على عوامل الاستقرار.

**الفصل الثالث:** تحت عنوان الضريبة وعلاقتها باستقرار السياسة المالية (استعراض نظري)، حيث قمنا بعرض الضريبة، أهدافها، مكوناتها ومحاورها، كما تطرقنا الى النظام الضريبي، ومن تم السياسة الضريبية وعلاقتها بالسياسة المالية.

**الفصل الرابع:** الجزء التطبيقي تحت عنوان دراسة تطبيقية لدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر، حيث شمل لمحة حول الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات، إضافة الى دراسة تحليلية لمسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة، مدعما في الأخير بدراسة قياسية لمساهمة الإيرادات الضريبية الفعلية في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر خلال نفس فترة.

## 5 - الدراسات السابقة :

تضمنت الدراسات السابقة لموضوع الدراسة الكتب و المباحث التالية :

**أولا:** وحيد مهدي عامر (2010) السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي، دار الجامعة إسكندرية :

حيث عالج في هذا الموضوع السياسات المالية و دورها في إدارة الطلب الكلي، وأيضا السياسات النقدية وفعاليتها، ومن تم التوازن الكلي في النظام الاقتصادي وبعض النظريات الاقتصادية، و في الأخير توصل الى دور السياسة المالية في علاج عجز الموازنة والأسباب التي تؤدي الى عدم خفض العجز الموازي وملاحظات كينز عن الدورة الاقتصادية.

ثانيا: مهدي سهر غيلان الجبوري، عامر عمران كاظم المعموري، سرمد عبد الجبار هدا ب الخير الله (2018)

المثبتات التلقائية في تحقيق استقرار الموازنة العامة للدولة، دار الأيام للنشر والتوزيع - عمان - الأردن:

حيث عالج في هذا الموضوع المثبتات التلقائية وآثرها في استقرار ومعالجة اختلالات الموازنة، ومن تم فجوة الناتج وآليات قياسها من خلال حجم الحكومة، وفي الأخير الإطار النظري الرياضي والقياسي لآلية تقدير المثبتات التلقائية، حيث استنتج أن المثبت التلقائي يساهم بصورة كبيرة في الاستقرار المالي العام، إذا ما تم الاعتماد عليه كمؤشر وأداة مهمة لاستقرار السياسة المالية وهذا ما يمكن ملاحظته في الاقتصاديات المتقدمة وبصورة فعالة، مما يتطلب على الاعتماد على المثبتات التلقائية في إعداد الموازنة العامة للبلد اعتمادا على الإيرادات النفطية وفجوة الناتج في الاقتصاد العراقي.

ثالثا: علي سايح جبور، مكانة الجباية العادية في تمويل العجز الموازي وآليات تطويرها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة حسبية بن بوعلبي الشلف، السنة الجامعية 2019-2020 :

حيث عالج في هذا الموضوع النظرية العامة للضريبة والنظام الضريبي، الإطار العام لتمويل العجز الموازي، ومن تم النظام الجبائي الجزائري قبل وبعد الإصلاح الجبائي لسنة 1992، وفي الأخير درس تفعيل الجباية العادية لتغطية العجز الموازي في الجزائر، حيث استنتج انه من الضروري جدا على الجزائر وضع إستراتيجية جبائية فعالة من أجل تجنب أو التخفيض من نتائج انهيار أسعار البترول وذلك من خلال تطوير وتفعيل الجباية العادية لتمويل العجز الذي أصاب موازنتها خاصة في الآونة الأخيرة.

## 6 . حدود الدراسة : الحدود الزمنية و المكانية للدراسة هي :

✓ الحدود الزمنية للدراسة : حددت فترة الدراسة من سنة 2000 الى سنة 2020 .

✓ الحدود المكانية للدراسة : تموطن الدراسة في الجزائر .

## 7 - أسباب اختيار الموضوع: لم يأت اختيار الموضوع بطريقة عفوية بل كان هنالك عدة

أسباب منها:

- الأهمية البالغة التي تكتسبها الضريبة كونها أحد الأدوات الهامة لتحقيق استقرار سياسة المالية وكذا إحدى الموارد الرئيسية لتغطية نفقات الدولة.

- تأثير الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي و الذي ينعكس حتما على استقرار السياسة المالية.

- جاء هذا الموضوع لاستكمال بحث شهادة الماجستير.

## 8. أهمية البحث: تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع، ففعالية السياسة الضريبة تكتسي قدرا

كبيرا من الأهمية، فكلما كانت هذه السياسة فعالة كلما تحسنت المردودية المالية للجباية العادية بما يمكن في تمويل

الموازنة العامة بعيدا عن هيمنة الجباية البترولية وبالتالي تحقيق استقرار السياسة المالية للدولة، بالإضافة الى إيجاد الحلول

المناسبة لمعالجة العجز والذي من شأنه أن يساهم في استقرارية الموازنة العامة من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة

التحولات التي تعرفها الجزائر بإتباعها نظام اقتصاد السوق وارتباطها بالهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها

الصندوق الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

و تعتمد الدراسة على المفاهيم الاجرائيات الآتية :

**السياسة المالية:** هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة وذلك بهدف

إنتاج آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ.

**الضريبة:** فريضة إلزامية بدون مقابل تفرض على الأفراد أو الأموال بهدف تحقيق النفع العام.

## 09. أهداف البحث : تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ كشف تدخل الدولة عن طريق اختيار الأمثل لسياساتها المالية المطبقة، وهذا بواسطة أدواتها المالية ، وفقا لاقتصادها ومواردها المالية المحدودة وصولا الى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي .
- ✓ إبراز الأسس النظرية للسياسة المالية والضريبية.
- ✓ إبراز أهم محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر، والسياق العام لهذا الإصلاح وأهم نتائجه.
- ✓ تقييم مسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر ومعرفة مدى فعالية الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية.
- ✓ تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية للأهداف المنوطة بها.

## 10. خطة الدراسة :

- 10-1 . التقديم .
- 10-2 . السياسة المالية.
- 10-3 . السياسة المالية وعلاقتها بالاستقرار .
- 10-4 . الضريبة وعلاقتها باستقرار السياسة المالية.
- 10-5 . دراسة تطبيقية لدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
- 10-6 . الخاتمة.

## الفصل الأول

استعراض نظري للسياسة المالية

إن الموضوع الذي سنتناوله في هذا الفصل يتضمن السياسة المالية، تطورها و أهدافها، كما سوف نقوم بعرض السياسة المالية ومسؤولية الدولة، ذلك من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، ويكون هذا عن طريق سياستها الاقتصادية، التي هي مجموعة من السياسات تعمل كلا منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين حزم من السياسات الاقتصادية، وهذا في إطار التحول الفكري الذي قدمه كينز لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أعطى للموازنة العامة وبالتالي السياسة المالية وأدواتها في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وتأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية، حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة.

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب و الإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس ولمعالجة هذا الفصل سوف نتطرق الى المباحث التالية:

**المبحث الأول: السياسة المالية ومسؤولية الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: أهداف ومزايا السياسة المالية .**

**المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.**

## المبحث الأول: السياسة المالية ومسؤولية الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي

إن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى، هذا ما نادى به اقتصاديي المالية العامة، وما جاء به جون ماينز كينز بالنظرية العامة، وتزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، وماله من أهمية في تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، وحماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وإنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول الى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار.

حتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة، يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وتحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، وتجدر الإشارة الى أن حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات الحديثة ومن هذا المنطلق يبدو من الملائم تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

### أولاً: السياسة الاقتصادية ومسؤولية الدولة:

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يزداد يوماً بعد يوم، بالرغم من تغيير القناعات وتقلب الخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي، وان كل دول العالم تدرك أن السوق القائمة غير مكتملة، مما يجعلها عاجزة عن إعطاء الإشارات السعرية وغيرها بشكل سليم، وكان لابد من تدخل الدولة في الاقتصاد بمستوى معين هو أكثر من الضروري، وهو ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير في الواقع الاقتصادي والتقليل من الفوارق الاجتماعية، وهي في الأخير إلا السياسات الاقتصادية وشروط استخدامها.



**1: دور الدولة في النشاط الاقتصادي:**

الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: وهي دولة تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو الى حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، واقتصاد جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة<sup>1</sup>.

عند مطلع القرن الخامس عشر كان الجدل قائم بين الاقتصاديين على دور الدولة في الاقتصاد حيث ظهر فكر التجاريين بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية، الأمر الذي قلص دور الدولة الى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا<sup>2</sup>.

مع مطلع القرن السابع عشر والثامن عشر ظهرت النزعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، وعليه ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، واعتماد على مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد في ظل ما يسمى بالمذهب الحر وهو المحرك والمسير للنشاط الاقتصادي<sup>3</sup>.

**الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:** هي دولة غير حيادية تمارس النشاط الاقتصادي، ويجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاريين، ضمان ميزان التجاري موافق وذلك بالحد من الاستيراد حفاظا على عدم خروج المعدن النفيس، أو في أطروحات المدرسة التاريخية، والقاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة، أو في أطروحات الكينزيين، والقاضية بخلق الطلب الفعلي أو في بعض الداعية التي توسع نطاق الملكية العامة للقضاء على التناقص الموجود بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

<sup>1</sup>عبد المجيد قدي (2005) المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية-الساحة المركزية بن عكنون-الجزائر - ط2- ص12.

<sup>2</sup>محمد غفر، أحمد فريد (1999) الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص11

<sup>3</sup>عبد المطلب عبد الحميد (2007) النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية ص 422.

إن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي سادت العالم، أو بالأحرى الكساد العالمي الكبير عام 1929، ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فكان من الضروري التخلص من مفهوم الدولة القديم الى المفهوم الجديد، وانتشر بدلا من "الدولة الحارسة" الى مفهوم "الدولة المتدخلة"، في نفس الوقت التي برزت فيه "النظرية الكينزية" التي أكدت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من "الركود الاقتصادي"، ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي<sup>4</sup>.

**الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي:** بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوي في السوق، ومع ازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزاعات نحو التأميم وغيرها.

بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، حيث لم يكتف بوجود دور الدولة الى حد كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك الى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا الى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب الى الاشتراكية، حتى أصبح وسائل الإنتاج معظمها مسيطرة من قبل الدولة المنتجة مع اختفاء معظم الأنشطة الاقتصادية التابعة للخواص مع امتلاك وسائل الإنتاج<sup>5</sup>.

نلخص مما سبق أن مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر مستقر على المفهوم الجديد لدور الدولة "الدولة المنتجة"، لأن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أن لكل دولة ظروف خاصة بها وبأوضاعها، وبصفة عامة يتضح دور الدولة أكثر عند وضع سياسة اقتصادية للبلاد وتنفيذها.

<sup>4</sup>عبد المطلب عبد الحميد (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 422.

<sup>5</sup> نفس المرجع ص 424.

## 2- السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر تدخل الدولة: تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: "مجموعة القرارات التي

تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"، تتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازي للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد الجباية التفضيلية لدعم الصادرات ... الخ، ويمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل، وعليه نميز بين<sup>6</sup>:

- السياسة الظرفية: تتعلق أساسا بالسياسة الميزانية والسياسة النقدية؛

- السياسة الهيكلية: تتعلق أساسا بالسياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية.

يعرف بعض الاقتصاديين السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى<sup>7</sup>، وهي عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما<sup>8</sup>، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

للإشارة فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، الصادرات والواردات، وسعر الصرف<sup>9</sup>.

<sup>6</sup> عبد المجيد قدي (2003) المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، ط1، ص 25.

<sup>7</sup> نعمت الله نجيب وآخرون (1990) مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعية بيروت، ص 441.

<sup>8</sup> رضا العدل (1996) التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين الشمس، ص 325.

<sup>9</sup> أحمد جامع (1990) التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 241.

نستنتج مما سبق أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يضم كل من السياسة المالية والسياسة النقدية إضافة إلى

السياسة التجارية التي هي جزء منها وتخص بأمور الصادرات والواردات، الإعانات، والصرف الأجنبي<sup>10</sup>.

### 3- أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري "نيكولا كالدور": تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق

هدف أو مجموعة من الأهداف، وقد لخصها الاقتصادي KALDOR في أربعة أهداف وهي:

- البحث عن تحقيق النمو الاقتصادي: هو الهدف الأكثر عمومية، وحسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو

الاقتصادي نسبة 6%، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة... الخ، وعادة يتم اعتماد على

زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغيير الذي يحصل

في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى، فإذا كان معدل النمو يساوي معدل التغيير في الناتج المحلي الخام الحقيقي،

فمنه من الضروري القيام بالمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل

للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج، وبصفة خاصة العمل؛

- البحث عن التشغيل الكامل: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0% (معدومة)، وهذا عكس ما

يراه بعض الاقتصاديين أن وصول الاقتصاد إلى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة

يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، ذلك أن هناك قدراً من البطالة لا يوجد في كل لحظة ولا يمكن

ذهابه، فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية، ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي يعبر هذا

المعدل عن السير العادي لسوق العمل وهو غير قابل للضغط، هناك علاقة بين النمو والبطالة، ذلك أن زيادة وتيرة

النمو الاقتصادي بالضرورة إلى انخفاض البطالة، وكل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في درجة

البطالة؛

<sup>10</sup> جودة عبد الخالق (1983) الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة، ص 149.

- **البحث عن التوازن الخارجي:** يقصد به توازن ميزان المدفوعات، وحسب كالدور يجب أن يبلغ التوازن الخارجي نسبة 2%، حيث أن ميزان المدفوعات يعكس الوضع مثلا في حالة عجز الى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والتي تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملة الضعيفة<sup>11</sup>.

إن هدف السياسة الاقتصادية هو الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات، وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق التوازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة<sup>12</sup>.

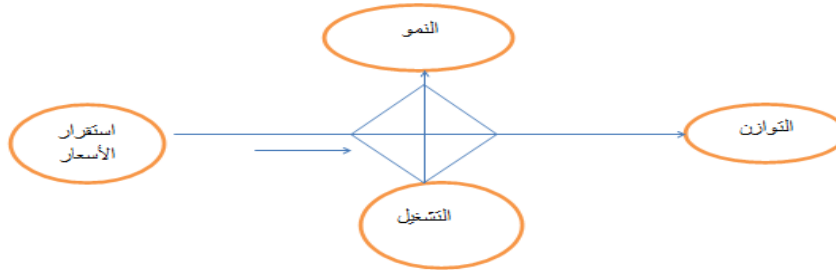
- **التحكم في التضخم (الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار):** يعبر التضخم عن ارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، وهذا من خلال محاولة خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي الى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن التضخم زاحفا إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول الى تضخم جامع، فضلا عن كون التضخم يؤدي الى فقدان ثقة المتعاملين الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

يمكن تلخيص أهداف السياسة الاقتصادية الكلية فيما يعرف بالمربع السحري كالدور في الشكل الموالي:

<sup>11</sup>عبد المجيد قدي (2003)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-46.

<sup>12</sup>بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد (2005)، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي حول أداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 8،9 مارس 2005، ص 166.

الشكل رقم (1-1): أهداف السياسة الاقتصادية - المربع السحري كالدور -



المصدر : عبد المجيد قدي ( 2003 ) . المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية . ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية . بن عكوب . الجزائر . ص 34.

**ثانيا - السياسة المالية ومسؤولية الدولة:** إن الدولة تقوم بنشاط مالي جوهره الحصول على موارد نقدية

وإنفاقي، وهو نشاط لا يقصد لذاته وإنما هو وسيلة الدولة للقيام بالخدمات التي تشبع الحاجات العامة.

**1- السياسة المالية ومسؤولية الدولة لخدمة التنمية المتوازنة:** إن النظرية التقليدية تتميز بأن قوة السوق

كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد، وينجم عن ذلك بالتقيد بعدم تدخل الدولة عن طريق الاقتراض وإلا أخلت

بهذا التوازن وتبين ذلك من خلال أن الإنتاج يخلق الطلب مساويا له من جهة، ومن جهة أخرى أنه يتجه نحو

التشغيل الكامل أو الشامل، بفضل حرية تحركات الائتمان وانتقال عناصر الإنتاج في ظل نظام يسوده الحرية

والمنافسة<sup>13</sup>، ومع تطور دور الدولة كما لاحظناه سابقا أدى الى توسع نطاق نشاطها فأصبحت الدولة مسؤولة عن

التوازن الاقتصادي والاجتماعي، هذا مع احترام الملكية الفردية ومع ترك عملية الإنتاج بصفة أساسية للنشاط الخاص

على أن تقوم الدولة بالتدخل الذي يلزم لإقامة التوازن.

<sup>13</sup>محمد حلمي الطوايبي (2007)، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، ص 100.

ففي مجال الإنفاق العام يكون تدخل الدولة مفيدا ومحققا لأكبر قدر من المنافع العامة، إذ كانت تكاليف التدخل بالنسبة للجماعة أقل من الفوائد التي تحصل عليها منه.

أما في مجال الاقتراض فإن الفكر المالي الحديث يتميز بعدم صحة التوازن التلقائي التي تقوم بها النظرية التقليدية، وأن الدول الرأسمالية عرف اقتصادها العديد من الأزمات وجب تدخل الدولة من أجل إعادة التوازن، وذلك عن طريق النفقات العامة، لذلك فإن توجه الدولة الى القروض العامة لا يخل بفكرة التوازن التلقائي في النظرية التقليدية، بل أن القروض العامة كأداة اقتصادي تستخدمها الدولة من أجل توجيه الاقتصاد ومنع تقلباته العنيفة.

أما التمويل التضخمي بالنسبة للفكر المالي الحديث يقوم بعدم صحة الفرضيات التي تقوم عليها نظرية التوازن التلقائي، ذلك لأن الاقتصاديات الرأسمالية لا تعرف حالة التشغيل الكامل كما كانت تفرض النظرية التقليدية، بل عكس من ذلك أن البلاد تميل نحو نقص التشغيل والبطالة نتيجة لوجود فجوة بين الطلب الفعلي وحجم الإنتاج الممكن، بل تزداد هذه الفجوة اتساعا لتصل الى الإفراط في الإنتاج والى البطالة الكبيرة وهي حدة الأزمة، في هذه الحالة وجوب تدخل الدولة بغرض تنشيط الطلب الفعلي، هذا بزيادة الطلب العام خاصة الاستثمار من أجل تعويض ذلك النقص من الطلب الخاص وهو ما تتبعه الزيادة في الإنفاق العام.

أما الميزانية العامة لم يصبح هدفها ضمان التوازن المالي، بل أصبحت تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، حتى لو اقتضى الأمر الخروج على مبدأ توازن الميزانية، بذلك أصبح مبررا تلجأ الدولة الى القروض دون التمسك بمبرراتها التقليدية، كما أصبح مبررا اللجوء الى الإصدار النقدي الجديد بغرض تمويل النفقات العادية، أو بغرض تخفيف من عبء الديون العامة.

## 2- مدى تكامل السياسات المالية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التوازن المالي العام: من أهم عوامل

نجاح السياسة المالية المعاصرة هو مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأدوات المالية، ذلك بتحقيق التكامل بين السياسات المالية الاقتصادية والاجتماعية وعدالة توزيع الإنفاق العام بين الأقاليم، وترتيب أولويات الإنفاق العام وتخصيص بعض الموارد المالية العامة لنفقات معينة مع وحدة الميزانية العامة وفرض رقابة شديدة على الإنفاق العام واللامركزية في الإدارة العامة.

### - العدالة في توزيع المال العام كأداة لتحقيق التوازن المالي العام لخدمة التنمية المتوازنة: لقد استغرقت أبحاث

العدالة جزءا كبيرا من الدراسات المالية في الفكر الوضعي من ظهور المالية العامة الحديثة على يد آدم سميث حيث ارتكزت هذه الأبحاث على تحقيق العدالة في توزيع أعباء الإنفاق العام وليس توزيع الإنفاق العام بين المواطنين أي تحقيق العدالة بين المواطنين أمام الأعباء العامة، وهو ما يعرف بالعدالة الضريبية، ومنذ زمن بعيد شغل هذا المبدأ أذهان العديد من المفكرين في علم المالية العامة والاقتصاد، بل منذ بدأ فرض الضريبة واعتبارها فريضة إلزامية على الأفراد، والتحليل الاقتصادي لمفهوم العدالة الضريبية يتحدد على النحو التالي<sup>14</sup>:

\* **العدالة الضريبية الأفقية:** هي تعني المعاملة المتساوية للأشخاص في الظروف المتشابهة والمعاملة النسبية الملائمة للأشخاص في الظروف المتباينة، فالعدالة الأفقية تفرض أن الأفراد ذوي القدر المتساوي من القدرة على الدفع يجب أن يتحملوا ضرائب متساوية.

\*\* **العدالة الضريبية الرأسية:** تفرض أن الأشخاص ذوي الظروف المتميزة في القدرة على الدفع يجب أن يدفعوا

معايير مختلفة من الضريبة، ولدراسة العدالة في توزيع الإنفاق العام بين المواطنين في الفكر التقليدي، فلديهم أن

<sup>14</sup> محمد حلمي الطواي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 191.

\* العدالة الضريبية الأفقية: ويقصد بها إخضاع أو مماثلة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية المماثلة معاملة مماثلة.

\*\* العدالة الضريبية العمودية: وتقضي التشخيص والتصاعد في تحصيل الضريبة عن طريق تحميل أصحاب الدخل المرتفعة عبئا أكبر من المنخفضة، أي معاملة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية غير المماثلة معاملة غير مماثلة.



الإنفاق العام يجب قصره على تسيير مرافق الدولة الضرورية وخدمات هذه المرافق من النوع الذي لا يقبل التجزئة وإنما يحقق المنفعة العامة لجميع المواطنين وبالتالي يلاحظوا عدم ضرورة دراسة العدالة بهذه المعنى.

- أما الفكر المالي الحديث الذي أبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق العام فإنه قد اهتم كذلك بإبراز دور العدالة في توزيع الدخل القومي كشرط من شروط تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية العامة.

- كما يرى الفكر الوضعي التقليدي أن الإنفاق على الأغراض الاجتماعية يضر بالاقتصاد القومي، ومن ثم يجب البعد عنه، أما الفكر الاشتراكي فيرى أن لكل حسب قدرته ولكل حسب عمله وهذا في ظل مبادئه في التوزيع.

- الفكر الرأسمالي الحديث فقد اعترف بالحاجة كسبب من أسباب استحقاق المال العام تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فاقترب بذلك من تحقيق العدالة في توزيع المال العام.

**3- أثر السياسة المالية في تحقيق اللامركزية في نشاط الإدارة المالية العامة:** إن تحقيق التوازن المالي العام أمر يرتكز على مطلب أساسي وهو العدالة الإقليمية في توزيع الإنفاق العام، ذلك لأنها تقيم مجتمعا تتقارب مستويات أقاليمه، وتنعدم فيه الظاهرة التي كثيرا ما تشاهد في البلاد المتخلفة من وجود إقليم معين يكاد أن ينفصل تماما عن واقع البلد، حيث تتركز فيه مظاهر الرقي والتقدم فيكون أشبه من جزيرة من التقدم وسط بحر من التخلف الذي يحيطه من جميع الجهات<sup>15</sup>.

إن الاختلال الحادث بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد القومي أحد الاختلالات الهيكلية المسببة للضغوط التضخمية في البلاد المختلفة أو دول العالم الثالث.

فحتى يتحقق النمو المتوازن يجب تحقيق مستوى معقول من النمو في مختلف القطاعات السلعية والخدمية ونحو ذلك.

<sup>15</sup> محمد حلمي الطواي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أما بخصوص تحقيق التنمية المتوازنة ومن أجل تحقيقها في كافة أقاليم الدولة يتعين إعادة النظم في تقسيم البلاد الى أقاليم تخطيطية على أساس اقتصادي، وكل إقليم تكون له وحدة اقتصادية متكاملة تعد لها خطة مستقلة في حدود مواردها المتاحة من حيث الكم والنوع والأهداف الإنسانية التي تحدد للأقاليم على أن تكون هذه الخطة في إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الأمور الهامة التي تربط باللامركزية في الإدارة المالية تخصيص إيراد معين لمشروع معين، وهو ما تؤمن به الاتجاهات الحديثة في المالية العامة استثناء من قاعدة عدم التخصيص، كقاعدة من قواعد الميزانية العامة، فإذا التجأت الحكومة الى قروض الوطنية لتمويل المشروعات بوجه عام قد لا يجذب الجماهير، فعليها إذن أن تقوم بتخصيص قروض كل إقليم لمشروعات هذا الإقليم حتى يقبل المواطنين على المساهمة فيها.

كذلك فإن القروض الأجنبية لأغراض التنمية يجب أن تكون مخصصة لمشروعات معينة حتى يمكن تقدير مدى مساهمتها في التنمية وهذا معناه ضرورة التحرير من قاعدة عدم التخصيص.

لرفع كفاءة الاستفادة بالمال العام يجب ضرورة إتباع مبدأ التخصيص على مستوى جميع الإيرادات ويقترح: أن تخصص الضرائب المباشرة لنفقات التسيير المرافق العامة حتى يهتم دافعو الضرائب بهذه المرافق، كما يعلمون على المطالبة بتحسين مستوى الخدمات النمو تمنح للمنتجين في بعض فروع الإنتاج الضروري للطبقات الفقيرة، هذا ما يراه الاقتصادي "هنري لوفان برجر".

مما سبق يتضح لنا أهمية اللامركزية في الإدارة المالية كأداة لتحقيق التنمية المتوازنة لا سيما أن المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد لا يمكن أن تحل على المستوى المركزي، ولا يمكن أن تعالج بدون مشاركة المحليات، وتحقيق التوازن الدقيق، وإدراك أهمية التنمية المتوازنة لمعالجة مختلف المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## ثالثاً: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية:

تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية، باعتبار أن السياسة المالية مدعومة للسياسة النقدية، ومما يمثلان العناصر الأساسية الاقتصادية للدولة ويرتبط بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، الذي أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية (البنك المركزي)، والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، تتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود بما يتلاءم مع ظروف الاقتصادية للبلد، تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة<sup>16</sup>.

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن برامج أو إجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي<sup>17</sup>.

كما تعرف السياسة النقدية هي قيام البنك المركزي عن طريق أدواتها (أدوات السياسة النقدية) بإحداث تغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً، وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة وعلى الاستثمار وبالتالي على نشاط الاقتصادي في المجتمع<sup>18</sup>.

يعرفها أنها "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد وكذلك من

أجل ضمان الاستقرار الأسعار الصرف" الاقتصادي George paniente<sup>19</sup>.

<sup>16</sup> عقيل جاسم عبد الله (1999) النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط2، ص 207.

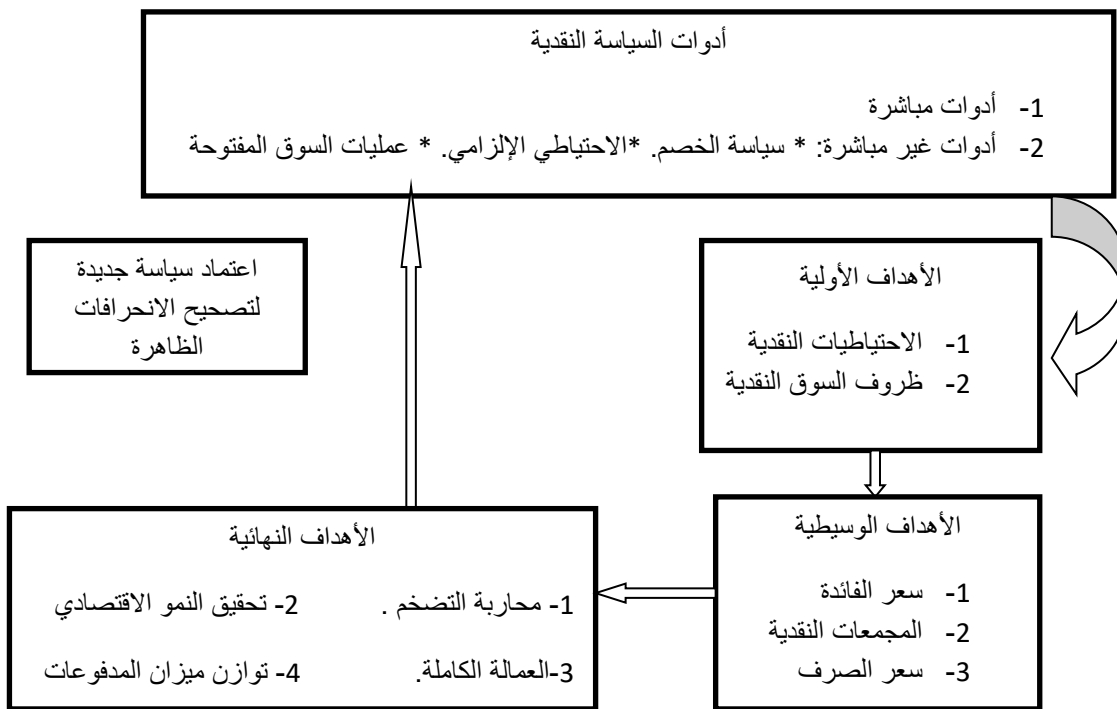
<sup>17</sup> Christine Ammer and Dean S.Ammer (1977) , Dictionary of Business and Economy , ( new york) Macmillan publishing co p269 .

<sup>18</sup>عبد المنعم راضي (1998) النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص ص 290-291

نستنتج أن السياسة النقدية تعتبر جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، التي من خلالها يمكن التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، ذلك باستخدام أدواتها للتأثير في عرض النقد، وهذا بدوره يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية، كالإنتاج والاستثمار والادخار ومستوى الاستخدام يكون بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وارتفاع الناتج الوطني الإجمالي.

**1- أهداف السياسة النقدية:** إن السياسة النقدية ما هي إلا جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة الى تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

**الشكل رقم (1-2): إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية**



**المصدر:** لولو عبد القادر(2006)، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة- الجزائر- أبريل، ص 4.

<sup>19</sup> عبد المجيد قدي (2003)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الأهداف الأولية للسياسة النقدية: هي مجموعة من المتغيرات يستخدمها البنك المركزي من اجل التأثير على الأهداف الوسيطة، وهي عبارة عن حلقة وصل تربط أدوات السياسة النقدية بين الأهداف الوسيطة<sup>20</sup>.

الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: هي تلك المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية<sup>21</sup>.

الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الدول المتقدمة والدول المتخلفة حيث نجد :

من أهم أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة نجد<sup>22</sup>:

- تحقيق استقرار النقدي لمحاربة التضخم؛

- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية ؛

- تشجيع النمو الاقتصادي؛

- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة؛

- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

<sup>20</sup> صالح مفتاح (2003)، النقود و السياسة النقدية، حالة الجزائر خلال فترة (1999-2000) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص114

<sup>21</sup> وسام ملاك (2000)، النقود و السياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص193-194.

<sup>22</sup> عبد المجيد قدي (2003)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ، ص54-57

من أهم أهداف السياسة النقدية في الدول النامية هو تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، غير أن الهدف الرئيسي

فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية وخاصة في الدول النامية هو تحقيق هدفين متداخلين هما:

- تحقيق التنمية الاقتصادية: تعرف الدول النامية في النقص الشديد في رأس المال وانخفاض معدل الادخار، وهو سببا رئيسيا في انخفاض إنتاجها، ولزيادة تراكم رأس المال بمعدل مرتفع في الدول النامية لا بد أن تعتمد على المصدر الثاني وهو الادخار المحلي، ولهذا فالسياسة النقدية في الدول النامية تهدف من اجل الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية تحقيق أمرين يتعلقان بالادخار والاستثمار؛

- تطوير نظام مالي على أسس سليمة: إن درجة تطور النظام المالي وطبيعة الاقتصاد جعل السياسة النقدية في الدول النامية تختلف عن السياسة النقدية في الدول المتقدمة، حيث نجد في الدول النامية البنوك المركزية محولة قانونيا بالسلطات التي تعتبر من بين خصائص النظام المالي لعدد كبير من هذه الدول نتج عنه ضمور في تنوع المؤسسي والإمكانية المحدودة لأرصدة المالية، مما زاد أهمية تدخل السياسة الحكومية في ظل استمرار العفوية في النشاط المالي لهذه الدول خاصة البلدان الإفريقية مع ترك البنوك التجارية مؤسسات خاضعة لملكية الدولة وما يميزها من محدودية الأرصدة المتاحة للمدخرين كودائع للبنوك ومتطلبات السوق النقدية، وعملت الحكومة من خلال سقف الائتمان للإقراض المصرفي، أو فرض سعر مختلف أو كميات مقيدة من احتياطات المصرفية الى سيطرة على تدفق الموجودات تجاه الأنواع المنتجة للقيمة، فكانت نتيجة ذلك تحديد قدرة الائتمان وخلق مجموعة من التشوهات في البنك المالي فضلا عن عدم الكفاءة في عمليات المالية الوسيطة التي تنعكس أثارها على الادخار والاستثمار في الوقت الذي حقق التحرر المالي قفزات سريعة في العديد من البلدان النامية، وأبقت السياسة التدخلية للحكومة على اختلافات في بلدان أخرى .

**2- التنسيق بين السياستين المالية و النقدية ودمجها :** تعد السياسة النقدية والمالية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، وتنحصر العلاقة بين السياستين والسياسة الاقتصادية في الارتباط الوثيق بين النشاط المالي والنقدي والنشاط الاقتصادي ومن خلال الأهداف الموحدة للسياسات، كما يكمن الارتباط أيضا في قدرة السياسة المالية والنقدية الوصول إلى حلول المشاكل الاقتصادية منها البطالة وانخفاض قيمة العملة، التضخم وغيرها، وبالتالي تحقيق نوعا من استقرار النمو الاقتصادي ويكون هذا من خلال توفير الظروف الاقتصادية المناسبة، فمساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية من خلال التأثير المهم للنقود على المتغيرات الاقتصادية، أما السياسة المالية فهي تحكم وضع الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير النفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية، ما تساهم في رسم الأهداف الكبرى التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها فهي تعتبر أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية.

**طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية:** إن أهمية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية واستخدام أدواتها في آن واحد لتوجيه النشاط الاقتصادي، أحدث نقاشا طويلا بين أنصار السياسة المالية بزعامة والتر هيلر "WALTER HELLER" وأنصار السياسة النقدية بزعامة ملتون فيريدمان "MILTON FRIEDMAN" التي نتج عنها أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منها مسوغات لأهدافها<sup>23</sup>، إلا أن المناقشة الحديثة صيغت الإشكالية التالية: هل يجب أن تمارس كلتا السياستين نفس التأثيرات لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداها معالجة لأخرى؟

إن الفكر الاقتصادي يجد نوعان مختلفان من وجهة نظر كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي بالنسبة للسياستين، حيث يعتمد الفكر الكلاسيكي أن السياسة النقدية بأنها الأفضل وهي كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، بينما يرى الفكر الكينزي أن السياسة المالية هي أكبر نجاعة ويفضلها عن السياسة

<sup>23</sup> بلعزوز بن علي (2006)، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص108

النقدية وذلك لتفادي مصيدة السيولة، لهذا نجد أن الكثير من الحكومات تواجه مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والمالية.

هناك من يرى أن السياسة المالية تتميز عن السياسة النقدية بأنها أكثر فعالية وسرعة التأثير، إذ أن التغيير في الإنفاق العام يؤثر على مستويات الإنفاق العام وبالتالي يؤثر بشكل سريع على النشاط الاقتصادي، وهذا عكس السياسة النقدية التي لها آثار ضعيفة مقارنة بالسياسة المالية وذلك أن سرعة الاستجابة لا تكون نفسها بين الإنفاق وسعر الفائدة بسبب عدم جاهزية المشروعات الاستثمارية عند انخفاض تكاليف التمويل.

هناك من يرى العكس أن السياسة المالية أبطأ بكثير بسبب انتظار التصويت عليها لمدة طويلة، وعليه فإن السياسة النقدية الأفضل أن تكون تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعرقلها، ومن بين الأسباب التي تدعو إلى ذلك نجد<sup>24</sup>:

- توجيه اللوم إلى السياسة النقدية عندما يبالغ البنك في التمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى لوم السياسة المالية عندما تلجأ الحكومة إلى التمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي وهو يتطلب عدم التركيز على السياسة دون أخرى؛

- عدم إمكانية السياسة النقدية التحكم في الكتلة النقدية المتداولة لوحدها، وعليه يجب استخدام السياسة المالية والسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

<sup>24</sup> مفتاح صالح (2004)، السياسة النقدية و المعلومات اللازمة لوضعها و علاقتها بالسياسات الأخرى ، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي حول "السياسة الاقتصادية واقع و آفاق " جامعة تلمسان ،نوفمبر ،ص07



- عدم إمكانية السياسة النقدية بمفردها تحمل أضراراً وصدمات مكافحة التضخم ولهذا لا بد العمل على التكامل بينهما، يتطلب الأمر استخدام الأدوات للتأثير على جانب الطلب، عن طريق السياسة المالية؛

- بعض التجارب العلمية بينت أن السياسة النقدية التوسعية لا يمكن بمفردها أن تحقق نوع من الإنعاش في الاقتصاد، غير أنها تنعدم قدرتها في الحالات الأخرى، وبهذا أدركت الحكومة بضرورة إتباع مزيج من السياسة المالية والنقدية .

إن العلاقة بين السياستين وثيقة، ذلك أن العمليات المالية والنقدية أدوات فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعليه يجب التنسيق بينهما نظراً للتداخل الموجود بين هذين النوعين، وذلك كونهما تتعارضان بصورة تضعفهما معاً، وبالتالي تعرقل السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، نجد العمليات المالية لها مدلولات نقدية مباشرة منها التمويل العجز أو التصرف بالفائض وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد نجد أيضاً عمليات الحكومة ذات أثر فعال في سعر الفائدة وفي سوق السندات منها أدوات الخزانة أو التمويل العجز عن طريق سندات عامة.

**- أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:** إن هناك تكاملاً هاماً وقوياً بين السياستين النقدية والمالية وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي بالأخص، ويعود هذا الترابط بينهما أن كل من مستوى سعر الفائدة السائد ومستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتهم يؤثر على مكونات الطلب الكلي، بالإضافة إلى ذلك تأثيرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة وجود تنسيق مابين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يترتب على ذلك ضرورة استخدام مزيج بين السياستين معاً<sup>25</sup>، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف كل منهما أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

<sup>25</sup> عباس كاظم الدغمي (2010) السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص95.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تكمن في قدرتهما على مراجعة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا الوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن رفع من كمية الإنتاج، ولمعالجة الضغوط التضخمية بمعنى إعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وجب على السلطات النقدية والمالية اتخاذ إجراءات وتدابير التالية :

- العمل على تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، ويكون ذلك عن طريق البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من العروض النقدي وتقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمشروعات، مما يؤدي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة الى تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد عن طريق تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك من جهة؛

- كما تقوم السلطة المالية من جهة أخرى وفي نفس المجال العمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، وذلك بتخفيض حجم الدخل بالإضافة رفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من اجل زيادة الحجم الإيرادات العامة، وتخفيض من حجم الإعانات.

كل هذه الإجراءات تتخذها كل من السياستين في آن واحد من أجل الوصول الى هدف موحد وهو خلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في حالة الضغوط التضخمية، أي تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار .

أما في حالة العكس إذا كان الاقتصاد يعاني من مشكلة البطالة والركود الاقتصادي فان السياسة الاقتصادية والمتمثلة في كل من السياسة النقدية والمالية تهدف في هذه الحالة الى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة من التدبير التالية:

- تقوم السلطة النقدية بتوسيع الائتمان ويكون ذلك عن طريق زيادة حجم المعروض النقدي كما تقوم باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض وكل هذا من اجل تحقيق هدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (تخفيض سعر إعادة الخصم)؛

- في حين تقوم السياسة المالية في نفس المجال على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثمار لزيادة الإنفاق الكلي، كما تعمل على زيادة حجم الطلب الكلي تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع رفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات).

من خلال ما سبق وفي كلتا الحالتين (التضخم والركود)، يتضح ضرورة التنسيق الملائمة بين السياسة المالية والسياسة النقدية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياستها الاقتصادية العامة.

كما يمكن تفسير كل ما ذكرناه عن طريق منحى فيليبس.

\* منحى فيليبس :

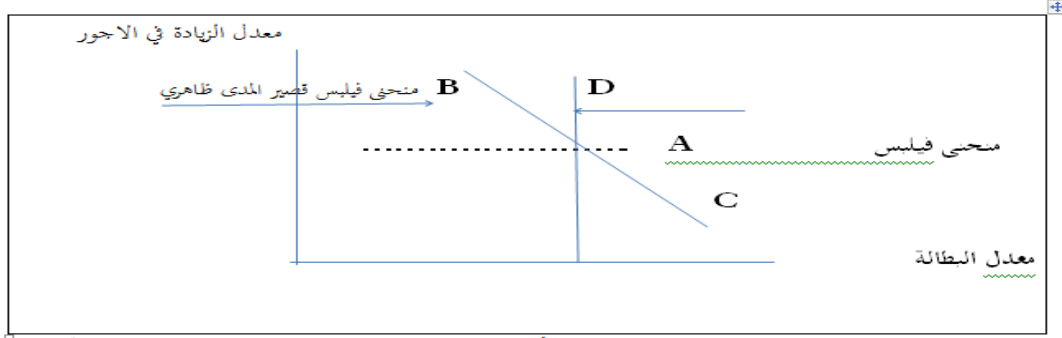
- نجد في فترات التضخم تلجأ الحكومة إلى تخفيض النفقات بهدف الحد من مستوى الإنفاق مما يؤدي إلى خفض حجم الطلب الكلي، وبالتالي ينجم عن هذا الإجراء بطالة في الأيدي العاملة .

- أما في حالة ركود تقوم الحكومة برفع نفقاتها بهدف زيادة مستوى الإنفاق بالتالي زيادة في المستوى العام للأسعار. هنا الحكومة تواجه مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار (أي الحد من البطالة ورفع من التضخم)، أي المفاضلة بين البطالة والتضخم وهذا ما يوضحه منحى فيليبس<sup>26</sup>:

<sup>26</sup> ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف (2007)، مدخل في علم الاقتصاد، دار للنشر والتوزيع، عمان، ص 324.

الشكل رقم (1-3): منحني فيليبس الكلاسيكي الجديد

منحني فيلبس الكلاسيكي الجديد



المصدر : عباس كاظم الدعيمي (2010) السياسات المالية و النقدية و أداء سوق الاموال المالية . دار صفاء للنشر و التوزيع . عمان . الطبعة الأولى . ص 44

. 44

هنا تظهر مشكلة المفاضلة كما ذكرناه سابقا بين البطالة والتضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات

للاستخدام ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل الناتج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة.

- إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل كذلك عن طريق تحقيق كل من أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق استقلالية البنك المركزي، أما السياسة المالية تسعى إلى تحقيق خفض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى .

3- دمج السياسة النقدية و المالية وفقا لنموذج التوازن الاقتصادي (IS-LM):

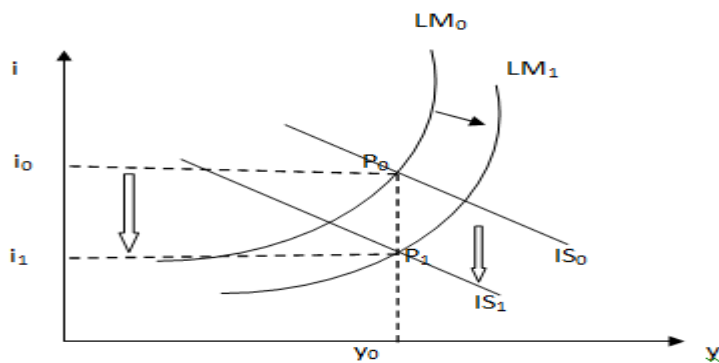
- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM): قدم الاقتصاديين "هيكس وهانس" نموذج أطلق عليه اسم نموذج "هيكس وهانس" أو نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM).

كما يطلق عليه "نموذج النظرة الكينزية الجديدة"، وهذا في ظل الأوضاع والظروف الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد حول تقديم صورة أكثر تطورا لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية، وكان كينز هو أول من ربط بين القطاعين النقدي والحقيقي، وعبر منحنيات (LM) التوازن النقدي (IS) التوازن السلعي، لذا فان نقطة الانطلاق في هذا النموذج تبدأ من التوازن الكلي العام.

يهدف نموذج "هيكس وهانس" إلى تحديد مستوى التوازن الكلي وإلى دراسة متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل معا ويكون هذا بربطهما بدوال الادخار والاستثمار، أي عرض النقود والطلب عليها، كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما، حيث أن منحنى (IS) يمثل حالة التوازن الحقيقي وذلك بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي أي العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار. أما منحنى (LM) يمثل حالة التوازن في سوق النقد، وذلك بتساوي عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها، فهو منحنى يعكس العلاقة بين السعر الفائدة والدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود والطلب عليها، كما يقوم هذا النموذج "هيكس وهانس" على المزج بين السياستين النقدية والمالية في الوصول الى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة والدخل.

- دمج بين السياستين النقدية و المالية في آن واحد: من خلال أدوات السياستين المالية والنقدية يمكن إجراء تغييرات في أسعار الفائدة وحجم الإنتاج دون أن يؤدي ذلك الى انتقال منحنى الطلب، أي دون تغيير مستوى توازن الدخل في جانب الطلب  $Y$  عند سعر معين<sup>27</sup>.

الشكل رقم (1-4): دمج السياستين النقدية والمالية في آن واحد



المصدر: ضياء مجيد الموسوي (1993)، الاقتصاد النقدي (قواعد- أنظمة- نظريات- سياسيات- مؤسسة نقدية)، دار الفكر- الجزائر، ص 102.

<sup>27</sup> ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 201.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مستوى الاستخدام التام يتحقق عند مستوى سعر  $P_0$  ومستوى الإنتاج  $Y_0$ ، ومع ذلك قد يكون سعر الفائدة مرتفعاً عند مستوى  $i_0$ ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب، وبالتالي انتقال منحنى إلى جهة اليسرى من  $IS_0$  إلى  $IS_1$  وينتج عنه تقليص حجم الطلب الاستهلاكي، ولتحقيق التوازن في هذه الحالة يجب إتباع سياسة نقدية توسعية وسياسة مالية انكماشية في آن واحد، ويمكن في زيادة عرض النقود وتحفيز الاستثمار بخفض معدل الفائدة والعودة بالاقتصاد إلى مستوى  $Y_0$  عند سعر الفائدة  $i_1$ .

أما في حالة سعر الفائدة منخفض، يجب إتباع العكس سياسة نقدية الانكماشية وسياسة مالية التوسعية بتخفيض عرض النقود، ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة، وهكذا يؤدي هذا التغيير في مزج بين السياستين المالية والنقدية إلى تقليص الميزانية واستخدام سياسة نقدية سهلة لعرض النقود إلى تغيير تركيبة الدخل عند التوازن  $Y_0$ .

يؤثر النظام الضريبي على السياسة النقدية وبالتالي على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أثر الضرائب على الدخل، ويكون ذلك باستخدام المزيج بين أدوات السياستين النقدية والمالية، وفرض ضريبة دخل إضافية مع إتباع سياسة نقدية، مستوى بطالة منخفض، أسعار فائدة مرتفعة، في مثل هذه الحالة فإن الاقتصاد يعمل عند الجزء العمودي من المنحنى  $LM$ ، وبفرض ضريبة دخل إضافية مؤقتة كان انتقال منحنى  $IS$  نحو الأسفل، أما السياسة النقدية أدت إلى انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين متسبباً في رفع مستوى الإنتاج ومعدل التضخم وتخفيض مستوى البطالة بشكل أكبر، كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الاستجابة لها في المدى القصير نتيجة وجود نظام ضريبي معين، فمثلاً تخفيض معدل الفائدة لا ينتج عنه زيادة في الاستثمار نتيجة للتخفيض الذي حدث في الادخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل، وعليه فإن مقدار التغيير في الأدوات يجب أن يعتمد على حالة الاقتصاد، قبل الشروع مثل هذا المزيج بين السياستين النقدية والمالية<sup>28</sup>.

<sup>28</sup> ضياء مجيد الموسوي (1993)، مرجع سبق ذكره، ص 202.

**المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية:**

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره في إطار علاقته بعلم الاقتصاد والمالية العامة، أدى هذا الارتباط إلى تطور السياسة المالية عبر التاريخ، ومدى أهميتها وفعاليتها في تنظيم النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق أدواتها المالية (النفقات، الإيرادات، الموازنة العامة) التي لها أثر مباشر على الاقتصاد الوطني.

**أولاً: أهداف السياسة المالية:**

كانت السياسة المالية تترادف معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، بحيث يرد كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>29</sup>.

مع تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي حيث أصبح هذا المعنى يضيف على استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت الدولة تؤديها في المجتمع وبالأخص في النشاط الاقتصادي، حيث اليوم يزداد أهمية الاقتصاد العام بالنسبة للاقتصاد الخاص، ومن هذا التطور فإن الفكر المالي يسخر مجموعة تعاريف مختلفة لمفهوم السياسة المالية منها:

السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>30</sup>.

بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية<sup>31</sup>.

<sup>29</sup> طارق لحاج (1999) المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 201.

<sup>30</sup> وجدي حسين (1988)، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، ص 431.

<sup>31</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (2000)، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ص 182.

هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات<sup>32</sup>.

السياسة المالية هي كبرنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية، وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع<sup>33</sup>.

من هذه التعاريف السابقة يمكن استنتاج معنى واحد أو أنها تصب من منصب واحد وهي أن السياسة المالية ما هي إلا أداة من أدوات الدولة تستعملها من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي للوصول إلى أهدافها المنشودة إليها، بمعنى أن السياسة المالية ما هي إلا وثيقة تضم كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة، وذلك بتسطير برنامج عمل مالي تتبعه الدولة.

أصبح من الضروري بعد توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وجب على الحكومة أن تسعى إلى التنسيق بين نشاطها ونشاط الأفراد وتوحيد الأهداف، وعليه أصبحت السياسة المالية ملزمة على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، ومن بين أهداف السياسة المالية نجد:

**1- تحقيق التوازن المالي:** يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلاً أن يتميز النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأن تستخدم القروض إلا لتمويل الاستثمار المنتج.

<sup>32</sup> عبد العزيز فهمي هيكل (1980)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، ص 323.

<sup>33</sup> حامد عبد المجيد دراز (2002)، السياسة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، ص 15.



**2- تحقيق التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول الى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أن يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول الى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان تقصر نشاطها على توجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة الى ذلك، وينبغي ألا تقلل النافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص، عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا الى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي الى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول الى حجم الإنتاج الأمثل<sup>34</sup>.

**3- تحقيق التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترب هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب الى العدالة.

**4- تحقيق التوازن العام:** نعني به التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة الى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

<sup>34</sup>عبد المطلب عبد الحميد (2003) السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص ص

قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف، ومن أجل تجنب هذا يجب وضع ترتيب منطقي للأهداف المذكورة وأخذ بعين الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية الى تحقيق التوازن العام أولاً، ثم تسعى الى توفير التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يجل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج.

أخيراً الهدف المالي وتديير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.

### ثانياً: التفسير النظري للسياسة المالية:

**1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:** هي سياسة مالية حتى نهاية العشرينات، إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق الحفاظ على الأمن وتحقيق العدالة بالدرجة الأولى، هي تعتبر الحارس الليلي بالنسبة لأدم سميت. من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون Say للأسواق، ومدلول اليد الخفية لأدم سميت وبيئة تسود فيها كافة المقومات الحرة الاقتصادية والمنافسة التامة<sup>35</sup>، فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب" هذا ما يؤكد وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، ومنه تتعادل الزيادة كل من الإنتاج والدخل النقدي بمعنى أن كل زيادة في عملية الإنتاج تؤدي الى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي وهو جوهر قانون ساي، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.

اعتقد الكلاسيك أن ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية، فإن الفرد من أجل إشباع حاجاته وتحقيق رغباته وزيادة ثروته يعمل على زيادة الإنتاج واستغلال كافة الموارد الاقتصادية التي من خلالها تحقق التوظيف الكامل، وبما أن الفرد هو جزء من المجتمع فإن تحقيق المصلحة الشخصية كأنه يعمل على تحقيق مصلحة المجتمع.

<sup>35</sup>حامد عبد المجيد دراز (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

انطباق قانون "ساي" أن تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع يضمن الاقتصاد القومي التوازن المستقر عند مستوى العمالة الكاملة<sup>36</sup>، ولكي يضمن هذه النتيجة وازدهار القطاع الخاص وجب الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك أن تدخل الدولة سوف يعوق القطاع الخاص في حريته التامة.

لكن الفكر الكلاسيكي أدرك أن هناك بعض الحاجات الأساسية لا يمكن للأفراد والقطاع الخاص بتحقيقها مثل خدمات الأمن والدفاع والعدالة، ومن هنا قام آدم سميث والكلاسيك بعدت محاولات متعددة لتضييق نطاق التدخل الحكومي وهذا هو الأساس الأول للسياسة المالية في هذه الفترة، ومن ثم يقتصر الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام على ما سمي فيها بعد بالأرامل الأربعة الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة.

لا يقتصر النشاط الاقتصادي للأفراد والقطاع الخاص دون تدخل الدولة وهذا عند التحديد لأوجه الإنفاق العام، وبالتالي لا يمكن ضمان أكبر رفاهية اقتصادية للمجتمع وفقا للفكر الكلاسيكي، وعليه يضيف الكلاسيكي قيادا آخر على النشاط الاقتصادي للدولة ومن ثم قاعدة أخرى للسياسة المالية تنص على أن يكون تدخل الدولة حياديا، بمعنى أن لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.

نرى الكلاسيك يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية وهو مبدأ توازن الميزانية وهذا من أجل ضمان تحقيق مبدأ الحياد المالي.

توازن الميزانية يعني تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات بميزانية الدولة سنويا، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن للإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التي سبق تحديدها.

في الفكر الكلاسيكي تنحصر أسس السياسات المالية في ثلاث نقاط وهي<sup>37</sup>:

<sup>36</sup> حامد عبد المجيد دراز (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>37</sup> نفس المرجع ص 26.

1- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛

2- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛

3- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة كأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي الى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

**2- السياسة المالية في الفكر الكينزي:** إن هجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية كان امتدادا منطقياً لهجوم الكينزيون على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية.

فقد انتقد كينز قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف<sup>38</sup>، وأن النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عن مستوى التوظيف الكامل، ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية أو ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد، هنا افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وأن الفرد ليس دائماً بالرجل الرشيد وأن الدولة هي أكثر رشداً وإنتاجية مقارنة بالقطاع الخاص كونها تسعى الى تحقيق المصلحة العامة .

ندى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول الى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي<sup>39</sup>، كما حمل الدولة كل المسؤولية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة وهذا من أجل تحقيق

<sup>38</sup> حامد عبد المجيد دراز (2002) ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

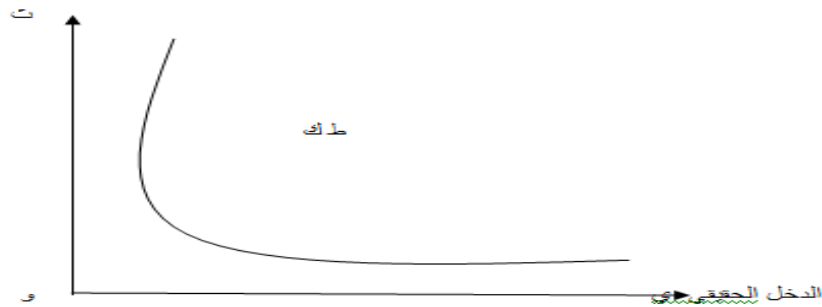
<sup>2</sup> Levine(chars) and Rubin (Jrene)(1980) , Fiscal Stress and public policy sage publication , beverly helis, London, p13

المصلحة العامة من جميع الجوانب، ومن أجل تحقيق الدولة المسؤولية الجديدة وجب عليها وضع أسس جديدة لسياستها المالية تتماشى مع هذا الوضع الجديدة، وهذا ما تكفلت به مدرسة هانسن في الأربعينيات<sup>40</sup>، ومن أجل الوصول الى السياسات الاقتصادية اللازمة التي تعمل لتحقيق أهداف المجتمع، نجد هانسن أضاف الى تحليل نظرية كينز مستخدماً معادلة الدخل القومي ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي ويقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل كنتيجة لتحليل النشاط الاقتصادي.

وفقاً للمفهوم الكينزي يمكن توضيح شكل كل منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي فيما يلي:

- **منحنى الطلب الكلي:** يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والنتاج أو الدخل الحقيقي والمتمثل في الشكل التالي<sup>41</sup>:

الشكل رقم (1-5): منحنى الطلب الكلي



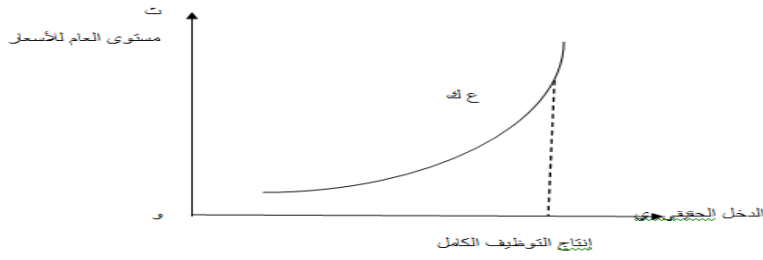
يتضح من الشكل أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح، لأن ارتفاع

الأسعار سيخفض في مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره الى انخفاض الدخل الحقيقي.

- **منحنى العرض الكلي:** هو يمثل العلاقة الطردية بين المستوى العام والأسعار والدخل الحقيقي<sup>42</sup>.

<sup>41</sup>محمدي فوزي أبو السعود (2004) مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص176.

الشكل رقم (1-6) : منحى العرض الكلي



يتضح من الشكل أن زيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار حتى تصل إلى مستوى التوظيف الكامل، والعكس صحيح.

حسب كينز دائما أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل<sup>43</sup>، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب.

يمثل هذا التحليل لنظرية كينز هاجم هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي، واهتم اهتماما شديدا بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فرفض مبدأ توازن الميزانية رفضا باتا، ليطلق للدولة الحرية في رسم سياساتها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

<sup>42</sup> محمد فوزي أبو السعود (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>43</sup> نفس المرجع، ص 178.

سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكاناتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية<sup>44</sup>.

في الدول المتقدمة يرى منطقياً نجاح أسس السياسة المالية الجديدة عند تطبيقها حيث أمكن باستخدامها المساهمة في انتشار اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى أساس نجاح الأسس السياسات المالية المطبقة في الدول المتقدمة دفع بعض الاقتصاديين الى تطبيق نفس هذه الأسس للسياسة المالية على الدول النامية من أجل النهوض ورفع النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية والمقنعة وزيادة الإنتاج والدخل القومي ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ولكن هذا ما باء بالفشل في تحقيق ما هدفت إليه هذه الأسس في تطبيقها في الدول النامية، الأمر الذي دعي الكثير من اقتصادي الدول المختلفة الى دمج الفكر الكنزري كله بعدم الصلاحية لاقتصاديات الدول المتخلفة والنامية.

**3- السياسة المالية في الفكر المعاصر:** لكي تنجح السياسة المالية في تحقيق أهدافها وتصميم السياسات المالية المثلى وجب عليها استخدام النماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الاقتصادي بدقة، وتشخيص المتغيرات الرئيسية التي لها علاقة مباشرة أو المتسببة في ظهور المشكلة الاقتصادية، ثم تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة على هذه المتغيرات مباشرة دون غيرها.

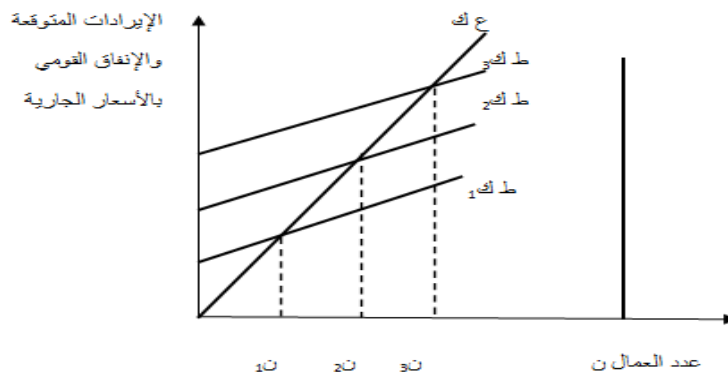
لذلك فإن الجهود لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن تتجه نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية بأسلوب أكثر عمقا وعلى أسس علمية سليمة بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المرغوبة، ومسترشدة بتشخيص علمي دقيق للتأثير على متغيرات كل من

<sup>44</sup> حامد عبد المجيد دراز (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي (وليس الطلب الكلي فقط أو العرض الكلي فقط) التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في كل دولة على حدة.

يمكن أن نتصور الدول النامية مثلا ما حدث من خلال المنحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي حسب

الشكل رقم (1-7): منحنى العرض الكلي و منحنى الطلب الكلي



كما هو معلوم فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية سوف ينعكس على منحنى العرض الكلي

كما هو مبين في الشكل أعلاه، حيث يمكن ملاحظة النتائج التالية:

- يتقاطع منحنى الطلب الكلي (ط ك1) مع منحنى العرض الكلي (ع ك1) عند النقطة ن1، حيث يتوازن الاقتصاد القومي عند مستوى أقل بكثير من مستوى التوظيف الكامل ن، فإذا افترضنا أن حكومة تلك الدول النامية قد اتخذت قرارا برفع منحنى الطلب الكلي على أساس أن هذه السياسة (وفقا لنموذج هانسن) سوف تؤدي الى توازن الاقتصاد القومي عند مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل ويحقق بالتالي قدرا كبيرا من التنمية الاقتصادية، فإننا نجد أن منحنى الطلب الكلي سوف ينتقل الى الأعلى (ط ك2) متقاطع مع منحنى العرض الكلي (ع ك1) عند النقطة ن2 في السنة الأولى من الخطة، ثم الى (ط ك3) متقاطع مع (ع ك1) عند النقطة ن3 في نهاية السنة الثانية من الخطة وهكذا.



نستنتج أن الإيرادات التي عادت على الاقتصاد القومي من رفع منحى الطلب الكلي وزيادة مستوى التوظيف من 1 ن الى 2 ن الى 3 ن أقل بكثير من الضرر الذي تحقق من ارتفاع مستويات الأسعار، ومنه يمكن القول أن التضخم يأكل مكاسب التنمية في الدول النامية، وهذا نتيجة استخدام النماذج العلمية غير السليمة لرسم السياسات المالية.

عليه فإن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر هو فهم صادق للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وتشخيص علمي دقيق لهذه المتغيرات من أجل التأثير بصفة ايجابية على منحى العرض الكلي ومنحى الطلب الكلي معا من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية المعاصرة.

### ثالثا: مزايا السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها:

- 1- **مزايا السياسة المالية:** تتميز السياسة المالية من خلال تأثيرها على الدول النامية في عدة مجالات نجد منها:
  - تأثير السياسة المالية في حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛
  - تعمل السياسة المالية على وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي لها أهمية في تحديد مستوى رفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الدولة؛
  - تسعى السياسة المالية الى توفير فرص عمل للمواطنين وتأمين دخولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛
  - تأثير السياسة المالية على مصادر الدخل القومي وذلك من خلال تنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة سعيا من خلالها الى تنويع مصادر الدخل وعدم الاكتفاء بمصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو موجود في الدول العربية النفطية.

## 2- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية: من بين الصعوبات التي تواجه السياسة المالية نجد منها:

- مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه: تعد مرحلة اتخاذ القرار خطوة من الخطوات الحكومية الرسمية التي تستغرق مدة زمنية طويلة من أجل اتخاذ القرار المناسب ووضع حيز التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغيير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.

- إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة، ومجموع الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظم في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة، وهذه الصعوبة تمثل قيودا كبيرا في عدم مرونة تعديل أو تغيير أبواب الموازنة العامة وفقا لظروف الاقتصادية المستجدة، وبشكل عام تتوقف أهمية السياسة في الدول النامية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الإدراك والوعي للوضع الاقتصادي والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي، إضافة للاعتبارات السياسية والاجتماعية داخل الدولة<sup>45</sup>.

<sup>45</sup>محمود حسين الوادي (2010) مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، ص 197.

## المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية الى تحقيق أهدافها، وذلك من خلال أدواتها المالية والمتمثلة في :

**أولاً: النفقات العامة:** تسعى الدولة من خلال النفقات العامة الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية، وهذا بعدما تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، الى الدولة المنتجة، أدى معه الى تطور النفقات العامة من المفهوم التقليدي الى المفهوم الحديث.

إن النفقات العامة حسب الاقتصادي آدم سميت تنحصر في دور الدولة الحارسة، وعليها القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة الى بعض أوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة<sup>46</sup>.

أما النفقات العامة بعد انتشار الفكر الكنزي تنحصر من نطاق الدولة الحارسة الى نطاق الدولة المتدخلة.

النفقات العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق المنفعة العامة<sup>47</sup>.

النفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة<sup>48</sup>.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للنفقة العامة:

<sup>46</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية (2008) أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عما، ط3، ص 51.

<sup>47</sup> نفس المرجع ص 53.

<sup>48</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 23.

النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة، ومن هذا التعريف يتبين لنا أن للنفقة عناصر ثلاثة:

- **الصفة النقدية للنفقة العامة:** إن استخدام الدولة النقود يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث عند تطبيق مبدأ الرقابة بأنواعها، وهذا عكس مما كانت عليه سابقا في مرحلة اقتصاد المقايضة التي نتج عنها مشاكل إدارية وتنظيمية منها عدم الدقة والإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد، ومنه الاقتصاد الحديث اقتصاد نقدي وبالتالي النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق.

- **صفة القائم على الإنفاق:** يقصد بالنفقات العامة، النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، ونقصد بالأشخاص هم كل من الدولة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية، أما النفقات التي مصدرها يكون من قبل الأفراد الخواص فهي لا تعتبر من ضمن النفقات العامة حتى وإن كانت تحقق المنفعة العامة.

إلا أن هناك نفقات تقوم بها الدولة شبيهة بنفقات الأفراد، ومن أجل تفادي ذلك ظهر معياران<sup>49</sup>:

- **المعيار القانوني:** هنا تحدد لنا الأشخاص التي تقوم بالإنفاق العام، وهم أشخاص القانون العام حسب فقه القانون العام وهم الدولة، الهيئات العامة والمؤسسات العامة.

- **المعيار الوظيفي:** هنا من أجل التفرقة بين النفقات التي تقوم بها الدولة بالنسبة للمشروعات التي تتدخل فيها حديثا والشبيهة بالمشروعات العادية للأفراد، فالدخل الذي تحققه المشروعات الاقتصادية الممولة من طرف الدولة ينفق من أجل تحقيق النفع العام، وبالتالي المعيار القانوني هو المعيار السليم من أجل التفرقة بين النفقات العامة والخاصة.

<sup>49</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- **الغرض من النفقة:** يتمثل في الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، فلا بد أن تهدف النفقة الى تحقيق مصلحة عامة فلا تصرف لمنفعة فرد أو أفراد بالذات، فإذا استخدمت الدولة بعض المبالغ النقدية لتحقيق مصالح خاصة ذاتية، فلا يمكن اعتبارها نفقة عامة وإنما تعتبر الدولة في هذه الحالة أنها أساءت استعمال مالية الدولة وانحرفت عن أهدافها.

مما يميز النفقة العامة في الوقت الحالي أنها لا بد أن توافق عليها السلطة التشريعية حيث تعتبر السلطة التشريعية هي صاحبة الكلمة في هذا الشأن بما تملك من الإذن بالاعتماد المطلوب لتلك النفقة أو رفضه.

**1- تقسيمات النفقات العامة:** إن تطور مفهوم الدولة أدى الى تطور مفهوم النفقة العامة وبالتالي نتج عنه أنواع متعددة للنفقات العامة وتقسيمها الى عدة أقسام على حسب وجهة نظر اقتصادية أو علمية معينة، وهي ما تعرف بالتقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة.

كما يوجد نوع آخر تعتمد عليه الدولة أثناء إعداد الموازنات العامة وهو ما يعرف بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة وهو ذو طابع واقعي يناسب الظروف الخاصة للدولة.

- **التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:** هي تلك التقسيمات التي يعتمد عليها معظم علماء المالية العامة، وهي بدورها تنقسم الى عدة تقسيمات تختلف عن بعضها، نجد منها:

- من حيث الأغراض المباشرة: نجد منها<sup>50</sup>:

النفقات التقليدية: تشمل كل من نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والجهاز السياسي.

نفقات الخدمات العامة: تشمل كل من الصحة، التعليم والنقل.

<sup>50</sup> محمد المهياي (بدون سنة)، المالية العامة والتشريع الضريبي، ص 325.

النفقات الاجتماعية: مثل المساعدات والإعانات التي تقدم للأفراد من قبل الدولة.

النفقات الاستثمارية: تهدف الى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال.

- من حيث دوريتها: تنقسم الى اثنين هما<sup>51</sup>:

نفقات عادية: هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتكرر سنويا في موازنة الدولة، كرواتب الموظفين مثلا، ويمكن لهذا النوع من النفق أن يختلف مقداره من سنة الى أخرى.

نفقات غير عادية: فهي لا تتكرر بصورة دورية في موازنة الدولة، وإنما هي نفقات استثنائية بطبيعتها مثل النفقات التي تواجهها الدولة الأزمات وحالات الكوارث.

- من حيث طبيعتها: تنقسم الى<sup>52</sup>:

نفقات الحقيقية: تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول على أموال أو خدمات مثل نفقات المرفق العام، الدفاع، التعليم، الصحة وغيرها.

النفقات التحويلية: فهي مجرد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة أو زيادة في الثروة القومية، مثل الإعانات الاجتماعية والإعانات ضد البطالة والشيخوخة.

- **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:** وفقا لهذا النوع تقسم النفقات العامة اعتمادا على الوظائف التي تؤديها الدولة، ويعتبر هذا التصنيف أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في كل من الو.م.أ، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي، المملكة الأردنية الهاشمية، كما لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف

<sup>51</sup> محمد المهياي (بدون سنة)، مرجع سبق ذكره، ص 333.

<sup>52</sup> علي لطفى (1987)، اقتصاديات المالية العامة، مكتب عين شمس، ص 265.

التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنيف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

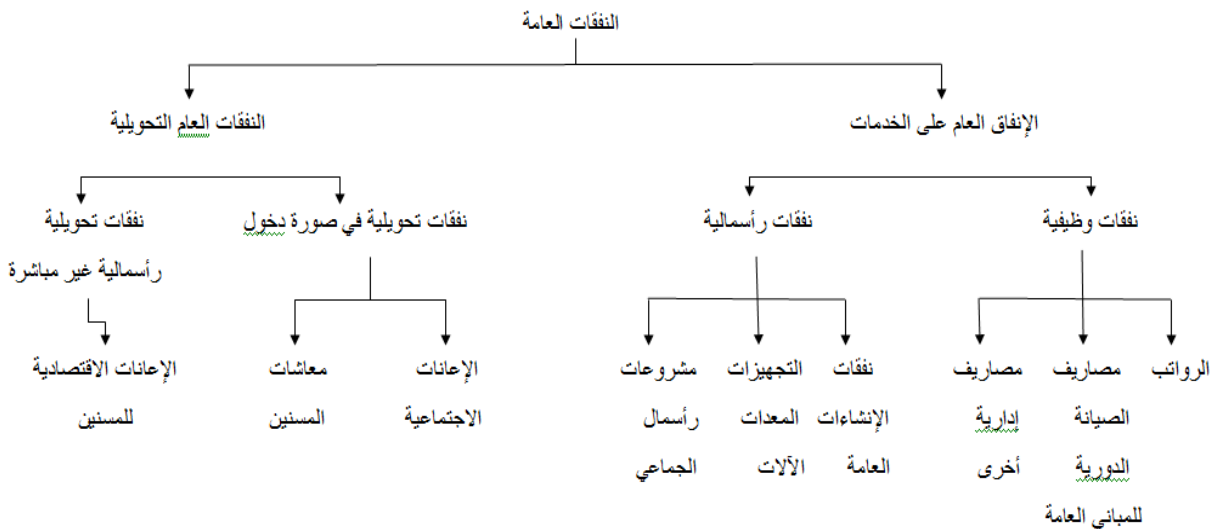
الوظائف الأساسية للدولة: هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي<sup>53</sup>:

النفقات الإدارية للدولة: هي نفقات تتعلق بتسيير المرفق العام ويضم كل من نفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال، الدفاع، الأمن، العدالة..... الخ.

النفقات الاجتماعية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، وهي تشمل النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف الى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري..... الخ.

### الشكل رقم (1-8): تقسيم النفقات العامة



المصدر: محمد عفر، أحمد فريد (1999)، الاقتصاد المالي والموضعي والإسلامي (بين النظرية والتطبيق)، مؤسسة تيباب الجامعة- الإسكندرية- ص ص 57-58.

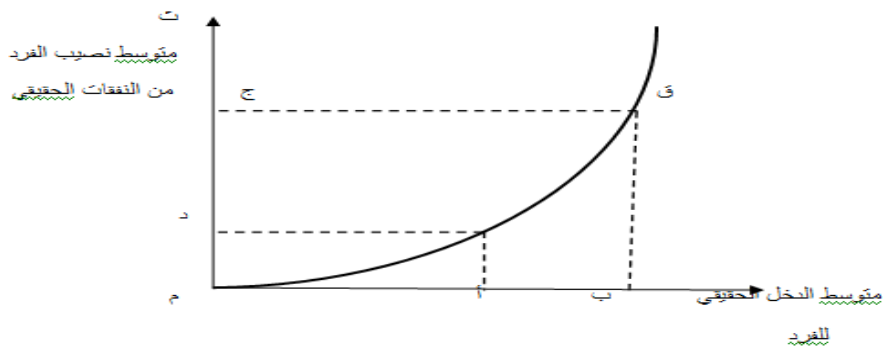
<sup>53</sup> السيد عبد المولى (1993) المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 78-80.

**2- ظاهرة تزايد النفقات العامة:** أصبحت ظاهرة زيادة حجم النفقات العامة منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهي من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة، فإذا قمنا بإتباع حجم النفقات العامة في موازنة أي دولة خلال فترة معينة من الزمن، نلاحظ اتجاه هذا الحكم الى زيادة.

يعتبر العالم الألماني 'Vagner' أول من تعرف لهذه الظاهرة، بعد أن درس حجم النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية، ويعلل "فانجر" تلك الزيادة بنسبة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزيد تبعاً لذلك<sup>54</sup>.

كما يرى فينجر أن نسبة الزيادة في الإنفاق تقترن مع نسبة الزيادة في معدل النمو، معناه أن الزيادة في معدل النمو يتبعه زيادة في حجم الإنفاق العام، ولكن نسبة الزيادة في الإنفاق تكون أكبر من نسبة الزيادة في النمو ويمكن توضيح قانون فينجر في الرسم الموالي:

الشكل رقم (1-9): متوسط الدخل الفردي الحقيقي



المصدر: علي لطفى (1987)، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص 266.

نلاحظ أن المسافة بين دج < أب ، أي متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقي يزيد بنسبة أكبر من نسبة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

<sup>54</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 44.



إن الزيادة في حجم النفقات العامة لها أسباب، حيث قسم علماء المالية العامة الأسباب الى قسمين رئيسيين هما<sup>55</sup>:

**- التزايد الظاهري للنفقات العامة:** تعتبر هذه الزيادة في حجم النفقات العامة مجرد زيادة ظاهرية لا يترتب عليها

الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي ينتفع بها الأفراد، ويمكن أن تقسم الأسباب الظاهرية الى العوامل التالية:

**انخفاض قيمة النقود:** هو تدهور مدى سيطرة الوحدة النقدية على السلع والخدمات ويعود هذا الى ارتفاع الأسعار،

والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من

السلع والخدمات، وفي هذه الحالة ولكي تحافظ الدولة على المنفعة التي تقدمها للأفراد في حالة انخفاض قيمة النقود،

عليها أن تزيد من قيمة نفقاتها.

**تغير طرق المحاسبة في إعداد الموازنة العامة:** قد ينتج زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام وذلك بسبب تغيير

أسلوب إعداد الموازنة العامة من موازنة صافية الى موازنة إجمالية، حيث الموازنة الصافية تعتمد على مبدأ تخصيص

الإيرادات العامة عكس الموازنة العامة التي لا تقوم على هذا المبدأ وبالتالي لا يظهر في الموازنة العامة إلا فائض

الإيرادات على النفقات أو العكس، وبالتالي هذا النظام يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة

ظاهرية.

**زيادة عدد السكان:** تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، وأن الزيادة في عدد

السكان في حد ذاتها تعتبر سببا من أسباب زيادة النفقات العامة.

**-التزايد الحقيقي للنفقات العامة:** الزيادة الحقيقية للنفقات تؤدي الى زيادة فعلية في السلع والخدمات، أي أن هناك

منفعة جديدة تعود على أفراد المجتمع نتيجة زيادة حجم النفقات العامة، ومن بين أسباب التزايد الحقيقي نجد<sup>56</sup>:

<sup>55</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 45- 47.

<sup>56</sup> نفس المرجع ص 50.

أسباب اجتماعية: إن من أهم الأسباب التي أدت الى زيادة حجم النفقات العامة هو زيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي والعدالة وتوزيع الدخل، أيضا تطور الوعي الاجتماعي زاد الدولة مسؤولية ورفع من نفقاتها.

أسباب اقتصادية: تتعدد الأسباب الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة حجم النفقات نجد منها:

- زيادة الدخل القومي، حيث كلما زاد الدخل (دخل الفرد)، زاد دخل الدولة من الضرائب، وزيادة دخل الدولة سوف ينصرف حتما الى زيادة الإنفاق العام؛

- المنافسة الاقتصادية بين الدول، وذلك عن طريق تشجيع صادراتها أتجهت الكثير من الدول الى مساعدة المنتجين والمصدرين بجميع الوسائل من بينها الإعانات لبعض المشاريع مما أدى الى زيادة النفقات العامة؛

- تطور الحياة الاقتصادية وتحول دور الدولة من دولة حارسة الى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي، فهي تسعى الى حل المشاكل الاقتصادية منها البطالة والركود أدى ذلك الى زيادة من نفقاتها العامة.

الأسباب الإدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب مما يؤدي الى زيادة الإنفاق العام.

الأسباب المالية: هي أهم العوامل المالية التي ساعدت على زيادة النفقات العامة نجد سهولة الاقتراض، ووجود فائض في الإيرادات.

الأسباب السياسية: هي مرتبطة بالدور السياسي للدولة وكل ما يتعلق بالتغيرات السياسية كالأحزاب مثلا، إضافة الى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة الى زيادة الإنفاق العام.

**3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة لها أهمية بالغة لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي تعتمد عليها النفقات العامة من أجل تحقيق أهداف معينة، مما يسمح للمسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

إن الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يمكن تقسيمها الى آثار مباشرة و آثار غير مباشرة للنفقات العامة:

#### - الآثار المباشرة للنفقات العامة:

**أثر النفقات العامة على الإنتاج:** تؤثر النفقة العامة في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ويتوقف ذلك على حجم النفقة ونوعها، فالنفقات الحقيقية تشكل طلب السلع والخدمات وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي الى زيادة حجم الإنتاج.

- أيضا تؤثر النفقات إذا كانت موجهة الى شراء السلع والمعدات الاستثمارية من الخارج فإنها تؤدي الى زيادة رأس المال القومي وزيادة القدرة الإنتاجية للدولة وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني بالزيادة في المدى الطويل.

**أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك من خلال ما يسمى بالاستهلاك الحكومي ودخول الموازنة على الأفراد.

نفقات الاستهلاك الحكومي، ويكون ذلك من خلال زيادة استهلاك الدولة لضمان إشباع الحاجات العامة، فتقوم بشراء سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري فإنها تزيد الاستهلاك الوطني وعلى ذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر في الواقع في حجم الاستهلاك الكلي، وذلك بعد تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد حرية الممارسة<sup>57</sup>.

<sup>57</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الاستهلاك الخاص بالدخول الموزعة على الأفراد، تنتج هذه الآثار عند تخصيص الدولة جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات لموظفيها ولعمالها، والأفراد هم بدورهم يخصصون جزء أكبر من دخلهم لإشباع حاجاتهم الخاصة من السلع والخدمات.

أيضا الإعانات الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك وهو ما يفيد الدولة في ترتيب سياسة النفقات العامة، في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي يقصد تحقيقها<sup>58</sup>.

### - الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

النفقة العامة من خلال أثر المضاعف: يطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، عرض كينز نظرية المضاعف من خلال نظريته العامة الشهيرة عام 1936، ومؤدى هذه النظرية أن زيادة الإنفاق على الاستثمار يؤدي الى زيادة الدخل القومي، ليس بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إليه الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، وهذا ما يعرف به مضاعف الاستثمار<sup>59</sup>.

أثر المضاعف يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تؤدي الى زيادة تراكمية في الدخل القومي، وبذلك تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق العام الى توزيع دخول جديدة تقسم بين الاستهلاك والادخار في سلسلة متتالية من الزيادة في الاستهلاك.

بما أن مضاعف الإنفاق يمثل العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي والزيادة في الإنفاق، لذلك فإن الزيادة في الدخل القومي =  $1/1 -$  الميل الحدي للاستهلاك = مضاعف الإنفاق لدى المجتمع ككل.

<sup>58</sup>خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>59</sup>هاشم الجعفري (بدون سنة)، مبادئ المالية العامة، بغداد ص 164.

من أجل التعرف على الآثار غير المباشرة للمستفيدين من النفقات العامة لا بد من معرفة صورة النفقة

كالتالي:

- الأجور والرواتب والإعانات الاجتماعية وتمثل النفقات التي يستفيد منها فئة ذوي الدخل المحدودة التي تزداد عندها آثار المضاعف نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لديهم؛

- النفقات العامة التي توجه للحصول على الموارد الأولية والسلع الرأسمالية، وتمثل النفقات العامة التي تكون من حصة ذوي الدخل المرتفعة وبالتالي تنخفض آثار المضاعف عندها نتيجة انخفاض الميل الحدي للاستهلاك؛

- طبقا للميل الحدي للاستهلاك فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك على نسبة الزيادة في الدخل، وهو ما يسمى بدالة الاستهلاك، أما الميل الحدي للاادخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار على نسبة الزيادة في الدخل، وهو ما يسمى بدالة الادخار؛

- كما يتأثر المضاعف بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما كان هذا الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادة الحاصلة في الطلب، أنتج المضاعف أثره بشكل أكبر، وهذا ما يوضح لنا بأن أثر المضاعف في الدول المتقدمة أكبر من أثره في الدول النامية<sup>60</sup>.

**النفقة العامة من خلال اثر المعجل:** نعني به الاستثمار المولد، إن مصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي هو الإشارة الى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، إن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولى، وهو يعبر عن أثر المضاعف، وهو بدوره يؤدي بالمنتجين الى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار، وهذا هو أثر المعجل، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع

<sup>60</sup> محمد حسن الجمل (بدون سنة)، أصول المالية العامة، القاهرة، ص 78.

الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولى، وهو المضاعف، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار بمعنى أثر المعجل<sup>61</sup>.

يتوقف الأثر الذي يحدثه المعجل، هو العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين، ويختلف هذا المعامل من قطاع لآخر، ومنه لكل قطاع معجل خاص به.

### ثانياً - الإيرادات العامة:

إن تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى دولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي أدى الى تطور واجبهامها، حيث أصبحت تحرس على مجموعة الحاجات العامة التي يتعين على الدولة إشباعها في وقت معين، ومن أجل تحقيق ذلك على الدولة القيام بالإنفاق وهو ما يطلق عليه بالنفقات العامة، الأمر الذي يتطلب الحصول على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات.

يرى علماء المالية العامة الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تغطية النفقات العامة، تنقسم الى نوعين الإيرادات العامة العادية وأخرى غير العادية، والتفرقة بينهما أن الإيرادات العامة العادية تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة وهي تشمل كل من الضرائب والرسوم والدومين الخاص حيث تعتمد الدولة عليها في موازنتها السنوية، أما الإيرادات العامة غير العادية فهي تحصل عليها الدولة في ظروف غير عادية (دون الطابع التكراري) وهي تشمل كل من القروض العامة والإصدار النقدي، حيث تلجأ إليها الدولة في ظروف استثنائية من أجل تمويل نفقاتها المتزايدة، ولكن مع التطور المالي أصبح هذان النوعان يصبحان من ضمن عناصر الإيرادات العامة للدولة.

<sup>61</sup> محمد فؤاد ابراهيم (بدون سنة)، مبادئ علم المالية العامة، مكتبة النهضة المصرية، ص 143.

**1- الإيرادات العامة العادية:**

- **الإيرادات من أملاك الدولة (الدومين):** يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها أموالاً منقولة كالسلع والخدمات التي تقدمها وأموالاً غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وأبار النفط مثلاً، وأيا كانت نوع ملكية الدولة لها خاصة أو عامة، وينقسم الدومين إلى دوميين عام ودوميين خاص<sup>62</sup>.

**الدومين العام:** يعتبر الدومين العام من الأموال المخصصة لتلبية الحاجات العامة ويكون متعلقاً بأحد المرافق العامة مثل الطرق العامة والمطارات والموانئ والحدائق العامة... الخ، ويتميز الدومين العام بعدة مميزات منها:

- عدم جواز التصرف بالمال العام وذلك من أجل حماية المال العام، حتى لا تقف قواعد القانون المدني حائلاً دون تحقيق الغرض الذي خصص من أجله؛

- لا يجوز تملك المال العام بالتقادم ولا اكتساب ملكيته بالتقادم؛

- لا يمكن الحجز على المال العام أي لا تنزع ملكيته جبراً عن الإدارة بطريقة الحجز.

يتميز الدومين العام بتقديم خدمات عامة وليس ما يقصده بإيرادات ممتلكات الدولة، وهذا أن بعض الإيراد التي تحصل عليها الدولة من الدومين العام مثلاً عند دخول الحدائق والمطارات... الخ تفرض بعض الرسوم تستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

**الدومين الخاص:** هو عكس الدومين العام، فهو إيراد تعتمد عليه الدولة في إيراداتها العامة، ونقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، كما يمكن للأفراد تملكه بتقادم طويل الأجل.

<sup>62</sup> زينب حسين عوض الله (1994)، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، بيروت، ص 95.

يشير البحث في إيرادات الدومين الخاص أنه ينقسم الى ثلاثة أقسام وهي:

الدومين العقاري: وهو يشمل كل من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات فالدولة وحدها تستطيع تجميد استثماراتها فترة طويلة حتى تنتهي الدورة الإنتاجية كذلك سكنات التي تملكها الدولة إما تقوم ببيعها للأفراد أو تأجيرها فهي تحقق إيراد للدولة.

الدومين الصناعي والتجاري: وهو يضم مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي الشبيهة بنشاط الأفراد والطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم الكلي أو الجزئي.

الدومين المالي: يتضمن الأسهم التي تمثل مساهمة الدولة في المشروعات الاقتصادية من أجل الإشراف على القطاع الخاص والتحكم في بعض المشروعات، إضافة الى السندات الحكومية وأذونات الخزينة، لتحقيق غرض سياسي أو تحقيق مصلحة اقتصادية.

- **الإيرادات من الضرائب:** تعرف الضريبة أنها فريضة مالية، يدفعها الفرد جبرا الى الدولة، دون أي مقابل وبصفة نهائية، وذلك من أجل المساهمة في التكاليف والأعباء العامة.

بما أن عنوان الأطروحة يشمل مصطلح الضريبة كعنصر أساسي؛ خصصنا له فصل كامل يشمل جميع جوانب الإيرادات الضريبية بالتفصيل، وعليه سوف نتطرق إليه لاحقا وتناولها كعنوان عريض في الفصل اللاحق.

- **إيرادات الدولة من الرسوم:** إن تطور دور الدولة والتوسع في نشاطاتها، دفع بها الى رفع من النفقات العامة وزيادة الأعباء الملقاة على عاتقها، عجزت إيرادات الضرائب عن سد النفقات العامة، مما دفع الدولة الى البحث عن مصادر



جديدة من أجل تمويل نفقاتها المتزايدة، فأخذت الرسم واعتبرته كأحد مصادر الإيرادات العامة العادية التي تعتمد عليه في شكل دوري ومنتظم في تمويل الخزنة العامة.

الرسم هو عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً للدولة بمقابل منفعة خاصة يحصل عليها من طرف الدولة أو أحد الهيئات العامة، ومنه نستنتج أن للرسم مجموعة من الخصائص يتميز بها وهي:

- صفة النقدية للرسم، حيث أصبحت من الملامح الأساسية في المعاملات المالية التي تقوم بها الدولة في كلا الاتجاهين الإيراد أو النفق، وعليه يدفع المبلغ المالي للدولة بصورة نقدية؛

- عنصر الجبر في الرسم، يجبر الفرد على دفعه إذا ما أراد الحصول على الخدمة وتحدد قيمة الرسم بمقتضى قواعد قانونية، التي تعبر عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية، المعبرة عن إرادة الدولة إلا أن عنصر الجبر يأخذ صورتين، أولهما الجبر القانوني مثلاً عند الحصول على الخدمات الخاصة من بعض المرافق العامة مثلاً إلزامية الأفراد بالتطعيم ضد مرض معين مقابل رسم يدفعونه، أما الصورة الثانية فهو الجبر المعنوي مثلاً له حرية الانتفاع مقابل رسم معين أو التخلي عنها مثلاً رخصة قيادة السيارات.

**تقسيم الرسوم:** الرسوم كثيرة ومتنوعة وتختلف باختلاف التكوين الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويمكن تقسيم الرسوم إلى<sup>63</sup>:

الرسوم الاقتصادية: نجد منها: رسوم البريد، الهواتف والماء، رسوم الأسواق وكل ماله علاقة بالقطاع الاقتصادي.

الرسوم الإدارية: مثل رسوم التسجيل العقاري، رسوم الاستفادة من المرفق العام.

الرسوم القضائية: هي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حالة النزاعات التي يفصل فيها القضاء.

<sup>63</sup>خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 233.

دور الرسوم في المالية العامة المعاصرة: إن التطور الذي أدى الى تغيير مفهوم الدولة وقيامها بالتدخل لتحقيق المصالح العامة وإشباع الحاجات العامة في شتى المجالات، أصبحت الدولة تعتمد على مرافقها العامة وهيئاتها العامة من أجل القيام بنشاط عام يؤدي خدمة عامة، ويتم تمويل هذا النشاط بواسطة الاعتمادات التي تخصص لكل مرفق. بهدف تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع تضاءلت أهمية الرسوم بحيث بدأت الدولة تفكر بإلغاء معظم الرسوم أو جعلها بسعر رمزي في موازنات الدول المعاصرة وذلك نتيجة توسع الدول في تقديم الخدمات العامة لجميع الأفراد بصورة مجانية، وأن الرسم في كثير من الأحيان لا يحقق مبدأ العدالة حيث تفرض على الجميع بالتساوي، وليس حسب قدرات الأفراد.

تتجه الدولة في وقتنا المعاصر نحو زيادة الضرائب وإلغاء كثير من الرسوم وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات العامة من الرسوم في معظم موازنات الدولة<sup>64</sup>.

### الفرق بين الرسم والتمن العام:

- **التمن العام:** هو السعر الذي تقرره الدولة أو إحدى مؤسساتها ثمنًا لسلعة معينة أو لخدمة معينة تقدمها الدولة لدافع ذلك الثمن كالحصول على القوة الكهربائية أو مياه الشرب.

في ضوء ذلك يمكن التفريق بين الرسم والتمن في النقاط التالية:

- الرسم يحدد سعره من قبل السلطة العامة، أما التمن العام فيتم تحديده بالمساواة بين الأفراد الذين يشترون السلعة وبين ممثلي السلطة العامة الذي يعرضون السلعة؛

- الرسم يدفع جبراً عن الأفراد، بينما التمن العام يدفع اختياراً بواسطة المستفيد من الخدمة أو من مشتري السلعة؛

<sup>64</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- إن الرسم يفرض بالقانون، أما الثمن العام فتحدده قرارات ووفق ظروف ومعطيات اقتصادية معينة تختلف من فترة الى أخرى.

## 2- الإيرادات العامة غير العادية:

- إيرادات الدولة من القروض العامة: تعتبر ظاهرة تزايد القروض إحدى الصفات المالية البارزة للدول النامية، ذلك راجع أن التمويل العادي لأجهزة الدولة الحكومية يتم بواسطة حصيلة الإيرادات العادية وهي بدورها غير كافية لتغطية النفقات العامة للدولة، وعليه اتجهت الدولة الى القروض العامة باعتبارها أحد مصادر الإيرادات العامة ووسيلة سهلة في تغطية النفقات العامة المتزايدة، بالرغم من المشاكل الناتجة عن الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته.

القرض العام عبارة عن المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء الى الجمهور أو المصارف أو المؤسسات المالية مقابل فائدة محددة عن المبالغ المدفوعة، كما هي ملتزمة بدفع المبالغ المقرضة وفوائدها طبقا لشروط القرض<sup>65</sup>:

### عناصر القرض العام:

- محل القرض يكون مالا وغالبا ما يكون نقدا أو أي شيء مثلي آخر؛

- المقرض وهو يضم كل من الحكومة ممثلة بوزارة أو دائرة أو مؤسسة أو سلطة عامة؛

- المقرض يكون إما شخصا طبيعيا أو معنويا؛

- الكلفة الإضافية وهي الفوائد المترتبة عن المبالغ المقرضة وهي ملزمة بدفعها؛

- الاتفاقية وهو العقد المبرم بين الدائن والمدين.

<sup>65</sup> سالم محمد الشوابكة (2015)، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

أنواع القروض العامة: يمكن تقسيم القروض الى عدة معايير نجد منها:

القروض من حيث مصدرها: استنادا الى هذا المعيار يمكن تقسيم القروض العامة الى قروض داخلية وتسمى بالقروض الوطنية والى القروض الخارجية.

القروض الداخلية: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق الوطنية أي من المدخرات القومية الداخلية الخاصة بالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين داخل الوطن، هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات إذ ما يؤدي فقط الى إعادة توزيع الدخل.

القروض الخارجية: هي تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، سواء كانت إحدى البلدان الأجنبية أو المنظمات الدولية مثل البنك الدولي لإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتنمية.

أن الدولة تلجأ الى مثل هذه الهيئات عندما تعجز المدخرات القومية الداخلية (القروض الداخلية) عن تغطية القروض المطلوبة أو من أجل الحصول على عملات أجنبية اللازمة لتحسين ميزان المدفوعات.

يمكن أن نبين الفرق بين القروض الداخلية والقروض الخارجية ونجد منها:

- القروض الداخلية لا تؤثر على الثروة القومية بالزيادة أو بالنقصان، وإنما يتحول جزء من الأموال من الدائن الى المدين سواء من الأفراد الى الدولة أو العكس، بينما القروض الخارجية فهي تؤثر على الثروة القومية حيث ينتقل جزء منها من الدولة الى دولة الأخرى، أي تؤثر بالنقص عند السداد؛

- القروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف، وإنما القروض الخارجية تحسن سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار، ولكنها تعمل العكس عند السداد<sup>66</sup>؛

<sup>66</sup>عبد الكريم صادق بركات (1979) المالية العامة، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، ص 283.

- قد يؤدي القرض الخارجي على عكس القرض الداخلي الى عواقب سياسة خطيرة يمكن منها أن تتدخل الدولة الأجنبية المقرضة الى الدولة التي يكون المقترضين تابعين لها في الشؤون الداخلية للدولة المقرضة من النواحي السياسية والاقتصادية.

- القروض من حيث حرية الاككتاب: هي تنقسم بدورها الى:

القروض الاختيارية: هذا النوع من القرض يترك للفرد حرية الاككتاب دون أي نوع من أنواع الضغوطات، وهذا بعد إعلان الدولة نوع القرض ومقداره وشروط الاككتاب فيه ومدته وسعر الفائدة عنه وكيفية تسديده، ونجد هذا النوع من القرض في بعض الأحيان تقوم الدولة على تبديل صفته الى قرض إجباري وهذا بعد تأجيل موعد سداد القرض وهو ما يطلق عليه بعملية تبديل القرض.

القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبرا، وقد تلجأ الدولة الى هذا النوع من القروض أحيانا وبصورة استثنائية مثلا في الحروب والأزمات، وحالة التضخم النقدي، وعند ضعف ثقة الأفراد في مالية الدولة وعدم إقدامهم الى الاككتاب الاختياري في السندات التي تصدرها الدولة.

- القروض من حيث المدة: يمكن تقسيم القروض العامة من حيث فترة السداد التي تلتزم فيها الدولة برد قيمتها الى نوعين هما:

القروض المؤبدة (الدائمة): هي تلك القروض التي لا تحدد الدولة تاريخا معيناً للوفاء بقيمتها مع التزامها بدفع الفوائد الناشئة عنها ما دامت قائمة.

- تشكل القروض المؤبدة خطراً على موازنة الدولة، حيث أن الدولة لا تلتزم بالوفاء في أجل محدد مما يجعل هذه الديون تتراكم وتزداد أعباء الفوائد المدفوعة عنها وهو ما قد تنجم عنه آثار بالغة الخطورة<sup>67</sup>.

- كما تستطيع الدولة التخلص من هذا النوع من القروض بالطرق التي تراها ملائمة مثلاً:

- حالة ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض سعر سندات القروض المؤبدة تلجأ الدولة الى شراء هذه السندات بأقل من سعرها عند الإصدار؛

- أما في حالة العكس انخفاض سعر الفائدة وارتفاع سعر سندات القروض تلجأ الدولة الى إصدار قروض جديدة بفائدة أقل وتستخدم حصيلة القرض الجديد للوفاء بالقرض المؤبد وتسمى هذه العملية بتبديل الدين.

القروض المؤقتة: هي تلك القروض التي تحدد الدولة مقدماً أجل تسديدها ويطلق عليها القروض القابلة للاستهلاك<sup>68</sup>، ويمكن تقسيمها الى:

أ- القروض قصيرة الأجل: هي قروض التي تعقدتها الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين كما تلجأ الدولة لهذا النوع من القروض لسد حاجة العجز المؤقت في الموازنة العامة وهنا لها صورتين:

حالة العجز النقدي: يحدث كنتيجة لتأخر بعض الإيرادات العامة وعليه تصدر الدولة قروض قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة، كما تكون هنا في هذه الحالة توازن الميزانية متحققاً.

حالة العجز المالي: هنا ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروض قصيرة الأجل ولكن تكون الفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

<sup>67</sup> سليمان الطماوي (بدون سنة)، العقود الإدارية، مطابع عين الشمس، القاهرة، ص 133.

<sup>68</sup> زيد العابدين ناصر (1974) المالية العامة والتشريع الضريبي، عين الشمس، القاهرة، ص 267.

ب- القروض متوسطة الأجل: هي قروض تقع مدتها أو فترة تسديدها ما بين فترة تسديد كلا من القروض القصيرة الأجل والقروض الطويلة الأجل، معناه ما بين ثلاثة (3) سنوات الى عشر (10) سنوات.

ج- القروض طويلة الأجل: هي تلك القروض التي تزيد مدتها عن عشر (10) سنوات غالباً، وتلجأ الدولة إليها لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية أو تمويل نفقات الدفاع أو لعلاج العجز الجوهري في الموازنة العامة.

- **آثار القروض العامة:** تنجم عن القروض آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وخصوصاً في عصرنا الراهن، حيث نجد ارتفاع ظاهرة القروض في البلدان النامية، وأصبحت هذه القروض من أكبر المشاكل التي تواجهها هذه البلدان، حيث أطلق عليها اسم "مديونية العالم الثالث" عند أدباء الاقتصاد المالي، ومن أهم الآثار الاقتصادية للقروض خاصة في البلدان النامية نجد<sup>69</sup>:

- إحداث انكماش في الاقتصاد الوطني إذا كان القرض داخلياً، بمعنى أن القروض الداخلية نتج عنها انخفاض الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك، وهذا راجع كون الدولة تقوم باقتطاع جزء من دخول الأفراد، حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث توسيع عملية الإنتاج وإلا سيؤدي الى انخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي.

- كما قد تحدث ظاهرة التضخم نتيجة القروض العامة، وهذا في حالة لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الإنتاج الوطني يقابل زيادة الدخول المتوفرة لذوي الدخل المحدود، الأمر الذي يؤدي الى تدني قيمة النقد وارتفاع الأسعار، تعتبر الآثار التضخمية من أهم الآثار السيئة للقروض في البلدان النامية في وقتنا الحالي.

- أغلب القروض في البلدان النامية يغذيها مصرف الإصدار، والمتمثل في إصدار نقد جديد، تزداد كمية النقود المتداولة في الأسواق مما يشكل كتلة نقدية زائدة تزيد من الطلب على السلع، يقابله عجز في الجهاز الإنتاجي، مما

<sup>69</sup>خالد شحادة، أحمد زهير (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 260.

يجعل الدولة تتجه نحو استيراد السلع من الخارج وزيادة المديونية، مما يؤدي الى إصدار النقد الجديد لتلبية التنمية المتزايدة مع الجهاز الإنتاجي عاجز على مواجهة الطلب الداخلي ويطلق عليه "التمويل بالعجز".

- **الإصدار النقدي:** تلجأ الدولة الى هذا النوع أي الإصدار النقدي الجديد الذي يتم عن طريق البنك المركزي الذي هو بدوره يقوم بعملية طبع النقود من أجل التوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، وهذا عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فمن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات ففي هذه الحالة ينتج عنه مشكلة التضخم النقدي، وأيضاً في حالة خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ينتج عنه التضخم المالي.

يعتبر الإصدار النقدي من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدول من أجل تغطية الفارق بين النفقات والإيرادات (العجز) خاصة عند الدول النامية تلجأ الى هذا النوع من الإيراد عند عجزها من الاقتراض أو نقص حصيلة الضرائب.

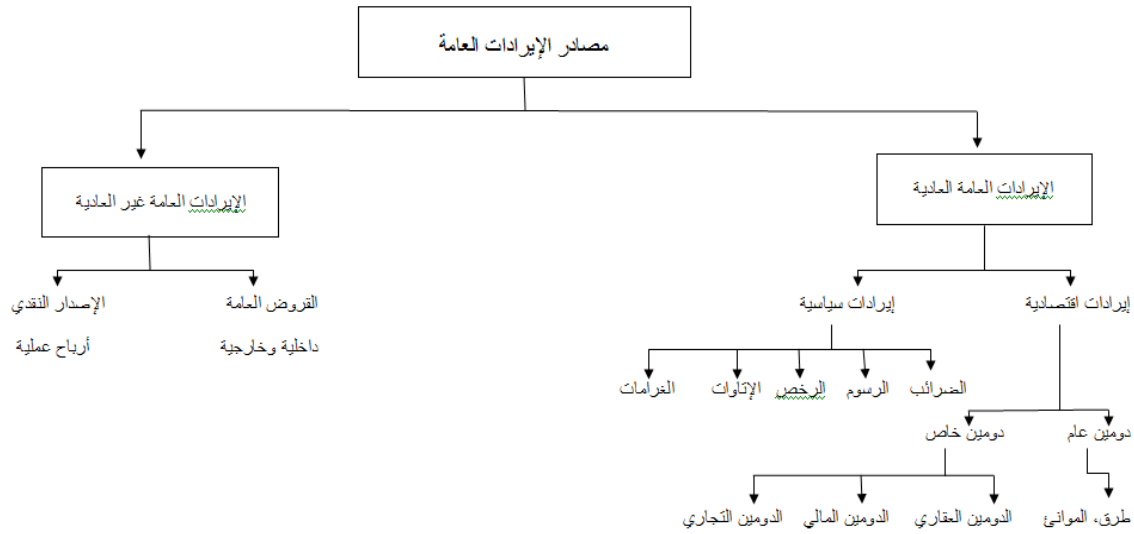
لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد يجب:

- تميز جهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود؛
- تمويل المشاريع الحيوية والاستثمارات بهذا الإصدار النقدي الجديد من أجل اكتساب أرباح يمكن من خلالها التخلي أو تجنب الإصدار النقدي الجديد فيما بعد؛
- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة.

مما سبق، يمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة للدولة في الشكل الموالي:



الشكل رقم (1-10): الإيرادات العامة للدولة



**ثالثاً: الموازنة العامة:** تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد

أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

إن فكرة إعداد موازنة عامة للنفقات والإيرادات هي حديثة العهد يرجع تاريخها الى الثورة الإنجليزية 1668،

والى الثورة الفرنسية 1789<sup>70</sup>، إن فكرة الموازنة لم تأتي مرة واحدة وإنما تم ذلك على مراحل متتالية، ففي إنجلترا هي

أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة وتم ذلك بعد ثلاث مراحل وهي<sup>71</sup>:

المرحلة الأولى: هي بداية نجاح المجالس الشعبية في تقرير حقها في النظر في الأعباء المالية التي تفرض على الأفراد مثل

الضرائب والموافقة عليها.

المرحلة الثانية: كذلك أخذت المجالس رقابة الإنفاق العام.

<sup>70</sup> محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>71</sup> إبراهيم محمد قطب (بدون سنة)، الموازنة العامة للدولة، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب الطبعة الرابعة، ص 17.

المرحلة الثالثة: حق البرلمان أن يقول كلمته في النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها الميزانية، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي وهي الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة.

تختلف الموازنة العامة باختلاف وجهة نظر المدارس الفكرية وطبيعة السياسات الاقتصادية لكل دولة، حيث نجد منها:

موازنة الدولة هي القانون المالي السنوي الذي يقدر ويبيّن لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعباءها

وهذا حسب القانون الفرنسي<sup>72</sup>.

الموازنة العامة هي بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية وهذا وفقا للقانون البلجيكي.

هي صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردها بموجب قوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية

المعرضة فيها هذا بالنسبة للقانون الأمريكي<sup>73</sup>.

أما الأدبيات المالية تعرف الموازنة على أنه: "يجب أن ينظر للموازنة كوثيقة تحوي كلمات وأرقاما تقترح نفقات

لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة، أو كسلسلة من الأهداف كل لها

تكاليف محددة، أو كجهاز وأداة للاختيار من بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو

كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة<sup>74</sup>.

تعرف الموازنة العامة، بأنها عملية توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة، وهي سنة في

المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية<sup>75</sup>.

<sup>72</sup>عابد فضل الشعراوي (2007) السياسة المالية في دولة الخلافة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، ص153.

<sup>73</sup>محمد طاقة، هدى العزاوي (2007) اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الأردن، ط1، ص166.

<sup>74</sup> خالد شحادة، أحمد زهير (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 270.

<sup>75</sup>عادل أحمد حشيش (1992) أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص269.

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق<sup>76</sup>.

مما سبق نلخص أن الموازنة العامة ما هي إلا خطة مالية تضعها الدولة وتضم تقديرات للنفقات العامة والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة وتصديق عليها السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.

يمكن استنتاج خصائص الموازنة العامة للدولة فيما يلي:

- الموازنة العامة خطة مالية: وهي تشمل جميع الجوانب من النفقات العامة وجميع البرامج والمشاريع التي تسعى الحكومة إلى تنفيذها وتمويلها من مختلف مصادر الإيرادات العامة خلال فترة زمنية محددة.
- الموازنة العامة تنبؤ: معناه تقوم على عنصر التقدير أو التوقع أي تقدير الأرقام أو المبالغ التي يمكن إنفاقها من مصادر يمكن الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة.
- الموازنة العامة يصدق عليها البرلمان: أي تناقش هذه التنبؤات على سلامة الأسس التي بنيت عليها من طرف البرلمان ويصدق عليها.
- الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة معناه أن الموازنة ما هي إلا أداة تستعملها الدولة من أجل تحقيق أهدافها.

<sup>76</sup> مجدي محمد شهاب (1999) الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ص 261.

- الموازنة العامة عمل إداري ومالي: من أجل تنفيذ السياسة المالية للدولة تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تنفذها السلطة التنفيذية وهذا بعد السلطة التشريعية مهام تنفيذها.

### 1- أهداف ومبادئ الموازنة العامة:

إن توسع تدخل الدولة في الحياة والنشاط الاقتصادي، دفعها الى تحقيق مجموعة من الأهداف نجد منها:

- **الأهداف السياسية:** إن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان أي المصادقة عليه وهذا بعد مناقشة البرنامج السياسي للدولة، ما يبين أن الشعب يتمتع بحرياته الدستورية وحقوقه، كون الموازنة العامة تضم كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وسياستها اتجاه المجتمع<sup>77</sup>.

إن الموازنة العامة لها أثر سياسي كبير في حياة المجتمعات مثلا نجد عند عملية الانتخابات تستخدم الموازنة لتحقيق غايات الشعب من أجل التصويت بالقبول عليهم متخذ بعض الامتيازات مثلا تخفيض الضرائب وزيادة الإعانات بالإضافة تحقيق رفاهية المجتمع وهذا ما يزيد من نفقاتها العامة، فالموازنة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة والمحافظة عليها من جهة أخرى.

- **الأهداف الاقتصادية:** لم يقتصر هدف الموازنة العامة على الهدف المالي وهو التوازن بين النفقات والإيرادات العامة فقط، وإنما السعي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك نتيجة اتساع الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال سياستها المالية حتى ولو تطلب الأمر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة<sup>78</sup>، وذلك من خلال تدخل الدولة للحد من الآثار التي تتركها الدورات والتقلبات الاقتصادية والعمل على تحقيق الاستقرار الكلي.

<sup>77</sup> محمد طاقة، هدى الغزاوي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 169.

<sup>78</sup> عادل فليح العلي (2007) المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، الأردن، ط1، ص 509.

الى جانب تأثير الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي، نجدها أيضا تؤثر على التوازن الاقتصادي على مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات، الإيرادات) من أجل معالجة الفجوة الاقتصادية (الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية).

**- الأهداف الاجتماعية:** تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية منها إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال فرض ضرائب تصاعدية على فئات المجتمع ذات الدخل المرتفع، كذلك فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية، وذلك سعيا الى تبني برامج الإعانات والدعم وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، إذ تعد هذه الأهداف وسيلة لتحقيق استخدام ومعالجة البطالة<sup>79</sup>.

أيضا تعمل الدولة من خلال الموازنة الى تحقيق الرفاهية وهذا ما يؤثر على النفقات والإيرادات بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ استدامة الرفاهية تأتي من خلال وجود موازنة متوازنة في الأجل الطويل وهذه الموازنة ضرورية لتجنب الدين العام.

**- الأهداف المالية:** تعتبر الموازنة العامة سندا للسياسة المالية للسيطرة على معدلات النمو الاقتصادي، إذ أنه في حالة ارتفاع العجز سيؤدي الى تحفيز الطلب الكلي، وينتج عنه تقليص حجم البطالة وتخليص الاقتصاد من الركود، أما في حالة وجود فائض فإنها تعمل الدولة على خفض من نسبة التضخم والتقليل من آثاره الاقتصادية والاجتماعية<sup>80</sup>.

**مبادئ الموازنة العامة:** ظهرت عدة مبادئ أثناء التطور التاريخي لعلم الموازنة تحكم تحضير الموازنة، الهدف من هذه المبادئ أن تكون الموازنة واضحة ومحددة وهي تشمل كل من:

<sup>79</sup>محمد عوض رضوان (2009) الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إعادة البرامج، دراسة مقارنة ط2، دار النهضة، القاهرة، ص 24.

<sup>80</sup>مهدي سهر فيلان الجبوري، عامر عمران كاظم المعموري، سرمد عبد الجبار هدايب الخير الله (2018) المثبتات التلقائية في تحقيق استقرار الموازنة العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص 59.

- مبدأ وحدة الموازنة العامة: يقصد بوحدة الموازنة أن تدرج كافة النفقات والإيرادات العامة المتوقعة خلال السنة المقبلة في وثيقة واحدة، أي في موازنة واحدة.

يرجع السبب في تقرير هذا المبدأ الى أن الموازنة الموحدة الشاملة لجميع النفقات والإيرادات تتميز بالوضوح والشفافية، بحيث تيسر لمن يهمله الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل على السلطة التشريعية مهمة الاعتماد.

رغم أهمية وحدة الموازنة، إلا أن الفكر المالي والواقع أدى الى وجود موازنات أخرى الى جانب الموازنة العامة الرئيسية، ويمكن اعتبارها استثناءات على وحدة الموازنة العامة تتمثل فيما يلي:

الموازنة غير العادية: هي موازنة استثنائية أي توضع لأغراض استثنائية منفصلة عن الموازنة العامة، وهذا لتمويل مشاريع إنمائية عامة وإذا أدرجت هذه النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة أدت الى عدم صحة المقارنات بين الأعوام المختلفة إلا أن أهمية الموازنة غير العادية تضاءلت بعد تطور دور الدولة، إذ لم يعد يوجد فارق بين الإيرادات العادية وغير العادية ونفقات عادية وغير عادية.

الموازنة المستقلة: هي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة وتعود الى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

الموازنة الملحققة: الاعتمادات التكميلية والناجحة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية.

- حسابات خاصة للخزينة العامة: هي إعداد حسابات خاصة للخزينة تسجل فيها أموال تدخل الخزينة العامة للدولة ولكنها لا تعتبر إيرادات عامة، وكذلك الأموال التي تخرج من الخزينة العامة ولكنها لا تعتبر نفقات عامة.

- مبدأ العمومية: يقصد بهذا المبدأ أن تشمل الموازنة على كافة الإيرادات وكافة النفقات دون خصم أية شيء منها، بحيث تجمع الإيرادات العامة جميعها ثم يعاد توزيعها على جميع أوجه الإنفاق العام المختلفة.

يقوم مبدأ العمومية على قاعدة عدم تخصيص الإيراد، وترجع الحكمة من عدم تخصيص الإيراد الى :

- في حالة تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، يمكن أن يكون هذا الإيراد أكبر من هذا النفق فبالتالي يؤدي الى عملية الإسراف والعكس إذا كان الإيراد أصغر من النفق فينتج عنه عدم تقديم خدمة على أحسن وجه.

- يؤدي عدم التخصيص الى أحكام رقابة السلطة التشريعية على مختلف أوجه النفقات العامة والإيرادات العامة.

- هذه القاعدة تؤدي الى الحصول على أكبر إشباع ممكن للحاجات العامة بحيث يتم توزيع إجمالي الإيرادات العامة على مختلف النفقات تبعاً لدرجة الحاجة لكل منها، مما يسمح للوصول الى أكبر إشباع ممكن للحاجات العامة للمجتمع.

- مبدأ موازنة الميزانية: توازن الموازنة له مفهومان، ففي المفهوم التقليدي يقصد بهذه القاعدة أن تتعادل قيم الإيرادات العامة مع قيم النفقات العامة بحيث تعتبر الموازنة متوازنة إذا تعادلت هذه القيم، أما إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهنا نقول أن الموازنة حققت عجزاً، أما إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات نقول أن الموازنة حققت فائض، أما المفهوم الحديث لموازنة الميزانية فهو يقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي (لا تضخم ولا انكماش) بدلا من توازن النفقات والإيرادات.

- مبدأ السنوية: تقتضي هذه القاعدة بأن تغطي الموازنة العامة فترة سنة كاملة إذ أنه من المبادئ التي استقرت بالنسبة لموضوع إعداد الموازنة العامة وتحضيرها، إذ تبين أن أنسب مدة هي سنة على أساس أن هذه المدة كافية للرقابة العامة وتحصيل الإيراد بشكل دوري مما يساعد على عملية التقدير.

يمكن القول أن علماء المالية العامة اتفقوا على جعل فترة الموازنة العامة سنة كاملة، وهذا يرجع للأسباب التالية<sup>81</sup>:

- إذا فاقت فترة الموازنة العامة على سنة، فهذا يصعب في جميع الحالات منها تقديرات دقيقة للنفقات والإيرادات العامة، يصعب على السلطة التشريعية أن تفرض رقابتها على الحكومة وتصرفاتها المالية؛
- العكس إذا كانت فترة الموازنة العامة أقل من سنة، قد يؤدي إلى حصول ضرر في إحدى موازنتها مثلا وجود حصيلة ضريبية فائضة في فترة معينة والعكس في الموازنة اللاحقة؛
- إن تحديد فترة الموازنة العامة بسنة واحدة يسمح بإيجاد تنسيق بينها وبين الحسابات العامة والخاصة الأخرى وبصفة خاصة حسابات الدخل القومي.

قد ظهرت استثناءات هذا المبدأ أهمها:

- موازنات الدعم: وهي نتيجة لظروف استثنائية لم يتوقع حدوثها عند وضع الموازنة العادية، وهذه الظروف إما تؤدي بتوسيع نفقاتها أو الحد منها مثلا في حالة الكوارث الطبيعية تؤدي إلى زيادة من النفقات العادية، أو في حالة حصيلة الضرائب تكون أقل من المتوقع لها تؤدي إلى تخفيض حجم النفقات العامة.
- الاعتمادات الشهرية المؤقتة: هذه الموازنة الشهرية تأتي كحل مؤقت عندما لا تتمكن السلطة التشريعية من إقرار الموازنة السنوية في موعدها المحدد.
- الاستثناءات المتعلقة بمدة أكثر من سنة، وهي تتعلق بالموازنات الرأسمالية التي تواجه مشروعات طويلة الأجل.

## 2 - عجز الموازنة العامة: يعبر عن عجز الموازنة في المفهوم السنوي تراكم متزامن مع المتغيرات الأخرى إذ يمثل

العجز السنوي حاصل جمع إيرادات اثني عشر شهرا مطروحا منها حاصل جمع النفقات من نفس المدة.<sup>82</sup>

<sup>81</sup> علي لطفى (1987)، مرجع سبق ذكره، ص 263.



يمكن تعريف عجز الموازنة بأنه الحالة التي تكون فيها المبالغ المستلمة أو المتحصل عليها من قبل الحكومة أقل من نفقاتها بمعنى أن النفقات تفوق الإيرادات مما يؤدي الى نتيجة الادخار السلبي<sup>83</sup>.

أيضا يمكن أن يكون العجز مقصودا وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي أمام العرض المتزايد، ولتحسين القوة الشرائية للسلع والخدمات، ومن أجل زيادة الإنفاق الحكومي، تلجأ الحكومة الى القروض أو الإصدار النقدي كوسيلة لمعالجة العجز أو الفارق بين النفقات والإيرادات تاركا آثار سلبية على الأسعار وقيمة العملة<sup>84</sup>.

إن مفهوم عجز الموازنة يمكن تقسيمه الى حالتين<sup>85</sup>:

الحالة الأولى: عجز الموازنة من وجهة مالية، ونعني به الزيادة في مجموع مبالغ النفقات العامة المقدرة في الميزانية العامة لسنة مالية مقبلة عن مجموع مبالغ الإيرادات العامة المقدرة في الموازنة لنفس السنة المالية.

الحالة الثانية: عجز الموازنة من جهة النظر النقدية، ونعني به تأخر الحصول أو حصيلة الإيرادات العامة المقدرة عن موعد صرف النفقات العامة في الموازنة العامة عند تنفيذها، مما يسبب نقص في السيولة النقدية.

- **أثر العجز على المؤشرات الاقتصادية:** من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يؤثر عليها العجز هي مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي تشمل كل من الدخل، الادخار، والتضخم وغيرها تتأثر مباشرة بالحالة التي يمكن أن تتخذها الموازنة العامة للدولة وسياساتها، ومن أبرز التأثيرات على هذه المتغيرات نجد:

<sup>82</sup> Andree and Others (2008) , Moniting and forecasting annual public every month : the case of France, empirical economic , p496 .

<sup>83</sup> Andrew. B. and Ben. S Bernanke,(2009) macroeconomic, published by dorling kindersley india , FIFTH edition, p41.

<sup>84</sup> محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى (1999) الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، ص 311.

<sup>85</sup> محمد بشير الكنتي (2008)، المالية العامة المعاصرة، بغداد، ص 138.

أثر العجز على الدخل والاستهلاك: إن التدهور المالي يشير الى الإنفاق الكبير في الدخل القومي المستقبلي وهذا ينتج عنه انخفاض في معدلات الاستهلاك، أن حالات العجز تقلل من الدخل القومي نتيجة الالتزامات باتجاه تعويض العجز، وبغض النظر عن التدفقات الرأسمالية الأجنبية اللازمة للحفاظ على رأس المال المحلي عند أي مستوى تحصل عليه، أما إذا كانت التدفقات الرأسمالية الداخلية كافية للحفاظ على رأس المال المحلي ثابتا فإن الضمان الوحيد لهذا الثبات هو أن الإنتاج المحلي يبقى ثابتا<sup>86</sup>.

أثر العجز على الادخار والاستثمار: هناك مجموعة من التحليل التي توضح بأن العجز يؤثر بتقليل الادخار القومي وبالتالي تقليل انخفاض الاستثمار القومي وينعكس عليه بشكل مباشر، ويعني هذا أن تطابق الانخفاض في كلا من الادخار القومي والاستثمار القومي نتيجة العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين، فمن المعلوم أن الادخار القومي يتكون من مجموع الادخار الخاص والادخار العام، والادخار العام يتكون من الفوائض محققة في الموازنة وهو الممول الأساسي للاستثمار القومي، وبالتالي عجز الموازنة يقلل من الادخار العام أي الادخار القومي وهو ما يقلل من الاستثمار القومي ما لم يعوض القطاع الخاص هذا الانخفاض من الادخار العام<sup>87</sup>.

أثر العجز على التضخم: هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة والتضخم فإذا كان الاقتصاد الوطني في حالة العجز ويعتمد بشكل مباشر على التمويل التضخمي إما يكون التمويل بالقروض أو التمويل بالإصدار النقدي من أجل سد العجز وبشكل متواصل، وهذا ما ينتج عنه الضغوط التضخمية في البلد، إذ يؤدي التمويل التضخمي في ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع في النفقات الجارية مما ينتج عن ذلك انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، الأمر الذي من شأنه يغذي العجز مرة أخرى.

<sup>86</sup> William G. Gale, Peter k. Orszag (2003) economic effects of sustained budget deficits , economic journal, vol90, no,358 , p2 .

<sup>87</sup> مهدي سهر، عامر عمران، سمر عبد الجبار (2018) ، مرجع سبق ذكره، ص70.

أثر العجز على سعر الفائدة: يتحدد سعر الفائدة من خلال العلاقة بين حجم الادخار وحجم الاستثمار أي من خلال العرض والطلب على الأموال، ففي حالة انخفاض الادخار القومي بسبب العجز هذا ما يؤدي الى انخفاض الأموال الموجهة للاقتراض وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة نتيجة العلاقة العكسية بين العرض والطلب وهذا الارتفاع سيؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار القومي، كما يخلق أعباء كبيرة على الموازنة وبالتالي هو مؤشر سلبي على العجز<sup>88</sup>.

**3- آلية قياس العجز:** إن المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد كل منها لها قيمة خاصة بها، وخلال فترات زمنية تقارن هذه القيم لنفس المتغير وهذا لمعرفة أثر هذه الظاهرة وأسبابها، فمثلا في حالة التضخم يؤدي الى ارتفاع الأسعار فقد يعبر عن هذه الزيادة الذي ارتفع بها السعر بتزايد مستويات الأسعار الاعتيادية لجميع المتغيرات في داخل الاقتصاد، وليست الزيادة في المتغير نفسه، وهذا يعتبر من الضروريات عند أخذ حجم العجز بالحسبان، أي أن مستويات العجز تتكيف بمرور الزمن لأثر التضخم وهذا مع تزايد تأثير الأسعار.

كما تكون آلية قياس العجز ضمن دراسة الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي الى تضاعف كل من الإنفاق الحكومي، الإيراد الضريبي الحكومي وحجم العجز.

يجب أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات متزايدة حتى يتم تعويض حجم العجز أو الدين الذي يمكن السيطرة عليه من خلال تضاعفه بمعدلات ثابتة.

<sup>88</sup> Carlo Favero and Francesco Giavazzi (2008), Debt and the effects of fiscal policy, the federal reserve bank of boston, P6 .

## خلاصة الفصل:

من خلال الفصل المتعلق بالسياسة المالية (استعراض نظري)، يمكن استخلاص مما سبق أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت تطورا كبيرا.

➤ تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاشتراكي تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين تتجه في النظم الرأسمالية الى تحقيق الاستقرار لأن تدخل الدولة في هذا النظام أقل منه نوعا ما في النظام الأول غير أنه يمكن القول أن السياسة المالية في كلا النظامين تسعى الى تحقيق هدف مشترك وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة .

➤ ففي العصر القديم كانت السياسة المالية محايدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله وكانت تشمل مرافق محدودة، أما في العصر الحديث أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية.

➤ من جهة أخرى نجد السياسة المالية المعاصرة شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة دولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين حين والآخر .

➤ اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

➤ أخيرا أن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن والاستقرار، وعليه سوف نقوم في الفصل الموالي بعرض علاقة السياسة المالية بالاستقرار، كون الاستقرار هدف مهم تسعى السياسة المالية الى تحقيقه، وهو بدوره يساهم في إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الأدوات المالية والاقتصادية بكفاءة عالية .

## الفصل الثاني

السياسة المالية وعلاقتها بالاستقرار

(استعراض نظري)

إن الموضوع الذي سنتناوله في هذا الفصل يتضمن علاقة السياسة المالية بالاستقرار، نظرا لأهمية الاستقرار كونه هدفا من أهداف السياسة المالية، حيث تعمل السياسة المالية من خلال أدواتها المالية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي، وهذا أن كلا النوعين من الاستقرار يؤثران على الإجراءات والسياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية وذلك من أجل معالجة الدورات الاقتصادية، كما أن الاستقرار يساهم في إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الأدوات المالية والاقتصادية بكفاءة عالية، بالإضافة الى ذلك أن تحقيق الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو بدوره يمكن أن يحرر أسعار الفائدة المحلية وإمكانية تطوير المؤسسات المالية وبالتالي يمكن من خلاله إصلاح النظام المالي، لذا نقول أن هناك تأثير متبادل بين الاستقرار المالي والاقتصادي.

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا الأساس ولمعالجة هذا الفصل سوف نتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي والمالي.

المبحث الثاني: فجوة الناتج و آليات قياسها.

المبحث الثالث: آثار السياسة المالية على عوامل الاستقرار.

**المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي والمالي:**

سوف نعرض في هذا المبحث كل من الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي، وهذا أن كلا النوعين من الاستقرار يؤثران على الإجراءات والسياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية وذلك من أجل معالجة الدورات الاقتصادية، كما أن الاستقرار يساهم في إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الأدوات المالية والاقتصادية بكفاءة عالية، بالإضافة الى ذلك أن تحقيق الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو بدوره يمكن أن يجرر أسعار الفائدة المحلية وإمكانية تطوير المؤسسات المالية وبالتالي يمكن من خلاله إصلاح النظام المالي، لذا نقول أن هناك تأثير متبادل بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي من حيث التأثير والتأثر.

**أولاً: الاستقرار الاقتصادي - مراحل وأهدافه:**

الاستقرار لغة هو الثبات أو السكون، أما اقتصادياً هو السيطرة على حالة الاقتصاد السائدة والمحافظة عليها سواء كانت هذه الحالة ايجابية أو سلبية، وذلك لإيجاد الآلية والظروف المناسبة لمعالجة وتحسين هذه الحالة من خلال جملة من السياسات أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية<sup>89</sup>.

الاستقرار هو القرارات والإجراءات التي تهدف الى القضاء على حالة اللاتوازن بين كل من العرض والطلب سواء السياسة المالية، والسياسة النقدية.

أما الاستقرار الاقتصادي يعني تحسن في القدرة الشرائية وارتفاع مستوى المعيشة بالإضافة الى جملة من الإيجابيات التي تظهر في المتغيرات الاقتصادية سواء الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي، فمثلاً على مستوى الاقتصاد الكلي يتحقق الاستقرار الاقتصادي عند مواجهة وتجنب التقلبات أو الاختلالات الحادة لمتغيرات التابعة لهذا النوع وهي البطالة، التضخم، الاستثمار، الاستهلاك والنمو الاقتصادي.

<sup>89</sup> مهدي سهر، عامر عمران، سرمد عبد الجبار (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الاستقرار الاقتصادي ما هو إلا منظومة وهذه المنظومة تتكون من جملة من السياسات أهمها السياسة الاقتصادية، المالية والنقدية، وتعمل هذه السياسات عن طريق أدواتها المترابطة والمتناسقة حيث أنها تتفاعل وتتأثر فيما بينها على النحو المتوازن من أجل تحقيق الهدف الأساسي لهذه المنظومة.

إن الاستقرار الاقتصادي يمثل جملة من السياسات تهدف إلى السيطرة على المتغيرات منها التضخم والبطالة، توازن ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من النمو في الناتج المحلي الإجمالي<sup>90</sup>، فسياسات الاستقرار الاقتصادي تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة من سماتها نمو اقتصادي مستمر، ومستوى ثابت للأسعار، ومستوى عالي من التوظيف.

### 1- أهداف الاستقرار الاقتصادي: يمكن تقسيم أهداف الاستقرار الاقتصادي إلى مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: مرحلة قصيرة الأجل والهدف منها هو تجنب التقلبات التي من الممكن أن تحدث في النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثانية: مرحلة طويلة الأجل تهدف إذا ما حدثت التقلبات يجب التخفيف من حدتها، وأيضا يهدف إلى أن يكون مستوى التشغيل أو الإنتاج عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وهذا تفاديا لأحداث الركود أو التضخم على المدى الطويل، فالاستقرار يمثل الحالة التي ينعقد فيها الضغط نحو التغيير<sup>91</sup>.

يمكن تلخيص أهداف الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتفادي الانحراف في المستوى العام لها والمقصود بهما كل من الكساد والتضخم.

<sup>90</sup> Isabet Correia and Juan p .Nicolini (2001) optimal fiscal and Monetary policy equivalence results, university of tella , p.p 3-5

<sup>91</sup> ضياء مجيد الموسوي (1993)، مرجع سبق ذكره، ص125.



**2- أدوات الاستقرار الاقتصادي:** تكمن أدوات الاستقرار الاقتصادي في كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وتظهر أهميتهما في تأثيرها من خلال المتغيرات التالية (الأسعار- الاستهلاك- توزيع الدخل- حجم الاستخدام- سعر الصرف).

فالسياسة المالية لها السلطة على فرض الضرائب والتحكم في الإنفاق وذلك عن طريق برنامج تضعه الحكومة، ولكن تختلف أهداف السياسة المالية بين الدول مثلا في الدول المتقدمة تسعى السياسة المالية من خلال أدوات تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي، أما في الدول النامية تهدف السياسة المالية الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما السياسة النقدية فإن الأداة الأساسية التي تتخذها الحكومة من أجل السيطرة على السيولة داخل الاقتصاد عن طريق البنك المركزي، وذلك بتنظيم إدارة كل من النقود والتحكم بعرضها وتحديد مستوى سعر الفائدة لما لها من تأثير الاستثمار، وكذلك السيطرة على التقلبات في المستوى العام للأسعار واستقرار قيمة النقود والحفاظ على قوتها في السوق الخارجية وصولا الى تحقيق التنمية وترك آثار إيجابية على البطالة وميزان المدفوعات، وهذا من أجل تصدي تقلبات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على تقليص مستوى النمو في الناتج بالإضافة الى تأثيرها على حجم الاستهلاك على المدى البعيد كما ينعكس بالسلب على رفاهية أفراد المجتمع.

### ثانيا: الاستقرار المالي وأهمية تحقيقه:

يعتبر الاستقرار المالي من المفاهيم المهمة التي من خلالها يمكن تطوير الأدوات التحليلية والسياسات الخاصة بالنظام المالي.

تعددت مفاهيم الاستقرار المالي حيث جعل النظم المالية بحاجة الى مستلزمات من شأنها أن تعالج نواحي الضعف التي تحدث داخل النظام وتجعل النظام يتعرض الى الصدمات، وعليه من بين هذه المستلزمات يجب أن يكون النظام مرنا حتى تقدر على امتصاص هذه الصدمات.

يقصد بالاستقرار المالي: "عمل النظام المالي بشكل طبيعي دون أية مساعدات أو تدخل حكومي أو خارجي، والهدف من الاستقرار المالي يكمن في تجنب الاضطرابات في النظام المالي والتي من المحتمل أن تسبب تكاليف كبيرة على الناتج الحقيقي"<sup>92</sup>.

الاستقرار المالي أنه يمثل قدرة النظام المالي على القيام بوظائفه، وقدرته على استيعاب خطر الصدمات مهما كانت داخلية أو خارجية، فالداخلية تؤثر على الموازنة والخارجية تؤثر على ميزان المدفوعات.

مما سبق نستنتج مفهوم الاستقرار المالي من خلال النقاط التالية:

- استقرار جميع مكونات النظام المالي؛
- استقرار أسواق مالية والأنشطة المرتبطة بها؛
- استقرار المصارف والاهتمام بها وخاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها وتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها.

**1- أهمية الاستقرار المالي:** تكمن أهمية الاستقرار المالي باعتباره هدفا من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها معظم دول العالم، وذلك من أجل تحقيق معدلات نمو جيدة وتحقيق أهداف إنمائية تخدم قطاعات الاقتصاد، ولتفادي اختلال واضطراب الذي ينتج عن عدم الاستقرار المالي في جميع القطاعات ومؤسسات النظام الاقتصادي، لجأت العديد من الدول الى ابتكار وإيجاد الوسائل التي من شأنها أن تقوي النظام المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار من خلال آليات ومعالجات الإشراف والرقابة ووضع المعايير اللازمة لعمل وحركة النشاط الاقتصادي والمالي.

<sup>92</sup> مهدي سهر، عامر عمران، سرمد عبد الجبار (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- إن على مستوى الدولي ظهر برنامج لقياس الاستقرار المالي وترى المؤسسات الدولية من الضروري تطبيقه وهو برنامج تقييم القطاع المالي (PESF).

- الهدف من تحقيق الاستقرار المالي والاهتمام به وهذا لارتباطه الوثيق بالموازنة العامة للدولة، وهي بدورها عبارة عن برنامج رئيسي تضعه الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر الموازنة العامة جزء من أدوات الاستقرار المالي ومؤشر سلامة واستقرار النظام الاقتصادي، لان عجز الموازنة يعيق الاستقرار، لذا فإن أهمية الاستقرار المالي يمكن إظهاره من خلال الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار المالي وأهمها<sup>93</sup>:

- أن تقرير 2008 لمنتدى الاقتصاد العالمي المعنون "المخاطر العالمية 2008" يبين أن النظم المالية غير مستقرة أو المضطربة تمثل تحديا كبيرا يؤثر على الاستقرار الاقتصادي العالمي، ومن أجل تقليل حدة المخاطر وتحسين السيطرة على النظام المالي العالمي، طلب المنتدى بزيادة التدخل في السوق المالية من خلال شبكة عالمية مسؤولة لها القدرة على إدارة المخاطر؛

- غياب الاستقرار المالي له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، حيث يبين صندوق النقد الدولي من خلال مراجعته، أن انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع حدة الأزمات المالية وبقائها لمدة زمنية طويلة؛

- إن عدم الاستقرار المالي يحقق آثار سلبية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترات طويلة بعد حدوثها.

أصبح من الضروري الاهتمام بتحقيق الاستقرار المالي، وهذا لما له من أهمية في ربط بين مكونات النظام المالي، وصولا الى سلامة المؤسسات المالية وكذلك الفعالية التي تمتاز بها مكونات البنية التحتية للنظام المالي (النظم القانونية، نظم

<sup>93</sup> أحمد مهدي بلواني (2008)، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ص 72.

المدفوعات، نظم التسوية، النظم المحاسبية) والمؤسسات (البنوك، مؤسسات استثمارية، شركات أوراق مالية)، وأسواق (أسهم والسندات).

**2- أسس الاستقرار المالي وشروط تحقيقه:** هناك أسس من الممكن اعتبارها ركيزة لتحقيق الاستقرار المالي وهي<sup>94</sup>:

- تسيير كفاء لتوزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية، الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار، الاستثمار، والإقراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الوصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج؛
- إدارة المخاطر المالية وتقييمها وتحديدها، وتسعيها؛
- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع تراكم الاختلالات أو التعرض للصدمات الخارجية، مع تفعيل آليات الضبط والرقابة على أداء السياسات المالية والنقدية؛
- إن عدم الاستقرار المالي وحدث أية اختلالات فيه يكون ناشئ من خلال عدم استقرار السياسات الاقتصادية، فمثلا إذا اتبعت الدولة سياسة مالية ونقدية توسيعه التي ترمي الى إنعاش النشاط الاقراضي بشكل خطير، والى تراكم شديد للديون مع الاهتمام بالقطاعات غير المنتجة، ومن جهة أخرى فإن السياسات المالية والنقدية التي تهدف الى التحكم في التضخم وعلى اختلال الموازين الخارجية وتصحيح الأسعار، قد تنتج عنه تباطؤ النشاط الاقتصادي والى انخفاض قيمة الضمانات وتزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس<sup>95</sup>.

<sup>94</sup> غاري شيناسي (2005) الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، منشورات صندوق النقد الدولي، ص 3.

<sup>95</sup> أحمد يوسف الشحات (2001)، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، ص 20.

**3- شروط تحقيق الاستقرار المالي:** لتحقيق الاستقرار المالي تحتاج البلدان الى نظم مالية عميقة ومنتسعة ومرنة، كما يجب عليها أن تعالج نواحي الضعف التي تؤدي الى تعريض نظمها لمخاطر الصدمات<sup>96</sup>.

كما يتم تحقيق الاستقرار المالي عن طريق هتين الصورتين:

يتم تحليل سلامة النظام المالي في ست جوانب حيوية للمؤسسة المالية، والتي وضعها البنك الاحتياطي الفيدرالي (fédéral réserve) وأطلق عليها اسم **CAMELS**<sup>97</sup> وهي:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy) ؛

- نوعية الأصول (Assets Quality) ؛

- سلامة الإدارة (Management Efficiency) ؛

- الإيرادات (Earnings) ؛

- السيولة (Liquidity) ؛

- الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivuty Market) .

برنامج تقييم القطاع المالي **pesf** \* : عرفه كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه مبادرة ضمن الجهود العالمية، وتعني بهذا البرنامج الذي بدأ العمل به منذ ماي 1999، بمثابة دراسة للأنظمة المالية لدى دول الأعضاء

<sup>96</sup>هايزو هوانج وس، كال وجيد (2002)، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 1، مارس، ص 14

<sup>97</sup>بول هيلبرز، وراسل كروجر، ومارينا موريتي (2000)، مؤشرات الحيطة الكلية، أدوات جديدة لتقييم سلامة الاستقرار المالي، التمويل والتنمية، سبتمبر ص 52.

وتقييمها وقد تم تصميمه للمساعدة بصورة خاصة في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، حتى يمكن التقليل من آثار الأزمات أو إنقاص احتمالات حدوثها، ويتضمن البرنامج ما يلي<sup>98</sup>:

- تقييما للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام؛
- مدى حساسية النظام المالي للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات؛
- مؤشرات السلامة المالية (نسبة كفاية رأس المال، حجم القروض، اتجاهات العوائد)؛
- تقييم تطورات وسياسة السيولة، وإطار إدارة الأزمات، والتنظيم اللائحي والإشراف في القطاع المالي، ومدى الالتزام بالمعايير والقواعد المقبولة دوليا لعمل القطاع المالي؛
- متطلبات أحداث تنمية وتطوير أبعد مدى في القطاع المالي.

### ثالثا: مظاهر عدم الاستقرار المالي وأدوات دعم الاستقرار:

**1- مظاهر عدم الاستقرار:** هناك عدة مظاهر لعدم الاستقرار المالي، ومن أهم المظاهر التي تؤثر بشكل مباشرة

على عملية الاستقرار نجد ثلاثة مظاهر أساسية وهي<sup>99</sup>:

- **الذعر المالي:** هي خسارة مفاجئة للثقة في النظام المالي، والتي يحدث عندها اندفاع على سحب الودائع من البنك، ويكون الذعر المالي لو أن كل المطالبين بحقوقهم رغبوا في سحبها في وقت واحد، وأن المؤسسات المالية والمصرفية غير قادرة على تلبية طلبهم وحقوقهم، مما يسبب في محاولات بيع الأسهم والسندات وسحب الأموال من البنوك وغالبا ما يحفزها كيان مالي كبير (البنوك، المضاربين وغيرهم)، مما يجعل هناك تخلف عن الالتزامات بالإضافة الى الخسارة الكبيرة.

<sup>98</sup>هايزو هوانج وس، كال وجيد (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>99</sup>مايير كوهين (2007)، النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الحكيم الخزاني، دار الفجر، مصر، ط1، ص112.

- **الانحياز المالي:** ما يتعلق باختيار سوق الأوراق المالية، حيث تعجز الأسواق الثانوية عن توفير السيولة لحاملي الأوراق المالية مما يؤدي الى انخفاض في أسعارها بسرعة كبيرة وهذا ما يؤثر سلبيا على المؤسسات المالية أو البنوك مما ينجم عن ذلك انحياز تلك الأسواق.

- **عدم استقرار الأسعار:** يمكن أن يأخذ عدم استقرار الأسعار الشكلين التاليين:

- الارتفاع المستمر في الأسعار بمعنى التضخم.

- الانخفاض المستمر في الأسعار، بمعنى الانكماش الكساد.

يحدث التضخم والتقلص نتيجة التغيرات في كمية الأموال المتداولة، عندما تزيد كمية الأموال بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة، ترفع الأسعار وعندما تزيد كمية الأموال بسرعة أقل من كمية السلع والخدمات المتاحة أو حتى تتراجع تنكمش الأسعار<sup>100</sup>، يمكن أن تكون التغيرات في كمية الأموال نتيجة لتصرفات البنوك، فأي زيادة في معدل خلق الأموال بواسطة البنوك يمكن أن تسبب تضخما، والعملية العكسية - أي نقص - يمكن أن تسبب تقلصا<sup>101</sup>.

**2- أدوات دعم الاستقرار:** أن فشل السوق يجعل الحكومة تتدخل من خلال أدواتها الفعالة وأهمها<sup>102</sup>:

- التنظيم اللائحي لتدعيم الاستقرار؛

- خلق المؤسسات التي تدعم الاستقرار.

<sup>100</sup> مائير كوهين (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

<sup>101</sup> بن شيخ عبد الرحمن (2017)، دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي، المعيار العدد 18، جوان، ص 280.

<sup>102</sup> مائير كوهين (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 105.

فالتنظيم اللائحي يعني به مجموعة من القوانين الحكومية التي لها كل الإمكانيات لمواجهة عدم الاستقرار وذلك بتقييد سلوك الفرد الذي يسببه، وتسعى من خلال هذه القوانين تخفيض احتمالات الفشل للبنوك أو حدوث الدعر المالي، وذلك بتقييدها بتحمل المخاطر ومنعها من ممارسة الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة ومنعها الاحتفاظ بالأصول الزائدة.

أما المؤسسات التي تدعم الاستقرار فهذه تلجأ إليها الدولة لفرض دعم الاستقرار المالي، ففي حالة حدوث دعر مالي أو سحب ودائع بشكل كبير، فتقوم الحكومة بإنشاء مؤسسات دعم الاستقرار، واعتبارها حل لتقديم السيولة خارج النظام المصرفي والموجودة في البنك المركزي والتي تتوجه إليها البنوك عند الحاجة، ويطلق على البنك المركزي بالمقرض الملاذ الأخير.



**المبحث الثاني: فجوة الناتج وآليات قياسها:**

إن فجوة الناتج تتميز بعنصر مهم يجب التركيز عليه وهو الطلب، حيث الفجوة ما هي إلا نتيجة ظهور عجز أو فائض الذي يحدث في الطلب وتأثيره عليها، إن النظرية الكينزية ترى بأن التغيرات في حجم الطلب الكلي الفعال مقارنة مع التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا في حالة عدم تفوق هذان المتغيرين يؤدي الى ظهور إما فائض أو عجز في الطلب وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية.

فجوة الناتج هي الفرق الحاصل بين ما ينتج الاقتصاد في الوقت الحالي و ما يمكن أن ينتجه.

فجوة الناتج مصطلح ومقياس اقتصادي للفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل، ويقصد بالناتج المحتمل هو أقصى قيمة من الإنتاج (السلع، خدمات) يمكن الحصول عليها عند توظيف كامل قدراته أو طاقاته، أما الناتج الفعلي يقصد به القيمة التي يحددها السوق لكافة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة مدتها سنة كاملة، ويتم قياس هذه القيمة بالأسعار الثابتة، ويقصد به الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>103</sup>.

أما إجمالي الناتج المحلي الفعلي هو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي الاسمي بعد حساب عامل التضخم وهو ما يؤثر على فجوة الناتج إما يكون سالبا أو موجبا.

أما الناتج المحتمل فهو الناتج المستهدف الذي يمكن أن تحدده الحكومة وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي الطبيعي والذي يشير الى أعلى مستويات الناتج الحقيقي، والذي يمكن أن يستمر على المدى الطويل.

إذا كان الناتج المحلي الفعلي أعلى من الناتج المحلي المحتمل سيؤدي هذا الى ارتفاع في مستويات التضخم وذلك راجع الى عدم قدرة عوامل الإنتاج على استيعاب هذا التوسع، وفي حالة العكس فإن التضخم سوف يتباطأ وبالتالي

<sup>103</sup>سروت جاهان، أحمد صابر (2013)، التمويل والتنمية عوده الى الأسس، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، ص38.

لن يكون هناك ضغط على قوة العمل الموارد والمعدات الرأسمالية ولن يكون هناك ارتفاع في الأسعار وذلك من أجل تغطية الطاقة الإنتاجية الفائضة<sup>104</sup>.

يعبر عن الناتج بالفرق بين الناتج الفعلي Actual Out Put والناتج المحتمل Potentiel Out Put (أي الفرق بين الناتجين) والذي ينتج عن التحركات الدورية، بفجوة الناتج Out Put Gap، أي هذه الفجوة هي مقياس للفرق بين الإنتاج المتوقع فعلا ومستوى الناتج الذي يكون متناسق عبر الزمن مع التضخم المستقر (والذي يدعى بالناتج المحتمل)<sup>105</sup>.

كما يمكن حساب فجوة الناتج من خلال العلاقة التالية: نسبة الناتج المحلي الفعلي مطروحا منه الناتج المحلي الإجمالي المحتمل مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي المحتمل<sup>106</sup>:

$$\text{Out Put Gap} = \frac{\text{Actual Out Put} - \text{Potentiel Out Put}}{\text{Potentiel Out Put}}$$

نستخلص مما سبق أن فجوة الناتج لها علاقة مباشرة بحجم البطالة والتضخم، حيث كلما زادت البطالة كلما كبرت الفجوة علاقة طردية، وهذا أن البطالة تؤدي الى خفض في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، وبالعكس بالنسبة للتضخم أي هناك علاقة عكسية بين التضخم وفجوة الناتج، كلما زاد حجم التضخم انخفض فجوة الناتج.

<sup>104</sup> هدي سهر، عامر عمران، سرمد عبد الجبار (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 121.

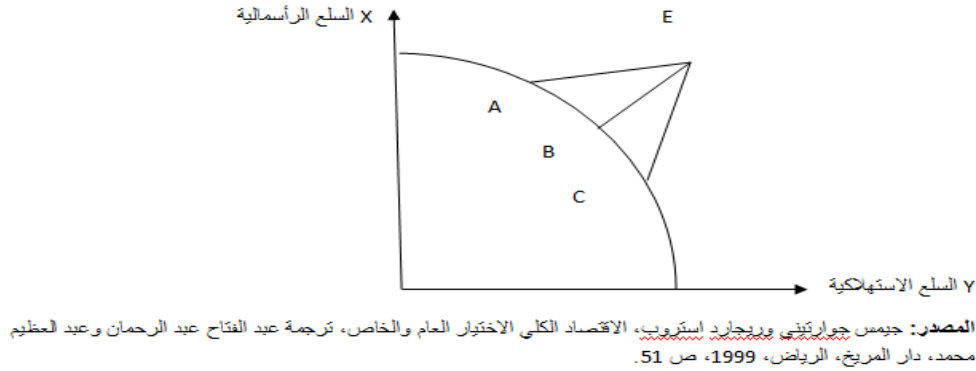
<sup>105</sup> صبحي حسون عباس (2009)، العلاقة بين الفجوة الناتج والتضخم في السديد، دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة-العدد العشرون -

<sup>106</sup> Richard Lipsey, Alec Chrystal (2007) , Economices , Eleventh edition oxford university press, p 423 .

## أولاً : آليات قياس الناتج المحتمل:

من أجل قياس الناتج المحتمل نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): منحى إمكانيات الإنتاج لاقتصاد بلد معين



من خلال منحى إمكانيات الإنتاج لاقتصاد بلد معين وهو يمثل الناتج المحتمل فإن أية نقطة تقع فوق المنحنى فهي تمثل الحد الأقصى الممكن إنتاجه من سلعة معينة أو أداء خدمة مع الأخذ بعين الاعتبار كل القيود الطبيعية والتكنولوجية الممكنة، وأية نقطة تقع داخل المنحنى أي على الجهة اليسرى من منحى إمكانيات الإنتاج يمكن أن تكون قابلة للتحقيق، بمعنى يمكن الوصول الى كمية الإنتاج من خلال الموارد المتاحة حالياً مثلاً نقط (Δ)، أما النقطة التي تقع على يمين المنحنى أي تقع خارج منحى إمكانيات الإنتاج فإنها غير قابلة للتحقيق، لأن الموارد المتاحة حالياً غير كافية لتحقيق هذا القدر من الإنتاج، وعليه فإن اقتصاد في هذه المرحلة يضع بين أولوياته اختيار إنتاج المزيد من السلع الرأسمالية وأقل من الاستهلاكية وبالعكس.

إن الناتج المحتمل من الصعب تقديره وأن عملية التقدير تكون أقل معرفة ويظهر ذلك من خلال قصور في تقديره لأنه يعتمد على التقديرات الإحصائية والتي هي عبارة عن عنصر عشوائي، أو أنه مستوى الناتج الذي يتحدد عنده مستوى العمالة الكاملة رأس المال بصورة طبيعية.

كما يمكن تفسير الناتج المحتمل على أنه حجم الإنتاج الأقصى دون وجود أي ضغط للتضخم، ويمكن القول أنه نقطة التوازن بين المزيد من الإنتاج بشرط أن يقابل هذه الزيادة الزيادة بحجم مماثلاً لها من الاستقرار.

أما من جهة نظر المصارف المركزية يعرف الناتج المحلي المحتمل بأنه مستوى الناتج الذي يكون متوافق مع مستوى التضخم داخل الاقتصاد، وعليه يمكن قياس درجة تأثير التضخم في الاقتصاد عن طريق فجوة الناتج، كما أنها تمثل حلقة الوصل بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي للاقتصاد، فمثلاً إذا كانت فجوة الناتج موجبة هذا يعني أن الناتج المحلي الفعلي أكبر من الناتج المحلي المحتمل فهو يتضمن وجود مستوى من النشاط يتولد معه ضغوط على الموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي سيتحرك التضخم إلى الأعلى استجابة إلى ضغوط الطلب في الأسواق الرئيسية<sup>107</sup>.

تعد فجوة الناتج عاملاً مهماً في تحديد مسار التضخم المتوقع، والمعلومات بشأن حجم الناتج المحتمل، ومن ثم فجوة الناتج، ذات أهمية بالغة في مجال اتخاذ القرار في إطار السياسة الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك فإن الناتج المحتمل يتساوى إلى حد ما مع المعدل الطبيعي للبطالة، حيث تعمل الخطط الاقتصادية إلى تجنب وصول مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه الطبيعي وجعله يبتعد عنه، وذلك من خلال سياساتها المالية والنقدية، فالسياسة المالية فهي بدورها تتحكم في توسيع وانكماش الموازنة العامة عن طريق أدواتها المالية أما السياسة النقدية فوظيفتها تنصب في توفير العروض النقدي لهذه الموازنة.

يمكن حساب مستوى الناتج المحتمل من خلال العلاقة بين الناتج المخطط وكمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وهي عبارة عن تقدير دالة الإنتاج، كما يمثل الناتج المحتمل أقصى مستوى ممكن من الإنتاج في المدى القصير.

<sup>107</sup> مهدي سهر، عامر عمران، سرمد عبد الجبار (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- تقدير الناتج المحتمل من خلال مزيج من التقنيات الإحصائية الهيكلية، ومنها عن طريق تقدير الناتج واتجاه الناتج لإيجاد حجم التغيرات التي من الممكن أن تحدث في الناتج المحتمل، كما في المعادلة التالية<sup>108</sup>:

$$MV = \sum_{t=1}^t (Y_t - Y^T_t)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{t-1} [ (Y^T_{t+1} - Y^T_t) - (Y^T_t - Y^T_{t-1}) ]^2 \dots\dots\dots(I)$$

حيث:

$Y_t$  : يمثل الناتج الفعلي في المدة.

$Y^T_t$  : الاتجاه الناتج الفعلي .

$\sum_{t=1}^t (Y_t - Y^T_t)^2$  : مجموع الانحرافات التربيعية لاتجاه الناتج من الناتج الفعلي.

أما المجموع الثاني من المعادلة (I) يمثل الاختلاف أو التباين في معدل نمو اتجاه الناتج.

$\lambda$  : هو المتغير الذي يحدد مرونة هذه الاختلافات أو التباينات.

ويمكن استنتاج ما يلي:

$\lambda$ : كلما انخفض تأثيرها في تغيرات اتجاه الناتج يكون أدق في اتجاه الناتج الذي يلي سلسلة الناتج الفعلي.

$\lambda$  : كلما ارتفع نتيجة اتجاه التغيرات ومرونة تقدير الاتجاه.

قيمة الناتج المحتمل تعكس ضمناً الأهمية النسبية لصدّامات العرض والطلب في تطور الناتج الفعلي.

منه كلما كبرت قيمة كانت أكثر مرونة وإيجابية في تقدير الناتج المحتمل (العرض الكلي)، وأكبر حجماً في

نسبة تباين الناتج بالنسبة الى فجوة الناتج (الطلب الكلي)<sup>109</sup>.

<sup>108</sup> مهدي سهر، عامر عمران، سرمد عبد الجبار(2018)، مرجع سبق ذكره، ص 125.

تجدر الإشارة الى أن استخدام البيانات المستقبلية في تقدير المستوى الحالي للنتائج المحتمل قد لا تعطي النتائج التي يعتمد عليها، وذلك أن التقديرات الحالية للنتائج المحتمل وفجوة الناتج تتركز بشكل عام على توقعات التضخم في المدى القصير والبطالة، وهذا ما يشكل مشكلة معقدة لأصحاب السياسات، وعليه معظم الدول تعمل لإيجاد استراتيجيات مختلفة لعلاج وتحسين قدرة اتجاه الناتج في تحديد الناتج المحتمل وفجوة الناتج، وذلك عن طريق تعديل نسبة صدمات الطلب الى صدمات العرض، كذلك زيادة تقدير اتجاه الناتج مع القدرة على تكيف عدد القيود وبما يتطابق مع الاقتصاد الكلي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\pi_t = \pi_t^e + A(L) (Y_t - Y_t^T) + \sum_{i=1}^{\infty} \alpha_i \epsilon_{t-i} \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

$\pi_t$  و  $\pi_t^e$  تمثل كل من التضخم المتوقع على الترتيب.

$A(L)$  هو عنصر متغير مختلف الحدود.

يتم قياس توقعات التضخم كمتوسط مرجح لتوقعات التضخم المستقبلي من ناتج التضخم الفعلية، إضافة الى

ذلك أن فرضية المعدل الطبيعي افترضت في المعادلة (2) حيث أن معامل التضخم المتوقع مقيد ومتساوي الواحد.

### ثانياً: آثار البطالة والتضخم على فجوة الناتج:

**1- فجوة الناتج وتأثرها بالبطالة:** وفقاً لقانون أوكن عام 1962 وهو أحد العلاقات التي قدمها في بحثه، فهو

يعد من بين الأدوات المستخدمة في اختيار العلاقة التي تربط معدل البطالة بالناتج الفعلي، وهذا القانون يسمى

بالارتباط السلبي بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، ومن خلال تنبؤه المقبول أنه إذا انخفض معدل البطالة بمقدار

<sup>109</sup>Jane T . Haltmaier (1996), inflation – Adjsted potential out put , Board of Governors of the Federal Reserve system no, 561 . aug, p5

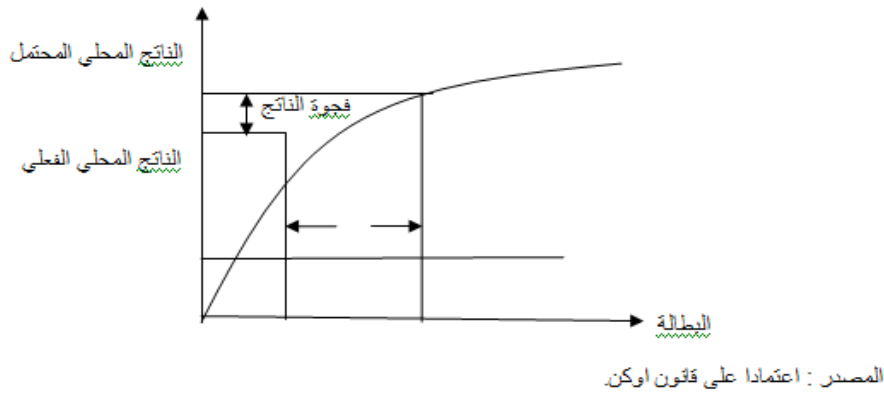
1% سيؤدي ذلك الى زيادة في الناتج بمقدار 3%، وباستخدام دالة الإنتاج وفقا لهذه المعطيات وهذا لتقدير الناتج المحتمل نتج أن تخفيض 1% من معدل البطالة يؤدي الى زيادة الإنتاج بمقدار 2.3%<sup>110</sup>.

إن عدم مرونة أسواق العمل والهياكل الإنتاجية في معظم الدول النامية، والتي تمتاز بعدم التنوع الإنتاجي، وهذا ما يؤدي الى عدم تغير البطالة فيها حسب الدورة الاقتصادية.

هذا القانون يتركز على وجوب وجود صلة بين الأوضاع في سوق العمل والأوضاع في سوق السلع، وهذه الصلة تعتبر من أقوى الأطر التجريبية على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن جهة أخرى إذا كانت حركة البطالة الفعلية أقل من معدل اتجاه نمو الناتج يؤدي هذا الى صدمة ايجابية في الطلب الكلي.

- واعتمادا على قانون أو كن يمكن استخلاص الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) : فجوة الناتج ( العلاقة بين الناتج المحلي الفعلي والمحتمل)



من خلال دمج قانون أو كن مع التغيرات المتعددة  $MV$ ، يتضح بأن ظروف سوق العمل قد تحتوي على معلومات قيمة عن اختلال التوازن في سوق السلع.

<sup>110</sup>Martin F.J. Prachowny (1993) : Okuns low : theoretical foundations and revised estimates the review of economics and statistic, vol, 75, No, 2, pp , 330-335

كما يمكن إيجاد معادلة من خلال العلاقة قانون أوكن توضح القدرة على معالجة التغيرات المتعددة في  $MV$  ، كذلك مع توفير القدرة على تقدير إمكانيات الإنتاج.

$$U_{t-4} - U_{t-4}^T = b (Y_t - Y_t^T) + \sum_{u,t} \dots\dots\dots(3)$$

$U_t$  : تمثل معدل البطالة .

$U_t^T$  : تمثل اتجاه هذا المعدل.

$\sum_{u,t}$  : تمثل البواقي.

4: هي انحرافات البطالة الفعلية عن اتجاهها يفترض التأثير في سوق السلع بعد تأخر 4 أوساط.

$b$ : المعامل يتم افتراضه على أنه (3)، بمعنى أن انخفاض الناتج بمقدار 1 يؤدي الى ارتفاع البطالة بمقدار 0.33.

وتستخدم ( $MV$ ) أيضا لتوفير معلومات عن مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد لتقدير الناتج المحتمل.

من خلال تصور العلاقة بين مستوى الاستفادة من الطاقة الإنتاجية نسبة الى اتجاهها، والفجوة بين الناتج

الفعلي والناتج المحتمل، يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$Capu_t - capu_t^T = c (Y_t - Y_t^T) + \sum_{capu,t} \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

$Capu_t$  : تمثل استغلال القدرات الإنتاجية.

$capu_t^T$  : اتجاه هذه القدرات.



C : هي المعلمة وهي تساوي 1 ، وهذا يعني أن قدرة الاستفادة من الانحرافات عن اتجاهها سيؤدي مباشرة الى فجوة الناتج<sup>111</sup>.

بالعودة الى العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة يمكن القول أن هذه العلاقة يمكن إيجادها بعدة طرق ومنها<sup>112</sup> : حيث:

$$\frac{\Delta U}{U} = a + b \frac{\Delta Y}{Y} \quad \dots(5)$$

U : تمثل البطالة .

$\Delta U$  : التغير بالبطالة .

Y : الناتج .

$\Delta Y$  : التغير في الناتج .

b : معامل أوكن.

هذه المعادلة (5) توضح أن التغير في معدل البطالة هو دالة في التغير في الناتج المحلي الإجمالي وأن نسبة الثابت a الى b تمثل قدرة الاقتصاد في الحفاظ على المستوى الطبيعي للبطالة أو حجم السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو.

أما الطريقة الثانية لإيجاد معدل البطالة فتكمن من خلال فجوة الناتج إذ أن هذا المعدل هو دالة في حجم التفاوت بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل والذي يعبر عنه بفجوة الناتج:

$$U_t = C + d \text{ gap } (GDP) \dots\dots\dots(6)$$

<sup>111</sup> Iris claus, paul conway, Alasdair scott (2000), The out put Gap : measurement, comparisons and assessment, reserve bank of new zealand , no, 44 . p16 :

<sup>112</sup>Edwaed S . kuotek (2007) : How useful is okuns low ? Federal Reserve bank of kansas city, 2007 . p7 .

إن تفسير تنمية قانون أوكن بالارتباط السلبي من خلال نسبة الثابت  $c$  الى  $d$  الذي يمثل نسبة التفاوت بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل، وعادة ما يتزامن بضعف النمو الناتج المحلي مع ارتفاع معدلات البطالة.

أيضا حسب قانون 91 رت رأوكن فإن دعم العلاقة بين معدل البطالة وفجوة الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الدراسة التي طبقت على الولايات المتحدة اتضح أن أثر التغيرات في فجوة الناتج تكون أكبر عند معدلات البطالة المرتفعة<sup>113</sup>.

ومن خلال الصيغة الديناميكية بإضافة التباطؤ الزمني لكل من معدل البطالة ونمو الناتج على اعتبار أن معدل البطالة دالة لنمو الناتج كالتالي:

$$U_t = a + \sum_{i=1}^m B_i U_{t-i} + \sum_{i=0}^n Y_i Y_{t-1} + \sum_t \dots\dots(7)$$

حيث:

$U_t$  : تمثل معدل البطالة .

$Y_{t-1}$  : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

عليه فإن ثبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو إدراجه بتخلف سنة معينة من شأنه أن يرفع حجم البطالة وهذا مطابق الى صيغة أوكن<sup>114</sup>.

<sup>113</sup> Yu Hsing (1991) : Unemployment and the GNP gap : Okuns low revisited, Estern economic Journal, No .4, pp410-415 .

<sup>114</sup> Imad . A . Moosa (2008) : Economic growth and unemployment in arab countries : Is okun low valid, journal of development and economic policies, no2 , p 13 .

أما فيما يتعلق بإمكانية هذا القانون على التنبؤ اتضح أن زيادة الإنتاج نسبة (3%) يؤدي الى تخفيض معدل البطالة بنسبة (1%)<sup>115</sup>.

**2- فجوة الناتج وتأثرها بالتضخم:** إن السياسة النقدية والعمل بها تمكننا من إيجاد حجم تأثير التضخم بفجوة الناتج وما يترتب على ذلك، والنموذج التالي يوضح أثر توقعات التضخم والأثر المترتب على السياسة النقدية.

$$\pi_t = \alpha + \pi_t^e + \sum_{i=0}^p B_i \text{GAP}_{t-i} + \sum_t \dots\dots(8)$$

حيث:  $\alpha$ : تمثل ثابت.

$\pi_t$ : التضخم.

$\pi_t^e$ : توقعات التضخم.

$\text{GAP}_{t-i}$ : قياس فجوة الناتج.

$\sum_t$ : المتغير العشوائي.

في ظل افتراض توقعات التضخم ، فإن ( $\Delta$ ) تمثل التغير في الاختلاف الأول (8) وعليه:

$$\Delta \pi_t = \alpha + \sum_{i=0}^p B_i \text{GAP}_{t-i} + \sum_t \dots\dots(9)$$

هذا النموذج يتعلق بالتغيرات في معدل التضخم الى مستوى فجوة الناتج، فجوة الناتج تؤثر على التضخم

بشكل مباشر، فمثلا إذا كانت فجوة الناتج موجبة يعني ارتفاع التضخم وإذا كانت سالبة يعني انخفاض التضخم، ثم

مجموع  $\beta_i$  موجب ذو دلالة إحصائية<sup>116</sup>.

<sup>115</sup> Martin . F.J. Prachowny . cit. pp . 330-334 .

<sup>116</sup> Iris claus , Paul conway, Alasdair scott, op, cit, pp. 39- 40

إن استجابة السياسة النقدية تصبح أقل كفاءة في معالجة فجوة الناتج في حالات عدم اليقين<sup>117</sup>، أن المعادلة

(9) تمثل الشكل العام لقواعد السياسة النقدية التي تستخدم في عملية المحاكاة.

$$rs_t = rs - eq + \alpha GAP_t^e + \partial (\log ( Y_t / Y_{t-1} ) - g^*) + \beta (\pi_{t+i}^e - \pi^*) \dots (10)$$

حيث:

$GpA_t^e$ : تمثل معدل الفائدة الإسمي في الأمد القصير.

$rs - eq$ : مستوى توازنه.

$GAP_t^e$ : فجوة الناتج بالنسبة لصناع السياسة .

$(\log ( Y_t / Y_{t-1} )$ : نمو الناتج.

$g^*$ : اتجاه معدل النمو (وهو مساوي لمتوسط معدل النمو الحقيقي في اتجاه الناتج الحقيقي).

$\pi_{t+i}^e$ : توقعات التضخم لربع السنة القادمة.

$\pi^*$ : معدل التضخم المستهدف.

$(\beta, \partial, \alpha)$ : هي معاملات الاستجابة<sup>118</sup>.

من خلال النموذج أعلاه أن فجوة الناتج لها أثر مباشر في التأثير على وضع السياسات النقدية الكفيلة بمعالجة

أي حالة عدم اليقين يمكن بدورها أن تؤدي الى اختلال في تقدير الناتج.

<sup>117</sup>Eric. J. Swanson (2000), on signal extraction and non – certainty – Equivalence in optimal monetary policy Rules . Board of Governors of the federal reserve system , p2.

<sup>118</sup> Iris claus , Paul conway, Alasdair scott, op, cit, p 48

**ثالثا : أنواع فجوة الناتج ومحدداته:**

**1- أنواع فجوة الناتج:** تسعى جميع الدول الى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني الناتج في مستوى التوظيف الكامل، ويمكن معالجة كل من هاتين الفجوتين من خلال آليات تعديل كل منهما، وذلك عن طريق استخدام سياسة مالية توسعية أو العكس باستخدام السياسة المالية الانكماشية وهذا ما يعرف بالفجوات الانكماشية والتضخمية.

**2- محددات فجوة الناتج:**

من أبرز محددات فجوة الناتج نجد:

- مدى اقتراب معدلات البطالة من معدل البطالة الطبيعي وان ارتفاعها يؤثر على الفجوة الناتج السلبية بالزيادة؛
- توسع الفجوة السلبية بسبب عدم استغلال جميع مستويات الطاقة والقدرات المتاحة أو الفائضة؛
- ارتفاع معدلات التضخم يدل مباشرة على فجوة الناتج الايجابية.

**المبحث الثالث: أثار السياسة المالية على عوامل الاستقرار:**

إن السياسة المالية لها أثار على عوامل الاستقرار ومن بين هذه العوامل نجد كل من الناتج المحلي الإجمالي، النمو، الإنفاق العام..... الخ، وسوف نعرض كل واحدة على حدا:

**أولا : السياسة المالية وأثارها على الناتج المحلي الإجمالي PIB:**

إن نطاق التدخل الحكومي يزداد عادة مع زيادة مستوى الدخل لأن الحكومة لها نظرة في الحفاظ على الوظائف الإدارية وضمان التشغيل السليم لقوى السوق وتوفير السلع الاجتماعية الضرورية، كما يبين كينز أن هناك حاجة الى زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي خلال أوقات الانكماش الاقتصادي أما كالبريث فقد نادى بالسياسة المالية التوسعية لزيادة النشاط الاقتصادي والتوظيف، وهكذا فإنه يوجد علاقة بين النمو الاقتصادي ونمو دور الدولة، ذلك من أجل تحديد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات النفع العام.

كما نجد نشاط الحكومة وتدخلها من خلال سياستها المالية هو بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم كفاءة القطاع الخاص، بالإضافة الى ضمان وجود سوق خاص يعمل بكفاءة ولا يمكن أن يتم العمل على استبدال آلية السوق.

ينبغي الإشارة الى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني الإجمالي (PIB) سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، ولكي نتأكد من ذلك سوف نعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في النموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

لتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي:

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

$$Y=C+I+G \quad \dots \dots \dots (1)$$

لما كان الدخل الوطني عبارة الناتج الوطني مقوما بقيمة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن أن نصوره على أنه

الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاقتطاعات الضريبية (y-t) ومنه نجد:

$$C+C_0+a(y-t) \quad \dots \dots \dots (2)$$

نفرض أن الاستثمار (I) هو استثمار ذاتي أي مشغول على مستوى الدخل، ومنه معادلة التوازن تصبح كما يلي:

$$Y= C_0+a (y-t) + I +G \quad \dots \dots \dots (3)$$

$$Y= \frac{1}{1-a} (c_0-at+I+G)$$

حيث

Y: يمثل الدخل

C<sub>0</sub>: الاستهلاك التلقائي

T: الضرائب

I: الإنفاق الاستثماري،

G: الإنفاق الحكومي

a: الميل الحدي للاستهلاك

هناك حكومات يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تغيير نسبة الاقتطاعات الضريبية أو تعديل

الإنفاق العام، أو تمارس الاثنين معا.

منه على الحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

- استخدام السياسة الإنفاقية؛

- استخدام السياسة الضريبية؛

- استخدام السياستين معا كمؤشر على التوازن الاقتصادي.

الجدير بالذكر أن معظم الدراسات تنظر الى دور الحكومة من خلال مجموع الضرائب أو الإنفاق الكلي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن نلاحظ أن العديد من الدول ذات الضرائب المرتفعة تبدا قادرة على تحقيق جزء من الرفاهية بحيث تكون دخولها أعلى من متوسط معدل النمو، ويعود ذلك الى :

- إمكانية البلدان تطوير القطاعات الحكومية التي تملك مستويات الثقة الاجتماعية عالية دون الإضرار بالنشاط الاقتصادي؛

- أن البلدان التي تحظى بحكومات كبيرة تعوض الضرائب المرتفعة والإنفاق من خلال تنفيذ أو تطبيق سياسات في مجالات أخرى صديقة للسوق<sup>119</sup> ؛

- هناك علاقة سلبية بين دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتقلب الناتج المحلي الإجمالي، وأن التقلب في الناتج يتأثر بعدة عوامل أخرى وذلك عن طريق تعرض الاقتصاد لدرجة مختلفة من الصدمات الخارجية وخاصة عند تغيرات التبادل التجاري وكذلك تقلب مستويات التضخم؛

<sup>119</sup> Andreas Bergh and Magnus Henrekson (2011) : government size and growth : asurvey and interpretation of the evidence, research institute of industrial economics, IFN working paper n o , 858, p11 .



- إن كبر دور الحكومة قد يؤثر سلباً على النمو بسبب عدم كفاءة الحكومة، والمزاومة في الاستثمار، والعبء الزائد من الضرائب، وتشويه نظم الحوافز والتدخل في الأسواق الحرة<sup>120</sup>.

أما بما يتعلق بدور الحكومة على النمو سواء بشكل سلبي أو إيجابي، فإننا نلاحظ دور الكبير للحكومة هو المتأثر الأكبر من هذه العلاقة، لذلك فهي تلجأ في سياستها إلى الانفتاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية السليمة للتخفيف من الآثار السلبية للحكومة (نمو الضرائب، نمو الإنفاق)، إذ أن الانفتاح والحرية الاقتصادية ترتبط بعلاقة إيجابية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وهذا من شأنه أن يقلل من الآثار السلبية التي من الممكن أن تتركها الضرائب أو النفقات ونسبتها من الناتج المحلي (PIB) على النمو.

أن الكفاءة العالية في أداء دور الحكومة تجعلها تواجه التحديات الكبيرة وتخفف من نفقاتها أي تكلف أقل وتعمل بقدرة عالية.

إن الإنفاق الحكومي له دوراً هاماً في استقرار الطلب الكلي وبالتالي استقرار الناتج وذلك أن كبر حجم الإنفاق الحكومي سيرافقه توفير أكبر من السلع والخدمات العامة، بالإضافة إلى أن جزء كبير من العمال يعملون في القطاع العام، كما أن كبر حجم الإنفاق من شأنه أن يعكس وجود نظام اجتماعي قوي وقدرته على تقديم تحويلات لأكبر عدد من المواطنين<sup>121</sup>.

<sup>120</sup> Antonio Afonso and Joao Tovar Jalles (2011) : Economic performance and government size , working paper series , no , 1399 , p5.

<sup>121</sup> M.S. Mohanty and fabrizio zampolli (2009) : government size and macroeconomic stability, BIS quarterly review , p57

أيضاً يكون الدور الكبير للحكومة له آثار إيجابية يتركز في تطوير البنية التحتية والتدخلات القانونية والإدارية والاقتصادية لتعويض الإختلالات التي من الممكن أن تحدث في الأسواق، بالإضافة إلى ذلك فإن تواجد قواعد المالية رهينة من شأنها أيضاً أن تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>122</sup>.

إن التوسع في الإنفاق الحكومي يساهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أيضاً ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة نمو الناتج، ولكن زيادة نمو الناتج ليس بالضرورة أن تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وأن ارتفاع النفقات العامة على البرامج التي لها عوائد منخفضة وتكاليف مرتفعة ستؤدي إلى ارتباط سلبي على المدى الطويل مع النمو، أما على المدى القصير فيؤدي إلى ضعف النمو.

كذلك أن الحكومة لها سياسة مالية مساندة للتجاهات الدورية مثل زيادة الضرائب أو خفض النفقات، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الديون وما يتركه عدم الاستقرار في ذلك من تباطؤ في نمو الناتج أو ارتفاع في أسعار الفائدة؛ إذ أن هناك علاقة مباشرة وإيجابية بين تقلب معدل التضخم وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB).<sup>123</sup>

إن الهدف التي تسعى إليه معظم الدول من أجل تحقيقه، هو أن لا تزيد حجم الحكومة ولكن يجب السعي لزيادة فعاليتها في استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

<sup>122</sup> Antonio Afonso and Joao tovar Jalles , cit, p5.

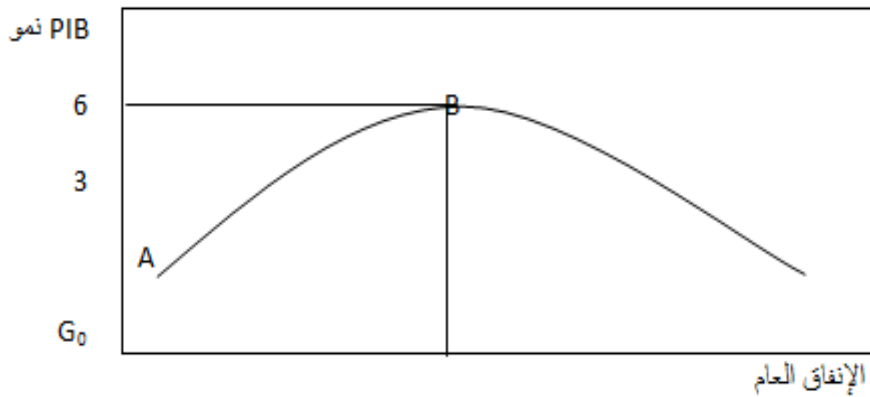
<sup>123</sup> M.S. Mohanty and fabrizio zampolli, cit, p 67.

## ثانيا: آثار السياسة الإنفاقية على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إن العلاقة بين السياسة الإنفاقية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تمثل علاقة عكسية من أجل الوصول الى الحجم الأمثل للإنفاق العام يكمن في دور الحكومة وعلاقتها بالإنفاق العام، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة ارتبطت بمنحنى أرمني، وهذا المنحنى جاء به ريتشارد ارمني والذي يمثل أحد الأدوات التي وضعت للدلالة على دور الدولة في العملية الاقتصادية، فمنحنى أرمني يفسر العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وهو إيجابي حتى يصل الى نقطة معينة تصبح بعد ذلك العلاقة سلبية، أي عند انعدام مستوى الإنفاق العام يصبح القطاع الخاص وحده يقوم بإنتاج جميع السلع والخدمات، وفي هذه الحالة يكون معدل النمو في الناتج المحلي منخفض جدا، وفي حالة إنعاش في مستوى الإنفاق العام أي ارتفاع فإن ذلك سيؤول الى زيادة النمو في الناتج ولكن الى أن يصل الى مستوى الأمثل، أي أية زيادة فوق المستوى الأمثل لها أثر سلبي.

تعددت الآراء على المستوى الأمثل وكانت النتيجة عدم الإنفاق إلا على ما قدمه بارو والذي يرى بأن مستوى الإنفاق الأمثل الذي يتكون على أساسه حجم الحكومة وتدخلها يجب أن يكون (16%). (+/-3%) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3) : العلاقة بين نمو الناتج المحلي PIB والإنفاق العام



Source : Faruk Altunc and Gelil Aydin (2013) : the relation ship between optimal size of government and economic growth , empirical, evidence from turkey , Romania and Bulgaria , procedia, social and behavioral sciences, p67 .

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن العلاقة بين الحجم النسبي للإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي تنقسم الى مرحلتين: المرحلة الأولى يكون المنحنى في حالة تصاعد أي العلاقة موجبة بمعنى أن كلما زادت نسبة الإنفاق العام ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي ويستمر الأثر الإيجابي الى غاية وصول الذروة أي المستوى الأمثل<sup>124</sup>، أما المرحلة الثانية تمثل منحنى تنازلي أي كلما زاد حجم الإنفاق العام عن المستوى الأمثل سجل آثار ضار على نمو PIB وذلك بسبب تراجع إنتاجية القطاع وتفاقم مشكلة البطالة المقنعة ومنافسة القطاع الخاص على الاستثمار، ولأن دور الحكومة يكمن في حماية الأشخاص والممتلكات والتي تعتبر هي الأساس لكفاءة عمل اقتصاد السوق، ومن أبرز هذه العراقيل نجد:

- الاستثمار الخاص والآثار الناجمة عن زيادة الضرائب والتنافس التدريجي للاستثمار العام؛
  - التزام الحكومة ودعم الأنشطة غير المناسبة مما يؤدي الى تناقص الغلة أو العوائد؛
  - تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وخلق الثروة، وهذا ما يعرقل النمو لأن الحكومة لا تستعمل طرق جديدة ومبتكرة لرفع من قيمة الموارد مثل الأسواق وتكييفها مع الظروف المتغيرة.
- مما سبق يمكن استخلاص أثر السياسة الإنفاقية عن طريق صياغة الفرضيات التالية:
- نفرض أن الموازنة العامة للدولة في حالة توازن أي الإنفاق العام عند المستوى الأمثل؛
  - قررت الحكومة رفع في عملية الإنفاق العام من أجل الوصول الى معدل معين لنمو الدخل الوطني؛
  - الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع وسائل الإنتاج؛
  - الإيرادات الضريبية محدودة، بحيث زيادة الإنفاق العام يفوق الإيرادات العامة حالة العجز ومنه:

<sup>124</sup> مهدي سهر، عامر عمران، سرمد عبد الجبار(2018)، مرجع سبق ذكره، ص 149.

إن الزيادة في الإنفاق العام ( $\Delta G$ ) تؤدي بدورها الى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، فإن تلك الزيادة في الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الناتج الوطني عن طريق توظيف عوامل الإنتاج المتبقية، ومنه يمكن التغيير عند المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي:

$$Y + \Delta Y = (1 / 1-a) (c_0 - At + I + G + \Delta G) \dots\dots(4)$$

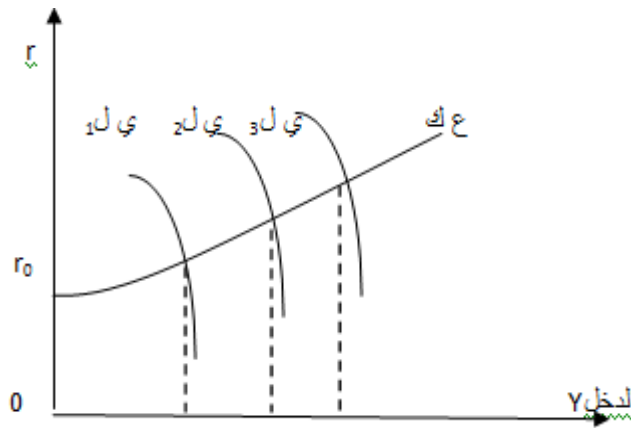
وبطرح المعادلة (3) من (4) نجد :

$$\Delta Y = 1/1-a \Delta G \dots\dots(5)$$

وهو ما يعرف بالمضاعف البسيط للإنفاق الحكومي وذلك أن الزيادة في الإنفاق العام ( $\Delta G$ ) يتبعها نمو متتالي في الناتج الوطني ( $\Delta Y$ ) وهذا نتيجة لأثر المضاعف مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويتحدد هذا الوضع طبقاً للحالة العامة للاقتصاد الوطني، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (2-4): أثار السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي



المنحنى (ي ل) يعبر عن الدالة المتناقصة للدخل بالنسبة لسعر الفائدة، كما يعبر عن العلاقة العكسية بين الفائدة ومستوى الدخل، كما أن كل نقطة تقع على المنحنى تعبر عن حالة من التوازن بين الادخار والاستثمار.

أما منحنى (ع ك) يعبر عن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي وكل نقطة واقعة على المنحنى تظهر حالة التوازن النقدي (الطلب على النقود=عرض النقود).

نفترض أن المنحنى (ي ل) يتقاطع مع منحنى (ع ك) في الجزء الأفقي للمنحنى فإن ذلك أن التقاطع يتم في (مصيبة السيولة) ونتيجة لذلك فإن دخل التوازن يحدث عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار والطلب على النقود مع العرض على النقود، يتحدد عند مستوى  $(Y_1)$ .

إلا أن الزيادة المستمرة في الإنفاق العام  $(\Delta G)$  تدفع المنحنى (ي ل) نحو اليمين أي ينتقل الى (ي ل 2) ومنه يصبح الدخل التوازني  $Y_2$  وعلى هذا الأساس نجد  $\Delta Y$  هي كالتالي:

$$\Delta Y = Y_2 - Y_1 = \Delta G (1 / 1-a) \dots\dots(6)$$

علما أن الاقتصاد الوطني يعيش في مرحلة المصيبة السيولة فإن المبالغ اللازمة للدولة لسد نفقاتها الإضافية يمكن الحصول عليها عن طريق الاقتراض من الأموال الخاصة بالمضاربة التي هي على شكل مبالغ نقدية سائلة دون حدوث ارتفاع في سعر الفائدة، أيضا لم تقم الدولة في هذه الحالة بخلق مصادر تمويل جديدة لا من جهة الضرائب أو من جهة الإصدار النقدي لسد العجز القائم في الموازنة.

$$\Delta Y = \Delta G (1 / 1-a) \text{ أي } G (1 / 1-a) \text{ مساوية للمقدار } \Delta G$$

في هذه الحالة تعتبر السياسة المالية ناجحة وفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية وزيادة الإنتاج.

### ثالثاً: آثار السياسة الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إن معظم البلدان المتقدمة نجد سلم الضرائب متطور ومرن لديهم وهذا نلاحظه من خلال عائدات الضرائب المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي (PIB) وتقدر درجة المرونة لديهم أكبر من الواحد، فعند ارتفاع النمو فإن عائدات الضرائب ترتفع وبشكل غير متناسب وهذا ما قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة عائدات الـ (PIB)، فمثلاً عند فرض الضرائب على أرباح رأسمال ذات اقتصاد مزدهر يؤدي هذا إلى ارتفاع الإيرادات، وعليه يوجد علاقة إيجابية بين ارتفاع الضرائب مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا هو عكس السببية (العلاقة الأساسية هو أن النمو في الناتج ما هو إلا نمو العائدات الضريبية والضمان الاجتماعي للنفقات).

علماً أن التكلفة الحقيقية لأي حكومة تكمن في إنفاقها وليس في ضرائبها، حيث أن البلدان المتقدمة تمول نفقاتها من خلال الضرائب أو الاقتراض، والاقتراض يعني فرض ضرائب جديدة في المستقبل كما له نفس التأثير مثله مثل الضرائب الحالية على الأداء الاقتصادي، كما يمكن معالجة فجوة عجز الموازنة من خلال الحد من الإنفاق أو الفرض المزيد من الضرائب وهذا حسب النظرية التقليدية، فالحد من الإنفاق يعني تقليص دور الحكومة، وفرض المزيد من الضرائب يعني توسع دور الحكومة، وعليه علاج هذه الفجوة يتم من خلال إحدى هذه الإجراءات، ولكن معظم الرؤى الاقتصادية تعمل على خفض نفقاتها بدلاً من رفع الضرائب وهذا لمعالجة عجز الموازنة، وعليه هذه عبارة عن أدوات السياسة المالية تستعملها الحكومة للحد من الأزمات الاقتصادية.

إذ أن استقرار السياسة المالية يمكن أن يكون نتيجة لهذه الأدوات، لذلك نقول أن دور الحكومة يجب أن يكون مرتبطاً ومؤثر على السياسة المالية من خلال الضرائب والإنفاق ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن استخلاص آثار السياسة الضريبية اعتمادا على الفرضيات السابقة مع تعديل في حجم الضرائب

$$(\Delta T) \text{ وبقاء الإنفاق العام على حاله (G)}$$

إن التغيير في الاقتطاع الضريبي  $(\Delta T)$  يؤدي الى تغيير في مستوى الناتج الوطني مساويا  $(\Delta Y)$  وعليه فإن المستوى الجديد لهذا الناتج يأخذ الشكل التالي:

$$Y + \Delta Y = (1 / 1-a) (c_0 - a(T + \Delta T) + I + G) \dots\dots(7)$$

وبطرح المعادلة (7) من المعادلة (3) نحصل على:

$$\Delta Y = (1 / 1-a) (-a \Delta T) = (-a / 1-a) (\Delta T) \dots\dots(8)$$

حيث أن  $(-a / 1-a)$  هو مضاعف الضرائب.

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك محصورا ما بين  $(0 < a < 1)$  وعليه فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون

$$(1 / 1-a) > (a / 1-a)$$

ينتج عن ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام  $(\Delta G)$  تؤدي الى زيادة في مستوى الدخل  $(\Delta Y)$  غير أن هذه

الزيادة تكون أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة.

يمكن القول أن المضاعف البسيط أكبر مضاعف للضرائب مما أدى الى زيادة الدخل الوطني ناتجة عن زيادة الإنفاق

العام بمبلغ أكبر من الزيادة  $(\Delta Y)$  الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة.

عليه نستنتج أن أي زيادة في الناتج الوطني تحدث عند تخفيض سعر الضرائب، ويؤدي ذلك بدوره الى نمو

الحصيلة الضريبية حيث أن المتحصلات الإجمالية لا يمكن أن تتأثر بشكل حساس كذلك فإن آثار أي تعديل في سعر

الضريبة  $(T)$  تكون له آثار كبيرة ليست فحسب في حالة الضرائب النسبية بل أيضا تكون هذه الآثار كبيرة وواضحة

في حالة الضرائب التصاعدية.



خلاصة القول وبعيدا عن العلاقة بين الدور الحكومة ونمو الناتج المحلي الإجمالي سواء كانت سلبية أو إيجابية، فمن الملاحظ أن البلدان التي يكون فيها دور الحكومة كبير قد عانت من تقلبات اقتصادية معتدلة مقارنة مع باقي الحكومات وصغر دورها، حيث أن حجم وعمل الضرائب التحويلات الدورية يكون مختلفا حسب دور الحكومة، فنلاحظ أن الحكومات التي لها القدرة في السيطرة على ثبات النفقات العامة والسيطرة على الضرائب وعدم السماح لها بالتغير خارج المحددات نتيجة الدور الكبير التي تمارسه داخل حكومتها، وعليه تأثيرات الثبات هذه تنعكس على ثبات الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لأن استقرار النفقات العامة يعد السبب الأساسي لثبات (PIB).

#### رابعا-السياسة المالية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي:

تشهد الحياة الاقتصادية تقلبات عديدة على شكل دورات اقتصادية، ينتج عنها فترات رواج وفترات انكماش للنشاط الاقتصادي، فنجد انتشار البطالة وارتفاع حدة التضخم وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي للدولة، ويهدد استقرارها الاقتصادي، لذلك تعمل الدولة من خلال سياستها الضريبية، الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بتحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي.

يسعى الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق هدفين رئيسيين، الهدف الأول هو تفادي حدوث الكساد الاقتصادي وذلك باستمرار تشغيل الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

أما الهدف الثاني: هو تفادي حدوث التضخم وذلك بتفادي الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

من خلال هذين الهدفين يمكن استخلاص مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

- مفهوم الاستقرار الاقتصادي لا يقصد به ثبات الاقتصاد القومي ثباتا مطلقا عند مستوى معين، وإنما هو نسبي يسمح بتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم المستوى العام للأسعار في زمن معين مقبول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

بالتالي يمكن للاستقرار الاقتصادي أن يتحقق خلال فترة زمنية معينة مع تغيير جزئي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع بقاء المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي ثابتا عند مستوى معين.

إن الاستقرار الاقتصادي يسعى الى تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وهذا لا يعني تحقيق نسبة 100% للتشغيل، بل يسمح بوجود مستوى مقبول للبطالة، أي تحقيق حد أدنى من البطالة تسمى بالبطالة الاحتكارية تكون نسبتها تتراوح ما بين 3% الى 5% من القوة العاملة.

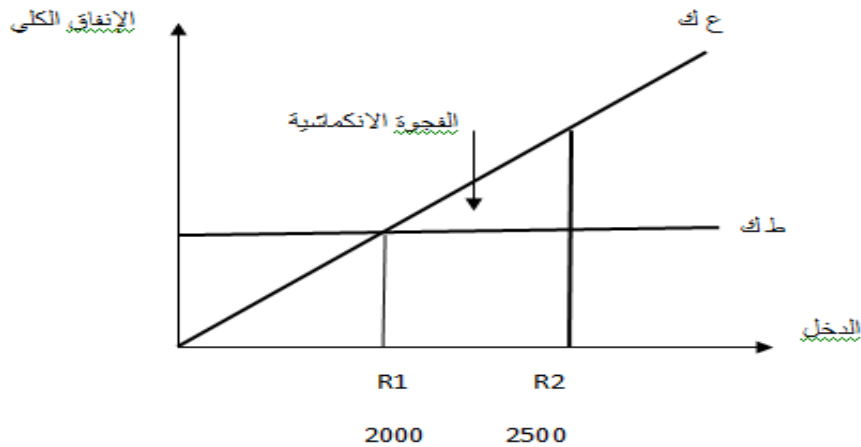
إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يستلزم ضرورة تحليل كل من الفجوات التضخمية والانكماشية، حيث أن الاستقرار الاقتصادي يتضمن الاستقرار في مستوى الدخل والأسعار عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وعند مستوى مقبول من البطالة.

من أجل تحقيق هذا يجب تجنب حدوث الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، وفي حالة وقوع إحدى هذه الفجوات، فهنا تعمل السياسة الضريبية إلى تصحيح هذه الفجوة بما يسمح في النهاية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي بأثر سياسة الإنفاق الحكومي.

**1- السياسة المالية والفجوات الانكماشية والتضخمية:**

أ- الفجوة الانكماشية: (عجز الطلب الكلي من العرض الكلي): وفقا للتحليل الكينزي يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي عندما يتعادل الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مع الدخل القومي، ويانيا واعتمادا على تحليل هانسن لنموذج كينز عندما يتقاطع خط  $(45^\circ)$  مع دالة الطلب الكلي<sup>125</sup>.

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، أي بمعنى آخر انخفاض الإنفاق الكلي، وهذا الانخفاض يؤدي الى حدوث البطالة وتدني الأجور، مما يؤدي الى انحراف منحنى العرض الكلي باتجاه اليمين وهذا الانحراف من أجل القضاء على هذه الفجوة إذ يترتب عليها انخفاض في الأسعار، أي هي الحالة التي يكون فيها مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند نقطة أدنى من مستوى التوظيف الكامل وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل وينتج عن ذلك الركود.

**الشكل رقم (2-5): الفجوة الانكماشية**

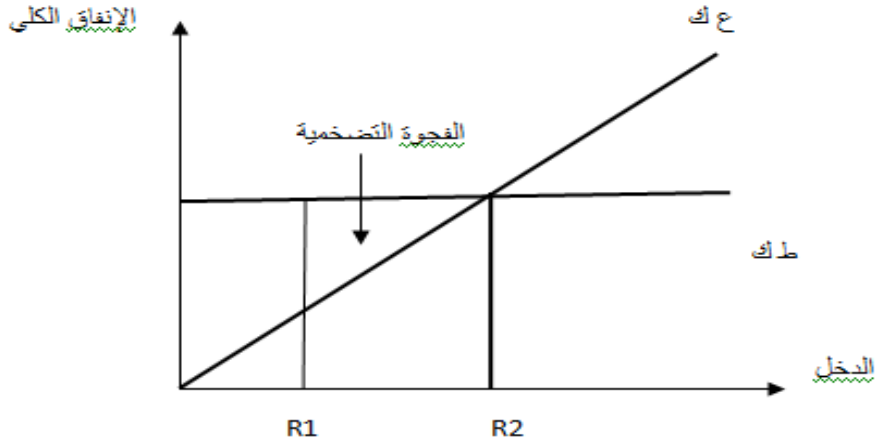
المصدر: سعد الله داود(2013) الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ص 187

<sup>125</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي (2000)، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،

ب - **الفجوة التضخمية**: تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق توظيف الكامل.

اعتماداً على التحليل الكنزي فإن الفجوة التضخمية تظهر في اقتصاد ما عندما يتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

الشكل رقم (2-6) : الفجوة التضخمية



المصدر: سعد الله داود (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 189 .

## ج - دور السياسة الضريبية في معالجة الفجوة الانكماشية والتضخمية:

علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية): يرى الكينزيون لمعالجة الفجوة الانكماشية يجب على الدولة أن تستخدم السياسة الضريبية وذلك بالتأثير على إحدى مكونات الإنفاق الكلي المستقل من خلال إجراءات معينة التي تعمل على رفع الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل، وذلك عن طريق تفعيل الطلب الكلي وهذا من خلال:

➤ قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في المداخيل وارتفاع ميل الاستثمار وبالتالي القوة الشرائية وبمعنى آخر:

- تخفيض الضريبة أو زيادة حدود الإعفاءات على مداخيل أفراد المجتمع الذي ينتج عنه زيادة دخولهم النقدية، وبالتالي الزيادة الاستهلاك الخاص، الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل وعليه تزول الفجوة الانكماشية.

- تخفيض سعر الضريبة على أرباح المستثمرين مع تقديم حوافز ضريبية ملائمة يؤدي هذا إلى تشجيع الاستثمار الخاص وبالتالي رفع حجم الإنتاج، والذي يكون أكبر من مضاعف الضريبة وبالتالي فإن الزيادة في الاستثمار الخاص اللازمة لمعالجة الفجوة الانكماشية سوف تكون أقل من النقص في الضريبة اللازمة لمعالجة نفس الفجوة.

- زيادة معدل الضريبة الجمركية على السلع والخدمات المستوردة التي تنتج عنها آثار إيجابية على مكونات الطلب الكلي الفعال عنها.

- انخفاض الطلب المحلي على المنتجات المستوردة وتعويضه بالمنتجات المحلية البديلة.

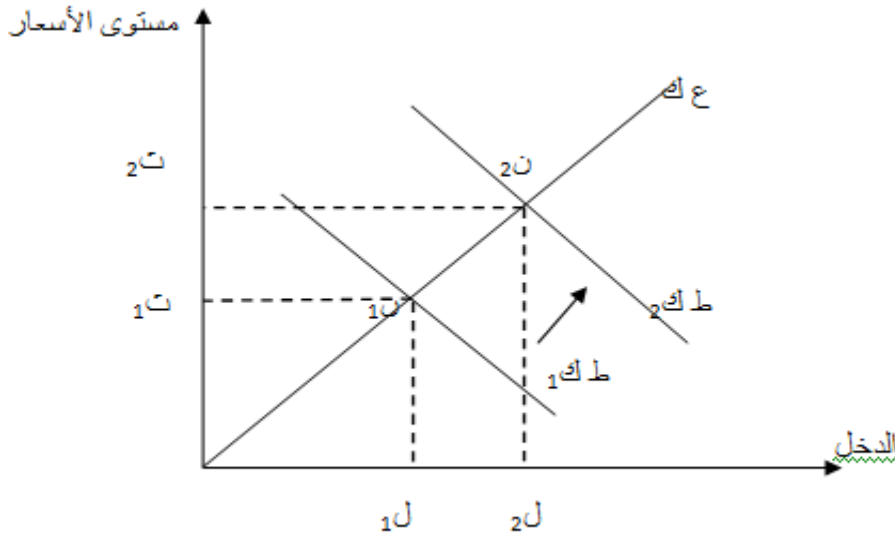
- إنتاج سلع محلية بديلة للسلع المستوردة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل عن طريق فرص استثمارية جديدة داخل الاقتصاد القومي.

➤ قيام الحكومة بالعمل على زيادة الإنفاق العام وفقا بما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي.

وفقا للنموذج الكينزي السابق واستنادا إلى تحليل هانسن فإن الجهاز الإنتاجي الوطني يتسم بالمرونة التامة، ومنه إتباع سياسة ضريبية توسعية تتحقق من خلالها زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب تنعكس بتغيرات ايجابية على الطلب الكلي الفعال، حيث ينتج عن تلك التغيرات زيادة الطلب الكلي الفعال وانتقال المنحنى الى الأعلى عن ط<sub>1</sub> الى ط<sub>2</sub> ، وطالما أن هذه التغيرات بمستوى كاف فسوف يتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد وفقا لتحليل هانسن<sup>126</sup>.

الشكل الموالي يبين كيفية علاج الفجوة الانكماشية من خلال السياسة المالية التوسعية

الشكل رقم (2-7): السياسة المالية التوسعية



<sup>126</sup> حامد دراز، سعيد عبد العزيز (1992) السياسات المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الفصل الأول، ص 102.

\* علاج الفجوة التضخمية ( السياسة المالية الانكماشية): تلجأ الدولة لمحاربة الفجوة التضخمية عن طريق

استخدام السياسة الضريبية، التي تعتبر أداة هامة يمكن الاعتماد عليها لإحداث آثار مرغوبة على الطلب الكلي والتحكم في التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب وذلك:

- تخفيض حجم الإنفاق العام مما سيؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي من ثم تراجع المستوى العام للأسعار.

- زيادة معدلات الضرائب بحيث تنخفض مداخيل الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

- رفع معدلات الضرائب غير المباشرة لأنها تسمح بتقليص القوة الشرائية ولأنها تؤدي إلى الضغط على الاستهلاك نتيجة ارتفاع أسعارها.

جميع هذه التغيرات من شأنها أن تؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى أسفل وبالتالي التقليل من حجم الفجوة التضخمية، وإذا كانت هذه التغيرات في الطلب الكلي مساوية للحد المطلوب أي انخفاض الطلب بالقدر الكافي ويتحقق التوازن للدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل أي تحقيق التوازن<sup>127</sup>.

تتوقف فعالية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى<sup>128</sup>:

- توفر عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة الزيادة في معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي، مما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع.

- مدى حساسية ومرونة النظام الضريبي، ونقصد بحساسية النظام الضريبي مدى استجابة حصيلتها للتغيرات الاقتصادية، وتكون هذه الحساسية مرتفعة عندما يكون التغير في الحصيلة الضريبية يتجاوز معدل التغير في النشاط

<sup>127</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 140.

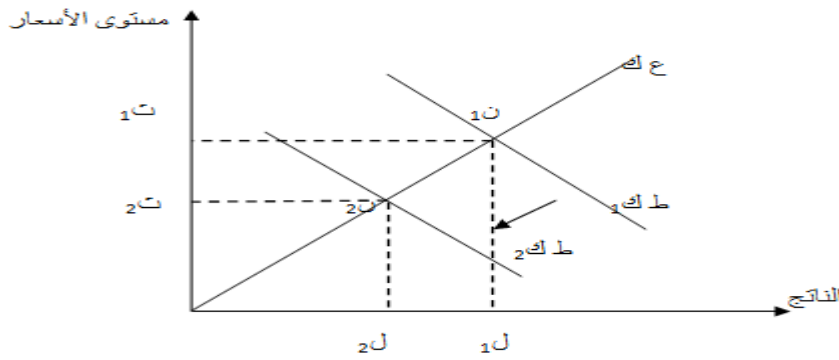
<sup>128</sup> ناصر مراد (2011)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 46.

الاقتصادي، والعكس صحيح، كما تتوقف حساسية ضريبية معينة على حساسية المادة الخاضعة لها وعلى طبيعة الفن الضريبي المتبع.

أما مرونة الضرائب نقصد بها مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في معدل الضريبة أو في التنظيم الفني للضريبة، وتعتبر المرونة كبيرة كلما كان التغير في الحصيلة يزيد عن التغير في المعدل والعكس صحيح.

يمكن توضيح علاج الفجوة التضخمية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-8): السياسة المالية الانكماشية



إن الحكومات في العادة تستخدم السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية،

وهذا راجع للأسباب التالية:

- الاهتمام الكبير بأهداف التنمية؛
- الرغبة في تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛
- الدوافع السياسية.
- النفقات المتزايدة، دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.



**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل الذي يتضمن علاقة السياسة المالية بالاستقرار، تبين لنا أهمية الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي، وهذا أن كلا النوعين من الاستقرار يؤثران على الإجراءات والسياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية وذلك من أجل معالجة الدورات الاقتصادية، كما أن الاستقرار يساهم في إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الأدوات المالية والاقتصادية بكفاءة عالية، بالإضافة الى ذلك أن تحقيق الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو بدوره يمكن أن يحرر أسعار الفائدة المحلية وإمكانية تطوير المؤسسات المالية وبالتالي يمكن من خلاله إصلاح النظام المالي، لذا نقول أن هناك تأثير متبادل بين الاستقرار المالي والاقتصادي من حيث التأثير والتأثر.

بما أن الاستقرار هدف مهم تسعى السياسة المالية الى تحقيقه وذلك من خلال أدواتها المالية المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة، لاسيما منها الإيرادات الضريبية وعليه، سوف نقوم في الفصل الموالي بعرض الضريبية وعلاقتها باستقرار السياسة المالية كونها مصدر مالي مهم تستطيع الدولة التحكم فيه من أجل تغطية نفقات العامة من جهة، وتحقيق الاستقرار من جهة أخرى.

## الفصل الثالث

الضريبة وعلاقتها باستقرار السياسة  
المالية (استعراض نظري)

إن الموضوع الذي سنتناوله في هذا الفصل يتضمن الضريبة وعلاقتها باستقرار السياسة المالية (استعراض نظري)، وهذا باعتبار الضريبة أهم أوجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي أيضا تعتبر من أهم الأدوات السياسية المالية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة، حيث ينتقل أثرها الى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها، تعد الضريبة موردا ماليا هاما بيد الدولة، تستخدمها من أجل تغطية نفقاتها العامة من ناحية ولتحقيق أهداف مختلفة من ناحية أخرى.

ففي الدول النامية نجد الضريبة أداة بالغة الأهمية تستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات بسبب نقص مواردها المالية وتعرضها للاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، بل تسعى من خلالها الى تحقيق استقرار سياستها المالية.

لتتعرف أكثر عن الضريبة ومختلف النظم الضريبية المعتمدة في الفكر المالي المعاصر سنتطرق في هذا الفصل الى توضيح النقاط المدرجة في المباحث التالية:

**المبحث الأول: الضريبة، أهدافها، مكوناتها ومحاورها.**

**المبحث الثاني: النظام الضريبي.**

**المبحث الثالث: السياسة الضريبية وعلاقتها بالسياسة المالية.**

**المبحث الأول: الضريبة، أهدافها، مكوناتها ومحاورها.**

إن تطور الضريبة عبر التاريخ أدى الى تعدد تعريفها وفقا لمناهج صعوبة الاتفاق على تعريف موجز للضريبة فهي مصدر إيرادات الدولة وأداة اقتصادية وسياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تعددت أهدافها حيث كان للضريبة في بداية القرن العشرين هدف وحيد وهو الهدف المالي وبالتالي استخدمت السلطات العامة الضريبة للحصول على الإيرادات المالية لتغطية النفقات العامة، ومع تطور الضريبة اصبح لها أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة الى الأهداف المالية القديمة.

**أولاً: تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي:**

**1- الضريبة في الفكر الإسلامي:** يعتبر ابن خلدون من ابرز علماء المسلمين الذين تطرقوا الى الضريبة في أبحاثهم حيث يرى أن هناك علاقة بين الضرائب وتطور الدولة، وأن نسبة الحصيلة الضريبية تختلف من مرحلة الى أخرى، حيث قال: " أعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة"<sup>129</sup>.

**2 - الضريبة قبل أزمة الكساد:**

**- الضريبة في الفكر الطبيعيون:** نشأ الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي في القرن الثامن عشر ميلادي بفرنسا، وقد كان الاقتصاديون الفيزيوقراطيون أول من بحثوا في الظواهر الاجتماعية<sup>130</sup>، يركز التحليل الاقتصادي للفيزيوقراطيون أن

<sup>129</sup> عبد الرحمان ابن خلدون (2002)، المقدمة، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص265.

<sup>130</sup> بوزيدة حميد (2006) النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) مذكرة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر ص 34 .

الأرض هي العامل الإنتاجي الوحيد الذي يحقق الفائض الصافي، حتى لا يتمكن المكلفين نقل العبء الضريبي الى غيرهم عن طريق رفع الأسعار<sup>131</sup>.

لقد نادى الطبيعيون بأن تفرض ضريبة وحيدة وإلغاء الضرائب المتعددة التي كانت سائدة في وقتهم، وبرر ذلك بأن فرض الضريبة على الطبقة المنتجة يؤدي الى خفض من قيمة الناتج المخصص لاستهلاكهم الخاص ولنفايات الزراعة، وبالتالي يؤثر على الناتج الصافي لديهم، وان فرض الضريبة على هذه الطبقة ستقوم هي بدورها الى نقل عبئها الى طبقة الملاك والطبقة العقيمة وانه لا يمكن فرض الضريبة على النشاط الصناعي لأنه لا يخلق فائض في الناتج بسبب استهلاك السلع المنتجة، وبالتالي هي لا توفر وعاء ضريبي ملائم تفرض عليه الضريبة، ونقل عبء الضريبة الى طبقة الملاك يؤدي الى تقليص حجم إنتاجها مما ينعكس على أداء النشاط الاقتصادي، أما التجارة فهي لا تختلف عن الصناعة وان دخل التجار لا يمكن أن تأخذه كوعاء ضريبي ونفرض عليه الضريبة<sup>132</sup>.

- **الضريبة في الفكر الكلاسيكي:** إن المالية العامة في الفكر الكلاسيكي هي أن يتحقق التوازن السنوي يجب أن تتساوى تقديرات النفقات العامة مع تقديرات الإيرادات العامة، ومن بين أفكار الرواد الكلاسيك نجد:

- **الضريبة عند آدم سميث:** يعتبر آدم سميث من أهم رواد الفكر الكلاسيكي، ومن أهم مؤلفاته ثروة الأمم، وقد وضع آدم سميث (ADEM SMITH) المبادئ الأساسية للضريبة لتحقيق العدالة الضريبية وإنصاف المكلفين، ومن أجل تحقيق العدالة اعتبر آدم سميث أن الضريبة نسبية هي الضريبة العادلة، وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

**العدالة:** بمعنى فرض الضريبة على جميع الدخول بلا استثناء، وفرضها على الجميع، مع مراعاة قدراتهم التكلفة.

<sup>131</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>132</sup> محمد حمو، منور أوسريير (2009) محاضرات في جباية المؤسسات، ط1، الجزائر ص 16.

اليقين: يقصد بها أن تكون الضريبة محددة تحديدا واضحا، حتى يتسنى للمكلف معرفة المبلغ الذي هو ملزم بدفعه الى الخزينة العمومية وطريقة الدفع وفترة التحصيل<sup>133</sup>.

لقد اعتبر ادم سميت أن هذه القاعدة هامة جدا أكثر من قاعدة المساواة حيث قال: " إن درجة كبيرة من عدم المساواة ليست شرا كدرجة صغيرة جدا من عدم التأكد"<sup>134</sup>.

**الملاءمة في التحصيل:** هي مراعاة ظروف المكلفين عند عملية التحصيل الضريبي وهذا باختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع طبيعة المكلف، حتى لا تؤثر عليه الضريبة عند تحصيلها<sup>135</sup>، كما يمكن أن يدفعها المكلف عن طريق أقساط منتظمة في حالة عدم إمكانية سدادها مرة واحدة.

**الاقتصاد في نفقات الجباية:** تدعو هذه القاعدة الى ضرورة التقليل من نفقات التحصيل لكي تحقق الضريبة هدفها المالي باعتبارها موردا هاما تعتمد عليه الدول، مع الحرص على عدم ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه<sup>136</sup>.

- **الضريبة عند دافيد ريكاردو:** اشتهر ريكاردو بنظرية التجارة الخارجية باعتماد نظرية القيمة النسبية في التبادل الدولي، أما في مجال الضرائب، يرى ريكاردو بعدم تدخل الدولة في مجال الزراعة، التجارة والصناعة، إلا أن الدولة من أجل تلبية وظائفها و مواجهة نفقاتها العامة فهي مضطرة الى اقتطاع الضرائب.

كما يرى ريكاردو أن الضريبة على الربح المفروضة على الملكية العقارية تصيب المالك العقاري، ولا تصيب سعر المستهلك، وبالتالي لا يمكن نقل عبئها الى المستهلك النهائي، لأن الأسعار الزراعية تتحدد وفق تكاليف الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة، أما الضرائب على الاستهلاك، فموقف ريكاردو غير محدد لهذا النوع من الضرائب، ليس

<sup>133</sup> حميدي أحمد العناني (2003) اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرية اللبنانية، ص 238.

<sup>134</sup> مصطفى حسين مصطفى (2001) المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 45

<sup>135</sup> عبد الكريم بريشي (2007)، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة النظام الجبائي الجزائري في الفترة

2000-2007، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، ص 62 .

<sup>136</sup> سوزي عدلي ناشد (2008)، أساسيات المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص126.

لكونها تؤثر على القدرة الاستهلاكية للأفراد، بل لأنها تؤدي الى المطالبة برفع الأجور، وهذا ما ينعكس على أرباح المالكين، وبالتالي ينعكس على رأس المال الضروري للنمو.

- **الضريبة عند جان ساي وجون هوبسون:** نجد أن جان ساي يدعوا الى التقليل من الضرائب، ويعتبر الضريبة التصاعديّة هي الضريبة العادلة<sup>137</sup>، كما يرى ساي في معالجته للضريبة من رفضه للاستدانة وعجز الميزانية، لكون الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة ينتج عنها اختلال الميزانية، وبالتالي يؤدي الى تمويل النفقات عن طريق القروض وفوائدها، وعليه يبرز ساي فرض الضريبة من أجل تمويل النفقات العامة.

- **الضريبة في الفكر النيوكلاسيكي:** لقد وضع النيوكلاسيك الذي على رأسهم ألفرد مارشال (ALFRED MARSHALL) نظريتهم الاقتصادية التي تعتمد على مبدأين أساسيين هما:

- مبدأ تنظيم النشاط الاقتصادي بواسطة سوق تتميز بمنافسة حرة وجيدة؛
- مبدأ التخصيص العقلاني للموارد.

يعتقد النيوكلاسيك أن السوق هي الذي يحدد الضريبة، دون تدخل الدولة وهذا استنادا الى فكرة الحرية التي يؤمنون بها، كما تنطلق فكرة التوازن في مجموعة من الفرضيات تربط بين مصلحة الفرد بالمصلحة العامة، بينما البعض في الفكر النيوكلاسيكي يرى أن الضريبة تحددها الدولة بسبب تدخل عوامل خارجية عن النموذج النيوكلاسيكي والمتمثل في عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

<sup>137</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

## 3 - الضريبة بعد أزمة الكساد:

- **الضريبة في الفكر الكنزي:** إن الآثار السلبية التي كانت كنتيجة للأزمة العالمية 1929 وتميزت بانكماش الطلب، وانتشار البطالة وانحيار أسواق البورصات التي شملت الاقتصاد الرأسمالي، أدت إلى ظهور فكر اقتصادي جديد يدعو إلى إدماج اقتصاد المالية العامة في النظرية الاقتصادية لجون ماينرد كينز<sup>138</sup>، بحيث جاءت في كتابه الشهير "النظرية العامة لاستخدام النقود و الفائدة سنة 1936، إن التحليل الاقتصادي الذي جاء به كينز مغاير للتحليل الكلاسيكي، حيث اهتم كينز في تحليله على الفعالية الحدية لرأس المال (المعدل المتوقع للربح عن الاستثمار في رأس المال الإضافي)، والميل الحدي للاستهلاك، ومعدل الفائدة، والطلب الفعال، و كنتيجة فإن توازن العمالة والدخل يتحقق بتدخل الدولة من أجل دعم الطلب الفعلي، ويمكن أن يتميز بثلاث محددات: ضريبي؛ نفقات عامة؛ تجاري<sup>139</sup>.

اعتبر كينز أن تدخل الدولة أمر ضروري في تنظيم السوق والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، فبواسطة الضريبة تعمل الدولة على تدعيم القوة الشرائية عن طريق إعادة التوزيع العادل للمداخيل، التخصيص العقلاني للموارد وتوفير التشغيل<sup>140</sup>.

بصفة عامة يروا الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون أن الدولة لا تتدخل في تحديد الضريبة بل يترك ذلك للسوق الذي يرجع له الفضل في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا عكس ما جاء به كينز بضرورة تدخل الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

<sup>138</sup> مراقة صالح (2003)، تطور السياسة الجبائية في الجزائر، دراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2003، ص 8.

<sup>139</sup> عبد اللطيف بن أشنهو (بدون سنة)، مدخل الى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية ص ص 440-441.

<sup>140</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 15.



مما سبق يمكن استنتاج أن الضريبة هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية للمجتمع التي تفرض فيه، فهي تتغير حجما ووعاءا وغرضا بتغير تلك الأوضاع، لذلك عرفت عدة أشكال عبر التاريخ.

- **الضريبة في الفكر النقدي:** جاءت المدرسة النقدية بنقد المدرسة الكينزية وهذا بسبب عجز للنظرية الكينزية في إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية، كونها لم تستطيع تحليل و فهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة.

أفكار النقديون ما هي إلا امتداد للفكر النيوكلاسيكي، بحيث انتقدوا السياسة الكينزية فيما يلي<sup>141</sup>:

- إن المشكلات الاقتصادية لم تستطيع السياسة المالية ولا الضريبة من حلها، وحتى رفع معدلات التضخم لم تتمكن هي أخرى من حلها؛

- التأثير على حجم الائتمان عن طريق تحريك معدل الفائدة نحو الارتفاع أو الانخفاض؛

- اعتبروا أن تخفيض معدلات الضرائب يؤدي من الناحية النظرية و بصفة آلية الى زيادة حجم المدخرات الخاصة مما يمكن من رفع الاستثمار الإنتاجي، وهذا الربط بين تخفيض معدل الضريبة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ثم إبرازه من خلال منحى لافر الذي يوضح العلاقة بين الحصيللة الضريبية ومستوى الضغط الضريبي<sup>142</sup>.

### ثانيا: ماهية الضريبة وتنظيمها:

تعدد تعريف علماء المالية العامة للضريبة، وهذا لما لها من دور فعال وهام تؤديه في مختلف النظم الاقتصادية التي

عرفتها البشرية، ولعل من أبرزها:

<sup>141</sup> عبد المجيد قدي (1995)، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص ص 20-22.

<sup>142</sup> بريشي عبد الكريم (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 110.

- هي "اقتطاع نقدي يلزم الأفراد بشكل إجباري ونهائي وبدون مقابل وذلك من أجل تغطية الأعباء العامة" ، هذا بالنسبة للاقتصادي "GASTANJEZE" <sup>143</sup>.

- هي "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيننا للدولة في القيام بتحديد أهداف المجتمع"، "الأستاذ عبد الحميد دراز" <sup>144</sup>.

- يعرف الضريبة: "على أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل لدفعها وذلك لغرض تحقيق نفع عام"، "الأستاذ رفعت المحجوب" <sup>145</sup>.

- يعرفها على أنها: "مبلغ من النقود يجبيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة"، الأستاذ مجدي محمود شهاب <sup>146</sup>.

مما سبق يمكن صياغة تعريفا شاملا للضريبة: "هي عبارة عن مبلغ مالي نقدي تقتطعه الدولة جبرا دون مقابل من طرف الأفراد وبصفة نهائية، وهذا من أجل تغطية نفقاتها العامة التي تعود بالمنفعة العامة وتحقيق أهداف مختلفة".

انطلاقا من مجمل هذه التعاريف المقدمة، يمكن تحديد خصائص الضريبة أنها ذات شكل نقدي، لها طابع إجباري ونهائي، وهدفها يتمثل في تغطية الأعباء العامة للدولة.

- **الضريبة ذات شكل نقدي:** الضريبة أخذت الشكل النقدي وهذا خلافا لما كان سائدا في النظم الاقتصادية القديمة إذ كانت الضريبة تجنى عينا سواء بتقديم نصيب من السلع أو تأدية بعض الخدمات لفترة محددة لصالح الدولة، وهذا التعامل العيني للضريبة في النظم القديمة يعود الى اعتمادها على المقايضة في تعاملاتها الاقتصادية.

<sup>143</sup> خلاصي رضا (2012)، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر- الجزء الأول، ص 11.

<sup>144</sup> عبد الحميد دراز (بدون سنة)، المالية العامة-مؤسسة الشباب جامعة الإسكندرية ص 157.

<sup>145</sup> رفعت المحجوب (1979) المالية العامة، دار النهضة، بيروت، ص 197.

<sup>146</sup> مجدي محمد شهاب (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- **الضريبة هي اقتطاع نهائي:** ويقصد بها أن المبلغ المالي يدخل لخزينة الدولة بصفة نهائية لا ينتظر استرجاعها في وقت لاحق لدفعها ودون حصولهم على فوائد، أي تدفع الضريبة الى مصلحة الضرائب بدون عودتها الى صاحبها إلا في الحالات الاستثنائية (الوفاة- توقف النشاط... الخ).

- **الضريبة ذات الشكل الإجباري:** وهذا أن حامل عبء الضريبة ليس له الخيار في تحصيلها أو عدم تحصيلها، بل هو ملزم على دفعها الى خزينة الدولة.

يبدو مفهوم الإجبار في انفراد السلطات العامة بوضع النظام القانوني للضريبة بتحديد وعائها وكيفية ربطها وطرق تحصيلها دون أن يكون ذلك محل اتفاق خاصة بينها وبين كل ممول على حدي، فالضريبة لا تفرض ولا تعدل ولا تلغى إلا بالقانون<sup>147</sup>.

- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** لا يستلم المكلف أي مقابل خاص بتعويض لما دفعه، ولا يتلقى أية خدمة مقابل ذلك، وإنما ينتفع بالخدمات العامة المقدمة له بواسطة المرفق العام الممول عن طريق النفقات العامة.

- **الضريبة من أجل تغطية الأعباء العامة:** يحرص دور الضريبة في تمويل صناديق الخزينة العمومية ويمنحها وظيفة مالية بحثه.

**1- أهداف الضريبة :** تعتبر الضريبة أداة تستعملها الدولة من أجل تأدية وظيفة معينة، ولقد أدى توسع تدخل الدولة الى توسع وظيفة الضريبة، فلم يقتصر فرض الضريبة توفير الأموال فقط من أجل تغطية النفقات العامة، بل أصبحت أهدافها متعددة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تسعى الدولة من خلال فرضها للضريبة الى تحقيق جملة من الأهداف والتي تشمل كل من: الأهداف المالية، الأهداف الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية، الأهداف السياسية.

<sup>147</sup> خلاصي رضا (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- **الهدف المالي للضريبة:** في الفكر التقليدي اقتصر هدف الضريبة على توفير الأموال الضرورية من أجل تغطية النفقات العامة، أما الفكر الكلاسيكي نادى بضرورة تحقيق شرطين أساسيين في فرض الضريبة هما حيادة الضريبة ووفرة حصيلتها<sup>148</sup> ، ذلك من أجل تحقيق الهدف المالي للضريبة، أما الهدف المالي للضريبة في الفكر الحديث الذي تزايدت أهميته مع حاجة الدولة الى المال باتساع نشاطها، إلا أنه يرفض حياد الضريبة نظرا لما لها من تأثير في البيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأهمية استخدامها كأحد أدوات الدولة للوصول الى أهدافها.

- **الأهداف الاقتصادية للضريبة:** تعتبر الضريبة أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي وإحداث آثار اقتصادية قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، أو معالجة الاختلالات التي قد تشوب الاقتصاد الوطني، ولكن الأهداف الاقتصادية للضريبة تتمثل فيما يلي:

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي يعتبر من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، لذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وهذا من خلال عدة آليات في المجال الضريبي أهمها: الإعفاء الضريبي أو التخفيض الضريبي الذي يؤدي الى زيادة الدخل المتاح لدى الأفراد والمستثمرين.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** ترتبط فعالية النظام الاقتصادي بوجود درجة من الاستقرار الاقتصادي، ويشمل استقرار التوظيف، مستوى الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي، والاستقرار هنا لا يعني الثبات، وإنما تحقيق عدم الاضطراب في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، "هدف السياسة الإستقرارية في مجتمع ينمو هو تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي"<sup>149</sup>.

يرتبط أثر السياسة الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأثر سياسة الإنفاق الحكومي معناه:

<sup>148</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>149</sup> علي عباس عياد (1987)، النظم الضريبية المقارنة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 52.

من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها هو الاستقرار الاقتصادي، وللضريبة دورا هاما في ذلك المسعى من خلال استخدامها في المجالات التالية<sup>150</sup>:

- لتخفيض نسبة البطالة تعمل الدولة على رفع الإنفاق الكلي الى مستوى يعادل قيمة الإنتاج عند التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق السياسة المالية إما بزيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات لسد العجز في حجم الإنفاق الكلي، وإما برفع الدخل المتاح للأفراد من خلال تخفيض الضرائب المحصلة منهم.

- لمعالجة ظاهرة التضخم، تعمل الدولة على تخفيض حجم الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج، ولتحقيق ذلك المسعى تتبع الدولة سياسة مالية معاكسة مع تلك التي تتبعها لمعالجة البطالة إي من خلال رفع الضرائب المستحقة على الأفراد أو تقليص الاستثمار الحكومي.

إذا تحقق الاستقرار في مستوى الأسعار والتوظيف عند مستوى التوظيف الكامل فإنه يتعين العمل على استقرار معدل النمو، وذلك من خلال العمل على نمو الطلب جنبا الى جنب مع نمو الطاقة الإنتاجية، بالإضافة الى ذلك يجب العمل على استقرار الإنفاق النقدي الكلي تجنباً لحدوث البطالة أو التضخم .

- **تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار:** من أجل تحقيق التوازن القطاعي للاستثمار، تستعين الدولة بسياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء تلك القطاعات من الضرائب، أو بفرض ضريبة أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، مما يشجع الاستثمار في المجالات غير المرغوب فيها وبالتالي تحقيق التوازن القطاعي للاستثمار، ونفس الشيء من أجل تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار، وذلك عن طريق إعفاء أو تخفيض الضرائب على المؤسسات العاملة في

<sup>150</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المناطق النائية، ويترتب على ذلك تنقل عوامل الإنتاج الى النشاط الاقتصادي الذي يقل فيه العبء الضريبي، حيث تنقل موارد الإنتاج أين يمكن استغلالها بأكثر ربحية<sup>151</sup>.

- **حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية:** تعتبر الضرائب الجمركية من أول الضرائب التي استخدمت لهذه الغاية، وعلى هذا الأساس تؤدي الضرائب الجمركية على الواردات دورا هاما في حماية الصناعة الوطنية.

- **المساهمة في تحقيق التشغيل الكامل في الدول الرأسمالية المتقدمة:** الدول الرأسمالية المتقدمة تستخدم الضريبة كوسيلة من وسائل تحقيق التشغيل، وذلك من خلال تمويل النفقات الحكومية التي تتمثل في إقامة المشروعات العامة ومشروعات البنية التحتية والمرافق العامة، مما تتطلب تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة.

- **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية:** تعتبر زيادة معدلات الادخار شرطا أساسيا لمواجهة المشكلة الاقتصادية للدول النامية، حيث تستخدم الضريبة كأداة لزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية من جهة، ومن جهة أخرى توفير الموارد المالية لتمويل مشروعات التنمية.

الضريبة في العصر الحديث لها دور فعال في التأثير على الأوضاع الاقتصادية لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- **الأهداف الاجتماعية للضريبة:** يمكن للضريبة أن تحقق بعض المتطلبات الاجتماعية، ولعل من أبرزها نجد:

- الحد من استهلاك بعض السلع وتشجيع استهلاك سلع أخرى عن طريق فرض رسوم إنتاج عالية على المنتجات التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ، وتخصيص رسوم الإنتاج على السلع الضرورية<sup>152</sup>، واسعة الانتشار.

<sup>151</sup>عبد المنعم فوزي (1985)، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية منشأة المعارف، ص 243.

- خفض من نسبة الضرائب على مواد البناء، أو إيجار المساكن مما يساهم في القضاء نوعاً ما على مشكلة السكن.
- عدالة توزيع المداخيل والثروة بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق رفع معدلات الضرائب على أصحاب المداخيل المرتفعة، ثم تقوم بعد ذلك بإعادة توزيعها في شكل تحويلات حكومية لصالح طبقة محدودة الدخل.
- **الأهداف السياسية للضريبة:** يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسة معينة مثلاً حماية الاقتصاد وذلك بفرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على السلع والخدمات المستوردة، ففي حالة وجود علاقة طيبة مع دولة معينة، تعمل الدولة على خفض أو إعفاء ضرائب جمركية، أما في حالة العكس فتعمل على زيادة تلك الضرائب، ويمكن استخدام الضرائب أيضاً كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة أو العلاقات الدولية من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول مثلاً خفض أو إعفاء ضرائب جمركية أو العكس تعمل على رفع نسبة الضرائب.
- نستنتج مما سبق أنه يمكن استخدام الضريبة لتحقيق عدة أهداف (مالية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية) إلا أنه تضطر الدولة إلى تحقيق هدف على حسب آخر أولوية الهدف، وتختلف هذه الأولويات باختلاف نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول، ولكي يتمكن النظام الضريبي لأي مجتمع تحقيق مختلف أهدافه في نسق متكامل، وجب وضع سياسة ضريبية تستفيد على مجموعة من القواعد هي:
- التحديد الواضح لأولويات الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي في إطار سلم التفصيل السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي لدولة معينة وفي فترة زمنية محددة وذلك التحديد الذي يرتبط بالواقع الموضوعي في أحد المجالات على الجانبين المحلي والدولي.

<sup>152</sup> فاروق عبد الحليم الغندوز (1982)، مدى حاجتنا للضرائب في ظل نظام الرِّكاة، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد الخامس، جوان، القاهرة، ص

يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاقتصادية أو الاجتماعية وفي هذه الحالة يحظى بالأولوية، كمبدأ و أساس للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تجسيد سياستها، لكن بالرغم من أهمية هذه السياسة الاقتصادية فإن الدولة تستطيع تحقيق أهدافها النهائية دون الرجوع الى الضرائب، مثلا تستطيع الدولة اللجوء الى سلطتها العمومية للتقليل من مستوى تعاطي المشروبات الكحولية عوض فرض ضرائب مرتفعة عليها، كما أن تستخدم أداة النفقات العمومية في تحفيز المؤسسات التي تحظى لديها بالأولوية في خطة التنمية، لكن الدولة لا يمكن أن تجد لها عوضا وبديلا عن الضرائب كمصدر أساسي لإيراداتها، ولهذا ففي حالة الاختلاف والتعارض بين الأهداف المختلفة للضريبة يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي على حساب الأهداف الأخرى.

**2- الآثار الاقتصادية للضرائب:** يوجد عدة عوامل تؤثر على النشاط الاقتصادي ونجد من بينها فرض الضرائب حيث تلقى هذه الأخيرة عدة صعوبات لتحديد الآثار على النشاط الاقتصادي مثل سياسة الأسعار، ونتيجة لهذا التداخل فإن آثار الضرائب في الدول المتقدمة تختلف عن آثار نفس الضرائب في الدول النامية، حيث ترتبط تلك الآثار ارتباطا وثيقا بأثر السياسة الإنفاقية والائتمانية للدولة، وأيضا اختلاف الأسلوب الفني في ربط وتحصيل الضرائب يؤدي الى اختلاف الآثار الناتجة عنها.

- **أثر الضرائب على الاستهلاك:** تعتبر دراسة أثر الضرائب على الاستهلاك وسيلة توضح لنا المتغيرات التي تحدد حجم الاستهلاك، حيث يتوقف الاستهلاك على حجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك، ويتوقف مدى تأثير الضرائب في حجم الاستهلاك الكلي والإشباع الاستهلاكية على نسبة الاقتطاعات من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، إذ أن من المعلوم أن نسبة ما ينفقه الفرد على الاستهلاك والإشباع مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم الدخل ذاته<sup>153</sup> ، وبالتالي يؤدي الضرائب الى تخفيض دخول المكلفين مما يدفعهم الى التضحية بجزء من السلع والخدمات، فينخفض الطلب عليها، وهنا تظهر أهمية درجة مرونة الطلب عليها، مثلا السلع الضرورية ذات الطلب غير المرن التي

<sup>153</sup> عبد المنعم فوزي (1985)، مرجع سبق ذكره، ص 200.



لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها تتأثر بدرجة أقل عن الاستهلاك من السلع الكمالية ذات الطلب المرن عند فرض الضرائب، وعلى هذا الأساس تؤدي الضرائب الى خفض استهلاك السلع الكمالية نظرا لارتفاع أسعارها من ناحية حجم الدخل.

من جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك وفق تصرف الدولة بحصيلة الضرائب، فإذا استخدمته في الطلب العام لبعض السلع والخدمات فإن نقص استهلاك الأفراد الناتج عن فرض الضريبة قد يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة، أما في حالة تجميد الدولة لحصيلة الضرائب، فإن الاستهلاك الكلي يتجه نحو الانخفاض، ويمكن تحقيق توسع عام في الاستهلاك عن طريق سياسة ضريبية تتميز بخفض العبء الضريبي على الأفراد الذين ميلهم الحدي للاستهلاك كبير، وكذا بإخضاع الأموال المكتنزة أو العاطلة لضريبة خاصة تعمل على تحقيق معدل عال في سرعة دوران النقود في المجتمع<sup>154</sup>.

- **أثر الضرائب على الادخار:** يشكل الادخار ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل، لذلك يتحدد حسب حجم الدخل والميل للادخار، وتؤثر الضرائب المفروضة على الدخل تأثير سلبي على الادخار إن تقلل حجم الادخار وبنسبة تفوق نسبة انخفاض الاستهلاك حيث يستمر الأفراد في الاستهلاك على حساب الادخار<sup>155</sup>، أما بخصوص المقدرة على الادخار فإن الضرائب على المداخيل العالية تقلل من قدرة أصحابها على الادخار، بالمقابل فإن الضرائب على ذوي الدخل المتدنية لا تؤثر على مقدرة هؤلاء على الادخار، لأنهم لا يدخرون أصلا، كما تؤدي الضرائب على المدخرات الى خفض الميل للادخار مما يدفع زيادة الميل الحدي للاستهلاك أي زيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

154 ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 62.

155 غازي عنابة (1998)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان ص 165.

- **أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:** إن الضريبة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهذا حسب المفكر lerner في دراسته عن المالية الوظيفية التي نص عليها في كتابه (اقتصاديات الرقابة)، إن تحليل أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار حسب النظام الاشتراكي حيث تكون الدولة متحكمة في أسعار المنتجات ولا يترك القانون العرض والطلب مجالا في اقتصاد السوق ينتج عنه حالتين إما زيادة حصيلة الضرائب تؤدي الى تقييد الإنفاق الخاص والحد من التضخم، أو العكس انخفاض حصيلة الضرائب تؤدي الى الحد من هبوط مستوى الإنفاق النقدي الكلي. وذلك مع افتراض عدم تغير مستوى الإنفاق العام.

- **أثر الضريبة على توزيع الدخل:** تعتبر الضريبة من أبرز الأدوات المالية التي تتخذها الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني. إن الدخل القومي لا يوفر الرفاهية في المجتمع إلا إذا أحسن الفرد الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل، فالعديد من أفراد المجتمع يعانون من سوء توزيع الدخل والثروة، وهم يعانون من جميع أنواع الفقر، إذ نجد الحد الأدنى لمتوسط دخل الفرد الذي وضعه البنك الدولي أكبر من الحد الأدنى الحقيقي الذي يفصل بين الفقر والعيش الكريم ومحدودية الخدمات العامة التي تستفيد فيها أفراد هذه الطبقة<sup>156</sup> عن طريق السياسة الضريبية .

كما تؤثر السياسة الضريبية في توزيع الدخل عن طريق السياسة الإنفاقية مثلا إذا قامت الدولة بعملية إنفاق بصورة مباشرة كتقديم إعانات مالية لفائدة المسنين والعاطلين فهنا المستفيد الأكثر هم أصحاب الدخل المنخفض أو إنفاق غير مباشر مثلا دعم أسعار السلع الضرورية أو توسع نشاط القطاع العام وبالتالي تحسين توزيع الدخل في تلك المجتمعات، أما إذا اتجهت الضرائب الى تسديد القروض الخارجية أو الإنفاق على الأنشطة التي يستفيد منها أصحاب الدخل المرتفعة فإن هذا النفق يدعم التفاوت في توزيع الدخل، وتعكس الأثر الإيجابي للضريبة في إعادة توزيع الدخل.

<sup>156</sup> ثاني عاشور بمينة (2002)، تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان - الجزائر، ص 64

- **أثر الضرائب على الإنتاج:** إن تأثير الضرائب على الإنتاج يكون ذلك عن طريق تأثيرها على عوامل الإنتاج والمتمثلة في رأس المال واليد العاملة والمواد الأولية، إذ يمكن معرفة أثر الضرائب على الإنتاج حول معرفة أثر الضرائب على العمل وعلى عرض وطلب رؤوس الأموال وكذلك أثر الضرائب على نفقات الإنتاج .

\***أثر الضرائب على العمل:** يمكن أن تشكل الضريبة حافزا للعمل أو عائق العمل، ففي الحالة التي تؤثر الضريبة على العمل بالجانب السلبي (عائق) يكون ذلك عن حالتين يتصرف بهما المنتج، ففي الحالة التي تكون فيها الضرائب المباشرة مرتفعة تؤدي الى تقليص أرباح المنتجين خاصة إذا كانت ضرائب تصاعدية فيعمل المنتج على تخفيض كمية الإنتاج من أجل خفض أرباحه التي هي عرضة للضرائب التصاعدية وبالتالي يؤدي الى خفض حجم العمالة (اليد المنتجة)، أما الحالة الثانية رغبة المنتج في إنتاج حجم كبير فيقوم بتقليل تكاليف عن طريق استبدال اليد العاملة بالآلات وإحلالها محل العمال وإنتاج سلع التي تحتوي على مواد أولية بأقل تكلفة شراء.

نستنتج مما سبق أن للضريبة آثار انكماشية على العمل، كما يمكن أن تشكل آثار توسعية وهو ما يعرف بالضريبة الحافزة، ويكون تحليل ذلك أن الضريبة هي اقتطاع مالي مباشرة من نسبة أرباح المنتج، ففي هذه الحالة يعمل المنتج على تعويض هذا المبلغ المقتطع من أرباحه عن طريق تكثيف عملية الإنتاج وتوسيعه، مما يتطلب الأمر الى زيادة الطلب على اليد العاملة أي زيادة نسبة توظيف العمالة.

\* **أثر الضرائب على عرض وطلب رؤوس الأموال:** تأثر الضرائب على عرض رؤوس الأموال وذلك أن رؤوس الأموال تمول عن طريق الادخار الذي هو جزء من دخل الطبقات المدخرة، وبما أن الضريبة تؤثر بشكل سلبي على الدخل وبالتالي تؤدي نقص الادخار وقلة عرض رؤوس الأموال، أما الطلب على رؤوس الأموال يتوقف على نسبة

الربح المتوقع، وبما أن الضريبة التصاعدية تؤثر بشكل سلبي على أرباح المنتج يؤدي إلى عدم تشجيع الطلب على رؤوس الأموال<sup>157</sup>.

\* **أثر الضرائب على نفقة الإنتاج:** تؤدي الضرائب عموماً إلى ارتفاع نفقة الإنتاج، لكن هذا التأثير يختلف وفق شكل السوق مثلاً نجد:

- **سوق المنافسة الكاملة:** في هذه الحالة يتحدد سعر السلعة عن طريق مستوى العرض والطلب عليها ويعتبر سعر السوق الذي لا نستطيع التحكم فيه، وبالتالي سيلتزم المنتج بهذا السعر ولا نستطيع رفع سعر البيع من أجل تعويض الضريبة المدفوعة وبالتالي يقع أثر الضريبة على الأرباح.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:** في هذه الحالة يتحكم المنتجون بنسبة صغيرة في سعر السوق، لذا فإن رفع السعر بمقدار الضريبة ينعكس على الطلب (انخفاض الطلب) وبالتالي انخفاض كمية الإنتاج.

- **سوق الاحتكار:** هنا سيطرة المنتج على السوق، ففي هذه الحالة يعمل المنتج على رفع سعر السلعة بمقدار الضريبة دون انخفاض كمية الإنتاج.

كنتيجة توصلنا إليها من خلال دراستنا لأثار الضرائب على الاقتصاد أهمها:

- تساهم الضرائب من خلال أثارها في تحقيق أهداف السياسة المالية من مستويات مناسبة للأسعار والاستهلاك والادخار والإنتاج وتحسين توزيع الدخل<sup>158</sup>.

<sup>157</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>158</sup> نفس المرجع ص 72.

### 3- التنظيم الفني للضريبة والمشاكل الناجمة عنه (عوائق فعاليته):

يتميز التنظيم الفني للضريبة بمختلف العمليات اللازمة لفرض الضريبة وكيفية تحصيلها، وبالتالي فإن التنظيم الفني للضريبة يقوم بتحديد وتقدير وعاء الضريبة، ثم طريقة حساب الضريبة وكيفية تحصيلها، ويمكن للتنظيم الفني للضريبة الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة.

- **تحديد الوعاء الضريبي:** يقصد بوعاء الضريبة المادة التي تفرض عليها الضريبة وقد تكون هذه المادة أموالاً أو

أشخاص أي الضريبة على الأموال أو الضريبة على الأشخاص، وبالتالي يحتوي الوعاء الضريبي على العناصر التالية:

- **اختيار موضوع الضريبة:** إن المكلف يدفع الضريبة هو الشخص الملتزم أساساً يدفعها إلى الدولة، وهنا نجد أن

موضوع الضريبة هو الشخص أو المال وهي كمايلي:

**الضرائب على الأشخاص:** هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص المقيمين داخل الوطن دون مراعاة الجوانب

المالية له، أو بما سميت في السابق بالضريبة على رؤوس الأموال أو الفرد، نجد مثلاً "ضريبة الرؤوس" التي فرضت في

فرنسا عام 1695، و"ضرائب الفرد المدرجة" والتي كانت تفرض على أفراد المجتمع بعد تقسيمهم إلى فئات حسب

الطبقات الاجتماعية أو الجنس أو السن، حيث يفرض على كل طبقة معدل معين.

**الضرائب على الأموال:** تعتبر الأموال المادة الأساسية الخاضعة للضريبة، إذ أصبح المشرع الضريبي في شتى الأنظمة

الضريبية المعاصرة يعتمد عليها، ففي هذه الحالة الضرائب تقع على رأس المال أو الدخل الذي يمتلكه الفرد.

- **تحديد المادة الخاضعة للضريبة:** بعد ما قمنا بتحديد الوعاء الخاضع للضريبة لا بد من القيام بكيفية تقديره، إذ

يشمل أسلوبين أساسيين هما: التحديد الكيفي لوعاء الضريبة والتحديد الكمي لوعاء الضريبة.

### ❖ التحديد الكيفي لوعاء الضريبة: (المادة الخاضعة للضريبة): إن الاتجاه الحديث في المالية العامة هو الأخذ

بعين الاعتبار بالظروف الشخصية للمكلف بالضريبة عند فرض الضريبة، وهذا يستدعي التمييز بين الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية.

- الضريبة الحقيقية: تفرض على الدخل بغض النظر عن شخصية المكلف بالضريبة أي دون مراعاة الظروف الاجتماعية.

- الضريبة الشخصية: فهي تفرض على الدخل مع مراعاة الظروف الاجتماعية للمكلف بالضريبة، أي التعرف على قيمة المادة الخاضعة للضريبة بعد مراعاة حد الكفاف وخصم ما هو لازم للقيام بالأعباء العائلية، ومصدر الدخل وأحجامها (ضريبة تصاعدية)، وذلك كي تتحقق المساواة في التضحية بين كافة المكلفين بالضريبة .

### ❖ التحديد الكمي لوعاء الضريبة: يتعلق قيمة الضريبة بأسلوب التي يتم به تحديد الوعاء الضريبي، أو تحديد قيمة

الدخل الخاضع للضريبة وهناك عدة طرق لتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة والتي تتمثل فيما يلي:

- طريقة المظاهر الخارجية: تعتمد الإدارة الضريبية عند تحديد المادة الخاضعة للضريبة في هذه الحالة على بعض المظاهر الخارجية التي يملكها المكلف بالضريبة، مثلا كالأخذ بعين الاعتبار عدد النوافذ والأبواب أو عدد العمال أو الآلات التي يملكها المكلف بالضريبة عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة<sup>159</sup>.

تنسم هذه الطريقة بالبساطة وسهولة التطبيق من قبل الإدارة الضريبة، إلا أنها غير منضبطة بشأن تحديد الوعاء الضريبي ولا تحقق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين، لأن المظاهر الخارجية لا يعبر دوما عن ثروة ودخل المكلف، لذلك فإن هذه الطريقة لا تطبق إلا نادرا وبصورة تكميلية للتأكد من صحة التقدير.

<sup>159</sup> محمد عباس محرز (2008) اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر، ص 145.

- **طريقة التقدير الجزائي:** تقوم هذه الطريقة بتحديد المادة الخاضعة للضريبة جزائياً، وذلك استناداً إلى بعض الأدلة والقرائن التي لها علاقة وطيدة بالمادة الخاضعة للضريبة .

\* تحدد الإدارة الضريبية وعاء الضريبة بصورة جزائية بوضع القانون لتلك الدلائل ويسمى بالجزاف القانوني ، أي استناداً إلى قرائن معينة ينص عليها القانون، وهنا على الإدارة الضريبية التطبيق فقط.

\* إما أن تحدد هذه القرائن بصورة اتفاقية بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية على مبلغ يمثل مقدار دخله، وهذا ما يسمى بالجزاف الإتفاقي .

طريقة التقدير الجزائي تفقد الدقة والانضباط عند تحديد المادة الخاضعة للضريبة، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الحقيقة والعدالة، كما أن المشرع يعتمد على طريقة التقدير الجزائي في بعض الحالات مثل عدم امتلاك المكلفين بالضريبة دفاتر محاسبية منتظمة وصادقة فهي تخالف الحقيقة.

- **طريقة التقدير المباشر:** هذه الطريقة تعتبر أكثر دقة وانضباط عند تحديد المادة الخاضعة للضريبة، وتعتمد التقدير المباشر على تصريحات المكلف أو تصريح الغير .

\* تصريح المكلف بالضريبة: تعتمد هذه الطريقة على تصريح المكلف بالضريبة إلى الإدارة الضريبية على ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصفة عامة في الوقت القانوني، كما للإدارة الضريبية حق الرقابة والتحقيق من صحة ما ورد في التصريح وهذا لضمان دقة وصحة التصريح.

تتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الضريبية لأنها أفضل أسلوب في تقدير وضبط المادة الخاضعة للضريبة، وقد تبنتها العديد من التشريعات الضريبية.

\***تصريح الغير:** تتمثل هذه الطريقة بالتزام شخص آخر بتقديم تصريح للإدارة الضريبية، وبشرط أن يكون هذا الشخص له علاقة قانونية مع المكلف بالضريبة، وأيضاً يكون مديناً للممول بمبالغ تعد ضمن الدخل الخاضع للضريبة، كصاحب العمل الذي يقدم تصريحا عن الأجور التي يدفعها للعمال.

هذه الطريقة لها أهمية كبيرة في القضاء على التهرب الضريبي، وهي أكثر ملائمة لتحديد المادة الخاضعة للضريبة، خاصة أن الغير ليست لهم مصلحة في إخفاء مقدار الدخل، لذا نجد العديد من التشريعات الضريبية تعتمد على هذه الطريقة لضمان دقة تقدير المادة الخاضعة للضريبة.

#### - تحديد الضريبة وقواعد تحصيلها:

- **تحديد الضريبة (تصفية):** يقصد بتصفية الضريبة هو تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه من قبل المكلف بالضريبة، وذلك بتطبيق معدل الضريبة على الوعاء الضريبي.
- **قواعد تحصيل الضريبة:** تشمل قواعد تحصيل الضريبة كل من الواقعة المنشأة للضريبة، طرق تحصيل الضريبة، و ضمانات تحصيل الضريبة :

- **الواقعة المنشأة للضريبة:** نقصد بها سلوك أو نشاط يقوم به المكلف بالضريبة والذي من خلاله يمكن للدولة الحصول على الضريبة، ويوجد حالات مختلفة للمكلف بالضريبة تطبق عليها قواعد حسب كل حالة التي يحددها القانون، إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها وفقاً لما هو قائم وقت تحقيق الواقعة المنشأة لها، بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو بتخفيضه، إلا إذا نص القانون الجديد صراحة بإلغاء الضريبة بأثر رجعي من أجل ضمان الواقعة المنشأة للضريبة يجب مراعاة ما يلي<sup>160</sup>:

<sup>160</sup> قدي عبد المجيد ( 2011 ) ، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، الأردن، ط 1 ، ص 50.



- الملائمة: اختيار الوقت المناسب عند تحصيل الضريبة لضمان وفرة الأموال لدى المكلف بالضريبة وتجنب الأثر السلبي.

- تحصيل الضريبة وتحويلها أو استغلالها لتحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية.

#### • طرق تحصيل الضريبة: يتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها:

- التوريد المباشر أو القاعدة العامة: هذه الطريقة هي أكثر شيوعا، إذ أن المكلف بالضريبة ملزم بدفع الضريبة مباشرة إلى إدارة الضرائب وذلك بعد تحديد قيمة الضرائب، ويتم الدفع إما عن طريق دفعة واحدة أو عدة دفعات بأقساط يتم تحديدها باتفاق المكلف مع الإدارة الضرائب على قيمة الدفعات وموعد الدفع.

- الأقساط المقدمة (الدفع المسبق): وفقا لهذه الطريقة إن المكلف بالضريبة يقدر قيمة الضريبة على مبدأ التوقع، ويقوم بدفع قيمة الضريبة المتوقعة على شكل أقساط إما شهريا أو كل ثلاثة أشهر مسبقا، وتقوم الإدارة الضريبية بدورها بالتسوية في نهاية العام، وذلك بالمقارنة ما تم تحصيله من قبل المكلف بالضريبة وما بين قيمة الضريبة الفعلية، حيث ينتج عن هذه العملية حالتين إما أن يكون المكلف بالضريبة قد دفع مجموع قيمة أقساط تفوق المبلغ الفعلي المستحق للضريبة ففي هذه الحالة المكلف بالضريبة هو دائن لإدارة الضرائب، فتقوم هذه الأخيرة إما بإرجاع الفرد من المبلغ المدفوع مع المستحق، أو تقوم بترحيله الى السنة المقبلة أما الحالة الثانية فهي عكس الأولى إذ كان مبلغ الأقساط المدفوعة أقل من المبلغ المستحق للضريبة فإن المكلف بالضريبة مدين لإدارة الضرائب باستكمال الفرق الناقص بين أقساط المدفوعة والمبلغ الفعلي للضريبة.

- الاقتطاع من المصدر: يتم دفع الضريبة من طرف شخص آخر غير المكلف بالضريبة، وبعد ذلك استثناء من القاعدة العامة، ونجدها خاصة في الضرائب غير المباشرة ومضمونها أن يكلف المشرع شخص آخر (المكلف القانوني) غير المكلف الفعلي بدفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة العمومية.

- **المشاكل الناجمة عن التنظيم الفني للضريبة:** تظهر عدة عوائق فنية أثناء تنظيم الضريبة، ومن أهمها نجد الأزواج الضريبي الذي يعتبر إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي، ونجد التهرب الضريبي الذي ينتج عن الإنفاق الضريبي ومميزاته.

- **الأزواج الضريبي:** يعرف الأزواج الضريبي هو فرض ضريبتين أو أكثر على نفس المادة الخاضعة للضريبة في نفس الفترة الزمنية واقتطاعها من أملاك نفس المكلف<sup>161</sup>.

يعرف الأزواج الضريبي: "بأنه ظاهرة تتحقق إذا ما فرضت نفس الضريبة أو ضريبة أخرى شبيهة على جهة ضريبية واحدة أو من سلطتين ماليتين مختلفتين"<sup>162</sup> الدكتور محمد مبارك حجير.

مما سبق نستنتج تعريف الأزواج الضريبي هو فرض ضرائب مختلفة على نفس المكلف بالضريبة ونفس الوعاء الضريبي سواء كانت مرتين، أو ثلاثة أو أربعة، وحتى تتحقق هذه الظاهرة يجب توفر شروط معينة وتتمثل فيما يلي:

- **وحدة الممول (وحدة الشخص المكلف بالضريبة):** بمعنى أن المكلف بالضريبة هو نفس الشخص الذي يتحمل الضريبة أكثر من مرة مع مراعاة الصفة القانونية للمكلف بالضريبة، أي يجب التمييز بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي، يتحقق الأزواج الضريبي إذا كان الممول شخص طبيعي وطبقت عليه أكثر من ضريبة لنفس الوعاء الضريبي، أما إذا كان الممول يحمل شخصيتين مختلفتين وفرض عليه أكثر من ضريبة فهنا لا تتحقق ظاهرة الأزواج الضريبي<sup>163</sup>.

<sup>161</sup>عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>162</sup>حميد بوزيدة (2007) جباية المؤسسة- دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة-دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون-الجزائر، ط2، ص 55.

<sup>163</sup>محمد عباس محرز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 192.

- وحدة المادة الخاضعة للضريبة (الوعاء الضريبي): حتى تتحقق ظاهرة الازدواج الضريبي، هو فرض ضرائب مختلفة على نفس المادة الخاضعة للضريبة أي نفس الوعاء الضريبي، فلا يعتبر ازدواج ضريبي إذ فرض الضريبة على أوعية مختلفة لنفس الشخص المكلف بالضريبة<sup>164</sup>.

- وحدة الضرائب المفروضة: يشترط لوجود الازدواج الضريبي أن يقوم المكلف بالضريبة بدفع ضريبتان من نوع واحد أو متشابهتان، إلا أنه من الصعب تحديد الضرائب المتشابهة، لذلك تعمل الاتفاقية الدولية على تحديد الضرائب المتشابهة لتجنب الازدواج الضريبي<sup>165</sup>.

- وحدة المدة: حتى يتحقق الازدواج الضريبي يجب أن تفرض الضريبة في نفس المدة وليس في أوقات مختلفة، مثلاً فرض ضريبة على الدخل سنة 1995، فإنه يتحقق الازدواج الضريبي إذ فرضت ضريبة ثانية على الدخل في نفس السنة، أما إذا فرضت في سنة أخرى فلا يعتبر ازدواج ضريبي<sup>166</sup>.

أخيراً يمكن القول حتى يتحقق الازدواج الضريبي يجب أن تتحقق الشروط الأربعة السالفة الذكر أو إذا لم يتحقق شرط من هذه الشروط فلا يعتبر ازدواج ضريبي.

- أنواع الازدواج الضريبي: يمكن تصنيف الازدواج الضريبي حسب معيارين أساسيين هما:

- المعيار الأول: النطاق الجغرافي للازدواج الضريبي: ينقسم الازدواج الضريبي من حيث النطاق الجغرافي إلى قسمين هما:
- الازدواج الضريبي المحلي: هو ذلك الازدواج الذي يقع داخل الدولة الواحدة، مع توفير شروط المذكورة سابقاً، وهذا نتيجة تعدد مستويات الإخضاع الضريبي (الدولة الاتحادية)<sup>167</sup>، بحيث تفرض الحكومة المركزية ضريبة معينة ثم تقوم السلطات المحلية بفرض نفس الضريبة<sup>168</sup>.

<sup>164</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 63

<sup>165</sup> نفس المرجع ص 63.

<sup>166</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

- **الازدواج الضريبي الدولي:** يكون الازدواج الضريبي خارجيا، عندما تفرض دولتان نفس الضريبة على نفس الشخص ونفس الوعاء الضريبي، معناه ممارسة كل دولة سيادتها على إقليمها كأن تفرض دولة الضريبة على دخل على أساس محل إقامته في حين تفرض دولة أخرى ضريبة على أساس محل تحقق الدخل.

**المعيار الثاني: القصد:** ينقسم الازدواج الضريبي من حيث القصد إلى قسمين:

- **الازدواج الضريبي المقصود:** هو فرض الإدارة الضريبية أكثر من ضريبة أو ضرائب متشابهة على المكلف بالضريبة ولنفس الوعاء الضريبي وذلك عندما تريد الإدارة الضريبية تحقيق أهداف معينة مثلا رغبة في زيادة حصيلة الضريبة أو تحقيق العدالة الضريبية بزيادة أعباء على بعض الفئات الاجتماعية.
- **الازدواج الضريبي غير المقصود:** يحدث دون رغبة الإدارة الضريبية، نتيجة سوء توزيع صلاحيات فرض الضريبة بين مختلف السلطات (السلطة المركزية والسلطة المحلية).

- أسلوب معالجة الازدواج الضريبي:

- **معالجة الازدواج الضريبي الداخلي:** إن كثرة الضرائب وتعددتها قد تدفع الممولين إلى استخدام كل السبل المشروعة وغير المشروعة للتهرب من أداء الضريبة، ولتجنب الازدواج الداخلي يجب إتباع طرق تنظيمية وتحديد اختصاص كل من السلطات القائمة على فرض الضرائب داخل الدولة، ويكون ذلك إما بوضع نصوص قانونية جديدة تمنع الازدواج الضريبي، أو إلغاء أو تعديل القانون السابق الذي من خلاله نتج الازدواج الضريبي.
- لتفادي ظاهرة الازدواج الضريبي الداخلي هناك عدة طرق يجب على الإدارة الضريبية إتباعها والتي تتمثل فيما يلي:

<sup>167</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>168</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

\* خصم الإيراد من الإيراد: خصم من الوعاء الكلي للضريبة المكلف ذلك الجزء من المال الذي قد تم فرض عليه الضريبة.

\* خصم ضريبة من ضريبة: خصم مقدر ضريبة مدفوعة من الإيراد الأول من ضريبة الإيراد الثاني، ويجب أن يكون لديهم نفس نسبة المعدل الضريبي.

\* خصم الضريبة من الإيراد: خصم قيمة الضريبة الأولى المدفوعة من طرف المكلف من إجمالي المادة الخاضعة للضريبة الثانية.

● **معالجة الازدواج الضريبي الدولي:** إن انعدام وجود سلطات عليا تعمل على تنسيق القوانين الضريبية، مما يجعل صعوبة الازدواج الضريبي الدولي مقارنة بالمحلي، فلهذا وجب على كل دولة على مستوى الداخلي تنظيم تشريعات ضريبية تمنع أي ازدواج ضريبي دولي، وأيضا المعاهدات الدولية الخاصة بمنع الازدواج ضريبي في شكل اتفاقيات ثنائية أو جماعية، وترتكز هذه الاتفاقيات على عدة مبادئ أهمها<sup>169</sup>:

- أن يكون فرض الضرائب على الدخل العقارية لدولة موقع العقار؛
- أن يكون فرض الضرائب على أرباح الأسهم وفوائد السندات للدولة المصدرة لها، أي للدولة المدينة؛
- أن يكون فرض الضرائب على فوائد الديون العادية لدولة موطن الدائن؛
- أن يكون فرض الضرائب على أرباح المؤسسات للدولة التي يوجد فيها المركز الرئيسي للمؤسسة؛
- أن يكون فرض الضرائب على الدخل العام لدولة موطن المكلف بالضريبة.

<sup>169</sup> محمد عباس محرز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 201.

- **التهرب الضريبي:** تعتبر الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد للدولة بدون مقابل، وبصفة جبرية ونهائية، تلزم المكلف بتحمل عبئها، مما تدفعه يقوم بمحاولات التخلص من هذا العبء كلياً أو جزئياً عن طريق التهرب أو النقل عبئها للآخرين.

لذلك يوجد نوعان من التهرب الضريبي، التهرب المشروع التهرب غير المشروع .

● **التهرب الضريبي المشروع "التجنب الضريبي":** نعني بالتهرب المشروع هو أن الفرد يقوم يتجنب الضريبة، وذلك بالامتناع عن أي عمل أو تصرف الذي بمقابله استوجب عليه دفع الضريبة، مثلاً امتناع الفرد عن استهلاك بعض السلع وبالتالي تجنب الضريبة الناجمة عن هذه السلع، أو توزيع الأرباح المحققة في الشركة على شكل أسهم وبالتالي التخلص من دفع الضريبة عن تلك الأرباح .

هذه التصرفات التي يقوم بها الفرد عبارة عن التحايل عن القانون تجعله يتهرب من دفع الضريبة بطريقة مشروعة.

● **التهرب غير المشروع:** التهرب الضريبي أن يحاول الفرد الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً، مستخدماً في ذلك وسائل وطرق مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش<sup>170</sup>.

- **أسباب التهرب الضريبي:** يوجد عدة أسباب للتهرب الضريبي نجد منها:

● **عامل نفسي و أخلاقي للمكلف بالضريبة:** أن الغرور النفسي للفرد وحرصه على ماله من العوامل النفسية في طبيعة الإنسان تجعله يتجنب أو يهرب من دفع الضرائب، وهذا راجع إلى نقص الوعي الضريبي وخاصة في دول العالم الثالث.

<sup>170</sup> سالم محمد الشوابكة (2015) ، مرجع سبق ذكره، ص130.

● **الإدارة الضريبية :** للإدارة الضريبية دورا كبيرا في التوسع أو التضييق من التهرب الضريبي، إذا أن انتشار ظاهرة الفساد وعدم كفاية الإدارة الضريبية مما يؤدي إلى إيقاع الظلم على المكلفين، يجعلهم يتهربون من دفع الضرائب من أجل مواجهة هذا الظلم.

● **التشريع الضريبي:** للنصوص القانونية دورا كبيرا في مسألة التهرب الضريبي، إن فرض الضرائب وارتفاع نسبتها وعدم مراعاة المشرع العبء الضريبي الذي يقع على عائق المكلف، كل هذا يدفع المكلف إلى تجنب هذا العبء عن طريق التهرب الضريبي.

- ضعف العقوبات تكون حافزا لدفع المكلف إلى التهرب الضريبي.

● **الظروف الاقتصادية:** يقل التهرب الضريبي في أوقات الرخاء لتوفر الأموال ونجد العكس في أوقات الأزمات يكثر من التهرب الضريبي.

- **التهرب الضريبي المرتبط بالإنفاق الضريبي :**

● **التهرب الضريبي الناجم عن ترحيل خسائر وهمية :** إن عملية ترحيل الخسائر بشكل عشوائي دون تحديد عدد سنوات ترحيل الخسائر، يجعل المؤسسة أو الشركة تحتفظ بسجلاتها المحاسبية لمدة طويلة، كما تكون حافزا لدى بعض الوحدات الإنتاجية إلى إظهار خسائر وهمية في دفاترها المحاسبية من أجل التهرب الضريبي إظهار خسائر مصطنعة<sup>171</sup>. وهو ينقسم إلى نوعين :

- **التهرب الضريبي عن طريق الزيادة في التكاليف :** لقد حول المشرع بخصم الأعباء المرتبطة مباشرة بالاستغلال والتي يتحملها العنصر الجبائي عند القيام بنشاطه وهذا في حدود ما يسمح به القانون، كما هناك بعض العناصر الجبائية تستغل هذا الحق في خصم الأعباء ليس لها علاقة بنشاط المؤسسة ويكون إما عن طريق التسجيل المحاسبي

<sup>171</sup> سعيد عبد العزيز عثمان (2008)، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، بيروت، ص 87.

للفقعات الشخصية ضمن المصاريف العامة، الزيادة في مختلف التكاليف، الخطأ المقصود في تطبيق تقنية الإهلاكات والمئونات لتضخيم قيمتها .

-**التهرب الضريبي عن طريق تخفيض النواتج:** يتمثل في عدم القيام بالتسجيلات المحاسبية بصفة كلية أو جزئية للنواتج المحققة، أو تخفيض هذه النواتج.

من أهم الطرق المستعملة لتخفيض النواتج نجد منها :

- عدم تسجيل محاسبي للنواتج الاستثنائية المحققة عن تنازل عناصر الأصول؛
- اللجوء للبيع نقدا من أجل إهمال التقييد المحاسبي للمبيعات؛
- إن الزيادة في تكاليف أو خفض النواتج المحققة يؤدي إلى تخفيض الربح الضريبي أو إظهار خسائر وهمية وهو ما يسمح لها بدفع الضرائب أقل أو عدم دفعها (التهرب الضريبي) لذلك يجب الرقابة الجيدة لحسابات المؤسسات التي تستخدم هذا النوع من الإنفاق الضريبي واستفادتها منه، خاصة على الوحدات الاقتصادية التي تحقق خسائر فعلية في حساباتها<sup>172</sup>.

- **التهرب الضريبي عن طريق الإعفاء والتخفيض الضريبي:** إن الإنفاق الضريبي يجعل بعض الوحدات الاقتصادية تستخدمه كأداة تستفيد منها لتخفيف العبء الضريبي أو التخلص منه نهائيا، إما عن طريق الإعفاء الضريبي أو التخفيض الضريبي أو استخدام تقنية الخصم، ويكون ذلك عن طريق احد الأساليب التالية:
- إبرام اتفاقية ودمج المؤسسات الاقتصادية مع المؤسسات الاقتصادية المعفاة من الضريبة، وذلك بتحويل الأرباح من الوحدات الخاضعة إلى الوحدات المعفاة، وهذه العملية تعتبر كشكل من أشكال التهرب الضريبي.

<sup>172</sup> سعيد عبد العزيز عثمان (2008) ، مرجع سبق ذكره، ص83.



- تلجأ بعض المؤسسات الاقتصادية التي انتهت فترة الإعفاء الضريبي الأصلي إما بإخفاء استثمارات القائمة في شكل استثمارات جديدة أو تصفية المشروع وإنشاء مشروع جديد يتمتع لإعفاء جديد وكل هذا من أجل التهرب الضريبي عن طريق الإعفاء<sup>173</sup>.

• **التهرب الضريبي الناجم عن تعدد أشكال الإنفاق:** إن تعدد أساليب منح الإنفاق الضريبي يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي وتعدد الإجراءات الضريبية التفضيلية مما يوفر مناخا ملائما للتهرب الضريبي، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر في الإيرادات الضريبية فمن أهم آليات التهرب الضريبي هي المزايا التي يسعى إليها الإنفاق الحكومي والمتمثلة في العبء الضريبي، أو التحفيزات الضريبية الممنوحة للمؤسسات .

• **التهرب الضريبي الدولي ذات صلة بالإنفاق الضريبي :** يقصد بالتهرب الدولي هو استخدام المكلف طرق غير مشروعة لنقل كل أو جزء من إرباحه التي تقع عليها الضريبة في الدولة إلى دولة أخرى لا تخضع هذه الأرباح إلى الضريبة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها :

- الانفتاح الاقتصادي واندماج اقتصاديات البلدان مختلفة في اقتصاد عالمي (العولمة)؛

- عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في أي دولة يدفع الأفراد إلى تهريب الأموال وهناك آليتين أساسيتين لتهرب الضريبي هما:

\* التهرب الضريبي عن طريق الجينات الضريبية: لقد اشتهر المفكرون الاقتصاديون في وضع تعريف للجنة الضريبية على كل حدا حيث :

- عرفها بأنها : "إقليم وطني تكون فيه اقتطاعات الضريبة في مجموعها اقل من غيرها في أي مكان آخر، وحيث يصل الأمر من الناحية العلمية إلى عدم وجود ضريبة على الإطلاق" (M<sup>me</sup> Boffandou)<sup>174</sup>.

<sup>173</sup> حامد عبد العزيز دراز (1999) السياسات المالية، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، ص25.

- كما عرفها بأنها: "دولة ذات سيادة يقرر تشريعها الضريبي معاملة تفضيلية أو متميزة بالنسبة للدخول ذات المصدر الأجنبي " الاقتصادي Michel Claverie<sup>175</sup>.

- أما صندوق النقد الدولي يعرفها: "بلدان أو أمكنة تتميز بعدم التعاون في الإطار المالي والإداري الدولي وبمعاينة مبيضي الأموال " فريق العمل المعني بالإجراءات المالية (FATF)<sup>176</sup>.

تعد الجنات الضريبية مراكز مالية أو تمويلية بالنسبة للشركات دولية النشاط بصورة خاصة، ومجموعات الدولية بصورة عامة، فهي عبارة عن مميزات ضريبية لبعض أنواع الدخول تصل أحيان إلى الإعفاءات الضريبية، لهذا نجد شركات دولية النشاط تحاول أن تخلق في هذه الدول مراكز للشركات الوليدة بتحقيق غرضها الرئيسي نحو تعظيم أرباحها وتخفيف أعباءها الضريبية .

- آليات التهرب الضريبي عن طريق الجنات الضريبية : الجنات الضريبية تمثل أرضا خصبا ومناخا ملائما لنشاط الشركات دولية النشاط، حيث تقوم الشركة الأم بإنشاء فروع تابعة لها بحجة الحصول على المميزات والإعفاءات الضريبية التي يخولها لها النظام الضريبي للأنشطة التي تمارس في تلك الدولة خاصة في مشروعات الأجنبية كبيرة الحجم فالعديد من الدول الصناعية المتقدمة تقرر مميزات خاصة للمشروعات الأجنبية<sup>177</sup>.

من أهم آليات التهرب الضريبي عن طريق الجنات الضريبية هي أسعار التحويل حيث أن هناك ارتباطا وثيقا بين التهرب الضريبي باستخدام اللجنة الضريبية وأسعار التحويل.

<sup>174</sup> ميكايو مولود (2015)، حدود التنسيق الضريبي كآلية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة :حالة الاتحاد الأوروبي ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة الجزائر 3، ص99.

<sup>175</sup> نفس المرجع ص99.

<sup>176</sup> جاد خليفة (2010)، المذات الضريبية بين الرفض والتبني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 52، خريف، ص113.

<sup>177</sup> سوزي عدلي ناشد (1999)، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على الاقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص128.

**- طرق معالجة التهرب الضريبي :**

لقد اختلفت و تنوعت أسباب التهرب الضريبي كما لاحظنا سابقا، ولذلك طرق مكافحة التهرب تختلف تبعا للنظام الضريبي في كل بلد، كما تختلف هذه الطرق من الضريبة الى أخرى في النظام الضريبي الواحد، ومن أهم إجراءات مكافحة التهرب الضريبي نجد:

**نشر الوعي الضريبي:** يجب إعلام المواطنين بالضريبة وكيفية تحصيلها وتاريخ سدادها، كما يجب تبليغ المكلفين إن هذا الاقتطاع يعود بالمنفعة العامة على المجتمع ككل، ويستخدم في بعض الحالات تعود في إطار تقديم مساعدات مالية لتفادي مؤسستهم من الإفلاس أو الخسارة.

**مراجعة التشريعات الضريبية:** إن التشريع الضريبي الجيد لا بد أن يتصف بحسن الصياغة وكذا انسجامه بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وأخذه بعين الاعتبار للظروف الشخصية للمكلف.

**العمل على تحقيق العدالة:** يجب الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفة للمكلف والتقليل من الضرائب، وحصر المكلفين وتصنيفهم صحيحا.

**الاقتطاع من المنبع:** تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق الواقية لمنع التهرب الضريبي، بحيث يجب خصم الضريبة قبل وصول الدخل إلى المستفيد إذا أمكن ذلك، من ذلك اقتطاع الضريبة على الرواتب والأجور قبل دفعها للمستفيدين وتوريدها للإدارة الضريبة.

**الإجراءات المتخذة للحد من التهرب الضريبي الدولي: نجد منها :**

- إلزام المكلفين بتقديم توضيحات كاملة عن كافة أموالهم وأنشطتهم في الخارج؛
- فرض الرقابة على السعر الصرف الأجنبي مع إلزامية البنوك بتقديم توضيحات والتحقق من طبيعة التحويلات؛
- المعاهدات الدولية لمنع التهرب الضريبي.

- الآثار السلبية للتهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية: إن التهرب الضريبي له آثار سلبية على خزينة الدولة بصفة عامة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، وهذا كون الضريبة تمثل عنصراً أساسياً لميزانيات الدولة ومكون رئيسي من مكونات التنمية الاقتصادية، فأي انقطاع أو نقص في نسبة الضرائب يؤثر بالسلب على سير هذه الخطط والمشاريع الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى عجز الدولة عن تنفيذ المشروعات العامة، ومما سبق يمكن تلخيص آثار التهرب الضريبي إلى آثار مالية، اقتصادية واجتماعية :

الآثار الاقتصادية : تعتبر الضريبة متغير اقتصادي في البلاد وهذا ما ينعكس سلبي على الاقتصاد الوطني، "فالتهرب يؤدي إلى إنقاص حصيلة الخزنة العامة من الموارد المالية " <sup>178</sup>، وهذا ما يعرقل الدولة في عملية القيام بمهامها الأساسية.

الآثار المالية: إن ظاهرة التهرب الضريبي تؤدي إلى خفض الموارد المالية للخزينة العامة للدولة مما ينتج عدم إمكانية الدولة على مواجهة نفقاتها والنهوض بمسؤوليتها تجاه مواطنيها بشكل قد يعمل على تزعزع أنظمة الحماية من العدوان الخارجي وتفكك بنية الأمن في الداخل، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية قد تصبح خطر يهدد استقلالها المالي والاقتصادي في المستقبل كالإصدار النقدي والاستدانة من الخارج و يمكن ترجمة إجمالي التهرب الضريبي في المعادلة التالية<sup>179</sup> : التهرب الضريبي = النتيجة المتوقعة - النتيجة المحققة

الآثار الاجتماعية: إن التهرب الضريبي يؤدي إلى تحقيق عدم المساواة في تحمل العبء الضريبي وعدم عدالة توزيعه، وهذا بسبب تخلي المكلفين بالضريبة بتحمل عبئها والهروب منه، فيؤدي التهرب إلى تركيز الثروة في يد فئة محددة وأضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما تستعمل الضرائب في رسم السياسة الديموغرافية وتنظيم النسل بزيادة أو

<sup>178</sup> خالد خطيب شحاتة، أحمد زهير شامية (2007)، أسس المالية العامة، دار النشر، ص233.

<sup>179</sup> علي زغدود (بدون سنة)، مرجع سبق ذكره، ص132 .

بالحد من الإنجاب إلا في حدود مسموح به والتهرب الضريبي يعرقل سير هذه السياسة التي يترتب عن تعطل سيرها مشكلات اجتماعية لا حصر لها.

**الآثار على فعالية النظام الضريبي:** يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية هذا النظام وما يثبت ذلك هو انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بنسبة واسعة، وهذا دليل على عدم فعالية النظام الضريبي وعدم تحقيق مبدأ العدالة والمساواة الضريبية، كما يقلص من نسبة الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الضريبي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية المالية، الاقتصادية والاجتماعية كما يضعف من أهمية الضريبة<sup>180</sup>.

### ثالثاً - تصنيفات الضرائب: من أهم هذه التصنيفات:

1- **التصنيف الاقتصادي للضرائب:** وفق هذا التصنيف نجد معيار المادة الخاضعة للضرائب، ووفقاً لهذا المعيار يتم

التمييز بين الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال، الإنفاق.

**الضرائب على الدخل:** هي التي تتولد عن واقعة تحقق الدخل، ويوجد نوعين:

أ- **الضرائب النوعية على فئات الدخل:** يفرض هذا النوع من الضرائب على فئات الدخل المختلفة، على أساس مصدر كل دخل، ويشمل هذا النوع عدة أوعية ضريبية التي تفرض على أساسها الضريبة.

ب- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** يعرفها المشرع الجزائري: "يتم تأسيس ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تدعى بضريبة الدخل الإجمالي، تطبق هذه الضريبة على دخول وأرباح المكلف بالضريبة التي يحققها أو التي يحصل عليها كل سنة"<sup>181</sup>.

<sup>180</sup> ناصر مراد (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>181</sup> المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

**الضرائب على رأس المال:** رأس المال "هو جميع ممتلكات الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة لدخل أو غير منتجة"<sup>182</sup>.

**أ- الضريبة على رأس المال التي تدفع من الدخل:** تخص هذه الضريبة الدخل، وهي تشمل عناصر الثروة المحصل عليها أي كل ما يتعلق بصفة عامة الإقامة، العقارات، القيم المنقولة، وسائل العمل، الحلي والتحف... الخ.

يمكن القول أن الخضوع لهذه الضريبة يتعلق بالذمة المالية الكلية أو الجزئية.

**ب- الضرائب العرضية على رأس المال:** هي ضرائب على فوائض القيمة أو أرباح الثروة، ويقصد بفائض القيمة تلك الثروة المحققة بمناسبة التنازل عن عنصر أو عدة عناصر من الأصل أو العقار المحصل عليه بشكل شخصي، فهذه الضرائب تقتطع جزء من رأس المال، وهي غير دورية وغير متجددة، لذلك فهي غير متكررة بل تفرض مرة واحدة لمناسبة معينة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

**الضرائب على الإنفاق:** يطلق على الضرائب غير المباشرة ضرائب على الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، وتنقسم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين رئيسيين: الضرائب على الاستهلاك والضرائب على التداول.

<sup>182</sup> محمد عباس محرز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 98.

## 2 - التصنيف الفني للضرائب: يمكن تصنيف الضرائب بالاستناد إلى عدة معايير وهي:

**معيار الوعاء الضريبي:** حسب هذا المعيار نجد الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة<sup>183</sup>.

الضريبة الوحيدة: يقصد بها فرض ضريبة موحدة على الدخل بعد خصم جميع التكاليف اللازمة منه، ويكون هذا الدخل متولد من مختلف المصادر على أنها وعاء واحد.

الضرائب المتعددة: يعني نظام الضرائب المتعددة، إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب<sup>184</sup>، فحسب هذا نظام تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي تفرض على المكلفين، وبالتالي تتعدد وتنوع الأوعية الضريبية لكي تشمل كافة الثروات والدخول والأنشطة التي يمارسها الأفراد، ولهذا النوع من الضرائب له عدة مزايا منها التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك بفرض الضرائب بمعدلات معقولة مما يجعل المكلفين لا يفكرون في التهرب منها. **معيار معدل الضريبة:** يعرف معدل الضريبة بأنه مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة<sup>185</sup>، والسلطات العامة هي بدورها تقوم بتحديد معدل الضريبة، وهذا وفقا لاحتياجاتها من تغطية أعبائها.

تبعاً لهذا المعيار يمكن أن تصنف الضرائب الى عدة أنواع وهي:

**الضريبة النسبية:** يقصد بالضريبة النسبية، النسبة المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة، ولا تتغير بتغير قيمتها.

<sup>183</sup> حميد بوزيدة (2007) جباية المؤسسات-دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>184</sup> حسين مصفى حسن (بدون سنة)، المالية العامة، د.م.ج، ص 53 .

<sup>185</sup> محمد سعيد فرهود (1978)، مبادئ مالية العامة، ص 253.

الضريبة التصاعدية: تعني ارتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة<sup>186</sup>.

**معيار تحمل العبء الضريبي:** وفقا لهذا المعيار تميز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة كما يلي:

الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي يتحمل عبئها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، وهي

تشمل كل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) مثلا والضريبة على الأرباح الشركات (IBS).

الضرائب غير المباشرة: هي عكس الضريبة المباشرة، أي يستطيع المكلف نقل عبئها إلى شخص آخر، مثل ضرائب

الجمارك التي تكون ضمن التكاليف عند تحديد الأسعار، وكذا الرسم الداخلي على الاستهلاك، وهي تشمل كل من

الحقوق والرسم الجمركية على الواردات، والضريبة على المبيعات والضرائب على الإنتاج.

**معيار التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:** يعد تقسيم الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهم

تقسيمات الضرائب على الإطلاق.

**المعيار القانوني:** يعتمد هذا المعيار من أجل التفرقة بين الضرائب المباشرة، وغير المباشرة على أساس علاقة إدارة

الضرائب بالمكلف بالضريبة من حيث التحصيل.

- فإن كانت الإدارة الضريبة تفرض ضريبة وطريقة تحصيلها بناء على قوائم اسمية أو جداول تدون فيها أسماء المكلفين

بها، وكان التحصيل يتم كل سنة فالضريبة هنا مباشرة، نظرا للعلاقة المباشرة بين الإدارة الضريبة والمكلف بالضريبة دون

أي وسيط.

- أما الضرائب غير المباشرة هي ضريبة تفرض دون أية علاقة مباشرة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبة، بل يتم

تحصيلها بمناسبة بعض التصرفات التي تقوم بها الممولين مثلا أثناء عملية البيع أو الشراء لسلعة ما .

<sup>186</sup> حميد بوزيدة (2007) جباية المؤسسات-دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سبق ذكره،



- يترتب على ما تقدم أن هذا المعيار وحدة لا يعد معيار منضبطا وجامعا للتفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ففي بعض الأنظمة الضريبية لا يعتمد تحصيل الضرائب المباشرة على الجداول الاسمية، أو العلاقة المباشرة بين المكلف والإدارة الضريبية، لان هذا الأمر يعود للمشرع الضريبي هو الذي يحدد طريقة التحصيل<sup>187</sup>.

**المعيار الاقتصادي:** وفقا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية ولا يمكنه نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية، بينما تعتبر ضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف القانوني يمكنه أن ينقل عبئها إلى شخص آخر أي لا يتحمل عبئها بصفة نهائية تربطه به علاقة اقتصادية. يستند هذا المعيار على إمكانية نقل العبء الضريبي من عدمه من شخص المكلف القانوني إلى آخر تربطه به علاقة اقتصادية.

**معيار الثبات والاستقرار:** يعتمد هذا المعيار على مدى ثبات واستقرار المادة الخاضعة للضريبة، فتكون ضريبة مباشرة إذا كانت مادة الضريبة تتميز بالثبات والاستقرار مثلا (IRG)، أما إذا كانت المادة الخاضعة للضريبة ظرفية أو متقطعة فإن الضريبة تكون غير مباشرة مثل استهلاك بعض السلع.

<sup>187</sup> محمد عباس محرز (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 62.

**3- مزايا نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة:**

**مزايا وعيوب الضرائب المباشرة:** من مزايا الضرائب المباشرة نجد:

- ثابتة المردودية نسبياً، لأنها تفرض على عناصر ثابتة نسبياً، أي الثبات النسبي للوعاء الذي تفرض عليه؛
  - مرئية ومعروفة القيمة، لأنها تفرض على عناصر معروفة مسبقاً لدى الإدارة الضريبية؛
  - تحقيق العدالة الضريبية، لأنها تفرض على الدخل أو على رأس المال وتعتمد على التصاعدية بالشرائح، كما أنها تراعي الظروف الشخصية للممول بما يلائم ظروفه؛
  - تساعد على تنمية الوعي الضريبي للأفراد ومن ثم الوعي السياسي، بما يسمح لهم مراقبة استخدام المال العام من قبل السلطات العامة ومدى شفافية التوزيع.
- أما عيوب الضرائب المباشرة منها:
- طول مدة التحصيل، وذلك أن حصيلتها إلى الخزينة العامة يكون في نهاية السنة الضريبية؛
  - مرونة اقتصادية ضعيفة، لأنها لا تصيب جميع المكلفين وبالتالي تكون حصيلتها ضعيفة؛
  - محاولة المكلف التهرب من الضريبة كونه يشعر بعبئها الملقى على عاتقه.

**مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة: من مزايا الضرائب غير المباشرة:**

- عدم شعور المكلف بعبئها لأنه يدفعها على شكل جزء من سعر السلعة أو الخدمة عند عملية الشراء، لذلك لا يمكن التهرب منها؛
- تمول الخزينة العمومية بشكل إيرادا دوريا مستمرا طول السنة المالية؛
- سريعة التحصيل؛
- تتميز بمرونة حصيلتها لاسيما في فترة الرخاء الاقتصادي (كنتيجة لزيادة الإنتاج الاستهلاك).
- من عيوب الضرائب غير مباشرة:
- لا تراعي ظروف الممولين الشخصية، فالجميع نفس المعاملة الضريبية في دفعها دون مراعاة أصحاب المداخيل المرتفعة أو المنخفضة؛
- لا تستجيب لمتطلبات قواعد الضريبية مثلا الملائمة في الدفع واليقين؛
- انخفاض حصيلتها خاصة في أوقات الكساد؛
- تحصيل ناقص (غش ضريبي).

**المبحث الثاني: النظام الضريبي:**

إن النظام الضريبي ما هو إلا مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين بدفع الضريبة في زمن معين، حيث تعددت الأنظمة الضريبية وتنوعت باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها، كما أن النظام الضريبي يتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والأهداف التي تحددها السلطة الحاكمة، وتسعى الى تحقيقها من خلاله، فلا يمكن أن يتم وضع هذا النظام الضريبي بصورة عشوائية وفق مبادئ ثابتة تقرها السلطة التشريعية وإنما هو حصيلة دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعلاقة المتبادلة بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

**أولاً- النظام الضريبي أهدافه - محدداته:****1 - أهداف النظام الضريبي:**

تعددت تعريف النظام الضريبي واختلفت من بلد لآخر ومن مفكر اقتصادي إلى آخر، وذلك حسب السياسة الضريبية المطبقة والأهداف المسطرة للدول، وبناء عليه يمكننا تقديم التعاريف التالية للنظام الضريبي:

- يعرف النظام الضريبي: "أنه مجموعة من التدابير الضريبية ملزمة التحصيل من قبل الدولة، يساهم بها أفراد المجتمع بشكل ضروري، لممارسة الدولة صلاحيتها وسلطانها"<sup>188</sup>.

- يرى بعض المفكرين في مجال المالية العامة أن للنظام الضريبي مفهومين المفهوم الواسع فهو يتمثل في مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معا وتفاعلها مع بعضها البعض الى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، أما المفهوم الضيق للنظام الضريبي يتكون من مجموعة

<sup>188</sup>رحمة نابتي (2014) "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة". مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، ص 5.

القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحلها المختلفة انطلاقاً من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيراً عملية تحصيلها وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة<sup>189</sup>.

- النظام الضريبي يعتبر هيكلًا ضريبياً يتكون من مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع يعمل من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية بطرق تشريعية و قوانين ضريبية و لوائح تنفيذية<sup>190</sup>.

على هذا الأساس يرتبط النظام الضريبي ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية، فهو يعتبر كصيغة فنية للسياسة الضريبية، ويسعى إلى تحقيق أهدافها، كما تعتبر السياسة الضريبية جزءاً من السياسة الاقتصادية للمجتمع<sup>191</sup>.

يوجد عدت نظم ضريبية على أساسها تترجم السياسة الضريبية، لهذا فإن اختلاف النظم الضريبية ليس بالضرورة اختلاف السياسة الضريبية للدول، و من جهة أخرى النظام الضريبي في دولة ما الذي يحقق أهداف سياستها الضريبية، قد لا يحقق هذا النظام الضريبي أهداف سياسة ضريبية لدولة أخرى<sup>192</sup>، وهذا راجع لاختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والهيكلي الاقتصادي والإيديولوجي والعادات والثقافة.

من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي، يجب الارتكاز على مجموعة من الوسائل والتي تندرج ضمن عنصرين، أحدهما فني والأخر تنظيمي، وهذان العنصران يشتملان المفهوم الضيق للنظام الضريبي.

<sup>189</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>190</sup> المرسي السيد حجاري (1998)، النظم الضريبية، دار الجامعية، الإسكندرية ص 7.

<sup>191</sup> سعيد عبد العزيز عثمان (2000) النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن) الإسكندرية الدار الجامعية، ص 13.

<sup>192</sup> حامد عبد المجيد دراز (1994) النظم الضريبية، دار الجامعة، بيروت، ص 23.

- العنصر الفني: يتكون النظام الضريبي من الناحية الفنية من مجموعة الضرائب المختلفة المطبقة في زمن معين وفي بلد معين، وبالتالي تشكل الضريبة وحدة بناء ذلك النظام<sup>193</sup>.

- العنصر التنظيمي: العنصر التنظيمي له أهمية بالغة في النظام الضريبي، حيث يعمل تنظيم إداري بتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل للمزيج الضريبي المتشعب. وكلما تعقد الكيان الضريبي وجب رفع حجم هذا التنظيم، كما بوجود واستمرار النظام الضريبي يجب أن تكون علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب التي تكونه، أي نقص حصيلة إحدى الضرائب يجب تعويضه بارتفاع في حصيلة الضرائب الأخرى.

**2- محددات النظام الضريبي :** مما سبق تبين أن السياسة الضريبية يمكن تنفيذها بأكثر من نظام ضريبي واحد، وبالتالي من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية يستوجب اختيار نظام ضريبي لازم يتوقف على عدد من المحددات السياسية السائدة، ومنها النظام الاقتصادي السائد، النظام السياسي والظروف السياسية السائدة، و درجة التقدم الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد... الخ<sup>194</sup>.

**العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي:** إن سمات وخصائص النظام الاقتصادي سواء كان نظام اشتراكي أو نظام رأسمالي يؤثر جوهريا على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم لتحقيق أهداف المجتمع.

**العلاقة بين النظام الضريبي والنظام السياسي:** يؤثر النظام السياسي السائد في بلد ما على أهداف النظام الضريبي الخاص بما وعلى الصور الفنية التي يتضمنها، بالإضافة الى تأثيره على طريقة العمل الذي يعمل به النظام الضريبي، وبالتالي يختلف النظام الضريبي من دولة الى أخرى ولنفس الدولة من فترة زمنية الى أخرى وهذا وفقا للظروف السياسية السائدة في البلاد.

<sup>193</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>194</sup> سعيد عبد العزيز عثمان (2008) النظام الضريبي وأهداف المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 16.

**العلاقة بين النظام الضريبي والتقدم الاقتصادي :** إن اختلاف مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة ما يؤثر على نظامها الضريبي ومكوناته، فمرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها البلاد تنعكس على نظامها الضريبي، وقد اهتم الكثير من الاقتصاديين في دراسة العلاقة المحتملة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي من خلال استنتاجات التالية :

- يشير هنريكس من خلال دراسته انه في المرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية تكون نسبة الضرائب المباشرة الى الضرائب غير المباشرة مرتفعة نسبياً، ومع استمرار في عملية التنمية الاقتصادية الى مرحلة مرتفعة من النمو الاقتصادي تنعكس الأهمية النسبية السابقة للضرائب غير مباشرة.

مع تحليل دراسة هنريكس يتضح أن التقدم الاقتصادي يؤثر على الهياكل الضريبية وذلك من الاعتماد على الضرائب المباشرة الى الاعتماد على الضرائب غير مباشرة مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث تتغير هذه العلاقة في اتجاه معاكس مع الاستمرار في النمو الاقتصادي حيث تصبح الضرائب على الدخل بمصادره المتعددة جذابة ومرغوبة فيها وأكثر ملائمة مع ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

بصفة عامة يمكن قياس كفاءة النظام الضريبي السائد في أي مجتمع من المجتمعات بمدى قدرة هذا النظام على تحقيق أهداف السياسة الضريبية السائدة، وكلما زادت قدرة النظام على تحقيق الأهداف المبتغاة كلما زادت فاعلية النظام والعكس صحيح.

## ثانيا - الضغط الضريبي وأثاره على النظام الضريبي:

يقصد بالضغط الضريبي ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، ويختلف حسب حجم الاقتطاعات الضريبية من جهة، وحسب النظام الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، و الضغط الضريبي يعبر عن العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني<sup>195</sup>.

يطلق على الضغط الضريبي عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.C.D.E) وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا وعند الآخرين المصطلحات التالية:

معدل الاقتطاع الإجباري، وعبء الضريبة على الاقتصاد<sup>196</sup>، ومهما تعددت المصطلحات يبقى الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية، وهو يعتبر مؤشر التقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الكلي.

- يعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي منسوبة الى بعض المقادير الاقتصادية الكلية، التي هي<sup>197</sup>:

\* الناتج المحلي الخام (الداخلي)؛

\* الناتج الوطني الخام (القومي)؛

\* مجموعة الاقتطاعات العمومية (مجموع الموارد العمومية).

<sup>195</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>196</sup> حميد بوزيدة (2007)، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>197</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 82.



**1- أهمية الضغط الضريبي:** إن مؤشر الضغط الضريبي له أهمية كبيرة، وهذا لما يسعى البحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية بنسبة كبيرة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديد المعدلات الضريبية الممكنة مع اختيار الأوعية الضريبية المناسبة.

تتم دراسة الضغط الضريبي بتحديد مختلف التغيرات الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية وهي كالتالي:

- تغييرات مقصودة: تتمثل في التغيرات التي يسعى النظام الضريبي تحقيقها.

- تغييرات لا إرادية: هي تغييرات معاكسة لأهداف السياسة الضريبية تحدث نتيجة عيوب في النظام الضريبي.

- تغييرات تلقائية: هي تلك التي تحدث تلقائياً عن غيرها من التغيرات المقصودة واللاإرادية.

الهدف من دراسة الضغط الضريبي هو التحكم في مختلف هذه التغيرات وهذا لتفادي الانعكاسات غير المرغوبة، خاصة عند ارتفاع النفقات العامة وصعوبة تمويلها تسعى الحكومة للبحث عن مصادر تمويل مالية أخرى فتلجأ للضريبة كأحد مصادر هامة لتمويل نفقاتها المتزايدة، لذلك يجب التحكم في عبئها بالشكل الذي يضمن السير الحسن للاقتصاد الوطني دون إلحاق الضرر بالمكلفين.

**2- حساب الضغط الضريبي (المؤشر) وأبعاده:** حساب مؤشر الضغط الضريبي عن طريق حساب معدل

الضغط الضريبي و يوجد نوعان<sup>198</sup>:

**الضغط الضريبي الفردي:** يحسب مؤشر الضغط الضريبي الفردي عن طريق العلاقة بين دخل المكلف بالضريبة

ومقدار الضرائب مضافاً إليها الاقتطاعات الإجبارية منها الحماية الاجتماعية، حيث نرمز:

- الضغط الجبائي الفردي بالرمز (PFI)؛ - الدخل هو (R)؛ - الضرائب (I) (دون إضافة الضرائب غير المباشرة).

<sup>198</sup> محمد عباس محمزي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.

وعليه تتحصل على المعادلة التالية:  $PFI=I/R$

**الضغط الضريبي الإجمالي:** يحسب مؤشر الضغط الضريبي الإجمالي عن طريق العلاقة بين مجمل الإيرادات الجبائية

للدولة والجماعات المحلية مضافا إليها اقتطاعات صناديق الضمان الاجتماعي ونرمز لها بالرمز (I)، والدخل

الإجمالي ( $R^R$ ) والذي هو الناتج الداخلي الخام (PIB) ومنه  $PFG= I/PIB$

\* أما أبعاد معدل الضغط الضريبي (دلالات)، يمكن استخدام معدل الضغط الضريبي في مجموعة من التحليلات

الاقتصادية، أبرزها:

- يبين حجم الثقل الناتج عن الاقتطاعات الإجبارية على الأشخاص والمتعاملين الاقتصاديين، والاقتصاد ككل؛
- يبين توزيع الثروة المستحدثة فالاقتصاد بين الدولة وبين باقي المتعاملين الاقتصاديين؛
- يعبر عن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، وأهم أسلوب التمويل لدى الحكومات هو التمويل الضريبي؛
- يعكس معدل الضغط الضريبي حجم تحويل الأموال من ذمة الخواص إلى ذمة الدولة، أي تحويل الموارد الخاصة إلى الموارد العامة، كما يسمح لنا بمعرفة الأعباء التي يتحملها المتعاملين الاقتصاديين والتدخل الحكومي.

**3- حدود الضغط الضريبي:** توجد عدة اتجاهات لتحديد حدود الضغط الضريبي الأمثل، والتي لا يمكن تجاوزها،

فقد نادى الطبيعيون بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي 20% من دخل المكلف، أما الاقتصاديين التقليديين فقد حددوا

لك النسبة بـ 10%، بينما الاقتصاديين المحدثين مثل الاقتصادي (collin clark) فقد حدده بـ 25% من الدخل

الوطني<sup>199</sup>.

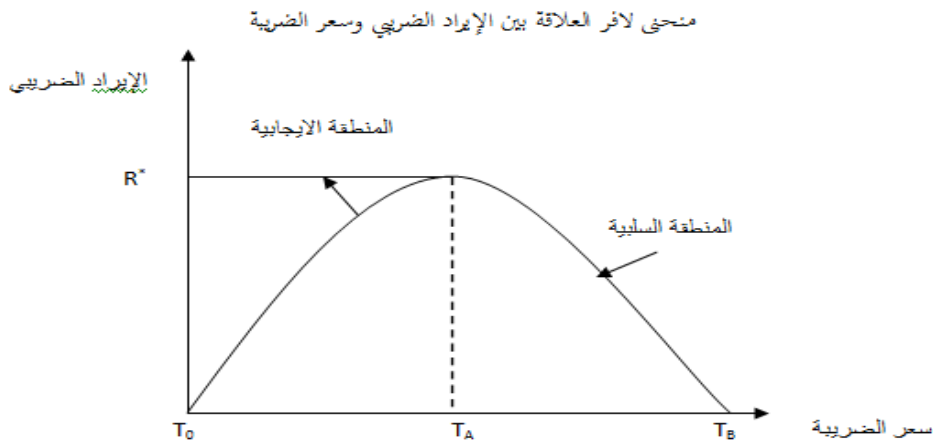
<sup>199</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 140.

يرى علماء المالية المعاصرين أمثال كالدور (kaldor) بزيادة الضغط الضريبي في الدول المتجهة نحو التقدم الاقتصادي، وهذا لما له من أهمية واعتباره كمعيار كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول<sup>200</sup>.

من اجل زيادة الضغط الضريبي يمكن استخدام أربعة وسائل وهي زيادة معدلات الضرائب، فرض ضرائب جديدة، تحسين طرق التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي.

إن الضريبة المنخفضة يمكنها أن تنعش الاقتصاد، ويرفع معدلاتها يمكنها أن تحقق مردودية ملائمة، بشرط عدم تعدي عتبة معينة للضغط الضريبي لأنه يعود ذلك بالسلب على الموارد المالية وعلى الاقتصاد، ويفسر الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر (ARTHER LAFFER) من خلال منحنى لافر والذي معناه أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" وذلك يكون بتعدي نسبة الضغط الضريبي لعتبة معينة، حيث يمكن أن يخفض الموارد المالية:

الشكل رقم (3-1): منحنى لافر العلاقة بين الإيراد الضريبي وسعر الضريبة



المصدر: عبد العزيز ياسين، نظريات المالية العامة والنظام المالي، المعهد المالي للإدارة العامة صنعاء، الأردن، ص 243.

يمكن تقسيم منحنى laffer إلى مرحلتين:

<sup>200</sup> حميد بوزيدة (2007)، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- المرحلة الأولى ( $T_0 T_A$ ): نلاحظ علاقة طردية بين الضغط الضريبي والإيراد الضريبي حتى وصل إلى مستوى الأمثل عند ( $T_A$ ) من الضغط الضريبي.

- المرحلة الثانية ( $T_A T_B$ ): نلاحظ علاقة عكسية، بحيث كلما زادت نسبة الضرائب انخفض الإيراد الضريبي وهذا يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، مما يقلل في الأوعية الضريبية فنخفض مردودية الضرائب.

منه نستنتج انه كلما زادت نسبة الضرائب زادت نسبة الإيراد الضريبي وهذا معناه إن الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، وكلما زادت نسبة الضرائب انخفض الإيراد الضريبي يدل هذا على تجاوز الضغط الضريبي الأمثل.

### ثالثا- مرونة النظام الضريبي وكفاءة الإدارة في تحقيق مردودية النظام:

إن تحديد المعدل الأمثل للضغط الضريبي من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي لا يكفي لوحده، بل يجب أن يتحلى النظام الضريبي بالمرونة والتطور تحت إدارة ضريبية قادرة على تنفيذ القوانين والأحكام الضريبية بكفاءة.

**1- مرونة النظام الضريبي:** النظام الضريبي يجب أن يتميز بجانب من المرونة لضمان استمراره كعنصر فعال ومتطور من عناصر النظام الاقتصادي، وهذا كون النظام الضريبي يعبر عن أحد الظواهر الاجتماعية التي يعكس جميع التطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في المجتمع<sup>201</sup>.

<sup>201</sup> يونس أحمد البطريق (2003)، النظم الضريبية، دار الجامعة، الإسكندرية ص 146.

- إن درجة مرونة النظام الضريبي تعبر عن مدى استجابة النظام وتوافقه مع المتغيرات الاقتصادية السائدة في البلد، خاصة عند تأثيرها على المادة الخاضعة للضريبة (ارتفاع أو انخفاضها)، ويمكن قياس درجة مرونة النظام الضريبي عن طريق مجموعة من المؤشرات وهي<sup>202</sup>:

- **المرونة الضريبية للنتاج المحلي الخام:** هي تشير عن مدى استجابة العائد الضريبي للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام ويمكن قياسها كما يلي:

المرونة الضريبية للنتاج المحلي الخام = التغير النسبي في الحصيلة الضريبية / التغير النسبي في الناتج

حيث:  $Y$ : الناتج المحلي الخام.  $\Delta Y$ : التغير في الناتج المحلي الخام.

- **المرونة التعويمية للسنة:** وهي حسب vito tanzi، استجابة الحصيلة الضريبية كلياً للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام، وتقاس بالعلاقة:

$$B = \frac{(T_t - T_{t-1}) / (y_t - y_{t-1})}{(T_{t+1} - T_{t-1}) / (y_t - y_{t-1})}$$

حيث:

$T_t$ : الحصيلة الضريبية للسنة t.

$T_{t-1}$ : الحصيلة الضريبية للسنة t-1.

$Y_t$ : الناتج المحلي الخام للسنة t.

$Y_{t-1}$ : الناتج المحلي الخام للسنة t-1.

<sup>202</sup>عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 98.

تعكس هذه العلاقة النمو في الحصيلة الضريبية الناتج عن النمو التلقائي في الأوعية الضريبية، والذي تسببه زيادة الدخل من جهة والتغيرات الاختيارية للضريبة من جهة أخرى.

- **المرونة الداخلية للضريبة:** تقاس بالعلاقة التالية:

$$T_i = \alpha + \beta \text{Log } Y_i$$

حيث:  $T_i$ : أنواع الضرائب المختلفة.  $\beta$ : المرونة الداخلية للضرائب  $Y_i$ : الدخل القومي.

$\alpha$ : المقطع الصادي (العيني) الذي يظهر للضريبة الابتدائية.

- **المرونة التعويمية للفترة:** وتقاس بالعلاقة:

$$\beta = Gt/Gy$$

حيث:  $\beta$ : المرونة التعويمية.  $Gt$ : معدل النمو المركب للناتج المحلي الخام عبر الفترة بأكملها.

$Gy$ : معدل النمو المركب للحصيلة الضريبية عبر الفترة بأكملها.

**2- كفاءة الإدارة في تحقيق مردودية النظام الضريبي:**

- **كفاءة الإدارة الضريبية:** تعتبر إدارة الضرائب الجهاز الفعال لتنفيذ القانون الضريبي وحماية حقوق الدولة وحقوق

الممولين للضرائب (المكلفين)، مع إمكانية بتحسين كفاءة النظام الضريبي يطرح اقتراحات بتعديل القانون الضريبي

بما تراه مناسب لذلك، ومنه للإدارة الضريبية دورا هاما في تحسين بيئة ضريبية ملائمة في المجتمع تساهم في فعالية النظام الضريبي<sup>203</sup>.

إن الإدارة الضريبية ما هي إلا فرع من فروع الإدارة المالية فهي تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية، والتي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة<sup>204</sup>، ويتم تنظيم إدارة الضرائب وفقا لمبدأ مركزية التوجيه ولا مركزية التنفيذ، حيث تتولى الإدارة المركزية وظائف التخطيط والرقابة وإصدار التعليمات والتفسيرات وتنظيم شؤون الموظفين وتدريبهم والسهر على رفع الكفاءة الإنتاجية للإدارة الضريبية<sup>205</sup>، بينما تتولى الإدارة التنفيذية كافة أعمال التنفيذ التي تتطلبها إجراءات ربط و تحصيل الضريبة.

- **مقومات نجاح الإدارة الضريبية:** من أجل نجاح إدارة الضرائب في تأدية مهامها، يستوجب توفير عدة مقومات أهمها<sup>206</sup>:

- توفير الكفاءات العالية والخبرة الواسعة من خلال برامج تكوينية متخصصة في الضرائب بما فيها العناصر الفنية والإدارية، مع تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة عن طريق ترقية الحوار وكسب الثقة؛

- يجب ضمان أحسن تطبيق للنظام الضريبي من خلال الإدارة الضريبية يؤمن أخلاقيات العمل الضريبي والمردودية التامة؛

- وضع نظم رقابة ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها؛

<sup>203</sup> Christophe Reckly , rationalité économique et décisions Fiscales , op,cit, p170 .

<sup>204</sup> حامد عبد المجيد دراز (1995)، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية ص 145

<sup>205</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص114

<sup>206</sup> نفس المرجع ص 115.

- تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف الممولين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب، مع وضع قوانين بسيطة وشفافة تسهل للموظف تنفيذها من جهة والمكلف بخفض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بينه وبين إدارة الضرائب من جهة أخرى.

**3- مردودية النظام الضريبي:** من أهم أهداف المالية الضريبية هو تغطية النفقات العامة، ومنه يسعى أي نظام ضريبي بتمويل السلطات العمومية بما يلزمها من إيرادات من أجل تغطية نفقاتها.

\* لقياس درجة المردودية المالية للنظام الضريبي يمكن استخدام خمسة مؤشرات وهي<sup>207</sup>:

- مؤشر مدى القدرة على تغطية النفقات العامة: ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

- **معدل تغطية النفقات العمومية:**

**معدل تغطية النفقات العمومية = الحصيلة الضريبية للسنة / إجمالي النفقات العمومية للسنة.**

- كلما كان هذا المعدل قريب من الواحد أو أكبر منه كلما دل ذلك على قدرة النظام الضريبي على تعبئة الموارد الضريبية.

- مؤشر مدى تحقيق التقديرات الضريبية: ويعني هذا المؤشر مدى قدرة الإدارة الضريبية على إنجاز التقديرات والتنبؤات الضريبية، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

- **نسبة إنجاز التقديرات :**

**نسبة إنجاز التقديرات = الضرائب المقدرة للسنة / الضرائب المحصلة فعلياً في السنة**

\* يوجد عدة أسباب في حالات عدم تحقيق التقديرات الضريبية منها:

<sup>207</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 100.



- عدم التقدير الجيد.

- ضعف أداء الإدارة الضريبية، ارتفاع ظاهرة الغش الضريبي.

- مؤشر الضغط الضريبي: يمكن إدراج مؤشر الضغط الضريبي من ضمن مؤشرات مردودية النظام الضريبي.

- مؤشر أهمية الضرائب ضمن الموارد العمومية: يقيس مدى قدرة الدولة على الاعتماد على الضرائب في توفير الموارد

العمومية، وهذا بقدر ما تكون الضرائب مسيطرة على هيكل الموارد العمومية، بقدر ما يضمن للدولة استقلالية قرارها

الاقتصادي، مع تفادي الآثار السلبية للموارد البديلة، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

- مؤشر أهمية الضرائب ضمن الموارد العمومية:

مؤشر أهمية الضرائب ضمن الموارد العمومية = الحصيلة الضريبية للسنة / إجمالي الموارد العمومية للسنة.

- مقارنة الحصيلة الضريبية: بالنسبة لحصائل مجموعة من الدول تتمتع بنفس الحجم وذات الهيكل الاقتصادي

المتشابه، وذلك باعتماد متوسط الحصيلة لهذه الدول كأساس لمقارنة المردودية الضريبية، وهذه المقارنة هامة رغم صعوبة

إيجاد دول تتشارك بنفس الهيكل الاقتصادي وحجمه.

### المبحث الثالث: السياسة الضريبية وعلاقتها بالسياسة المالية

تعتبر السياسة الضريبية خطة تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية وهي من ضمن أدوات السياسة المالية.

#### أولاً: سمات السياسة الضريبية ومحدداتها:

تعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب أهداف غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع<sup>208</sup>.

- السياسة الضريبية هي سلوك الدولة وفقاً لخطة معينة تضعها لتسير عليها في شؤونها الضريبية من أجل تحقيق أغراض مالية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية<sup>209</sup>.

- السياسة الضريبية يعرفها على أنها "مجموع القرارات والإجراءات والتدابير المنتهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعاً لأهداف السلطات العمومية" الاقتصادي G.Tournier<sup>210</sup>.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية هي مجموعة من الإجراءات وتدابير المرتبطة بالضريبة، والتي من خلالها تعمل على تحقيق أهداف السياسة المالية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

- **سمات السياسة الضريبية:** تتصف السياسة الضريبية بجملة من السمات العامة<sup>211</sup> وهي أن يمتد نظامها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة، وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز

<sup>208</sup> مرسى السيد حجازي (2001) النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطباعة والنشر بيروت لبنان، ص 07.

<sup>209</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي (2013) السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 42.

<sup>210</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>211</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الضريبة التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها، وذلك باعتبار أن هذه الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضحي بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة، ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أيضا ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الأهداف، وهذه الأهداف ما هي إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع .

- **محددات السياسة الضريبية:** يمكن تقسيم محددات السياسة الضريبية الى ثلاثة فروع وهي:

- المحددات السياسية: تفرض الضرائب بناء على قانون ينظمها ويعدلها ويغيها، أي وفقا لقرار سياسي بدرجة أعلى مراعىا طبقات المجتمع والعلاقات السياسية للدولة، وبالتالي النظام الضريبي يتأثر بالأوضاع السياسية السائدة في الدولة<sup>212</sup>.

- المحددات الاقتصادية: إن النظام الاقتصادي السائد في بلد ما، يمكن أن يؤثر على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم وعلى مكوناته.

- المحددات الاجتماعية: إن الحماية الاجتماعية والوضعية المالية للفرد تؤثر على النظام الضريبي مثلا:

\* نجد الضريبة التصاعدية من أجل تحقيق العدالة الضريبية تتبع الدولة هذا النوع من الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل، وهذا بسبب التفاوت القائم في توزيع الدخل<sup>213</sup>.

\* كما تؤثر عادات المجتمع وقيمة الأخلاقية على النظام الضريبي فمثلا في الدول التي تنتشر فيها تعاطي الخمر والمسكرات تفرض الضرائب على هذه المجالات نسبا بارزة في نظامها الضريبي.

<sup>212</sup> حامد عبد المجيد دراز (1991) النظم الضريبية، دار الجامعة للطباعة والنشر بيروت لبنان-ص 79.

<sup>213</sup> نفس المرجع، ص 81.

**3- خطوات تصميم السياسة الضريبية:** إن تصميم سياسة ضريبية مثلى تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تستوجب معرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سوف تعمل في ظروف تلك السياسة، وتعيين الاستقرار الاقتصادي كأحد أهم أهداف السياسة الضريبية تسعى إلى تحقيقه، ويمكن تحديد أهم الخطوات العامة التي يمكن إتباعها من أجل تصميم سياسة ضريبية مثلى تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنه خطوات تصميم السياسة الضريبية تتضمن<sup>214</sup>:

- **تحديد معدل البطالة المستهدف:** لحساب معدل البطالة المستهدف يجب مراعاة ما يلي:

- أن تقدير التكلفة الاجتماعية للبطالة تعتبر أحد المحددات التي تؤثر في اختبار معدل البطالة المستهدف، وهي عبارة عن مقدار الانخفاض المتوقع في الناتج القومي عن زيادة نسبة البطالة بنسبة معينة ولتكن 1%.

- عند تحديد معدل البطالة المستهدف يتعين أن يكون معدل البطالة الفعلي محددًا ومعروفًا أمام واضعي السياسات الاقتصادية، فالمعدل الفعلي السائد للبطالة سوف يؤثر على قرار اختيار معدل البطالة المستهدف وفرض التشغيل التي يتعين توافرها لتخفيض مستوى البطالة السائد للمستوى المستهدف.

ويحسب معدل البطالة الفعلي أو معدل فجوة القوة البشرية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة الفعلي} = \frac{\text{حجم البطالة} + \text{حجم البطالة غير الظاهرة}}{100 \times}$$

حجم القوة العاملة عند المستوى المرغوب من البطالة

حجم البطالة غير الظاهر = حجم القوة العاملة عند مستوى التشغيل الكامل - حجم القوة البشرية

<sup>214</sup> سعيد عبد العزيز عثمان (2011) النظام الضريبي وأهداف المجتمع، مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعية، جامعة الإسكندرية، ص 168

- **تقدير فجوة الناتج القومي:** تجنب هذه الفجوة على أساس الفرق بين الناتج القومي الفعلي والناتج القومي المحتمل، ويجب تحديد الناتج القومي الفعلي بالتنبؤات المستقبلية إضافة إلى فترات الماضية والحالية للناتج، وبعدها يتم تحديد حجم الناتج القومي المحتمل والذي يمثل أقصى حجم من الإنتاج يمكن الوصول إليه علمياً في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمتوقعة وعند مستوى مستهدف من البطالة.

- **اختيار الأدوات الملائمة للسياسة الضريبية:** إن هدف السياسة الضريبية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد تحديد رقم البطالة المستهدف وحجم الفجوة بين الناتج القومي الفعلي والناتج القومي المحتمل، فيجب العمل على غلق تلك الفجوة من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الدخل القومي التشغيل والمستوى العام للأسعار.

- من بين أحد أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها وهي تغيير السياسة الضريبية بالتبعية النظام الضريبي، ومن أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية يجب اختيار المزيج الملائم من أدوات السياسة الضريبية بما يسمح بالتأثير على مكونات ومتغيرات معينة تؤثر بدورها إيجابياً على حجم تلك الفجوة.

### ثانياً: أهداف السياسة الضريبية وأدواتها:

إن نجاح السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها يعود الأمر إلى تحقيق التناسق بين مكونات السياسة الضريبية وبين بقية السياسات الاقتصادية، وهذا كون السياسة الضريبية ما هي إلا جزء من السياسات الاقتصادية المختلفة، كنتيجة لهذا تتبع الدولة سياسة ضريبية مشددة من أجل الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، ولكن في بعض الحالات بالرغم من سياسة ضريبية جيدة إلا أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها وهذا بسبب عدم توافقها مع البيانات الأخرى.

**1- أهداف السياسة الضريبية:** تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- **الهدف المالي:** يبقى دور الضريبة منحصرًا في تمويل الخزينة العمومية رغم التطورات التي عرفتها، وهذا نتيجة مشكلة التمويل الحكومي و المحدودية المصدر.

- **الأهداف الاقتصادية:** يوجد العديد من الأهداف الاقتصادية يمكن تحقيقها عن طريق السياسة الضريبية، ومن أهمها<sup>215</sup>:

- تصحيح إخفاقات السوق: تسعى السياسة الضريبية إلى ضمان تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية.

- توجيه قرارات أرباب العمل: للسياسة الضريبية دورًا فعالًا في التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيههم وفقًا لخطة الدولة.

- زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال: يوجد نوعان من التنافسية تسعى الدولة إلى تحقيقها، نجد على المستوى الداخلي تعمل الدولة على زيادة التنافسية السعرية، أما على المستوى الخارجي تسعى الدولة لزيادة تنافسية منتجات المؤسسات في الأسواق الخارجية عن طريق إعفاءات جمركية من الضرائب على القيمة المضافة.

- التأثير على هيكل وحجم الاستهلاك: تستعمل الضرائب للتأثير على سلوك الاستهلاكي للأعوان من خلال أسعار السلع والخدمات.

- المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي: وحتى يتحقق الاندماج الاقتصادي يجب تنسيق وتوحيد الأنظمة الضريبية الخاصة بالدول المنضوية تحت الاندماج في أي صورة كانت (منطقة التبادل الحر، اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي....).

<sup>215</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

- **الأهداف الاجتماعية:** تلعب السياسة الضريبية دورا هاما في تحقيق عدة أهداف منها<sup>216</sup>:
- إعادة توزيع الدخل، مع توجيه سياسة السكان في الدول.
- مكافحة الفقر والتقليل من المظاهر الاجتماعية السيئة كالتدخين، شرب الكحول بفرض ضرائب مرتفعة عليها.
- **الأهداف السياسية:** تعتبر الضريبة الأداة المالية الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها العامة والتي ينتج عنها آثار سياسية مثلا نشوب بعض الثروات أو قيام بعض الانتفاضات أو تغيير أنظمة الحكم القائمة.
- 2- أدوات السياسة الضريبية (الإنفاق الضريبي):** تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية، من أجل تحقيق أهدافها وقد صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى خمس مجموعات<sup>217</sup>:
- **الإعفاءات الضريبية:** هي تنازل الدولة عن حقها الضريبي الواجب تسديده من طرف بعض الممولين، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يسمح للممول بزيادة دخله الصافي بعد الضريبة.
- **التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء:** هي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة<sup>218</sup>.
- **التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل:** هو فرض معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية على بعض المكلفين القانونيين بدفع الضريبة وفقا لنظام ضريبي.

<sup>216</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 116.

<sup>217</sup> نفس المرجع ص 119.

<sup>218</sup> نفس المرجع ص 120.

- **القرض الضريبي:** هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يشمل فئة معينة من المكلفين وفقا لشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار لقواعد ضريبة سارية المفعول.

- **تأجيل الضريبة:** هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة لفترة زمنية معينة بالضريبة، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة، وذلك قصد تخفيف العبء المالي على المؤسسة.

### ثالثا: السياسة الضريبة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي :

**1- السياسة الضريبية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي:** تسعى الكثير من الدول من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية الظرفية والهيكلية إلى برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن بين هذه البرامج نجد برامج التثبيت المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي، تعمل برامج التثبيت على النموذج النقدي لميزان المدفوعات الى تقليص العجز في الحساب الجاري اعتمادا على أسلوب الامتصاص والذي يشترط التوازي تقليص العجز في الميزانية العامة لتحقيق الاستقرار.

- تجد الدولة صعوبة في تقليص العجز في الميزانية العامة لان هذا الأخير يتطلب خفض النفقات العامة مما يتولد ردود أفعال سلبية من الفقراء نتيجة تخفيض الخدمات المقدمة إليهم، وخفض الاستثمارات الموجهة نحو البنية التحتية الضرورية لتحقيق النمو، وهذا ما يدفع بالحكومة الى الاهتمام بالإصلاحات الضريبية قصد زيادة الموارد العمومية بدلا من تخفيض النفقات.

- انخفاض سعر الرسوم الجمركية، كما تكون قليلة التباينات في معدلها، انعدام الضرائب على الصادرات، إلا في حالة كبديل للضرائب على الدخل في القطاعات التي يصعب فرض الضرائب عليها<sup>219</sup>.

<sup>219</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 123.



**2-الإصلاح الضريبي واتجاهه:** يعرف الإصلاح الضريبي على أنه التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف

التكفل بالحاجات الجديدة أو المعادلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة<sup>220</sup>.

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه مجموعة التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يعني الإصلاح إدخال تعديلات على النظام الضريبي، وإنما هي إجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة.

أهداف الإصلاح الضريبي هي مرتبطة بالدوافع التي قادت إليها، إلا أن أهداف الإصلاح الضريبي عموماً هي:

- السعي إلى تحقيق إيرادات مرتفعة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الخام؛
- الحد من المديونية الخارجية بطريقة هيكلية؛
- زيادة الاستثمارات العمومية عن طريق تمويل الحكومي؛
- تحقيق الشفافية وتحسين أداء الإدارة الضريبية؛
- تحقيق التنمية الثقافية الاقتصادية والضريبية.
- **مراحل الإصلاح الضريبي:** من أجل القيام بالإصلاح الضريبي في أي دولة ما، يجب إتباع خطوات وعدت إجراءات الممكن تصنيفها في المراحل التالية:
- الرحلة الأولى:** القيام بالتشخيص الضريبي وهذا عن طريق:
- تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات.

<sup>220</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره؛ ص 249.

- تحليل الإمكانيات والقدرات الضريبية، وهذا من خلال:

تميز بين الأعوان المكونة لكل قطاع عن طريق تقدير هوامش ربح الحقيقية التابعة لكل قطاع؛

تحديد الضغط الضريبي الحالي؛

تقدير مدى ملائمة الضغط الضريبي الحالي والضغط المرجو مع الأهمية النسبية للهوامش؛

تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

المرحلة الثانية: اقتراح الإصلاح الضريبي، ويكون ذلك بـ:

- تعيين تدابير واضحة وقابلة للتنفيذ؛

- وحدة السياسة الضريبية، حيث يستلزم أن تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع البرنامج أو المخطط التنموي

للبلاد؛

- مراجعة الخلل في الإدارة الضريبية؛

- موافقة السلطات البلاد على عملية الإصلاح لضمان الاستمرارية.

المرحلة الثالثة: تطبيق الإصلاح الضريبي وهذا بـ:

- إقرار واعتماد التدابير المقترحة؛

- نشر وإعلان آثار الإصلاح؛

- تكوين الموارد البشرية المعنية بالتطبيق .

### 3- تقييم أداء الإصلاح الضريبي (مؤشرات فعالية الإصلاح الضريبي): لتقييم سلامة وفعالية الإصلاح

الضريبي، عن طريق العمل بمجموعتين من المعايير والمؤشرات، المجموعة الأولى هي مجموعة المؤشرات العامة، المجموعة الثانية هي مجموعة المؤشرات الضريبية.

- **المؤشرات العامة:** هي تضم مجموعة من المؤشرات كالتالي<sup>221</sup>:

- **مؤشر التنمية البشرية:** هو مرتبط بدرجة تطور ونمو أي دولة، وهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات أساسية متساوية في أوزانها الترجيحية يحسب بها، وتشمل كل من دليل التعليم (نسبة الأمية ونسبة الالتحاق بالدراسة)، ودليل العمر المتوقعة عند الولادة، دليل الناتج المحلي الخام (حصة الفرد منه).

تكمن أهمية هذا المؤشر في دور النظام الضريبي وتحسين موارد الدولة التي هي بدورها تساهم في تحسين أو دعم التنمية البشرية.

- **نمو الإيرادات الضريبية:** يكون ذلك عن مقارنة نسبة الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح وبعد الإصلاح في المساهمة في تمويل الخزينة العمومية.

- **معدل الضغط الضريبي:** هو يمثل وزن وتقل الضريبة في بلد ما بالنسبة لحجم اقتصادها الذي يقاس بالناتج المحلي الخام، وكل ما كان هذا المعدل مرتفعاً تكون نسبة الموارد الضريبية مرتفعة يمكن للحكومة الحصول عليها.

- **نمو عدد الممولين:** من بين الأهداف الإصلاح الضريبي المساهمة في توسيع الوعاء الضريبي ودمج المتهربين ضمن المكلفين قانوناً، وتحفيز القطاع الموازي على الانتظام في الشرعية وبالتالي يؤدي إلى نمو عدد الممولين جدد مما ينتج تطبيق عليهم نظام ضريبي جديد أو أشكال جديدة للضرائب من أجل المساهمة في الضريبة.

<sup>221</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 260

- **معدل الاستدانة:** من أجل الإصلاح الضريبي ناجح يجب تراجع معدل الاستدانة، أي يجب إحلال التمويل بالاستدانة بالتمويل عن طريق الضرائب، والذي يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الاستدانة} = \text{حجم الديون/الناتج المحلي الخام}$$

- **فعالية الأداء الضريبي:** يسمح تحليل الفعالية الضريبية التمييز بين الضرائب واستخراج الضرائب الأكثر فعالية من غيرها، وتتميز الضرائب فعالية بإيرادات أكبر من غيرها ونمو السريع في المردودية.

- **الأثر المالي:** نعني بالأثر المالي هو تحديد الأثر الناجم عن التعديلات التشريعية والناجم عن تحسين ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

- **المؤشرات الضريبية:** هي مؤشرات فنية دقيقة ذات صلة بالأداء الضريبي، من أهمها نجد:

- **مؤشر درجة تركيز الضرائب:** حتى يكون نظام ضريبي جيد لابد أن يحقق عوائد أكبر من الضرائب في ظل عدد محدود من الضرائب والرسوم، وكلما كان نظام ضريبي مركزا كلما حقق الشفافية وسهولة الإدارة الضريبية في التحصيل.

- **مؤشر التشتت:** ينتج عن اعتماد النظام الضريبي على ضرائب ورسوم دون أن تكون لها أهمية محسوسة وقلة إيراداتها وبالتالي يؤدي إلى تعقيد السياسة الضريبية.

- **مؤشر التآكل:** يتعلق بالوعاء الضريبي للدولة، وهو تقليص الإيرادات المحصلة مقارنة بالإمكانات المتاحة نتيجة منح قروض ضريبية، الإعفاءات، العطل الضريبية وأنظمة التحفيز مما يعمل على تآكل الوعاء، ويمكن حسابه وهو

الفرق بين الضرائب المحصلة وبين الحصيلة الممكنة بتطبيق معدل الموجود في قوائم الإخضاع.

- **مؤشر الجهد:** يعكس الجهد والوقت المبذول من طرف العون المراقب لضمان مطابقة كل ضريبة ورسم.

- **مؤشر الثقل (الحمل) الضريبي:** يعكس هذا المؤشر الثقل الضريبي الذي يتحمله المكلفون بالضرائب، فعند أي تغيير في التشريع الضريبي للتقليل من التهرب الضريبي، يجب أن لا يؤدي ذلك الارتفاع المفرط فيما يتحمله المكلفون من الضرائب.

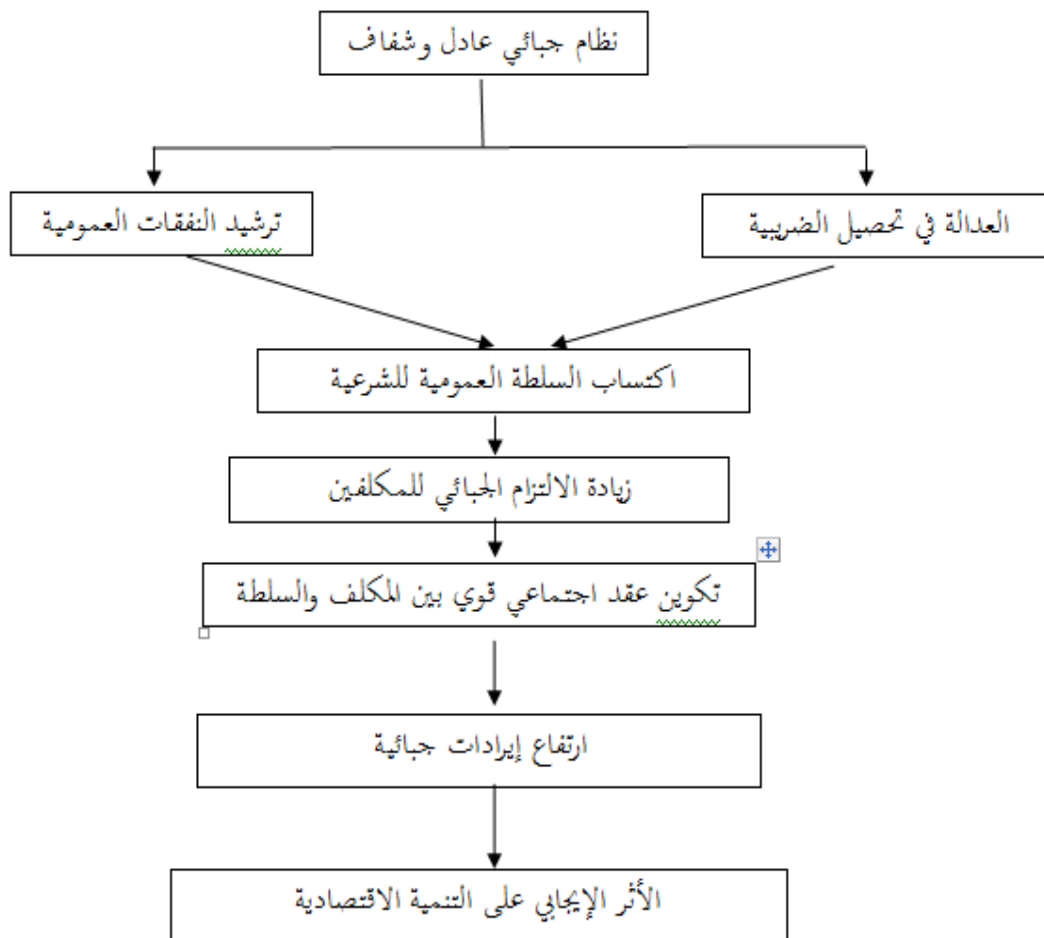
- **مؤشر التبعية للمؤسسات الكبرى:** تقيس مدى تبعية الحكومة لمردودية عدد محدود من المؤسسات، ويتم تحديد نسبة التبعية تحسب كالتالي وهي جمع الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية لعشر أكبر مؤسسات وتحديد نسبتها إلى إجمالي لنفس الضرائب (لجميع المؤسسات).

- **الحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الضريبية:** تعرف الحوكمة الجبائية "أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الجبائية، لضمان السير الحسن لعملها والارتقاء به، وزيادة الثقة بينها وبين المتعاملين معها عن طريق توفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين، ذلك من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي"<sup>222</sup>.

تسعى الحوكمة الجبائية إلى تحسين فعالية النظام الجبائي وذلك من خلال مردودية تحصيل الإيرادات ومسؤولية النفقات وتحقيق رضا المكلفين دون الشعور بالظلم والسعي لتحقيق مصالح جميع الأطراف (الدولة، المكلفين) عن طريق إلغاء الحكومة جميع أشكال التمييز في تطبيق التشريع الجبائي ويتحقق ذلك إلا بشرط توفير الشفافية التامة وبالتالي رفع فعالية النظام الجبائي.

<sup>222</sup>العبيني مهند (2015)، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة محمد موسى ميدانية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 4(7)،

الشكل رقم (3-2) : دور الحوكمة الجبائية في تحسين شرعية السلطة العمومية



**La source :** Communication de la commission au parlement européen , au conseil et au comité économique et social européen , Bruxelles, 2010 .

لتطوير الديمقراطية وزيادة شرعية السلطة العمومية ونظام الحكم يجب تطبيق نظام جبائي عادل وشفاف مع توعية المكلفين بوجود عدالة عند فرض الضريبة، وكذلك العدالة والمسؤولية في استخدام الإيرادات الجبائية بترشيد النفقات العمومية واستفادة المكلف من المقابل الذي يدفعه على شكل ضريبة بما يحقق الوعي الجبائي لدى المكلفين، ويكون ذلك عن طريق التزام الجبائي بين المكلف والإدارة الضريبية الذي يحقق التنمية الاقتصادية بفضل الإيرادات الجبائية المحققة واستغلالها في ذلك.

- آليات الحوكمة الجبائية من أجل تفعيل السياسة الجبائية: يمكن تلخيص أهم معايير وآليات الحوكمة الجبائية فيما يلي:

- العدالة الجبائية وأركانها: من بين مبادئ العدالة الجبائية نجد<sup>223</sup>:

مبدأ المنفعة: هي وجود علاقة تناسبية ما بين ما يدفعه المكلف من الضرائب والمنفعة التي يتحصل عليها من الإنفاق الحكومي.

مبدأ القدرة على الدفع: يجب مراعاة المقدرة التكلفة للفرد، أي وجود علاقة طردية بين ما يدفعه المواطن من ضرائب وما يتحصل عليه من دخل.

تجنب الازدواج الضريبي: حتى تتحقق العدالة الجبائية يجب أن لا يتعرض المكلف بالضريبة إلى الازدواج الضريبي، ويكون الازدواج الضريبي إذا تعرض نفس الشخص لنفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المصدر، وخلال نفس الفترة الجبائية<sup>224</sup>.

- الشفافية الجبائية: هي الأسلوب الذي يضمن نشر المعلومات الجبائية والإفصاح عنها، وسهولة الوصول إليها، وهي تساعد على عملية نجاح التحصيل الضريبي وذلك بالحد من الفساد الإداري وكسب ثقة المكلفين ومن بين مبادئ الشفافية الجبائية:

- وجود آليات بمشاركة المواطنين في صياغة القرارات الجبائية، ويتحقق ذلك في مشاركة المكلفين بالضريبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الضريبية في جميع الحالات سواء تعديلات، أو المعدلات الجبائية، أو خلق ضريبة جديدة، وهذا ما يساعده في كسب درجة الثقافة والوعي الضريبي.

<sup>223</sup> خلاط محمد سراج (2013) دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، 166-ص124.

<sup>224</sup> طاقة محمد والعزاوي هدى (2010)، اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المسيرة، ص115.

- وضوح الأدوار والمسؤوليات: وهي كل موظف سواء كان مسؤولاً أو لا أن يحسن أداء عمله والدور المكلف به، وهذا مما يتولد نوع من الإخلاص والشفافية.

- تقديم شرح للقانون الضريبي: يجب أن تكون القوانين الجبائية والقواعد التنظيمية، وغيرها من الوثائق التي توضح القانون الضريبي في متناول الجميع، وأن تكون سهلة وواضحة وبسيطة الفهم.

- الرقابة الجبائية: أن تتنوع أساليب التهرب الضريبي، بات من الواضح على الإدارة الضريبية الاعتماد على خطط لكشف المتهربين سواء تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة أنفسهم أو تورطهم مع المواطنين بالإدارة الجبائية، فوجب عليها اللجوء إلى الرقابة الجبائية من أجل تعظيم الحصيلة الجبائية التي تعتبر الهدف الرئيسي للإدارة الجبائية، والرقابة الجبائية نجد نوعان:

\* الرقابة الجبائية الداخلية: هي تقع داخل الإدارة الجبائية بين مختلف مستوياتها، كما أن مفهوم الرقابة الداخلية يقترب كثيراً من مفهوم المساءلة التي ترتبط بتحديد المسؤوليات في الهيكلية الإدارية المعتمدة بشكل، دقيق وشفاف.

\* الرقابة الجبائية الخارجية: هي تقع خارج الإدارة الضريبية، حيث الإدارة الضريبية هي التي تراقب المكلف بالضريبة، الرقابة الجبائية هي "تشخيص محتوى السجلات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الضريبي، والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات" <sup>225</sup>.

تعرف الرقابة الجبائية على أنها فحص للتصريحات، وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضرائب سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك قصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية. <sup>226</sup>

تسعى الرقابة الجبائية إلى تحقيق الأهداف التالية:

<sup>225</sup> فرج شعبان، حدادو فهيمة، عبد الله الحرنسي حميد (2019)، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 8، العدد 1.

<sup>226</sup> عبد المنعم فوزي (1994)، المالية العامة، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 223.



\* الهدف القانوني: التأكد من نزاهة التصرفات المالية للمكلفين وهذا وفقا للقوانين والأنظمة الضريبية.

\* الهدف المالي والاقتصادي:

- الحد من الغش والتهرب الضريبي، وذلك باكتشاف المخالفات المرتكبة خلافا للقوانين والأنظمة الضريبية بسبب الغش والأخطاء.

- رفع من قيمة الحصيلة الضريبية التي تنفق من أجل تحقيق الرفاهية للمجتمع وذلك عن طريق المحافظة على الأموال العامة وبالتالي زيادة إيرادات الخزينة العمومية.

- تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمكلفين بالضريبة .

\* الهدف الإداري:

- يساعد الإدارة على معرفة أدائها وعلى اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل وذلك بفضل تحديد الانحرافات وأخطاء المكلفين.

- وضع الإدارة الجبائية في الصورة عن طريق إعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي.

- كشف الثغرات القانونية والتشريعية التي تساعد على التهرب من الضريبة.

\* الهدف الاجتماعي: يتمثل في:

تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين .

## خلاصة الفصل:

تعتبر الضريبة فريضة إلزامية بدون مقابل تفرض على الأفراد أو الأموال بهدف تحقيق النفع العام، وتعد الضرائب الجوهر الأساسي لكافة التشريعات المالية كما أنها تستخدم كأداة لتنظيم المسار المالي للدولة، وقد تنوعت الضرائب فمنها ما يفرض على الأموال ومنها ما يفرض على الأشخاص، كما أن الضريبة تعتبر عقداً مالياً ضمناً تعبر عن سيادة الدولة، وفرض نفوذها على المقيمين بها، وإذ كانت للضريبة عدة مبادئ تحكمها فإن لها عدة قواعد فنية تنظم جبايتها ابتداءً بالواقعة ثم تصنيفها ثم تحصيلها.

أما النظام الضريبي فهو يعبر عن مجموع العناصر الإيديولوجية والقانونية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى قيام كيان ضريبي معين يمثل أحد الأوجه النظام الاقتصادي القائم، وهو يعتبر كذلك ترجمة فنية للسياسة الضريبية التي تخططها وتنفذها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة في تحقيق أهداف المجتمع.

مهما تطورت الضريبة في النظم الاقتصادية الحديثة ومهما تعددت أدوارها، إلا أن الدور الرئيسي والأصيل لها يتمثل في تمويل الموازنة العامة، كما تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق استقرار سياستها المالية كونها مورداً مالياً تستطيع التحكم فيه داخلياً.

نظراً لأهمية الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية، سوف نقوم في الفصل الموالي بدراسة تطبيقية لدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر.

## الفصل الرابع

دراسة تطبيقية لدور الضريبة في تحقيق

استقرار السياسة المالية في الجزائر

من خلال الدراسة التطبيقية لدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر (2000 . 2020) التي سنتناولها في هذا الفصل، نلاحظ أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات و تصحيحات هيكلية التي ركزت أساسا على الإصلاح الضريبي الذي بدأ منذ سنة 1991، عملت من ورائه تحسين أداء السياسة الضريبية من حيث تبسيط النظام الضريبي ورفع مردوديته المالية، إضافة الى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهذا نظرا لأهمية الضريبة كونها أداة فعالة لتحقيق استقرار السياسة المالية، ومدى مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة باعتبارها مصدر مالي مستقر تستطيع الدولة التحكم فيه لتمويل الإيرادات العامة بدلا من الجباية البترولية التي هي عرضة للاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب تأثيرها بأسعار النفط .

إضافة الى ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم الإصلاحات الاقتصادية والضريبية في الجزائر، ودراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة مع موضوع البحث، وعليه قمنا بتقسيم الفصل الى عناوين المباحث التالية :

المبحث الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمساهمة الإيرادات الضريبة الفعلية في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

**المبحث الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات:**

يهدف هذا المبحث الى تقديم لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري وتطور النظام الضريبي يعتمد على فكرة قبل وبعد الإصلاحات المنتهجة من طرف الجزائر، إضافة الى أهم إصلاحات اقتصادية من أبرزها إصلاح المنظومة الضريبية، وذلك لتكييفها مع المستجدات الاقتصادية بداعي أن النظام قديم، وكذا تجسيدا للتحول الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر من نظام المخطط نحو اقتصاد السوق.

**أولاً: الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل الإصلاحات :**

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال حتى نهاية الثمانينات اقتصاد موجه إداريا في ظل نظام سياسي أحادي، غاية في تكييف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلت أساسا في القضاء على التبعية الاقتصادية، وفصل الاقتصاد الجزائري عن الاقتصاد الفرنسي، عملت الجزائر على ذلك فعمدت إلى تشييد الصناعات المصنعة التي أعطت أولى نتائجها في بداية الثمانينات، واعتمدت سياسة التعليم المجاني والتشغيل الكامل، كما اعتمدت بعد ذلك أسلوب المخططات التنموية (05مخططات)، وعند شروعها في تنفيذ المخطط الأخير (الخماسي) ظهرت اختلالات والمشاكل بظهور الأزمة النفطية سنة 1986، فشرعت الإصلاحات سنة 1988 لحل الأزمة.

**1- المرحلة ما قبل الإصلاحات:** واجهت الجزائر بعد خروج المستعمر وضعية صعبة تميزت بإخلال خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة وتحويل كل المدخرات والأموال إلى الخارج<sup>227</sup>، وأمام هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير في المجال المالي لضمان التمويل والتموين وسير التنمية، ومن بين هذه التدابير نجد التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية، اعتماد نهج الاشتراكية كخيار لضمان العدالة الاجتماعية الذي يتبنى الاشتراكية ويفرض تطبيق النظام الرأسمالي<sup>228</sup>، التخطيط المركزي الذي يمثل

<sup>227</sup> Ahmed henni (1991) Economie de l'Algérie Indépendante, ENAC .Algérie, p26

<sup>228</sup> محمد بلقاسم حسن بملول (1991)، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات ص66.

أداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، كما عملت الجزائر من اجل تحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد على أسلوب المخططات تنموية المتمثلة في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، يعمل على ضمان تكوين الرجال لتطبيق إستراتيجية التنمية، وتحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة، كما يسعى الى إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي وجعله يتناسب ويتلاءم مع المتطلبات الجديدة، والمخطط الرباعي الأول (1970-1973) ويعتبر ثاني مخطط تنموي متوسط المدى لفترة أربع سنوات الذي أعطى الأولوية للصناعات الثقيلة، أيضا بناء الاشتراكية لتقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الريفية بهدف التوازن بين الريف، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) يعد هذا المخطط ثالث برنامج تنموي متوسط المدى، خصص له مبلغ 110 مليار دج<sup>229</sup>، وهو يهدف الى إتمام المشاريع المتأخرة التي شرع في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول، تحقيق التوازن بين الاستثمار في الإنتاج ووسائل الاستهلاك، وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) يهدف إلى تحقيق تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990، تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية، تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الاقتصادية، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وهو تكمله للمخطط الخماسي الأول، وتمثلت أهدافه في<sup>230</sup> التحكم في التوازنات المالية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي، تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ومواصلة النمو للاستثمارات والإنتاج، تخفيض تكاليف وأجال انجاز الاستثمارات، مواصلة تنظيم الاقتصاد الوطني التي شرع في تنفيذها منذ 1980 بإتباع سياسة إعادة الهيكلة .

## 2- النظام الضريبي قبل الإصلاحات : تعددت الضرائب التي تضمنها النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاحات

1992، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

<sup>229</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول (1991)، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>230</sup> وزارة التخطيط. تقرير مخطط الخماسي الثاني (85-89) ص 05.

- **الضرائب المباشرة:** تتمثل في الضرائب النوعية، حيث كل صنف من أصناف الدخل أو الربح يخضع لضريبة خاصة به، كما تفرض ضريبة تكميلية على كل الدخل التي يحققها المكلف، وأهمها نجد الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية " IBIC " تفرض هذه الضريبة على الأرباح المحققة سنويا بالجزائر من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بممارسة نشاطات الصناعية أو التجارية أو الحرفية، تتغير معدلات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية حسب طبيعة النشاط الممارس وكذا الطبيعة القانونية بالنسبة للشخص المعنوي، إذا تتراوح بين 6% بالنسبة للحرفيين إلى 55% بالنسبة للشركات الأموال<sup>231</sup>، أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الفردية والجماعية، فيتم حساب الضريبة كما هو مبين في الملحق رقم (01).

أما الرسم على النشاط الصناعي و التجاري TAIC والذي يفرض سنويا على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والخاضعين للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية فقط حدد معدله 2.55%<sup>232</sup>

- الضريبة على الأرباح غير التجارية "IBNC" تطبق هذه الضريبة على الأرباح السنوية غير التجارية التي تفوق 14.400 دج بمعدل 25%، ما عدا حقوق النشر والتأليف فتخضع لمعدل 10% ، النشاطات المتعلقة بالتسليية تخضع لمعدل 2%<sup>233</sup>، تطبق هذه الضريبة على الأشخاص الذين لا يعتبرون تجارا (كالأطباء، المهندسين والمحامين).

- الضريبة التكميلية على الدخل ICR: تفرض هذه الضريبة على المداخل الإجمالية للأشخاص الطبيعيين بعد خصم مبلغ الضرائب المدفوعة خلال سنة، أما فيما يتعلق بمعدلات الاقتطاع، فقد عرفت تغييرات عديدة كان آخرها بموجب قانون المالية لسنة 1991 كما هو مبين في الملحق رقم (02).

- الضرائب على الرواتب و الأجور يخضع هذا النوع من الضرائب إلى نوعين هما:

<sup>231</sup> فاطمة الزهرة قطوش (2015)، إشكالية العلاقة بين تطورات حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 89.

<sup>232</sup> القانون رقم 83-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1983 المتضمن قانون المالية لسنة 1984، المادة 69.

<sup>233</sup> القانون رقم 80-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987، المتضمن قانون المالية لسنة 1981، المادة 35.

الضريبة على الرواتب و الأجور ITS: يتم اقتطاعها من المصدر، وتحسب وفقا الجدول التصاعدي بالشرائح مع الأخذ بالحسبان الحالة العائلية (أعزب، متزوج، أب....الخ).

الدفعة الجزائرية VF: هذا النوع من الضريبة تم إلغائه بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006.

الضريبة الفلاحية الوحيدة CUA: وهي ضريبة وحيدة سنوية على المداخيل المحققة من الأنشطة الزراعية الفلاحية وتربية المواشي، تطبق بمعدل 4%، وفي سنة 1991 عُلقت هذه الضريبة<sup>234</sup>.

- **الضرائب غير المباشرة:** شرع في تطبيقه سنة 1977 وفقا لأمر رقم 104/76 المؤرخ في 1976/12/09 وهو يضم أهم الضرائب التالية:

- الضرائب على رقم الأعمال: من بين الرسم على رقم الأعمال نجد:

الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP: يطبق هذا الرسم على عمليات الإنتاج والبيع والأشغال التي تمارسها المؤسسة ولا تخضع السلع للرسم إلا مرة واحدة و ذلك عند عملية الاستهلاك يطبق هذا الرسم وفق عشرة معدلات تتراوح بين 7% و 77% حسب طبيعة السلعة الخاضعة للضريبة.

الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات TUGPS: يستحق هذا الرسم عند تأدية الخدمات وله طابع تراكمي لعدم وجود مبدأ الخصم أو الاسترجاع، يطبق على كل العمليات المتعلقة بالخدمات وفق ثمانية معدلات تتراوح بين 2% و 32% و ذلك حسب طبيعة الخدمة الخاضعة للضريبة.

**3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:** إن هذه المخططات التي اتبعتها الجزائر لم تكن ناجعة لان اثر الأزمة كان عميقا وهيكليا، وعليه قامت الدولة بالانتقال نحو اقتصاد السوق عن طريق الإصلاحات الاقتصادية من منظور

<sup>234</sup>القانون رقم 83-19، مرجع سبق ذكره، المادة 20.



صندوق، أي من الاقتصاد الإداري المخطط إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، وهذا ما أدى بها إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الصندوق والبنك الدولي وهي :

- برنامج التثبيت الاقتصادي: وهو الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية، يهدف إلى انكماش الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات.

- برنامج التكيف الهيكلي: وهو اتفاقية مع البنك الدولي يهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحرير الواردات والتحول نحو التصدير والقضاء على الملكية العامة.

### ثانيا - مرحلة ما بعد الإصلاحات الضريبية:

**1- السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بعد عام 2000:** بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال التسعينات توصلت إلى إبراز مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية، ومن اجل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي باشرت السلطات العمومية في الجزائر سياسة الإنعاش من خلال البرامج التنموية، وتشمل كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج التنمية الخماسي .

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004):** قامت الدولة الجزائرية في أبريل من سنة 2001 بوضع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة طوال فترة بقييم مختلفة، وخصصت له غلاف مالي أولي يقدر بـ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، في حين أصبح غلافه المالي النهائي يقدر بـ 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي، وهذا بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المرحة سابقا<sup>235</sup>، كما تميز هذا برنامج بضخامته وذلك قياسا باحتياطي الصرف

<sup>235</sup> محمد مسعي (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 147.

الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار<sup>236</sup>، ويتوزع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كما هو مدون في الملحق رقم (03)، أيضا وقع بعض التعديلات عند عملية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تسمح بإنشاء محيط يسهل بتطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا المجال تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية أنظر الملحق رقم (04).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس سياسة اقتصادية مكتملة لسياسة الانعكاس الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية<sup>237</sup>، أنظر الملحق رقم (05).

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" خلال الفترة (2010-2014): خصصت الحكومة لبرنامج التنمية الخماسي غلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو من أهم الاستراتيجيات الاتفاقية الطويلة المدى التي تتخذها الجزائر بصفتها بلد نامي يسعى لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنظر الملحق رقم (06).

## 2- دوافع الإصلاح الضريبي وأهدافه في الجزائر:

- دوافع الإصلاح الضريبي الجزائري: كانت هناك عدة أسباب دفعت بالجزائر إلى إعادة النظر في نظامها الضريبي والقيام بإصلاحه، نجد منها:

<sup>236</sup> بودخد كرم (2015)، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر -3- ص 201.

<sup>237</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- عدم تغير النظام الضريبي: منذ الاستقلال إلى غاية نهاية سنة 1991، لم تحدث أية تغيرات تميز النظام الضريبي الجزائري إلا ضريبة المرتبات والأجور والتي توجهت بوضع سلم ضريبي خاص عام 1985.
- تعقد النظام الضريبي وتقل عبئه: ويتمثل ذلك في أن النظام الضريبي القديم تضمن عدد كبير من الضرائب والرسوم، مما تسبب ذلك في صعوبة فهمها وتطبيقها من قبل موظفي الإدارة الجبائية.
- فرض ضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية على مستوى الوحدات الفرعية وليس على مستوى المؤسسة الأم.
- تطور معدل الرسم على رقم الأعمال منذ سنة 1962 إلى غاية 1991، نتج عنه ضغط كبير على خزينة المؤسسات والملحق رقم (07) يوضح ذلك أنظر الملحق.
- انخفاض الإيرادات الضريبة المتأتية من الجباية البترولية، نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، مما دفع المشرع الضريبي إلى البحث عن هيكل ضريبي يقوم بإعطاء أهمية للجباية العادية.
- عدم فعالية الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمار: إن الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين لم تساهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية<sup>238</sup>.
- ضعف العدالة الضريبية: ويتمثل ذلك في اللامساواة في دفع الضريبة .
- عدم استقرار النظام الضريبي: إن النظام الضريبي الجزائري القديم التمس عدة تعديلات من جهة القوانين المالية ومن جهة أخرى قوانين التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي<sup>239</sup>.

<sup>238</sup> كمال رزيق، فارس مسدود (2003)، تقييم إصلاح النظام الجبائي، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة 11 - 12 ماي 2003، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 163.

<sup>239</sup> عبد الكريم بريشي (2007)، فعالية النظام الجبائي في ظل توجهه لاقتصاديات محلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري مرجع سبق ذكره، ص 183.

- انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي: أدى ارتفاع معدلات الضريبة وتعدد نظامها إلى دفع المكلفين من أداء الضريبة إلى التهرب وعدم التحمل عبئها.

- **أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:** جاء الإصلاح الضريبي لسنة 1991 لإيجاد نظام ضريبي يتماشى مع التغيرات التي شاهدها الساحة الاقتصادية العالمية، يسعى من خلاله إلى تطوير وتحسين النظام الضريبي القديم، ومن أبرز الأهداف التي كان يرمي إليها المشرع الضريبي لتحقيقها تتمثل فيما يلي:

- الأهداف الاجتماعية: التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية وتقليص تطبيق الضريبة النسبية من أجل تحقيق مبدأ العدالة ومراعاة مستويات الدخل<sup>240</sup>، إعادة توزيع المداخيل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل، الفصل بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي في المعاملة الضريبية، حيث تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأشخاص الطبيعيين، أما الأشخاص المعنويين تفرض عليهم الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، توسيع الحقل الضريبي بإخضاع العديد من السلع والخدمات على الرسم على القيمة المضافة (TVA)، هذا من جهة والأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفة لدافع الضريبة من الجهة أخرى عن طريقة الإعفاءات والامتيازات الضريبية .

- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في العمل على استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال التخفيف من الضغوط التضخمية التي تؤثر سلبا على قدرة الشرائية للمستهلكين من جهة، ومحاربة حالات الانكماش من جهة ثانية، تحقيق نمو اقتصادي من خلال تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، وذلك بتخفيف من حدة الضغط الضريبي، العمل على تحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة هيمنت عليها المنتجات البترولية في ظل عدم استقرار السوق النفطية<sup>241</sup>.

<sup>240</sup> ناصر مراد (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

<sup>241</sup> حميد بوزيدة (1997) الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988-1996، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر أطروحة ضمن نيل شهادة الدكتوراه ص 70 .

- الأهداف المالية: تشمل كل من الاهتمام بالجباية العادية من اجل دفع الإيرادات الضريبية، التمييز بين الضرائب العائدة للدولة والضرائب العائدة إلى الجماعات المحلية لتمكن هذه الأخيرة من الحصول على موارد مالية من أجل دفع عجلة التنمية المحلية، تخصيص إيرادات الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير، وذلك نتيجة لتقلبات الجباية البترولية وتأثرها بالعالم الخارجي<sup>242</sup>.

- الأهداف السياسية: منها حماية المنتجات الوطنية عن طريق فرض ضرائب جمركية بنسب مرتفعة على السلع المستوردة، السعي إلى تحقيق التوازن الجهوي وتخفيف من حدة الفوارق بين المناطق الشمالية والجنوبية.

- تبسيط النظام الضريبي: بتوضيح القوانين والإجراءات الضريبية وتبسيطها لجعل النظام الضريبي أكثر شفافية.

**3- إستراتيجية الإصلاح الضريبي لتطوير النظام الضريبي:** إن الدولة اتبعت عدة معايير وتوجهات من اجل

إعداد إستراتيجية الإصلاح الضريبي في الجزائر تركزت على المبادئ الأساسية<sup>243</sup> ، وتمثل في إعادة النظر في بنية النظام الضريبي مع مراعاة الحد الأدنى المعفى من الضريبة وتوسيع قاعدة التكاليف الضريبية والأجزاء الخاضعة لها، اعتبار الضريبة أداء لخدمة التنمية الاقتصاد والاجتماعية حيث يجب أن يكون النظام الضريبي يتماشى مع أهداف السياسة العامة والمستجدات الاقتصادية، أيضا الاهتمام بمبدأ التشخيص الضريبي والعمل به من اجل تحقيق المساواة بين المكلفين وقدراتهم التكاليفية مع تحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة، و تخفيف العبء الضريبي على الدخل والإنتاج لتشجيع الاستثمار والادخار، ورفع من القدرات التنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الرسوم الجمركية الخاصة بمواد الأولية المعدة للصناعة لتخفيض تكاليف الإنتاج وهذا ما يحقق لقطع الأجنبي اللازمة للتنمية، مكافحة الغش

<sup>242</sup> عبد الكريم بريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 186 .

<sup>243</sup> محمود جمام (2010)، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، ص 111.

والتهرب الضريبي بما يساعد الإدارة الضريبية في تحقيق العدالة في التكليف، اعتماد التأهيل والتدريب لسياسة دائمة لرفع كفاءة الجهاز الضريبي واستعمال أحدث التكنولوجيا.

**ثالثا: هيكل النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات الضريبية:** إن إصلاح الضريبة لعام 1991 نتج عنه هيكلًا ضريبيا جديدا متميزا عن النظام الضريبي الأسبق، وبموجب هذا الإصلاح تم الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والضرائب العائدة للجماعات المحلية، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

**1- هيكل الجباية العادية:** إن الإصلاح الذي حدث عام 1991 مس كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة، وذلك من أجل شفافية هذا النظام .

- **إصلاح الضرائب المباشرة:** بموجب القانون المالية لسنة 1991 تم إحداث نوعين من الضرائب المباشرة، الضرائب على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات .

- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** وفقا للمادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعرف الضريبة على الدخل الإجمالي كمايلي: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة "، ومنه نستنتج خصائص الضريبة والتي تتمثل فيما يلي:

- تفرض على مداخيل الأشخاص الطبيعيين فقط دون الأشخاص المعنويين مرة واحدة في السنة؛

- تعد ضريبة إجمالية تقع على الدخل الإجمالي الصافي، وهي ناتجة عن الفرق بين الدخل الخام الإجمالي والأعباء

القابلة للخصم<sup>244</sup>؛

<sup>244</sup> بن عمارة منصور (2010) الضريبة على الدخل الإجمالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ص 55 .

- ضريبة تصاعدية تفرض وفق سلم تصاعدي بالشرائح؛
- هي ضريبة تصريحية حيث يتم إخضاع الأفراد الضريبية بناء على التصريح المقدم من طرفهم، رغم وجود بعض المداخل الخاضعة للاقتطاع من المصدر<sup>245</sup>.
- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي :
- الأشخاص الخاضعون للضريبة : تضم المواد من 03 الى 07 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من الضريبة (IRG).
- أشخاص المعفيين من الضريبة على الدخل الإجمالي: ضمن المادة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي: ضمن المادة (2) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المداخل المعفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي : تعفى المداخل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على سبيل الذكر لا الحصر<sup>246</sup> وفقا للمادة (68) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي وطرق تحصيلها: يتم الحصول على الدخل الخاضع للضريبة بجمع مختلف المداخل السنوية التي يتحصل عليها المكلف بعد خصم التكاليف المحددة قانونا<sup>247</sup>، وتحسب الضريبة وفق السلم التصاعدي المدون في الملحق رقم (08)<sup>248</sup>.
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): تعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها "ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح والمداخل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين".

<sup>245</sup> قدي عبد المجيد (2011)، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص151.

<sup>246</sup> أنظر المادة 68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>247</sup> أنظر المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>248</sup> المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، معدلة بموجب المواد 10 ق م لسنة 1995، 10 من ق م لسنة 1996، 9 من ق م لسنة 1997، 6 و10 و11 من ق م لسنة 1998، 8 و10 ق م لسنة 1999، 10 من ق م لسنة 2001، 14 الى 17 من ق م لسنة 2003، 5 و7 من ق م لسنة 2005، 3 من ق م لسنة 2006، 4 من ق م لسنة 2007، 5 من ق م لسنة 2009، 2 من ق م لسنة 2010، 8 من ق م لسنة 2015 و 2 من ق م لسنة 2017، 5 من ق م لسنة 2018 و 17 من ق م لسنة 2020.

- المجال الإقليمي للضرائب: تنص المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة على أن الضريبة تستحق على الأرباح المحققة في الجزائر.

- تحديد الربح الخاضعة للضريبة: وفقا للمادة 140 من قانون الضرائب المباشرة يتم تحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة عن طريق حساب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت التي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة بما في ذلك على الخصوص التنازلات من أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايتها .

- حساب الضريبة و طرق تحصيلها : تحسب الضريبة وفقا للمادة 150 من القانون الضرائب المباشرة<sup>249</sup> :

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي: 19 % لأنشطة إنتاج السلع، و23% لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار، و26 % للأنشطة الأخرى.

- تحديد نسبة الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على الأرباح الشركات كما يلي: 10% لعوائد الديون والودائع والكافلات، و 40% للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا القطاع طابعا محررا، و20% للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصادر، 24% للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات، 10% للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري، 15% محرر من الضريبة بالنسبة للمداخيل المذكورة في المادة 147 مكرر في هذا القانون<sup>250</sup>.

<sup>249</sup> قانون الضرائب المباشرة المادة 150 الموقع الإلكتروني <http://www.mfdgi.gov.dz> consulté le 25/06/2020

<sup>250</sup> المادة 150: معدلة بموجب المواد 16 من.ق.م سنة 15،14،1997، من.ق.م سنة 2001، 20 من ق م سنة 2003، 2 من ق م سنة 2006، 5 من ق م سنة 2008، 7 من ق م سنة 2009، 7 من ق م 2014، 12 من ق م 2015، 2 من ق م 2015، 20 من ق م سنة 2020



أما بخصوص تحصيل الضريبة على أرباح الشركات، يتم ذلك في الفترات التالية: التنسيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس، التنسيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان، التنسيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

- رصيد التصفية: كأقصى حد في 30 أفريل من السنة الموالية.

- **إصلاح الضرائب غير المباشرة:** لقد تم إنشاء الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهذا بتوحيد الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).

- **مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:** وفقا للمادة الأولى من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يخضع للرسم على القيمة المضافة: عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات وغير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية.

الإعفاءات: لقد حدد المشرع الجبائي العمليات التي تكون معفية من الرسم على القيمة المضافة، حيث أن هناك بعض العمليات تعفى إما في الداخل أو عند الاستيراد أو في حالة التصدير<sup>251</sup>.

قواعد تأسيس الرسم ومعدلاته: وفقا للمادة 14 من قانون الرسم على رقم الأعمال، يتكون الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة، بالنسبة للمبيعات، من التسليم القانوني والمادي للبضاعة، بالنسبة للأشغال العقارية، من قبض الثمن كليا أو جزئيا، بالنسبة للتسليمات للذات من المنقولات المصنوعة ومن الأشغال العقارية، يتكون الحدث المنشئ من التسليم، بالنسبة للواردات من إدخال البضاعة عند الجمارك، والمدين بهذا الرسم هو المصرح لدى الجمارك .

<sup>251</sup> للاطلاع على العمليات المعفية انظر المواد 08، 09، 10، 11، 13، من قانون الرسم على رقم الأعمال .

وفقا للمادة 15 من قانون الرسم على رقم الأعمال، يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته<sup>252</sup>.

وفقا للمادة 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال<sup>253</sup>، فإن معدلات الرسم على القيمة المضافة يتكون من 19% المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة، 09% المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة.

**2- هيكل الجباية المحلية:** إن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة جاء فيه أن الجباية المحلية تتكون الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وإن المشرع الجبائي ميز بين ثلاثة أنواع من الضرائب العائدة إلى الجماعات المحلية وهي :

- الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية: وفقا للمادة 198 من قانون الضرائب المباشرة تحدد معدلات الرسوم الفائدة للولايات والبلديات، في كل سنة من قبل هذه الجماعات .

- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها: يفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء التي أعفاها المشرع الجبائي، وهذا وفقا للمادة 249 من قانون الضرائب المباشرة.

- الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة الدولة والجماعات المحلية : نجد الرسم على القيمة المضافة و الضريبة الجزافية الوحيدة أنشأت بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث نصت المادة 02 منه: "تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي ضريبة على الدخل وتغطي الضريبة على الدخل الإجمالي ورسم على القيمة المضافة و رسم على نشاط مهني "

**3- الهياكل الجديدة لمديرية العامة للضرائب :** إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة أترث على الإدارة الجبائية كونها طرف هام في القطاع المالي وذلك وضع إستراتيجية لعصرنه هياكلها، ولتحقيق

<sup>252</sup> وللمزيد من التفاصيل انظر المادة 15 من قانون الرسم على الرقم الأعمال.

<sup>253</sup> المادة 21: معدلة بموجب مواد 40، 84 من ق م لسنة 1995، 74 من ق م لسنة 1996، و 49 من ق م لسنة 1997، و 38 من ق م لسنة 2000، و 21 من ق م لسنة 2001، و 26 من قانون المالية 2017.

هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة<sup>254</sup>.

- **مديرية كبريات المؤسسات** : يندمج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية<sup>255</sup>.

تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي فتحتها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساسا الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر.

- **مراكز الضرائب**: يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم، يقوم المركز بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والمؤسسات التي يفوق رقم أعمالها 30.000.000 دج<sup>256</sup>.

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه .

- **المركز الجوارى للضرائب**: يعتبر المركز الجوارى للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب تم الانطلاق فيه سنة 2006 ، مخصص حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة

<sup>254</sup> حبالى عبد المجيد، هواري نور الدين(2019)، أثر الإصلاحات الضريبية على موارد الميزانية العامة، الملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل

التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية ، ص 6.

<sup>255</sup> المرسوم التنفيذي رقم 303-02 المؤرخ في 2002/09/28 الجريدة الرسمية رقم 64 سنة 2002.

<sup>256</sup> نشرة المديرية العلاقات العمومية والاتصال 2017 .

أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنه الإجراءات .

مرجعية نوعية الخدمة : بموجب إنشائه طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخة في 7 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة، فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب ومراكز الجوارية للضرائب)<sup>257</sup>، ويترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمن استقبالي نوعي (انظر الملحق رقم 09).

رقمنة الإدارة الجبائية : إن الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصال عرفت في العشرية الأخيرة تطورا غير مسبق مما دفع الحكومات إلى ضرورة عصرنه إدارتها، لذلك أعطى اهتماما كبيرا لرقمنه من اجل السرعة في التنفيذ وتخفيض التكاليف الخاصة في مجال الجبائية<sup>258</sup> .

نظام الإعلام SAP: يعتبر إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، وهي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من اجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي<sup>259</sup> .

جبائتك: هو عبارة عن بوابة الكترونية تقدم للمكلفين بالضريبة خدمات في مجال تتعلق<sup>260</sup>: اكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الانترنت، الاطلاع على التبريرية وطبعها كالإشعار بالدفع، الاطلاع على الرزنامة السنوية للالتزامات الجبائية، الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة .

<sup>257</sup> تعليمية رقم 01 المؤرخة 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب .

<sup>258</sup> محمد يودالي، موسى بن شنب رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر الإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة الدراسات الجبائية العدد الثاني ص ص 253-279 .

<sup>259</sup> وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الموقع الإلكتروني [WWW.DGI.DZ](http://WWW.DGI.DZ)

<sup>260</sup> الموقع الرسمي لدافعي الضرائب [WWW.Jibyatic.dz](http://WWW.Jibyatic.dz)

**المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):**

عرفت السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة عجوزات مالية مستمرة راجعة أساسا الى تزايد في حجم الإنفاق العام من جهة، وبالمقابل ضعف مردودية النظام التحصيلي نتيجة اعتماد الكبير على حصيللة الجباية البترولية والتي تخضع لهزات السوق العالمية البترولية، وأمام الاستمرار في العجوزات المالية، لجأت السلطات الجزائرية في تنفيذ نوعا جديدا من الإصلاحات المالية والضريبية التي تعتبر أحد محاور الرئيسية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث استهدفت السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري.

**أولا . قانون المالية و أنواعه في الجزائر :**

**1-قانون المالية:** لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لقانون المالية، حيث جاء به أن قوانين المالية تحدد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي، وعليه إن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية، وهي شكل الموازنة العامة للدولة، أما الميزانية العامة للدولة في الجزائر تعرف بأنها: وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها من أجل تسيير المرافق العمومية و نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال .

**2- أنواع القوانين المالية:** تتكون وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر من قانون المالية الأولي والمعدل والتكميلي، والجدول الملحق، والمراسيم التوزيعية الاعتمادات وملزمات الميزانية العامة التي توضح الاعتمادات المخصصة في التسيير و التجهيز .

**- قانون المالية السنوي :** إن قانون المالية يخضع أساسا الى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الاعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، ومنه فإن هذا القانون يرخص سنويا الاقطاعات الضريبية كما يخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير و التجهيز، وقانون المالية السنوي يتكون من جزأين:

الأول يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية، أما الثاني يتضمن المبلغ الإجمالي الاعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة .

- **قانون المالية وقوانين المالية التكميلية والمعدلة** : يقرر و يرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقرر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية و كذلك النفقات بالرأسمال .

ويمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها، إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية.

- **قانون ضبط الميزانية** : يشكل هذا القانون الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية .

. **الجداول الملحقه بقانون المالية**: تحتاج الرخص الممنوحة بواسطة قانون المالية أن تفصل وتوضح بواسطة وثائق تتمثل في الجداول التي تنشر كملاحق لقانون المالية.

في الجزائر نجد ثلاث جداول بالإضافة الى الميزانية الملحقه ، هذه الجداول هي كالاتي :

. الجدول " أ " الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة ما.

. الجدول "ب" توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية لسنة ما.

الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات لسنة ما.

### 3 . قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 :

- قوانين المالية خلال الفترة 2000-2020 : أنظر الملحق رقم (10) .

- قوانين المالية التكميلية خلال الفترة 2000-2020 : أنظر الملحق رقم (11).

## ثانيا: تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 :

## 1- تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر (2000-2020): تعرف النفقات العامة في الجزائر أنها عبارة عن

مبالغ مالية تقوم الدولة بإنفاقها من أجل إشباع حاجات عامة والمنفعة العامة وتحقيق تدخلها الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد .

في هذا الجانب سنقوم بتسليط الضوء على السياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال ما يلي :

## - تبويب النفقات العامة في الجزائر : إن المبدأ الأساسي الذي ينبغي التمسك به يتعلق بتبويب أو تصنيف كل

العمليات، كلما زادت أهمية القطاع العام كلما زادت عمليات التصنيف تعقيدا بالنظر الى محتواها المالي المتغير.

## . التصنيف الإداري للنفقات العامة في الجزائر : تصنف النفقات العامة إداريا الى التصنيف حسب الوزارات يمثل

القاعدة التي تصنف على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر<sup>261</sup>، التصنيف بحسب طبيعة الاعتمادات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها<sup>262</sup>.

## . التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة في الجزائر: وفقا لذلك تقسم النفقات الى :

## . نفقات التسيير (النفقات الجارية) : هي التي تمثل الجزء الضروري من النفقات العمومية وهي التي تدفع من أجل

المصالح العمومية والإدارية، أي مهمتها ضمان سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية.

## . نفقات التجهيز (رأس المال): لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي و بالتالي ازدياد ثروة

البلاد.

<sup>261</sup> ج.د.ش ، بدون وزارة، قانون رقم 84 . 17 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 ، المتعلق بقوانين المالية ( الجريدة الرسمية ) العدد 28 ص 1040.

<sup>262</sup> نفس المرجع ص 1040.

## 2-1 . تحليل تطور نفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020) :

الجدول رقم (1-4) تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للجزائر خلال الفترة (2000 - 2020) المبلغ مليون دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة %	نفقات التجهيز	نسبة %	إجمالي النفقات	معدل نمو إجمالي النفقات
2000	856193	72,67	221100	27,33	1178122	% 22,52
2001	963633	72,94	357395	27,06	1321028	%12,13
2002	1097716	70,79	452930	29,21	1550646	%17,38
2003	1122761	66,42	567414	33,58	1690175	%9
2004	1251055	66,13	640714	33,87	1891769	%11,93
2005	1245132	60,67	806905	39,33	2052037	%8,46
2006	1437870	58,61	1015144	41,39	2453014	%19,54
2007	1673931	53,84	1434638	46,16	3108569	%26,72
2008	2217775	52,91	1973276	47,09	4191051	%34,83
2009	2300023	54,16	1946311	45,84	4246334	%1,32
2010	2659078	59,52	1807862	40,48	4466940	%5,20
2011	3879206	66,27	1974363	33,73	5853569	%31,04
2012	4782634	67,76	2275539	32,24	7058179	%20,58
2013	4131536	68,58	1822595	31,42	6024131	%14,56-
2014	4494327	64,31	2501442	35,69	6995769	%15,63
2015	4617009	60,30	3039322	39,7	7656330	%9,91
2016	4585564	62,83	2711930	37,17	7297494	%4,69-
2017	4677182	64,22	2605448	35,78	7282630	% 0,89 -
2018	4648286	60,16	3078005	39,84	7726291	%5,14
2019	4954476,536	57,89	3602681,942	42,11	8557158,478	%15,16
2020	4752440	64,45	2620270	35,55	7372710	%16,76 -

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد بيانات : المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع : <http://dgpp-mf.gov.dz>- القانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 04 جوان 2020 - données statistiques infra annuelles  
CONSULTEE LE 04/07/2020.

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده في الجزائر تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي

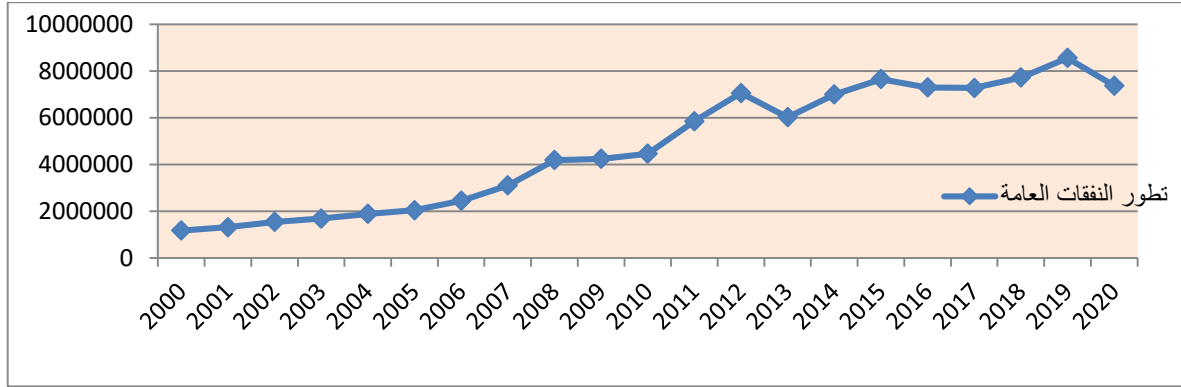
تنازعتها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والسير قدما نحو تبني آلية السوق وما تتضمنه من الخفض

التدرجي لدور الدولة وترشيده، وبين تحقيق الرفاهية للمجتمع وما يترتب عنه من زيادة النفقات لرفع مستوى المعيشة،

فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع بما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية للبلاد.



الشكل رقم (4-1) منحنى تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)



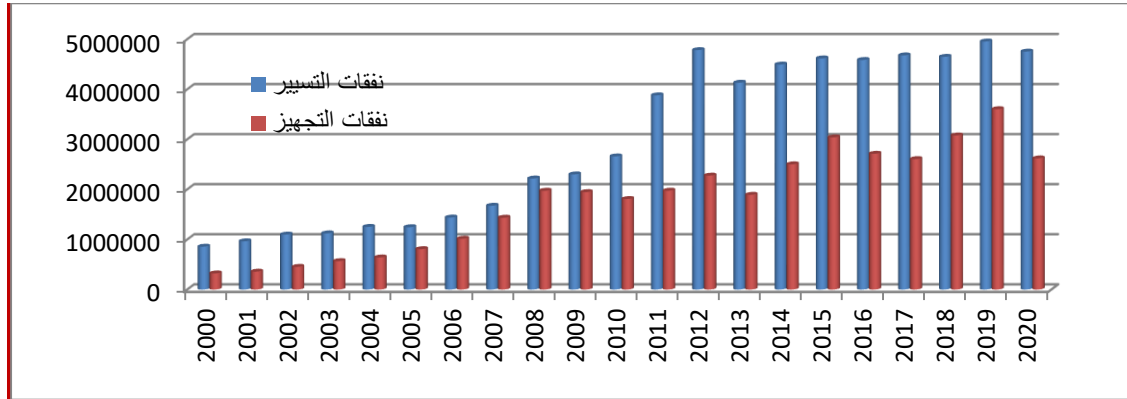
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

واجهت الجزائر بشكل عام تحديات كبيرة خلال فترة الدراسة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق الحكومي، فمن ناحية برزت ضروريات ملحة للاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنفاق العام بشقيه الجاري و الرأسمالي، مقابل موارد مالية محدودة بسبب تراجع الإيرادات النفطية والنمو المحدود في الإيرادات الضريبية، حيث سجلت النفقات العامة للدولة ارتفاع مستمر طوال فترة الدراسة (2000 - 2020)، حيث نجد خلال السنوات 2000 - 2007 ارتفاع النفقات العامة بمستويات تقل عن بعضها البعض أي بنسب ضئيلة، سجلت سنة 2004 إنفاق يقدر بـ 1891769 مليون دج مقارنة بسنة 2001 التي سجلت مقدار 1321028 مليون دج وهي نفس فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، واستمر ارتفاع النفقات العامة خلال سنة 2008 ارتفاع الإنفاق العام بنسبة معتبرة حيث قدر حوالي 4191051 مليون دج وهي نفس السنة التي ارتفعت فيها الإيرادات العامة، يلاحظ ارتباط موجب وقوي بين تغيرات الإيرادات وتغيرات النفقات، فقد تزامن ارتفاع (انخفاض) إجمالي النفقات مع ارتفاع (انخفاض) إجمالي الإيرادات العامة والمنح، سرعان ما انخفض الإنفاق العام خلال سنة 2013 إلى 6024131 مليون دج مقارنة بسنة 2012 التي سجلت 7058173 مليون دج، وهذا الانخفاض كما لوحظ خلال نفس الفترة التي انخفضت فيها الإيرادات البترولية، وخلال الفترة (2016-2018) سجلت ارتفاع مستمر للنفقات العامة.

### 3-1 تحليل نفقات التسيير ونفقات التجهيز: إن هيكل وطبيعة النفقات العامة في الجزائر قسمت الى نفقات

التجهيز ونفقات التسيير والتي تميزت خلال فترة الدراسة بنمو مستمر، وهذا مسوف نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز لدولة الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

**تحليل نفقات التسيير:** من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن نفقات التسيير أخذت أكبر حصة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، استمرت نفقات التسيير في تزايد حيث انتقلت من 143787 مليون دج سنة 2006 الى 4782634 مليون دج سنة 2012، أي بارتفاع قدره 12,6%، ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير ب 6,3% من سنة 2006، ارتفاع منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 6,3% من نفقات التسيير بنسبة 14% و 21,8% على التوالي سنة 2006، انتقلت نفقات التسيير من 1673931 مليون دج سنة 2007 الى 2300023 مليون دج سنة 2009، وهذا راجع الى ارتفاع في نفقات المستخدمين 32,7% والتحويلات الجارية 11,4%، ونفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، قد ارتفعت معاشات المجاهدين ب 17,2%، بينما خفضت النفقات في الوسائل والمستلزمات وفوائد الدين العام.<sup>263</sup>

<sup>263</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 82.

سجلت نفقات التسيير سنة 2014 انخفاض بقيمة 4494327 مليون دج مقارنة بسنة 2012 التي سجلت فيها 4782634 مليون دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادة في الأجور<sup>264</sup>، كما عرفت السنوات الأخيرة من فترة الدراسة تطور ملحوظ لنفقات التسيير وارتفاع متواصل وهذا راجع للأسباب التالية: رغبة الدولة في زيادة الاعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية الوطنية والتعليم، الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة وزارات من النقابات العمالية في شكل إضرابات واحتياجات من أجل منحهم امتيازات كزيادة الأجور والمنح، لهذا تجد الدولة نفسها في مأزق لتلبية طلباتهم.

**تحليل نفقات التجهيز:** سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع طبقا لمشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد لإبقاء الأولوية القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية والغاز... الخ وذلك لاستجابة أكثر الى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إنهاء البرامج الجارية.

## 2- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020): تسعى الدولة جاهدا لتغطية

نفقاتها العامة عن طريق تحصيل الإيرادات العامة، فهي تعتبر الوسيلة المالية للدولة بتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة للإيرادات العامة عدت أنواع، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84 . 17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر نجد منها إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدية والأتاوى؛ الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات... الخ.

<sup>264</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 92

**2-1 تبويب إيرادات الموازنة العامة : يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة الى قسمين :**

- **الإيرادات الإجبارية:** وهي أموال تقتطعها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتمثل في الإيرادات الجبائية والتي تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة ضمن الجدول . أ . من الموازنة العامة .

- **الإيرادات الاختيارية:** يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة .

**2-2 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة(2000 . 2020):**

الجدول رقم(4-2):تطور الإيرادات العامة للموازنة العامة في الجزائر (2000 – 2020) (المبالغ مليون دج)

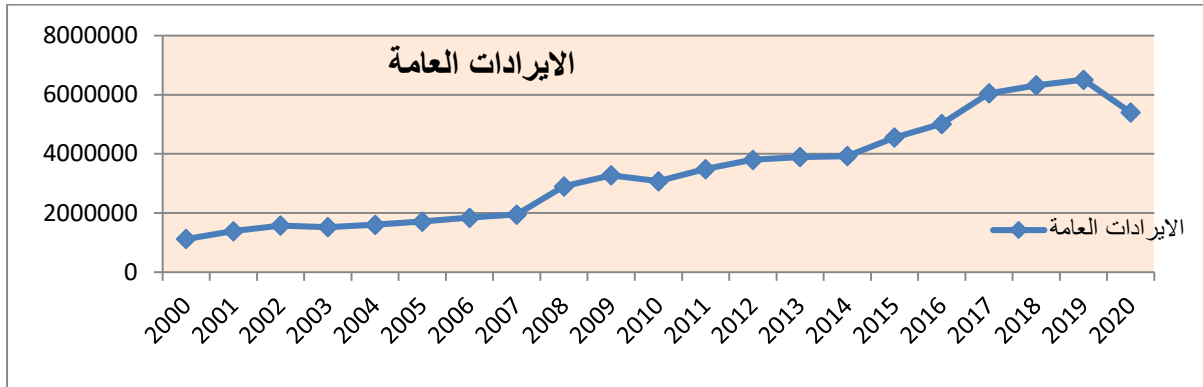
السنوات	الحماية البترولية	%	الإيرادات العادية	%	الإيرادات العامة
2000	720000	64,05	404924	35,95	1124924
2001	840600	60,48	549137	39,52	1389737
2002	916400	58,12	660284	41,88	1576684
2003	836060	54,80	689491	45,20	1525551
2004	862200	53,67	744197	46,33	1606397
2005	899000	52,45	814992	47,55	1713992
2006	916000	49,73	925925	50,27	1841925
2007	973000	49,92	976050	50,08	1949050
2008	1715400	59,10	1187048	40,90	2902448
2009	1927000	58,83	1348362	41,17	3275362
2010	1501700	48,84	1572944	51,16	3074644
2011	1529400	43,82	1960410	56,18	3489820
2012	1519040	39,93	2284990	60,07	3804030
2013	1615900	41,14	2279415	58,52	3895315
2014	1577730	40,16	2350018	59,84	3927748
2015	1722940	37,84	2829602	62,16	4552542
2016	1682550	33,57	3329031	66,43	5011581
2017	2126987	35,16	3920898	64,84	6047885
2018	2349694	35,16	3964265	62,79	6313959
2019	2714469	37,21	3793438	58,29	6507907
2020	1753381	32,49	3642454	67,51	5395835

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات : CONSULTEE LE 04/07/2020

- المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع : <http://dgpp-mf.gov.dz> données statistiques infra annuelles

- القانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 04 جوان 2020.

## الشكل رقم (3-4) : إجمالي الإيرادات العامة لدولة الجزائر خلال السنوات 2000 . 2020 .



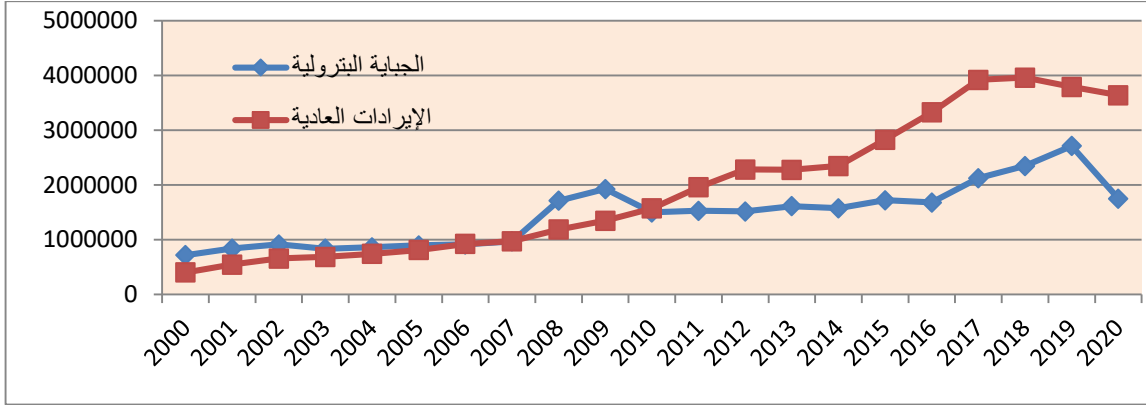
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ منحنى الإيرادات العامة منحنى تصاعدي طوال فترة الدراسة، حيث سجلت الفترة (2007-2000) ارتفاع مستمر للإيرادات العامة بلغت قيمتها خلال عام 2000 مبلغ يقدر بـ 1124924 مليون دج، لتصل عام 2007 مبلغ يقدر بـ 1949050 مليون دج، و هذا ما نلاحظه أيضا خلال سنة 2008 حيث قفزت الإيرادات العامة وسجلت مبلغ يقدر بـ 2902448 مليون دج، ويعزى الارتفاع الكبير للإيرادات بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة الأمر الذي أدى الى ارتفاع الإيرادات النفطية التي ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع الإيرادات العامة خلال نفس الفترة، وهي تعتبر المورد الرئيسي للإيرادات العامة.

نلاحظ خلال الفترة (2015 - 2019) ارتفاع الإيرادات العامة بشكل كبير مقارنة بسنوات الأولى من فترة الدراسة لتصل سنة 2015 بمبلغ يقدر بـ 4552542 مليون دج مقارنة بسنة 2014 التي سجلت فيها 3927748 مليون دج، لترتفع الإيرادات العامة وتسجل أعلى قيمة خلال سنة 2019 تقدر بـ 6507907 مليون دج وهذا راجع الى الإصلاحات الضريبية التي سعت إليها الدولة خلال هذه الفترة. تتكون الإيرادات العامة للجزائر من إجمالي الإيرادات العادية مضافا إليها الجباية البترولية، وهذا ما جعلنا نتساءل عن السبب الرئيسي الذي ساهم في ارتفاع الإيرادات العامة للجزائر خلال فترة الدراسة : هل هي الجباية البترولية أم الجباية العادية؟

## 3-2 مساهمة الجباية البترولية والإيرادات العادية في الإيرادات العامة للجزائر خلال (2000-2020):

الشكل رقم (4-4): تطور الجباية البترولية والإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

- مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ منحى الجباية البترولية غير مستقر وهذا راجع الى تأثيره بأسعار النفط العالمية (ارتفاع، انخفاض)، سجلت إيرادات الجباية البترولية سنة 2008 قيمة 1715400 مليون دج وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط العالمية الى 99,97 دولار للبرميل الواحد خلال سنة 2008، سرعان ما انخفضت الجباية البترولية سنة 2009 راجع الى انخفاض أسعار النفط العالمية لتصل الى 62,25 دولار للبرميل الواحد بسبب الأزمة المالية التي وقعت سنة 2008، عرفت الجباية البترولية سنة 2014 تراجع حيث بلغت 1577730 مليون دج أي بنسبة 40,16% في مساهمة إيرادات الميزانية، وهذا راجع الى انخفاض سعر برميل النفط، الذي ينعكس سلبا على احتياطات الصرف وانحيار الادخار ومن ثم الاستثمار والنمو، واستمر تراجع مساهمة الجباية البترولية مقارنة بنسبة مساهمة الإيرادات العادية في إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة: شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة

تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، كما أجهت الضرائب نحو الارتفاع و ذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي والتقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة الى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% الى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

لقد شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال السنوات (2010 – 2020) نلاحظ تطور الإيرادات الجباية العادية يفوق الإيرادات الجباية البترولية ، وهذا التحسن في الإيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيللة الضريبة على أرباح الشركات، وعليه يمكن تطوير مردودية الجباية العادية أكثر عن طريق فرض قوانين صارمة والمتابعة على تنفيذها، وتطوير طرق تحصيلها لكون الجباية العادية أكثر استقرار وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا ما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

#### - تفسير شكل تطور الإيرادات الجباية البترولية والإيرادات العادية لموازنة الجزائر (2000-2020):

المرحلة الأولى خلال الفترة (2000 – 2007): تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستمر لكلا المنحنيين، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الجباية البترولية يقع فوق منحنى الإيرادات العادية، ما يدل أن نسبة مساهمة الجباية البترولية الى إجمالي الإيرادات العامة تفوق نسبة مساهمة الإيرادات العادية الى إجمالي الإيرادات العامة ولكن بفارق ضئيل، كما نلاحظ تطابق المنحنيين خلال السنتين الأخيرتين من هذه المرحلة بمعنى تساوي بالتقريب نسبة المساهمة كل من الإيرادات العادية والجباية البترولية الى إجمالي الإيرادات العامة، وهنا نستنتج أن ارتفاع الجباية البترولية وارتفاع الإيرادات العادية أدت الى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة.

**المرحلة الثانية: خلال الفترة (2008-2009):** تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستمر للجباية البترولية والإيرادات العادية، لكن نمو الجباية البترولية فاق بكثير من نمو الإيرادات العادية هذا راجع الى ارتفاع الحاد لأسعار النفط العالمية.

**المرحلة الثالثة : خلال الفترة (2010 - 2020):** تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستمر للجباية العادية عكس الجباية البترولية ، وهذا ما يدل أن نسبة مساهمة الإيرادات العادية فاقت بكثير نسبة مساهمة الجباية البترولية الى إجمالي الإيرادات العامة.

نستنتج في هذه المرحلة أنه رغم تحسن أسعار النفط وارتفاع الجباية البترولية خلال الفترة 2016 الى غاية 2019 ما تزال الإيرادات العادية متفوقة على الجباية البترولية، وهذا يدل على ميزة تحسن النظام الضريبي وفعالية الإصلاحات الضريبية المنتهجة في الجزائر، يمكن القول أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا لارتباطه ومن تم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة الى عوامل أخرى، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية كونها أكثر استقرار وأقل تذبذبا وهذا ما يساعد على تحقيق استقرار السياسة المالية .

### 3 - وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2020 ):

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب القانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها<sup>265</sup>.

**- وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):** لقد شهدت الموازنة العامة للدولة تطورا كبيرا خلال هذه الفترة ، سواء في جانب نفقاتها العامة أو إيراداتها العامة، ورغم الإصلاحات المعتبرة التي قامت بها الجزائر في سياستها الميزانية إلا أنها لم تستطيع التحكم في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب بقاء ارتباط إيرادات

<sup>265</sup> المادة 06 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.



الموازنة بإيرادات الجباية البترولية من جهة، وصعوبة التحكم في حجم النفقات من جهة أخرى. الجدول الموالي يبين تطور أرصدة الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الدراسة:

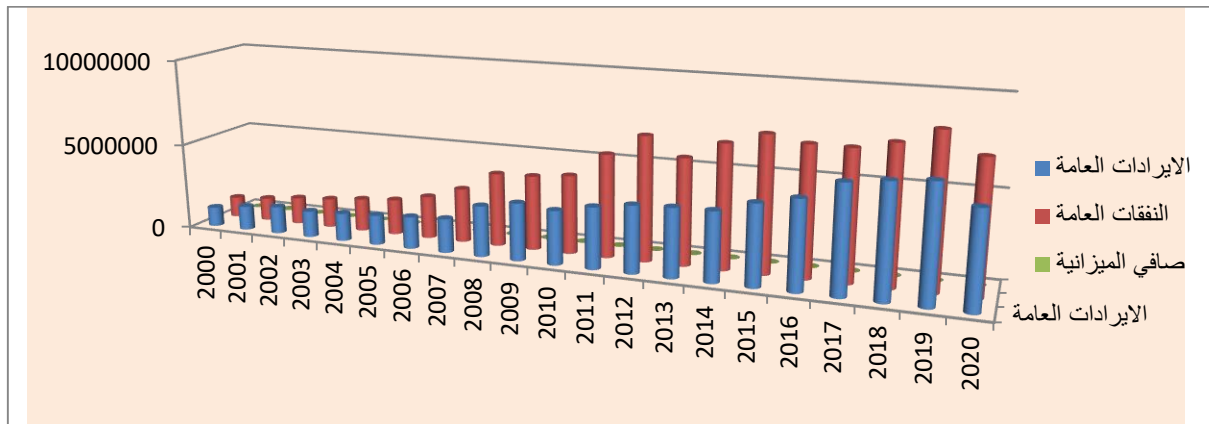
الجدول رقم (4-3): صافي الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020) المبالغ مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صافي الميزانية	- 54381	55226	- 16065	- 10256	- 187312	- 472165	- 647310
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صافي الميزانية	- 1281954	- 1381158	- 1113701	- 1496476	- 2468847	- 3246197	- 2205945
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الميزانية	- 3185994	- 3172340	- 2343735	- 1590283	- 1952532	- 2049251	- 1533389

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع: <http://dgpp-mf.gov.dz>

données statistiques infra annuelles -CONSULTEE LE 04/07/2020

الشكل رقم (4-5): تطور وضعية الموازنة العامة للجزائر كنتيجة بين النفقات والإيرادات العامة خلال 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

التغيرات المشار إليها هي كمحصلة لتطورات في جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام، حيث تم تسجيل عجز في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة (2000. 2020)، سجل عجزا سنة 2009 بقيمة مطلقة (9,757) دولار أمريكي ما يعادل نسبة (- 7.1 %) الى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مقابل تراجع الوضع المالي خلال هذه السنة، لكن سرعان ما تحسن الوضع المالي ليحقق رقم قياسي في الإيرادات العامة والمنح خلال سنة 2012، ويعزى هذا

التحسين زيادة العائدات النفطية كما لاحظناها سابقا، لكن انعكست سلبا على الموازنة العامة التي سجلت عجزا موازني قدر (10,129) مليون دولار أمريكي بنسبة ( - 5.0%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن هذا العجز الكلي قد تحقق في وقت سجل فيه الإنفاق بشقيه زيادة كبيرة مقارنة بالإيرادات العامة خلال نفس السنة، وسنة 2013 تعكس سنة 2012، وهذا نتيجة سعي الحكومة إلى خفض من نفقاتها العامة مقارنة بسنة 2012، ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويتضح من ذلك أن أسباب العجز قد تراكمت وتحكمت في البنية الهيكلية للميزانية العامة في الجزائر، ولذلك فقد عملت السلطات العمومية على وضع آلية "صندوق ضبط الموارد" لتحكم في عجز الميزانية العامة المحدد بقانون المالية السنوي.

### 3-3 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة:

يعتبر صندوق ضبط الموارد من أهم الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر وأكثرها علاقة بأسعار المحروقات، وهو ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها لا تخضع لقواعد الموازنة العامة للدولة، لكونها مستقلة عنها، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان)<sup>266</sup>، أنشئ صندوق ضبط الإيرادات تحت حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000<sup>267</sup>، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فائضا في موازنتها.

<sup>266</sup> نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 205.

<sup>267</sup> القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المادة 10 منه.

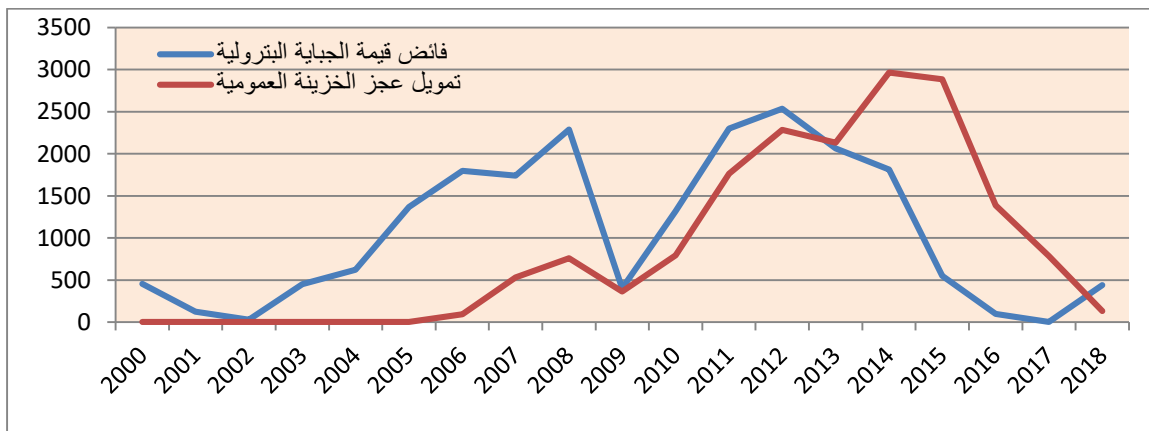
الجدول رقم (4-4): موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال (2000-2020) مليار دج

رصيد تخاني للسندوق	الاستخدامات				الموارد			البيان السنوات
	مجموع الاقطاعات	تمويل عجز الخزينة العمومية	تسديدات بنك الجزائر	تسديد المديونية العمومية	وضعية الصندوق قبل الاقطاعات	فائض قيمة الجباية البتروولية	رصيد الصندوق نحاية السنة السابقة	
232,1	221,1	0,0	0,0	221,1	453,2	453,2	-	2000
171,5	184,5	0,0	0,0	184,5	356	123,9	232,1	2001
27,9	170,1	0,0	0,0	170,1	198	26,5	171,5	2002
320,8	156	0,0	0,0	156,0	476,8	448,9	27,9	2003
721,6	222,7	0,0	0,0	222,7	944,3	623,5	320,8	2004
1842,6	247,8	0,0	0,0	247,8	2090,4	1368,8	721,6	2005
2931,0	709,6	91,5	0,0	618,1	3640,6	1798,0	1842,6	2006
3215,5	1454,4	532,0	608,0	314,4	4669,9	1738,9	2931,0	2007
4280,0	1223,6	758,2	0,0	465,4	5503,6	2288,1	3215,5	2008
4316,4	364,3	364,3	0,0	0,0	4680,7	400,7	4280,0	2009
4842,8	791,9	791,9	0,0	0,0	5634,7	1318,3	4316,4	2010
5381,6	1761,5	1761,5	0,0	0,0	7143,1	2300,0	4842,8	2011
5633,3	2283,3	2283,3	0,0	0,0	7916,6	2535,0	5381,6	2012
5563,0	2132,5	2132,5	0,0	0,0	7695,5	2062,2	5633,3	2013
4408,0	2965,6	2965,6	0,0	0,0	7373,6	1810,6	5563,0	2014
2072,1	2886,5	2886,5	0,0	0,0	4958,6	550,6	4408,0	2015
782,8	1387,9	1387,9	0,0	0,0	2170,7	98,6	2072,1	2016
0	784,4	784,4	0,0	0,0	784,4	0,0	782,8	2017
305,5	131,9	131,9	0,0	0,0	437,4	437,4	0,0	2018

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع: <http://dgpp-mf.gov.dz>

données statistiques infra annuelles -CONSULTEE LE 04/07/2020

الشكل رقم (4-6) تطور مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال (2000-2018)



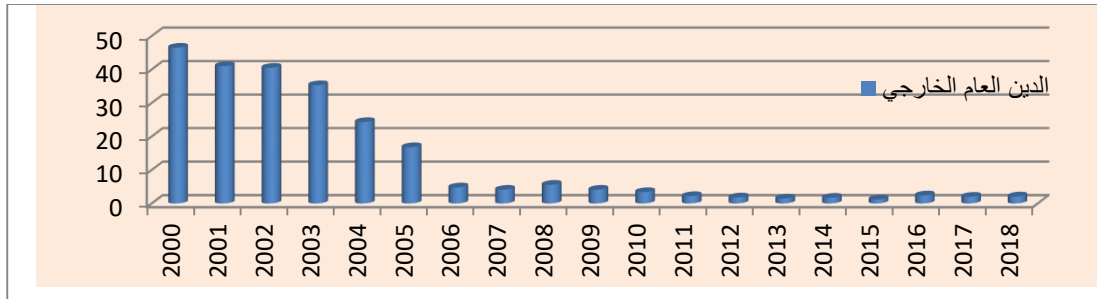
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

**تحليل المنحنيين:** تميزت مرحلة ما بعد 2006 بإدخال تعديلات على دور الصندوق ليتوسع الى تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دج، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية بصفة عامة وتمويل العجز الموازي بصفة خاصة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لبرنامج التنمية الاقتصادية بالإضافة الى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية الخارجية التي شرع فيها سنة 2004 والتي انتهت في حدود السنة 2008.

إن انخفاض أسعار النفط العالمية أدت الى انخفاض فائض القيمة على الجباية البترولية الى 550,8 مليار دج سنة 2015 تم الى 98,6 مليار دج سنة 2016 مقابل تمويل عجز الخزينة قدر بـ 2886,5 مليار دج و 1378,9 مليار دج خلال نفس السنتين مما ساهم في تآكل رصيد الصندوق بشكل كبير لينعدم في سنة 2017 أي بتمويل العجز الموازي بنسبة 100% من وضعية الصندوق قبل الاقتطاع وبالتالي يصبح رصيد الصندوق بعد الاقتطاع مساويا للصفر وهي نفس السنة التي انعدم فيها فائض قيمة الجباية البترولية، بمعنى أن الصندوق خسر خلال هذه السنة إجمالي أصوله، وهو رقم كبير جدا لصندوق وظيفته الأساسية هي الادخار .

- تطور إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر: من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (4-7): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي (2000. 2018) %



المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2018

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المبين في الشكل أعلاه، فقد سجلت أعلى نسبة قياسيا من إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2000 بنسبة قدرت 46.5 % الى الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى بقليل من نسبة إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2001 بحوالي 41.0%، في المقابل انخفضت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي بأقل بكثير إبتداء من سنة 2006 مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الدراسة وهذا راجع الى تمويل العجز الموازي من طرف صندوق ضبط الموارد وهي نفس سنة بداية تمويله العجز الموازي حسب ما لحظناه سابقا، حيث سجلت نسبة 5.61% الى الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا الانخفاض الى غاية 2013 التي سجلت أقل نسبة من إجمالي الدين العام الخارجي راجع الى تحسن الأوضاع المالية وسيطرة الحكومة على نفقاتها العامة وضبطها.

### ثالثا: فعالية الإيرادات الضريبية في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر (2000-2020):

إن إصلاح النظام الضريبي من خلال إدخال ضرائب جديدة هو محاولة الوصول الى نظام ضريبي يتجاوب مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، وعليه يقودنا الى التساؤل عن مدى فعالية الإصلاح الضريبي الذي تبنته الجزائر خلال فترة الدراسة ودوره في تحقيق استقرار السياسة المالية، ومن أجل الإجابة على هذا السؤال: سوف نقوم بتحليل الإيرادات الضريبية انطلاقا من تحليل الإيرادات العادية وتطورها خلال فترة الدراسة، وكذا مقارنة الإيرادات العادية الفعلية مع الإيرادات العادية المتوقعة لنفس الفترة، ومن تم تحليل مكونات الإيرادات الجبائية خلال فترات الإصلاح الضريبي، إضافة الى قياس ما يتحمله الاقتصاد الوطني من جباية.

## 1- تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

### 1-1- الحصيلة الفعلية للإيرادات العادية في الجزائر :

الجدول رقم (4-5) تطور الحصيلة الفعلية للإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) مليون دج

السنوات	إجمالي الإيرادات الجباية	نسبة مساهمة الإيرادات الجباية في إجمالي الإيرادات العادية	إجمالي (إيرادات أخرى + إيرادات استثنائية)	نسبة مساهمة إجمالي (إيرادات أخرى + إيرادات استثنائية) في إجمالي الإيرادات العادية	إجمالي الإيرادات العادية الفعلية
2000	349502	% 86,31	55422	% 13,69	404924
2001	398238	% 72,20	150899	% 27,48	549137
2002	482896	% 73,13	177388	% 26,87	660284
2003	524925	% 73,13	434566	% 26,86	689491
2004	580408	% 36,97	163789	% 63,03	744197
2005	640472	% 78	174520	% 22	814992
2006	720884	% 77,85	205041	% 22,15	925925
2007	766750	% 78,55	209300	% 21,15	976050
2008	965289	% 81,32	221759	% 18,68	1187048
2009	1146612	% 85,03	201750	% 14,97	1348362
2010	1297944	% 82,51	275000	% 17,49	1572944
2011	1527093	% 77,90	433317	% 22,10	1960410
2012	1908576	% 83,52	376414	% 16,47	2284990
2013	2031019	% 89,10	248396	% 10,90	2279415
2014	2091456	% 89	258562	% 11	2350018
2015	2354648	% 83,21	474954	% 16,78	2829602
2016	2482208	% 74,56	846823	% 25,43	3329031
2017	2630003	% 67,07	1290895	% 32,92	3920898
2018	2348500	% 59,24	1615765	% 40,76	3964265
2019	3041418	% 80,18	752020	% 19,82	3793438
2020	2599921	% 71,37	1042533	% 28,63	3642454

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع: <http://dgpp-mf.gov.dz> données statistiques infra annuelles

CONSULTEE LE 04/07/2020

- القانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 04 جوان 2020.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطور الإيرادات العادية خلال فترة الدراسة وهذا راجع بتطور حصيلة الإيرادات الجباية التي تساهم بأكبر نسبة الى إجمالي الإيرادات العادية مقارنة بإجمالي الإيرادات الأخرى مضاف إليها الإيرادات الاستثنائية، حيث سجلت سنة 2000 قيمة تقدر بـ 349502 مليون دج أي بنسبة 86,31 % الى إجمالي الإيرادات العادية، كما سجلت الإيرادات الجباية سنة 2009 حوالي 1146612 مليون دج مقابل نسبة 85,03 % الى إجمالي الإيرادات العادية، وهذا ما يجعلنا نقول أن إجمالي الإيرادات العادية تتكون بحوالي 80 % من الجباية العادية، وهي بدورها العامل المباشر الذي يؤثر على الإيرادات العادية .

الجدول رقم (4-6): تطور الحصيلة الفعلية لجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) مليون دج

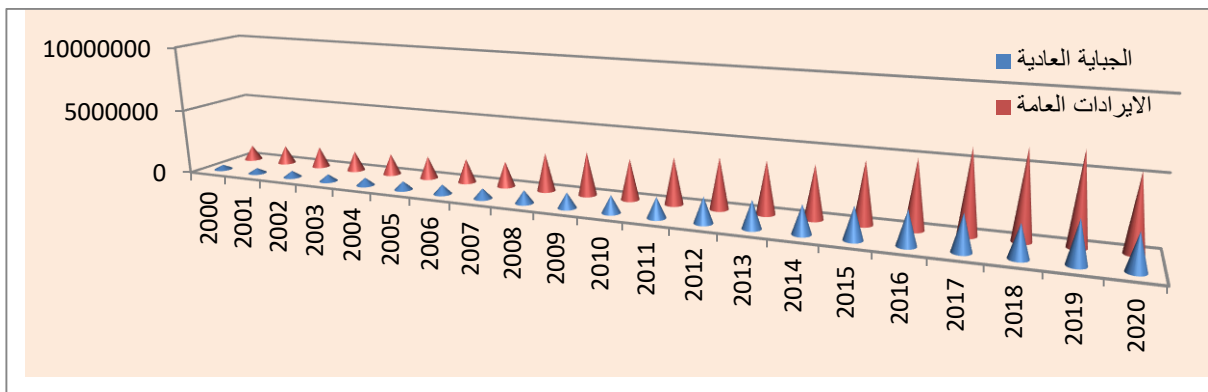
السنوات	إجمالي الإيرادات الجبائية	الإيرادات العامة الإجمالية	نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة	السنوات	إجمالي الإيرادات الجبائية	الإيرادات العامة الإجمالية	نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة
2000	349502	1124924	31,06%	2011	1527093	3489820	43,75%
2001	398238	1389737	28,65%	2012	1908576	3804030	50,17%
2002	482896	1576684	30,62%	2013	2031019	3895315	52,14%
2003	524925	1525551	34,40%	2014	2091456	3927748	53,24%
2004	580408	1606397	36,13%	2015	2354648	4552542	51,72%
2005	640472	1713992	37,36%	2016	2482208	5011581	49,52%
2006	720884	1841925	39,13%	2017	2630003	6047885	43,48%
2007	766750	1949050	39,33%	2018	2348500	6313959	37,19%
2008	965289	2902448	33,25%	2019	3041418	6507907	46,73%
2009	1146612	3275362	35,00%	2020	2599921	5395835	48,18%
2010	1297944	3074644	42,21%				

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع: <http://dgpp-mf.gov.dz> données statistiques infra annuelles

CONSULTEE LE 04/07/2020

- القانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 04 جوان 2020.

الشكل رقم (4-8): تطور الحصيلة الفعلية لجباية العادية والإيرادات العامة للجزائر (2000-2020) مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل المبيّن أعلاه، نجد أن الإيرادات الجبائية العادية شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة

الدراسة، إذ نلاحظ خلال (2008-2000) نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية الفعلية ضئيلة في تمويل الموازنة العامة

للدولة إذ بلغ متوسطها ما يعادل 32,47% من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع ذلك بالضرورة الى مشكل تحصيل

الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، ضيق قاعدة الجباية العادية وكذا الغش

والتهرب الضريبي إضافة الى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة مما ساعد على زيادة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة.

أما خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2011) لم يتجاوز متوسط نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة معدل 36,82 % ، وهذا ما يدل على استمرار هيمنة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة، ويرجع هذا أساسا الى كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية الى تشجيع الاستثمار والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا ولو باللجوء الى الغش والاحتيال أحيانا، إضافة الى وجود توجه نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي، إضافة الى ذلك ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار الجزائري والتي تؤثر سلبا على حصيلة الجباية العادية.

ابتداء من سنة 2012 ارتفعت حصيلة الجباية العادية لتسجل ما مقداره 2482208 مليون دج سنة 2016 ومن خلال ذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة، يمكن تفسير ذلك الى السياسة المنتهجة من طرف الدولة التي تهدف الى تغطية التراجع في الإيرادات العامة الناتج عن تراجع الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط إبتداء من منتصف عام 2014، إضافة الى تحصيل مليارات الدينارات بفضل برنامج الامتثال الجبائي الإرادي الذي شرع في تطبيقه منذ شهر أوت من سنة 2015، والذي كان من بين أهم أهدافه تمويل أموال السوق الموازية الى المؤسسات المصرفية، زيادة على هذا ارتفاع عائدات الضرائب نتيجة دخول مستثمرين جزائريين وأجانب في النشاط تبعا لاستفادتهم من مزايا ضريبية متنوعة.

تميزت سنة 2018 بانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية الى إجمالي الإيرادات العامة حيث سجلت ما مقداره 2348500 مليون دج، بالمقابل ارتفاع حصيلة الجباية البترولية في نفس السنة، لكن سرعان ما ارتفعت



الإيرادات الجبائية خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة وهذا تماشيا مع الإصلاحات الضريبية المنتهجة وانخفاض أسعار النفط في هذه الفترة.

## 1-2 مقارنة حصيلة الإيرادات العامة الفعلية مع الإيرادات العامة التقديرية في الجزائر (2000-2020):

إن حصيلة الإيرادات العامة الفعلية ومقارنتها مع الإيرادات العامة التقديرية للجزائر خلال الفترة (2000-2020) يوضح لنا عن مدى نجاعة خطة السياسة المالية وتقديراتها لتمويل الميزانية العامة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق رفاهية المجتمع، فهي تعبر لنا عن سرعة حركة النشاط الاقتصادي الفعلي أو تباطئه أو من عدمه.

الجدول رقم (4-7): تطور حصيلة الإيرادات العامة الفعلية والتقديرية للجزائر خلال (2000-2020) مليون دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة التقديرية	إجمالي الإيرادات العامة الفعلية	الفارق بين الإيرادات الفعلية والتوقعية	السنوات	إجمالي الإيرادات العامة التقديرية	إجمالي الإيرادات العامة الفعلية	الفارق بين الإيرادات الفعلية والتوقعية
2000	1028840	1124924	96084	2011	2992400	3489820	497420
2001	1234380	1389737	155357	2012	3455650	3804030	348380
2002	1457750	1576684	118934	2013	3820000	3895315	75315
2003	1451450	1525551	74101	2014	4218180	3927748	- 290432
2004	1528000	1606397	78397	2015	5635514	4552542	- 1082972
2005	1635830	1713992	78162	2016	4747430	5011581	264151
2006	1667920	1841925	174005	2017	5635514	6047885	412371
2007	1802616	1949050	146434	2018	6714265	6313959	- 400306
2008	1924000	2902448	978448	2019	6507907	6507907	0
2009	2786600	3275362	488762	2020	6289723	5395835	- 893888
2010	3081500	3074644	- 6856				

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع: <http://dgpp-mf.gov.dz>

- قوانين المالية لسنوات من 2000 الى 2020. -CONSULTEE LE 04/07/2020 données statistiques infra annuelles

فارق الإيرادات العامة = الإيرادات العامة الفعلية - الإيرادات العامة التقديرية

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ وجود فوارق مختلفة بين إجمالي الإيرادات العامة الفعلية وإجمالي الإيرادات العامة المتوقعة في الجزائر طوال فترة الدراسة بقيم مختلفة (موجبة، سالبة)، بحيث الفوارق ذات القيمة الموجبة تعبر عن الأداء الجيد لحصيلة الإيرادات العامة، بمعنى ارتفاع حصيلة الإيرادات العادية أو ارتفاع الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى الفوارق ذات القيمة السالبة تعبر إما عن ضعف الحصيلة الإيرادات العادية أو انخفاض الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، حسب الجدول الموالي :

جدول رقم (4-8): تطور فوارق الإيرادات العادية وفوارق الجباية البترولية نسبة الى فارق الإيرادات العامة في الجزائر  
(2000-2020) مليون دج

السنوات	إجمالي فارق الإيرادات العامة	إجمالي فارق الإيرادات العادية	نسبة مساهمة فارق الإيرادات العادية في فارق الإيرادات العامة	إجمالي فارق الجباية البترولية	نسبة مساهمة فارق جباية البترولية في فارق الإيرادات العامة	أسعار النفط للبرميل دولار أمريكي
2000	96084	-99916	103,98 - %	196000	203,98 %	27,60
2001	155357	46757	30,10 %	108600	69,90 %	23,12
2002	118934	118934	100 %	0	0	24,36
2003	74101	74101	100 %	0	0	28,10
2004	78397	78397	100 %	0	0	36,05
2005	78162	78162	100 %	0	0	50,59
2006	174005	174005	100 %	0	0	61,00
2007	146434	146434	100 %	0	0	69,04
2008	978448	233248	23,84 %	745200	76,16 %	94,10
2009	488762	190262	38,93 %	298500	61,07 %	60,86
2010	- 6856	327244	/	-334100	/	77,38
2011	497420	440410	88,53 %	57000	11,45 %	107,46
2012	348380	390940	112,21 %	-42560	21,21 - %	109,45
2013	75315	75315	100 %	0	0	105,86
2014	- 290432	-290432	100 - %	0	0	96,26
2015	- 1082972	-605792	55,93 - %	-477180	44,07 - %	49,49
2016	264151	264151	100 %	0	0	40,68
2017	412371	485504	117,73 %	-73133	17,73 - %	54,1
2018	- 400306	26218	6,55 %	-426524	93,45 - %	71,3
2019	0	0	0	0	0	66,9
2020	- 893888	-446944	50 - %	-446944	50 - %	43,40

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع: <http://dgpp-mf.gov.dz>

- قوانين المالية لسنوات من 2000 الى 2020. -CONSULTEE LE 07/07/2020 - données statistiques infra annuelles

فارق الإيرادات العامة = فوارق الإيرادات العادية + فوارق الجباية البترولية

فارق الإيرادات العادية = الإيرادات العادية الفعلية - الإيرادات العادية التقديرية

فارق الجباية البترولية = الجباية البترولية الفعلية - الجباية البترولية التقديرية

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ وجود قيم موجبة وأخرى سالبة لفوارق حصيلة الإيرادات العامة، حيث سجلت سنة 2000 ارتفاع حصيلة الجباية البترولية بقيمة فارق تقدر بـ 196000 مليون دج مما ساهمت في رفع من حصيلة الإيرادات العامة، بالمقابل انخفاض حصيلة الإيرادات العادية بقيمة فارق (- 99916 مليون دج) ما يثبت انخفاض مردودية النظام الضريبي وعدم فعاليته لكن هذا لم يؤثر سلبا على الإيرادات العامة بسبب سيطرة الجباية البترولية عليها، وخلال الفترة (2002 - 2007) تظهر فارق الإيرادات العادية بنسبة مساهمة في فارق الإيرادات العامة 100% ومرد ذلك الوضع الأمني الذي ساهم في زيادة الأوعية الضريبية نتيجة للبرامج الاستثمارية الكبرى التي

قامت بها الدولة خلال هذه الفترة من جهة، ومن جهة أخرى الى الأداء الجيد لأفراد الإدارة الضريبية، إضافة الى زيادة حجم التجارة الخارجية ساهم في زيادة مداخيل الجمارك، وسجلت الفترة 2008-2009 فارق موجب لكل من الإيرادات العادية والجبائية البترولية، رغم انخفاض وارتفاع حصيلة الجبائية البترولية خلال الفترة 2000-2010 إلا أنها فاقت حصيلة الإيرادات العادية وهذا ما لحظناه سابقا من خلال منحني تطور الإيرادات العادية والجبائية البترولية.

الفترة (2011-2020) تميزت بتذبذب فوارق الإيرادات العامة، نلاحظ تسجيل تذبذب في الحصيلة الفعلية للإيرادات العادية بسبب سياسة التحفيز والإعانات الضريبية التي كانت تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار المتعلقة بالإعفاءات والتخفيضات حسب كل ضريبة، كما تبقى مساهمة الإيرادات العادية تفوق مساهمة الجبائية البترولية في إجمالي فوارق الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، وهذا ما لحظناه سابقا من خلال منحني تطور الإيرادات العادية والجبائية البترولية.

### 1-3- مساهمة الإيرادات العادية في تمويل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

الجدول رقم (4-9) تطور تغطية الجبائية العادية لنفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) مليون دج

السنوات	الحصيلة الفعلية للجبائية العادية	نفقات التسيير	نسبة تغطية الجبائية العادية لنفقات التسيير	السنوات	الحصيلة الفعلية للجبائية العادية	نفقات التسيير	نسبة تغطية الجبائية العادية لنفقات التسيير
2000	349502	856193	40,82 %	2011	1527093	3879206	39,37 %
2001	398238	963633	41,32 %	2012	1908576	4782634	39,91 %
2002	482896	1097716	44,00 %	2013	2031019	4131536	49,16 %
2003	524925	1122761	46,75 %	2014	2091456	4494327	46,54 %
2004	580408	1251055	46,39 %	2015	2354648	4617009	51,00 %
2005	640472	1245132	51,43 %	2016	2482208	4585564	54,13 %
2006	720884	1437870	50,13 %	2017	2630003	4677182	56,23 %
2007	766750	1673931	45,80 %	2018	2648500	4648286	56,97 %
2008	965289	2217775	43,52 %	2019	3041418	4954476	61,39 %
2009	1146612	2300023	49,85 %	2020	2599921	4752440	54,71 %
2010	1297944	2659078	48,81 %				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

من الأهداف التي تسعى السياسة المالية الى تحقيقها هو تحقيق التوازن المالي، وأن تتوافق الإيرادات العامة مع

النفقات العامة، أما في الجزائر ومن خلال سياستها الجبائية تعمل على تغطية نفقاتها العادية ( نفقات التسيير ) على

الأقل عن طريق الجبائية العادية، وعلى الرغم من ارتفاع حصيلة الجبائية الفعلية العادية خلال فترة الدراسة إلا أنها تبقى

عاجزة عن تغطية نفقات التسيير التي شهدت زيادة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، في حين تجاوزت نسبة التغطية خلال سنتي 2005 و 2006 حاجز 50%، إلا أن الارتفاع القياسي لنفقات التسيير إبتداء من (2007-2014) متوسطا قدره 45,37% من إجمالي نفقات التسيير الفعلية، ويرجع هذا الى زيادة في حجم كتلة الأجرة، ليرتفع هذا المعدل خلال الفترة (2015-2020) ويسجل متوسطا قدره 54,66% وذلك بسبب تغير السياسة الإنفاقية للجزائر والتي أصبحت قائمة على أساس ترشيد النفقات العمومية بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية الناجمة عن تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014.

إن عجز الجباية العادية عن تغطية نفقات التسيير يعتبر مؤشرا واضحا على عدم كفاءة وفعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة للدولة لا سيما الجباية منها، ويرجع ذلك أساسا الى ضيق الوعاء الضريبي الذي فرضه الاقتصاد الريعي واتساع رقعة السوق الموازي وبالتالي زيادة التهرب الضريبي، إضافة الى كثرة الإعفاءات والتخفيضات التي وضعتها السلطات العمومية في أكثر من مرة بغية تحفيز الاستثمار .

**2- هيكل الإيرادات الجبائية وتطورها في الجزائر:** إن إصلاح النظام الضريبي في الجزائر وذلك من خلال خلق ضرائب جديدة أو إدخال تعديلات عليها هو محاولة الوصول الى نظام ضريبي يتجاوب مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ولمعرفة فعالية الإصلاح الضريبي من عدمه، سوف نقوم بدراسة تطور حصيلة الجباية العادية الفعلية ومقارنتها بالتقديرية، وحساب مؤشرات أداء التحصيل إضافة الى تحليل بنية الجباية العادية.

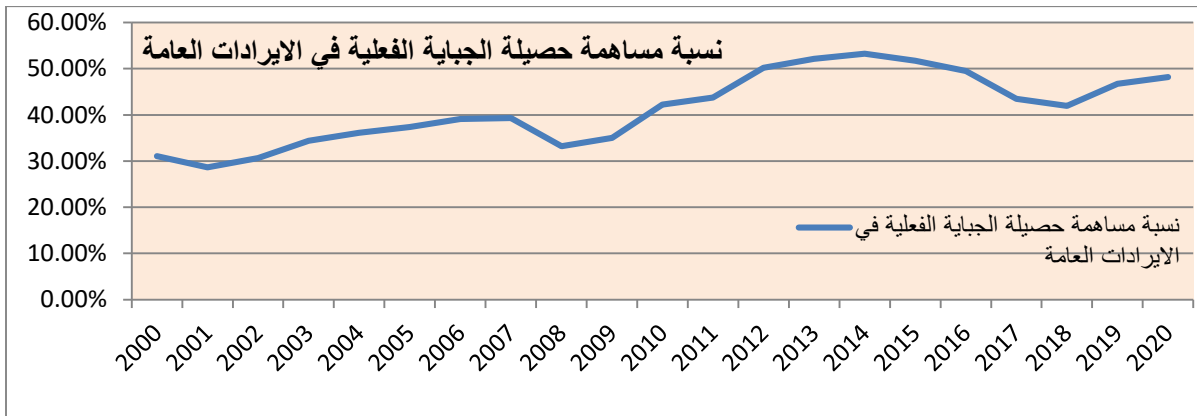
**2-1- الحصيلة الفعلية للجباية العادية:** تتكون الجباية العادية من الضرائب العائدة للموازنة العامة للدولة وكذا بعض الضرائب والرسوم العائدة بصفة جزئية لموازنة الدولة، هذا بالإضافة الى حواصل التسجيل والطابع وعوائد الرسوم الجمركية، حيث سنستعرض من خلال الجدول أدناه الحصيلة الفعلية للجباية العادية ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة الفعلية:

الجدول رقم (4-10): تطور الحصيلة الفعلية للجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) مليون دج

السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية	إجمالي الإيرادات العامة الفعلية	نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة	السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية	إجمالي الإيرادات العامة الفعلية	نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة
2000	349502	1124924	31,06%	2011	1527093	3489820	43,75%
2001	398238	1389737	28,65%	2012	1908576	3804030	50,17%
2002	482896	1576684	30,62%	2013	2031019	3895315	52,14%
2003	524925	1525551	34,40%	2014	2091456	3927748	53,24%
2004	580408	1606397	36,13%	2015	2354648	4552542	51,72%
2005	640472	1713992	37,36%	2016	2482208	5011581	49,52%
2006	720884	1841925	39,13%	2017	2630003	6047885	43,48%
2007	766750	1949050	39,33%	2018	2648500	6313959	41,94%
2008	965289	2902448	33,25%	2019	3041418	6507907	46,73%
2009	1146612	3275362	35,00%	2020	2599921	5395835	48,18%
2010	1297944	3074644	42,21%				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

الشكل رقم (4-9): تطور نسبة مساهمة حصيلة الجباية العادية الفعلية في الإيرادات العامة الفعلية للجزائر (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ منحى متذبذب لنسب مساهمة حصيلة الجباية العادية الفعلية في الإيرادات العامة الفعلية، حيث سجلت الفترة (2000-2008) ضعف مساهمة إيرادات الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للدولة من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع بالضرورة الى مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب وانتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة الى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة التي أدت الى ارتفاع الجباية البترولية وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، وابتداء من

سنة 2012، لكن تراجع نسبة مساهمة الجباية العادية لتصل سنة 2018 الى 37,19 % والتي تميزت بارتفاع أسعار البترول وارتفاع حصيلة الجباية البترولية، وفي السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة عادت لترتفع نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة بسبب ارتفاع عائدات الضرائب نتيجة الإصلاحات الضريبية المنتهجة مؤخرا.

**2-2- مؤشرات أداء التحصيل** : ترتبط مؤشرات التحصيل ارتباطا وثيقا بمؤشرات الوعاء وكلما كانت هذه الأخيرة جيدة أدت الى مؤشرات تحصيل أفضل ومن أهم مؤشرات التحصيل نجد:

● معدل تحقيق الأهداف :  $R_1 = ( \text{إجمالي التحصيل} / \text{الهدف المحدد} ) \times 100$

وهو يمثل نسبة ما تم تحقيقه فعلا مما كان مقدرا له في بداية السنة بحيث يعكس لنا مدى جدية الرقابة في التحصيل بالنسبة للقباضات.

● معدل تطور التحصيل :

$R_2 = [ ( \text{تحصيل سنة } N - \text{تحصيل سنة } (1 - N) ) / \text{تحصيل سنة } (1 - N) ] \times 100$

وهو يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يأخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل عليه في السنة الحالية.

**جدول رقم (4-11) : تحليل نتائج مؤشرات التحصيل الضريبي  $R_1$  مبلغ مليون دج**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
هدف التحصيل	425840	411380	438850	475890	532300	596930	610770	676116	754800	921000	1068500
التحصيل الفعلي	349502	398238	482896	524925	580408	640472	720884	766750	965289	1146612	1297944
$R_1$	82,07	96,80	110,03	110,30	109,03	107,29	118,02	113,40	127,88	124,49	121,47
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
هدف التحصيل	1324500	1595750	1831400	2267450	2845374	272280	2845374	3033027			
التحصيل الفعلي	1527093	1908576	2031019	2091456	2354648	2482208	2630003	2648500			
$R_1$	115,29	119,60	110,89	92,23	82,75	91,16	92,43	87,32			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع مؤشر التحصيل الضريبي  $R_1$  وهو مؤشر مرتبط بمعدل تحقيق

الأهداف، حيث سجل مؤشر التحصيل الضريبي خلال الفترة (2002-2013) نسب أكبر من 100% من كل

سنة أي إجمالي التحصيل كان يفوق الهدف المحدد، وهذا الأمر جيد لأنه يدل على السعي من طرف المصالح الجبائية للتحكم في الوعاء الجبائي وبالتالي عدم تضييع فرصة أي مبلغ يمكن تحصيله، وكانت سنة 2008 قد سجلت أعلى معدل تحصيل ضريبي قدر بـ 127,88% وهو يشير الى الفارق الكبير من الهدف المحدد للتحصيل وإجمالي التحصيل الفعلي، ما يدل على فعالية الإصلاحات الضريبية المنتهجة في الجزائر. أما الفترة (2013-2018) نلاحظ انخفاض سجل مؤشر التحصيل معدلات أقل من 100% فهو يعكس عدم تحكم المصالح الجبائية في العدد الفعلي للفتة المكلفة بالضريبة أي عدم تحكم في الأوعية الجبائية على المستوى الوطني، وهذا ما يدل على انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبي خلال هذه الفترة.

جدول رقم (4-12) : تحليل نتائج مؤشرات التحصيل الضريبي  $R_2$  مبلغ مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التحصيل الفعلي	349502	398238	482896	524925	580408	640472	720884	766750	965289	1146612	1297944
$R_2$	-	13,94	21,25	08,70	10,56	10,34	12,55	6,36	25,89	18,78	13,19
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
التحصيل الفعلي	1527093	1908576	2031019	2091456	2354648	2482208	2630003	2648500			
$R_2$	17,65	24,98	06,41	02,97	12,58	05,41	05,95	0,70			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ معدلات تطور التحصيل الضريبي مهمة من سنة الى أخرى فهي تمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، حيث سجلت سنة 2008 أعلى درجة نمو التحصيل الضريبي قدرت بحوالي 25,89% وهي نفس السنة التي سجلت فيها أعلى معدل تحقيق الهدف، وهذا ما يدل على المتابعة الجبائية الصارمة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي من جهة.

2-3 تحليل هيكل الإيرادات الجبائية: سنقوم بتحليل تطور الحصيلة المالية لأهم مكونات الإيرادات الجبائية :

الجدول رقم(4-13): تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) مبالغ مليار دج

السنوات	إيرادات الجبائية العادية		الضرائب المباشرة		الضرائب غير المباشرة		التسجيل والطابع		الرسوم الجمركية	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
2000	% 100	349502	% 23,46	82020	% 42,82	149670	% 04,63	16210	% 29,06	101600
2001	% 100	398238	% 24,72	98480	% 41,41	164950	% 04,22	16840	% 29,62	117970
2002	% 100	482896	% 23,24	112230	% 37,11	179240	% 03,90	18870	% 35,73	172560
2003	% 100	524925	% 42,36	127910	% 42,56	223430	% 03,67	19290	% 29,39	154290
2004	% 100	580408	% 25,49	147980	% 47,20	274000	% 03,06	19590	% 23,92	138840
2005	% 100	640472	% 26,25	168140	% 48,21	308820	% 03,06	19620	% 22,46	143890
2006	% 100	720884	% 33,46	241220	% 47,34	341280	% 03,26	23540	% 15,93	114840
2007	% 100	766750	% 33,65	258080	% 45,31	347420	% 03,66	28130	% 17,36	133120
2008	% 100	965289	% 34,34	331550	% 45,08	435240	% 03,48	33620	% 17,08	164870
2009	% 100	1146612	% 40,30	462130	% 41,72	478430	% 03,21	35810	% 14,85	170240
2010	% 100	1297944	% 43,27	561680	% 39,65	514750	% 03,05	39650	% 14,02	181860
2011	% 100	1527093	% 42,81	653880	% 35,32	539400	% 02,95	45190	% 13,77	210430
2012	% 100	1908576	% 46,41	885900	% 35,88	684800	% 03,05	58400	% 18,61	355200
2013	% 100	2031019	% 44,10	895730	% 34,19	694500	% 03,07	62510	% 18,62	378300
2014	% 100	2091456	% 43,74	914850	% 35,26	737500	% 03,33	69850	% 17,65	369200
2015	% 100	2354648	% 43,93	1034470	% 35,27	830560	% 03,59	84710	% 17,19	404860
2016	% 100	2728450	% 39,00	1064300	% 37,18	1014580	% 03,27	89310	% 20,53	560260
2017	% 100	2630003	% 45,91	1207589	% 36,69	965045	% 03,52	92601	% 13,86	364768
2018	% 100	2648500	% 44,74	1185039	% 40,18	1064412	% 03,23	85559	% 11,83	313490

: Rétrospectives statistiques 1962-2011, disponible sur le site:

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية

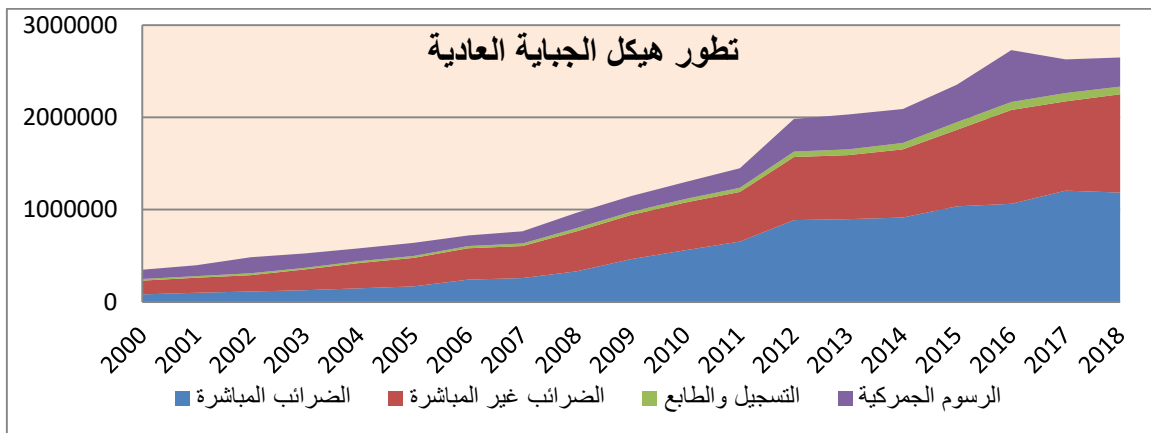
- [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES\\_PUBLIQUES.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf).

- Bulletins statistiques 4<sup>ème</sup> trimestre 2017 , disponible sur le site :

- [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_41f.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_41f.pdf)

Page consultée le : 11/07/2020

الشكل رقم(4-10): تطور هيكل الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

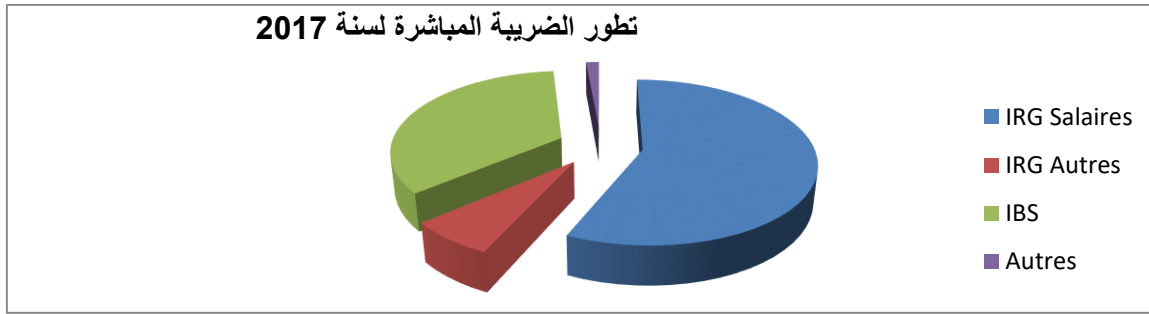


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق.



- **تحليل الضرائب المباشرة:** إن العنصر الأساسي الذي ساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة هي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتببات، والتي عرفت إصلاحات عديدة بحيث تم تعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية من خلال رفع الحد الأدنى للإخضاع الضريبي وخفض في معدل الهامشي الأعلى وقلص عدد الأقساط الضريبية من خمسة إلى ثلاثة، لقد استمر نمو هذا النوع من الضرائب خاصة بعد إصلاح 2008 لترتفع هذه النسبة إلى 64,57% سنة 2012 ويعود هذا التطور إلى نظام الاقتطاع من المنبع الذي يحد من التهرب والغش الضريبيين، واستمر نمو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتببات ويرجع هذا إلى الإصلاحات الضريبية المنتهجة.

الشكل رقم (4-11) تطور الضريبة المباشرة في الجزائر لسنة 2017:



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

- **تحليل الضرائب غير المباشرة:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الضرائب غير المباشرة كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الجباية العادية متذبذبة حيث سجلت نسب معتبرة من إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط مساهمتها في حصيلة الجباية العادية ما يعادل نسبة 35,96% خلال الفترة (2000-2018) بسبب الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك بفعل ارتفاع الإنفاق العمومي أو الخاص الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن ثم ارتفاع حصيلة الرسم على الواردات، إضافة إلى توسيع مجال الإخضاع وتحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة خاصة من خلال الرقابة والزامية الفوترة.

-التسجيل والطابع: الأمر الملاحظ من خلال الجدول السابق هو الضعف الشديد لمساهمة حواصل التسجيل والطابع في تمويل إيرادات الجباية العادية طوال هذه الفترة لا تتعدى 3%، وسبب ذلك اتساع حجم السوق الموازي.

- الرسوم الجمركية: على الرغم من عملية التفكيك الجمركي إلا أن حصيلة الرسوم الجمركية في تطور مستمر، وهذا يرجع أساسا الى التطور الكبير في واردات الجزائر من السلع والخدمات بسبب عجز الهيكل الإنتاجي المحلي عن تلبية الارتفاع المتزايد في الطلب الذي ترتب عن برامج الاستثمارات العمومية.

### 3- مساهمة الإيرادات الضريبية في تحقيق استقرار السياسة المالية:

3-1 مؤشرات مردودية النظام الضريبي: من أهم أهداف المالية الضريبية هو تغطية النفقات العامة، وهو الهدف الأصلي للضريبة بالرغم من بروز أهداف جديدة لها، ولقياس درجة المردودية المالية للنظام الضريبي يمكن استخدام مؤشرات التالية:

- مؤشر مدى القدرة على تغطية النفقات العامة: ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

معدل تغطية النفقات العمومية = الحصيلة الضريبية للسنة / إجمالي النفقات العمومية للسنة.

الجدول رقم (4-14): تطور مؤشر تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) مليون دج

السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية	إجمالي النفقات العامة الفعلية	مؤشر تغطية النفقات العامة	السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية	إجمالي النفقات العامة الفعلية	مؤشر تغطية النفقات العامة
2000	349502	1178122	0,29	2011	1527093	5853569	0,26
2001	398238	1321028	0,30	2012	1908576	7058179	0,27
2002	482896	1550646	0,31	2013	2031019	6024131	0,33
2003	524925	1690175	0,31	2014	2091456	6995769	0,29
2004	580408	1891769	0,30	2015	2354648	7656330	0,30
2005	640472	2052037	0,31	2016	2482208	7297494	0,34
2006	720884	2453014	0,29	2017	2630003	7282630	0,36
2007	766750	3108569	0,24	2018	2648500	7726291	0,34
2008	965289	4191051	0,23	2019	3041418	8557158	0,35
2009	1146612	4246334	0,27	2020	2599921	7372710	0,35
2010	1297944	4466940	0,29				

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول السابقة

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض مؤشر تغطية النفقات العامة حيث سجل طوال فترة الدراسة نسب أقل من الواحد، وكلما كان هذا المعدل قريب من الواحد أو أكبر منه كلما دل ذلك على قدرة النظام الضريبي على تعبئة الموارد الضريبية، حيث بلغ متوسط مؤشر تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ما يعادل 0,30 وهو أقل بكثير من الواحد، وعليه يمكن القول أن النتائج المسجلة عموما تبين لنا أن مؤشر تغطية النفقات في الجزائر مازال ضعيف بالرغم من تطور حصيلة الإيرادات الجبائية.

- **قياس الضغط الضريبي:** يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أن الهدف من دراسة الضغط الضريبي هو التحكم في مختلف هذه التغييرات وهذا لتفادي الانعكاسات غير المرغوبة، خاصة عند ارتفاع النفقات العامة وصعوبة تمويلها تسعى الحكومة للبحث عن مصادر تمويل مالية أخرى فتلجأ للضريبة كأحد مصادر هامة لتمويل نفقاتها المتزايدة، لذلك يجب التحكم في عبئها بالشكل الذي يضمن السير الحسن للاقتصاد الوطني دون إلحاق الضرر بالمكلفين.

يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام وذلك

وفق العلاقة التالية:  $\text{معدل الضغط الضريبي} = (\text{مجموع الضرائب} / \text{النتائج المحلي الخام}) \times 100$

الجدول رقم (4-15): معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية 10 <sup>9</sup> دج	النتائج المحلي الخام خارج المحروقات 10 <sup>9</sup> دج	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات	السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية 10 <sup>9</sup> دج	النتائج المحلي الخام خارج المحروقات 10 <sup>9</sup> دج	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات
2000	349,502	7811,2	13,93%	2010	1297,944	7811,2	16,61%
2001	398,238	9346,5	14,30%	2011	1527,093	9346,5	16,33%
2002	482,896	10673,2	15,85%	2012	1908,576	10673,2	17,88%
2003	524,925	11679,9	15,51%	2013	2031,019	11679,9	17,38%
2004	580,408	12570,8	15,15%	2014	2091,456	12570,8	16,63%
2005	640,472	13578,4	15,21%	2015	2354,648	13578,4	17,37%
2006	720,884	14489,0	15,60%	2016	2482,208	14489,0	17,13%
2007	766,750	14876,1	14,56%	2017	2630,003	14876,1	17,67%
2008	965,289	15711,3	15,96%	2018	2648,500	15711,3	16,85%
2009	1146,612		16,71%				

<http://dgpp-mf.gov.dz>

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية المتوفرة على الموقع:

-données statistiques infra annuelles

CONSULTEE LE 12/07/2020

لقد حدد الاقتصادي الاستراتيجي (كولن كلارك) مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25% كما لحظناه سابقا، وباعتبار أن جزء كبير من الناتج المحلي الخام الذي يصل أحيانا الى 35% هو عبارة عن نפט، وأن الجباية البترولية تشكل نسبة كبيرة من الحصيلة الضريبية فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا الى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات مقارنة مع مستوى الضغط الضريبي النموذجي والمقدر بـ 25% ، حيث بلغ متوسط الضغط الضريبي في الجزائر خلال هذه الفترة ما يعادل 16,14% فهو أقل من المعدل النموذجي، ويمكن القول أن النتائج المسجلة عموما تبين أن مستوى الضغط الضريبي خارج الجباية البترولية في الجزائر مزال ضعيف بالرغم من تطور عمليات التحصيل الضريبي، وهذا ما يدل على وجود طاقة ضريبية بنسب كبيرة يمكن إخضاعها للاقتطاع دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني.

- المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام: وهي تشير عن مدى استجابة العائد الضريبي للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام، وتقاس بالعلاقة التالية :

المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام = التغير النسبي في حصيللة الضرائب / التغير النسبي في الناتج المحلي الخام

الجدول رقم (4-16): المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	التغير النسبي في حصيللة الضرائب	التغير النسبي في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	السنوات	المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام خارج المحروقات	التغير النسبي في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام خارج المحروقات
2001	48,736	276	2010	0,17	952,3	0,15
2002	84,658	262,5	2011	0,32	1535,3	0,14
2003	42,029	337,7	2012	0,12	1326,7	0,28
2004	55,483	445,9	2013	0,12	1006,7	0,12
2005	60,064	379,8	2014	0,15	890,9	0,06
2006	80,412	410,3	2015	0,19	1007,6	0,26
2007	45,866	644,2	2016	0,07	910,6	0,14
2008	198,539	782,5	2017	0,25	387,1	0,38
2009	181,323	812,8	2018	0,22	835,2	0,02

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام سجلت خلال فترة الدراسة نسب ضعيفة في درجة مرونة النظام الضريبي، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2017 نتيجة الاصطلاحات الضريبية خلال نفس السنة، وسجلت سنة 2018 أقل نسبة مقارنة بسنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن النظام الضريبي غير مرن.

**3-2- ضرورة تطوير الجباية العادية لتمويل العجز الموازي:** رغم الإصلاحات الضريبية المتتالية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة إلا أنها لم تصل الى تحقيق درجة الفعالية المطلقة، وسجلت السياسة المالية طوال فترة الدراسة عجز موازي، ومن أجل تحقيق استقرار السياسة المالية ورفع من حصيللة الجباية العادية لابد من التقيد بمايلي:

**أ - إصلاح المحيط الداخلي للنظام الجبائي الجزائري:**

**إصلاح الإدارة الضريبية:** يتميز نجاح السياسة الضريبية بدرجة كبيرة على مدى كفاءة الإدارة الضريبية وهذا بإتباع عدة إجراءات منها تبسيط هيكل الإدارة الضريبية الحالية، إدخال التكنولوجيا ورقمنه الإدارة الضريبية .

**إصلاح التشريع الضريبي:** من أهم المقترحات نجد فصل قانون الجباية عن قانون المالية ضمانا لاستقرار المنظومة التشريعية الجبائية الجزائرية.

رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين: يجب إتباع بعض الاقتراحات منها توظيف السلطات الضريبية للطرق الاقناعية عن طريق حملات التوعية لجميع المكلفين، نشر المستجدات الضريبية.

مكافحة التهرب الضريبي: استوجب إتباع طرق تشريعية وتنظيمية بشتى أنواعها منها توسيع تقنية الاقتطاع من المصدر باعتبارها تقنية جد فعالة لمكافحة التهرب الضريبي، تفعيل الرقابة الجبائية على اختلاف أشكالها.

ب- إصلاح المحيط الخارجي للنظام الجبائي الجزائري: يهدف لفعالية السياسة الضريبية، يتركز على محاربة ظاهرة الفساد الضريبي كأحد أشكال الفساد المالي، قامت الجزائر بتكثيف عدت قوانين والتشريعات التي تقي منه وتكافحه، كما وقعت على المعاهدات الدولية التي تندرج في هذا الإطار، أهمها:

سنة 2003: صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، وفق مرسوم رئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004.<sup>268</sup> كما صادقت الجزائر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية 2003، وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أبريل 2006.<sup>269</sup>

سنة 2005: أصدرت الجزائر القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال باعتبار جريمة تبييض الأموال تعبر عن صورة من صور الفساد الاقتصادي والتي لها تأثيرها السلبي الكبير على الاقتصاد ككل وعلى العملية التنموية خصوصا.

سنة 2006: قامت الجزائر بتقنية آلية الوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إصدار مرسوم رئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 المحدد لكيفية التصريح بالامتلاكات بالنسبة للموظفين العموميين.

سنة 2010: إصدار الأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، تعديل القانون رقم 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 والذي أنشأ الديوان المركزي لقمع الفساد<sup>270</sup>.

<sup>268</sup> المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004 المادة 01 منه.

<sup>269</sup> المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أبريل 2006 لاسيما المادة 01 منه.

<sup>270</sup> الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لاسيما المادة 03 منه.

سنة 2011: إصدار التعديل الثاني للقانون رقم 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011، لاسيما المادتين 26 و 29 منه.

### 3-3 أثر عجز الموازنة على بعض المؤشرات الاقتصادية:

#### أثر العجز على التضخم:

الجدول رقم (4-17): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	% 0,3	% 4,2	% 1,4	% 2,6	% 3,6	% 1,6	% 2,5	% 3,5	% 4,9	% 5,7	% 3,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
معدل التضخم	% 4,5	% 8,9	% 3,2	% 2,9	% 4,9	% 6,7	% 5,9	% 4,3			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات المتوفرة على الموقع: <http://www.ons.dz>

من خلال الجدول أعلاه، سجلت الجزائر في سنة 2000 معدل قدره 0,3% وهو أدنى حد لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى انتهاج الدولة لسياساتها المالية والنقدية التقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة الى تخفيض المداخيل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة، والتحكم في توسع الكتلة النقدية، لكن سنة 2001 شهدت معدل التضخم مرتفع ليصل الى مستوى 4,2% وهي نفس سنة بداية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ترتب عنه التوسع في الإنفاق العام، إلا أنه خلال الفترة 2013-2014 تراجع نسبيا وذلك بالموازاة مع انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حتى عرفت معدلات التضخم ارتفاعا جديدا ابتداء من سنة 2015 وهذا نتيجة للظرف المالي والنقدي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وتراجع قيمة العملة الوطنية.

أثر العجز على البطالة: الجدول رقم (4-18): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	% 29,4	% 27,3	% 25,4	% 23,7	% 17,6	% 15,2	% 12,3	% 13,8	% 11,3	% 10,2	% 10,0
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
معدل البطالة	% 10,0	% 11,0	% 9,8	% 10,6	% 11,0	% 11,2	% 11,5	% 11,7			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات المتوفرة على الموقع: <http://www.ons.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض تدريجي لمعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، إن هذا التراجع كان نتيجة حتمية لارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، و انتهاج الجزائر سياسة إنفاق توسعية لمحاربة البطالة، كما واصلت الحكومة مجموعة واسعة من برامج التوظيف، والذي شملت الأشغال العمومية، وبرامج التمويل المصغر، كما زادت الدعم المالي للزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إسناد دعمها للصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر (ANGEM) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، إضافة الى القيام ببرامج التشغيل في إطار عقود ما قبل التشغيل المخصص لإدماج خريجي الجامعات، وبرنامج المساعدة على الإدماج المهني.

أثر العجز على الاستثمار: الجدول رقم (4-19): تطور حجم الاستثمار العمومي في الجزائر (2000-2016) الوحدة 10<sup>9</sup> دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار العمومي	290,20	368,70	448,30	441,00	434,40	672,50	794,50	1.177,60	1.440,80	1.425,50	1.508,60
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016					
الاستثمار العمومي	1.544,80	1.761,90	1.632,80	1.697,20	1.587,40	1.527,30					

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات المتوفرة على الموقع: <http://www.ons.dz>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تسارع حجم الاستثمار العمومي بداية من سنة 2000، حيث استعادت الدولة دورها الاقتصادي راجع الى الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج تنمية متوسطة المدى تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، والبرنامج الخماسي (المذكورة سابقا).



- **تحديات تطور الضريبة في الجزائر:** تعترض مسار الإصلاحات الجبائية بعض التحديات والرهانات، مما يضطر النظام الجبائي الحالي مواجهتها والتساير معها في سبيل تحقيق فعالية السياسة الضريبية للأهداف التي وجدت من أجلها:

- **الازدواج الضريبي:** يتم معالجة الازدواج الضريبي حسب طبيعته، فبالنسبة للازدواج المحلي فيكون بتوحيد السلطات الضريبية، وعدم إخضاع المكلف لعدة قواعد ضريبية والتي تفرض كل منها ضريبة على نفس الوعاء الضريبي، أما بالنسبة للازدواج الدولي، فيمكن تجنبه عن طريق الاتفاقيات ما بين الدول أو المعاهدات الدولية.

- **التهرب الضريبي الدولي:** الوضعية مختلفة بالنسبة للتهرب الضريبي الدولي، إذ تقل الأحكام والقوانين الكفيلة بمكافحة هذه الظاهرة رغم خطورتها.

- **ظهور وتنامي التجارة الالكترونية:** من واجب الدول بصفة عامة والجزائر عصرنه نظمها الضريبية من أجل مواجهة هذه التحديات من خلال مراجعة الإطار التشريعي وفق متطلبات التجارة الالكترونية لاسيما إقرار العقود والتوقعات الالكترونية واستخدام نظم خاصة بتأمين قواعد البيانات .

- **التحديات البيئية:** أن تطبيق الضرائب البيئية في الجزائر لا يزال يشوبه العديد من النقائص خاصة في ظل عدم وجود مقومات لتفعيل التشريعات الداعمة للضريبة البيئية وذلك لغياب الكثير من المعينات الأساسية من ناحية الرصد والتقييم وندرة الكوادر البيئية المؤهلة، وهذا ما يعكس لنا أن الجزائر لا تمتلك سياسة متكاملة معلنة للتوافق البيئي وتطبيق القوانين، كذلك فإنه لا توجد بالجزائر هيئة محددة تختص بمتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية لاسيما الضريبة منها، وهو ما يطرح تحدي آخر أمام النظام الضريبي البيئي.

### المبحث الثالث: دراسة قياسية لمساهمة الإيرادات الضريبة الفعلية في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 .

من بين النظريات المناسبة التي تساعد في تحليل العلاقات الاقتصادية نجد نظرية الاقتصاد القياسي، والتي يستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية التقدير والتنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لتهدف في الأخير لوضع القرار المناسب على أساس علمي.

في هذا الإطار سوف نقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي لكل من الإيرادات العامة، الإيرادات العادية، الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، وربطها بأهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر عليها، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2000-2018 حيث سيتم الاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي من اختبارات الاستقرار واختبار السببية واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحليله.

تتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات واختبار استقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي ولإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل وتفاديا للانحدار الزائف بين المتغيرات نستخدم اختبار التكامل المشترك وهي خطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لان التحليل القياسية تتطلب استقرارية السلاسل الزمنية وهو أول شرط في التكامل المشترك.

وتعرف الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن<sup>271</sup>.

تجدر الإشارة الى أن عدم استقرار السلاسل الزمنية والتي تمثل البيانات الحقيقية يعود الى شكل أو نمط هذه السلاسل فهي إما أن تكون من نمط "Trend Stationary" أو من نمط "Difference Stationary" ويمكن توضيحها كالتالي:

- النمط الأول TS : يعني أنها سلاسل زمنية غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة، بالإضافة الى شكل عشوائي مستقر توقعه صفر وتباينه ثابت.

- النمط الثاني DS : هي سلاسل زمنية غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة ومن اجل جعلها مستقرة يتم اختبارها من خلال اختبار ديكي فولر البسيط أو الموسع.

يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع 1981 Augmented Dickey Fuller (ADF) اختبار لوجود الجذر الأحادي ، ويعتمد على نفس عناصر (DF) ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) الى نموذج من نوع AR(P)

<sup>271</sup> مكيدش محمد، ساهد عبد القادر (2008) دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نموذج GARCH ، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة،

العدد 03، ص 175.

للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إذا كانت من مسار TS أم DS .

اختبار فيليب بيرون Philips Perron (1988) لقد اقترح طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

اختبار الاستقرارية لـ KPSS : Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin (1992) يأخذ هذا الاختبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن وأيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة وذلك عن طريق اختبار فرضيتين السابقتين كما في اختبار ديكي فولر ثم حساب مربع البواقي، حيث إذا كانت إحصائية معامل لاغرانج الحسابية أكبر من الجدولية فهذا يعني أن السلسلة مستقرة والعكس صحيح.

تكون علاقة تكامل مشترك إذا كانت العلاقة التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر  $I(0)$ ، عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين  $X_t$  و  $Y_t$ ، ونتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الأحادي على سلسلة البواقي  $e_t$  باستخدام اختبارات الاستقرار ADF, DF, PP . كما أن إجراء هذا الاختبار يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلية في النموذج متكاملة من نفس الرتبة.

كما يعد تحليل التكامل المشترك من الأدوات المهمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، إضافة الى ذلك يساعد في تحديد المستوى التوازني بين البيانات المستقرة والبيانات غير المستقرة. وأهم اختبارات التكامل المشترك نجد:

- اختبار انجل وكرانجر " Engle-Granger test " يسمى بالاختبار ذو الخطوتين إذ يستخدم في النماذج التي تتكون من متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل.
- اختبار جوهانسن " Johansen and Juselius test " طور جوهانسن تقنية يمكن من خلالها تقديم تقديرات الارجحية العظمى لكل متجهات التكامل المشترك التي يمكن أن توجد بين مجموعة من المتغيرات.

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model : بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج للمستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

1- خصائص الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة : يمكن توضيح الخصائص الإحصائية الوصفية للمتغيرات من

خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4-20): الإحصائية الوصفية لمؤشر الدراسة الفترة (2000-2018)

Impd (الضرائب المباشرة)	IMPTOT (الإيرادات الجبائية العادية)	RP (الإيرادات العامة)	DG (نفقات التسيير)	DTOT (النفقات العامة)	DEQ (نفقات التجهيز)	مؤشرات الإحصاء الوصفي
523580.4	1357561.	3106505	2770574.	442337	164380	الوسط الحسابي
478430.0	1146612.	3074644	2300023.	424633	182259	الوسط الحسابي
1064412.	2728450.	6313959	4782634.	772629	307800	أعلى قيمة
149670.0	349502.0	1124924	856193.0	117812	221100.	أصغر قيمة
296611.3	848298.7	1589953	1573446.	246727	942048.	الانحراف المعياري
0.451623	0.385800	0.56517	0.144857	0.04415	-	الالتواء
1.974125	1.630078	2.27889	1.273113	1.39935	1.69503	التفطح
9948027	25793665	5902359	52640911	840440	312323	المجموع
1.58E+12	1.30E+1	4.55E+1	4.46E+13	1.10E+	1.60E+	الانحراف عن المجموع
	3	3		14	13	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 09

2-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: نقول عن سلسلة أنها مستقر إذا كان الوسط الحسابي وتباين للمتغير ثابت.

توجد هناك عدة اختبارات تعتمد في الكشف عن استقرار وسكون السلسلة الزمنية من عدمها، إلا أن اختبار ديكي فولر الموسع هو الأكثر شيوعا واستخداما.

**1-2- تحديد فترة الإبطاء لمتغيرات الدراسة :** يعتبر اختبار Schwarz من أهم الاختبارات لتحديد فترة الإبطاء، والبرنامج يعرض عدد من الاختبارات يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

**- فترة الإبطاء لمتغير نفقات التجهيز :** يمكن عرض نتائج فترة الإبطاء حسب عدد من الاختبارات كما بينها

الجدول التالي: جدول رقم(4-21): اختبارات فترة الإبطاء لمتغير نفقات التجهيز

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-223.8652	NA	6.15e+11	29.98202	30.02922	29.98152
1	-210.9926	22.31246	1.26e+11	28.39901	28.49342	28.39800
2	-210.8277	0.263723	1.42e+11	28.51037	28.65198	28.50886
3	-207.4873	4.899317*	1.05e+11*	28.19831*	28.38712*	28.19630*
4	-207.4310	0.075048	1.20e+11	28.32414	28.56015	28.32162

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

LR: اختبار LR : الخطأ التنبؤي النهائي FPE : معيار AIC : معيار أكايك

SC : معيار سكوارز : معيار HQ : معيار هنان- كوين

يبين الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين مختلف الاختبارات على أن فترة الإبطاء هي ثلاثة سنوات بالنسبة لمتغير نفقات التجهيز.

**- فترة الإبطاء لمتغير نفقات التسيير :** يمكن عرض نتائج فترة الإبطاء حسب عدد من الاختبارات كما بينها

الجدول التالي :

جدول رقم (4-22): اختبارات فترة الإبطاء لمتغير نفقات التسيير

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-233.4127	NA	2.20e+12	31.25503	31.30223	31.25452
1	-214.9223	32.05008*	2.13e+11*	28.92297*	29.01738*	28.92196*
2	-214.8460	0.122030	2.42e+11	29.04613	29.18774	29.04463
3	-214.5403	0.448409	2.68e+11	29.13870	29.32752	29.13669
4	-214.0134	0.702558	2.89e+11	29.20178	29.43780	29.19927

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 09

يبين الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين مختلف الاختبارات على أن فترة الإبطاء هي سنة واحدة بالنسبة لمتغير نفقات التسيير .

- فترة الإبطاء لمتغير النفقات العامة : يمكن عرض نتائج فترة الإبطاء حسب عدد من الاختبارات كما بينها

الجدول التالي : جدول رقم (4-23): اختبارات فترة الإبطاء لمتغير النفقات العامة

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-239.4178	NA	4.89 <sup>e</sup> +12	32.05571	32.10291	32.05520
1	-220.6840	32.47198*	4.60 <sup>e</sup> +11	29.69119	29.78560*	29.69019
2	-220.4783	0.329004	5.14 <sup>e</sup> +11	29.79711	29.93872	29.79560
3	-218.3854	3.069695	4.47 <sup>e</sup> +11*	29.65138*	29.84019	29.64937*
4	-217.6860	0.932481	4.72 <sup>e</sup> +11	29.69147	29.92748	29.68895

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 09

يبين الجدول أن هناك اختلاف بين مختلف المتغيرات في فترة الإبطاء ونحن سنختار قرار اختبار، لأنه متشدد في Schwarz تحديد فترة الإبطاء وعليه فان فترة الإبطاء لمتغير النفقات العامة هي سنة واحدة.

تام بين مختلف الاختبارات على أن فترة الإبطاء هي سنة واحدة بالنسبة لمتغير نفقات التسيير .

- فترة الإبطاء لمتغير الإيرادات العامة : يمكن عرض نتائج فترة الإبطاء حسب عدد من الاختبارات كما بينها

الجدول التالي:

جدول رقم(4-24): اختبارات فترة الإبطاء لمتغير الإيرادات العامة

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-233.8880	NA	2.34 <sup>e</sup> +12	31.31839	31.36560	31.31789
1	-211.3651	39.03965*	1.33 <sup>e</sup> +11*	28.44868*	28.54308*	28.44767*
2	-211.2760	0.142583	1.51 <sup>e</sup> +11	28.57013	28.71174	28.56862
3	-210.6935	0.854323	1.60 <sup>e</sup> +11	28.62580	28.81461	28.62379
4	-210.5518	0.188864	1.82 <sup>e</sup> +11	28.74024	28.97626	28.73773

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 09

يبين الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين مختلف الاختبارات على أن فترة الإبطاء هي سنة واحدة بالنسبة لمتغير الإيرادات العامة .

- فترة الإبطاء لمتغير الإيرادات الجبائية العادية : يمكن عرض نتائج فترة الإبطاء حسب عدد من الاختبارات كما يبينها الجدول التالي :

جدول رقم(4-25): اختبارات فترة الإبطاء لمتغير الإيرادات الجبائية العادية

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-270.4807	NA	7.38 <sup>e</sup> +11	30.16452	30.21399	30.17134
1	-236.0781	61.16028*	1.80 <sup>e</sup> +10*	26.45312*	26.55205*	26.46676*
2	-171.5759	0.126367	2.73 <sup>e</sup> +10	26.85783	26.98820	26.83103
3	-169.7176	2.573014	2.42 <sup>e</sup> +10	26.72578	26.89961	26.69005
4	-166.9635	3.389699	1.88 <sup>e</sup> +10	26.45592	26.67320	26.41125

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 09

يبين الجدول أن هناك اتفاق شبه تام بين مختلف الاختبارات على أن فترة الإبطاء هي سنة واحدة بالنسبة لمتغير الإيرادات الجبائية العادية .

- فترة الإبطاء لمتغير الضرائب المباشرة : يمكن عرض نتائج فترة الإبطاء حسب عدد من الاختبارات كما يبينها الجدول التالي :

جدول رقم(4-26): اختبارات فترة الإبطاء لمتغير الضرائب المباشرة

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-153.6015	NA	9.45e+10	28.10937	28.14554	28.08657
1	-137.2724	26.72030*	5.84e+09*	25.32226*	25.39461*	25.27666*
2	-136.7022	0.829478	6.38e+09	25.40040	25.50891	25.33199
3	-136.6220	0.102050	7.70e+09	25.56764	25.71232	25.47643
4	-136.3626	0.282991	9.14e+09	25.70229	25.88315	25.58828

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 09

يبين الجدول أن هناك اتفاق بين مختلف الاختبارات على أن فترة الإبطاء هي سنة واحدة بالنسبة لمتغير الضرائب المباشرة .

## 2-2- دراسة استقرار المتغيرات التابعة :

- استقرارية متغير نفقات التجهيز : يمكن عرض نتائج الاستقرارية للمتغير وفق معيار ديكي فولر الموسع كما يبينها الجدول التالي : جدول رقم (4-27): نماذج اختبار الاستقرارية لمتغير نفقات التجهيز

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير DEG
	None بدون	Trend et قاطع و متجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Trend et قاطع و متجه Intercept	Intercept قاطع	
I(1)	-1.293154	-5.295224	-5.483959	1.504124	-3.576383	-0.596552	القيمة الحرجة عند 5%
	-1.96627	-3.733200	-3.065585	-1.1961409	-3.710482	-3.065585	ADF
	0.1721	0.0034	0.0005	0.9614	0.0629	0.8456	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

من خلال الجدول السابق الذي يعرض النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرارية نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يجعلنا نقر بعدم استقرارية السلسلة عند المستوى ، وما يؤكد ذلك هو عدم معنوية الاختبار في النماذج الثلاثة عند المستوى، أما بالنسبة للنماذج الثلاثة عند الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة في النموذج بوجود قاطع والنموذج قاطع و متجه ما يجعلنا نقر باستقرارية السلسلة عند الفرق الأول.



- استقرارية نفقات التسيير : يمكن عرض نتائج الاستقرارية للمتغير كما يبينها الجدول التالي :

جدول رقم (4-28) : نماذج اختبار الاستقرارية للمتغير نفقات التسيير

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير DG
	None بدون	Trend et ومتجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Trend et ومتجه Intercept	Intercept قاطع	
I(1)	2.957466-	3.433160-	3.565127-	1.593594	1.755458-	0.543319-	القيمة الحرية عند %5
	1.962813-	3.710482-	3.052169-	1.961409-	3.690814-	3.040391-	ADF
	0.0057	0.0801	0.0188	0.9673	0.6833	0.8605	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 09

من خلال الجدول وبعرض النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرارية نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يجعلنا نقر بعدم استقرارية السلسلة عند المستوى ، وما يؤكد ذلك هو عدم معنوية الاختبار في النماذج الثلاثة ، أما بالنسبة للنماذج الثلاثة عند الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة في النموذج بدون قاطع ومتجه ما يجعلنا نقر باستقرارية السلسلة عند الفرق الأول .

- استقرارية متغير النفقات العامة : يمكن عرض نتائج الاستقرارية للمتغير وفق معيار ديكي فولر الموسع كما يبينها

الجدول التالي : جدول رقم (4-29) : نماذج اختبار الاستقرارية لمتغير النفقات العامة

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير DTOT
	None بدون	Trend et ومتجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Trend et ومتجه Intercept	Intercept قاطع	
I(1)	-0.556281	-4.511819	-4.694957	1.956947	-2.484091	-0.453171	القيمة الحرية عند %5
	-1.968430	-3.733200	-3.065585	-1.961409	-3.690814	-3.040391	ADF
	0.4578	0.0131	0.0023	0.9838	0.3306	0.8795	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

من خلال الجدول السابق الذي يعرض النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرار نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يجعلنا نقر بعدم استقرار السلسلة عند المستوى، وما يؤكد ذلك هو عدم معنوية الاختبار في النماذج الثلاثة عند المستوى، أما بالنسبة للنماذج الثلاثة عند الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة في النموذج بوجود قاطع والنموذج قاطع ومنتجه رغم أن النتائج تشير الى قبول النموذج إلا أن مستوى معنوية Trend قيمة قدرت ب 0.867 ما يجعلنا نرفض نتيجة النموذج، أما بالنسبة للنموذج بدون قاطع ومنتجه فهي حق مرفوضة بمقارنة القيمة المحسوبة مع الجدولية ومنه فان السلسلة مستقرة عند القاطع .

**2-3- دراسة استقرارية المتغيرات المستقلة:** يمكن عرض نتائج الاستقرارية للمتغيرات المستقلة وفق معيار ديكي فولر الموسع كما يبينها الجدول التالي :

**- اختبار استقرار الإيرادات العامة :**

جدول رقم (4-30): نماذج اختبار الاستقرار لمتغير الإيرادات العامة

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير RP
	None بدون	Trend et قاطع ومنتجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Trend et قاطع ومنتجه Intercept	Intercept قاطع	
I(1)	-2.315494	-4.170374	-3.525535	4.166773	-1.173417	1.329231	القيمة الحرجة عند 5%
	-1.962813	-3.710482	-3.052169	-1.961409	-3.690814	-3.040391	ADF
	0.0238	0.0223	0.0203	0.9999	0.8853	0.9976	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

من خلال الجدول السابق الذي يعرض النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرار نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يجعلنا نقر بعدم استقرار السلسلة عند المستوى ،

وما يؤكد ذلك هو عدم معنوية الاختبار في النماذج الثلاثة عند المستوى، أما بالنسبة للنماذج الثلاثة عند الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة في النماذج الثلاثة النموذج بوجود قاطع ومنتجه Trend و رغم أن النتائج تشير الى قبول النموذج إلا أن مستوى معنوية قيمة قدرت ب 0.096 ما يجعلنا نرفض نتيجة النموذج ، أما بالنسبة للنموذج بدون قاطع ومنتجه ونموذج بوجود قاطع فهي مقبولة بمقارنة القيمة المحسوبة مع الجدولية ومنه فان السلسلة مستقرة.

**- اختبار استقرار متغير الإيرادات الجبائية العادية :**

جدول رقم (4-31): نماذج اختبار الاستقرارية لمنغير الإيرادات الجبائية العادية

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير IMPT OT
	None بدون	Trend et قاطع ومتجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Trend et قاطع ومتجه Intercept	Intercept قاطع	
I(1)	-1.962813	-3.733200	-3.052169	-1.961409	-3.690814	-3.040391	القيمة الحرجة عند %5
	-1.938199	-3.836518	-3.199848	3.650518	-2.033256	0.495598	ADF
	0.0525	0.0420	0.0379	0.9996	0.5454	0.9814	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يعرض النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرارية أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يجعلنا نقر بعدم استقرارية السلسلة عند المستوى، وما يؤكد ذلك هو عدم معنوية الاختبار في النماذج الثلاثة عند المستوى، أما بالنسبة للنموذج الأول والثاني عند الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة في النموذجين ما يجعلنا نقر باستقرارية السلسلة عند الفرق الأول .

**- اختبار استقرار متغير الضرائب المباشرة :**

جدول رقم (4-32): نماذج اختبار الاستقرارية لمتغير الضرائب المباشرة

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير IMPd
	None بدون	Trend et ومتجه Intercept	Intercept قاطع	None بدون	Trend et ومتجه Intercept	Intercept قاطع	
I(1)	-1.966270	-3.710482	-3.052169	-1.961409	-3.69081	- 3.044039	القيمة الحرجة عند 5%
	-0.500196	-4.087751	-3.981102	3.83250	-2.30725	0.58899	ADF
	0.4823	0.0258	0.0083	0.9991	0.4096	0.9850	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يعرض النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرارية أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يجعلنا نقر بعدم استقرارية السلسلة عند المستوى، وما يؤكد ذلك هو عدم معنوية الاختبار في النماذج الثلاثة عند المستوى، أما بالنسبة للنموذج الأول والثاني عند الفرق الأول نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة في النموذجين ما يجعلنا نقر باستقرارية السلسلة عند الفرق الأول .

- اختبار استقرار الضرائب غير المباشرة: يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (4-33): نماذج اختبار الاستقرارية لمتغير الضرائب غير المباشرة

القرار	الفرق الثاني			البيان
	None بدون	Trend et قاطع ومتجه Intercept	Intercept قاطع	
I(2)	1.970978-	3.791172-	3.098896-	القيمة الحرجة عند 5%
	1.894115-	15.29400-	15.53978-	HD
	0.058	0.0001	0.0000	مستوى الدلالة

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

الجدول نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في نموذج بدون القاطع ومتجه، أما فيما يخص نموذج القاطع ونموذج القاطع والمتجه فالقيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة و أن مستوى الدلالة قدر ب0.000

و0.0001 على التوالي حيث أنه أقل من 0.05 ما يجعلنا نقر باستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الثاني بالنسبة لهذا المتغير .

لم يحقق المتغير استقرار في المستوى ولا في الفرق الأول ما جعلنا نستبعده من نموذج التكامل المشترك وندرس إلا السببية بينه وبين المتغير التابع كما سيتم إدراجه.

**ثانيا : اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات :**

### **1-نموذج التكامل المشترك بين الإيرادات العامة والنفقات العامة:**

من خلال الجدولين السابقين اتضح لنا أن المتغيرات المستقل ألا وهو الإيرادات العامة والمتغير التابع ألا وهو النفقات العامة مستقرة ومتكاملة من نفس عند الفرق الأول ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين.

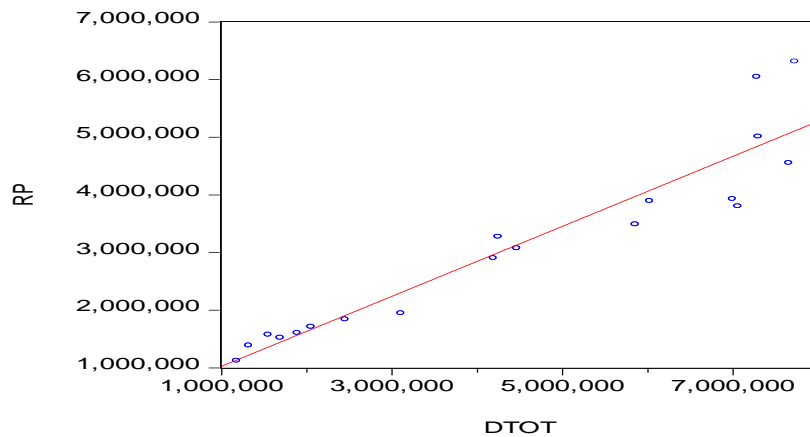
### **1-1-تقدير معاملات النموذج التوازني في المدى الطويل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة:**

يتحدد النموذج الرياضي الذي يربط بين المتغيرين في المدى البعيد من خلال المعادلة التالية:

$$DTOT = \alpha + \beta RP + \mu_t$$

يمكن تمثيل العلاقة وتحديد نوعها من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (4-12): تمثل العلاقة بين المتغيرين الإيرادات العامة والنفقات العامة



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

نلاحظ من الشكل العلاقة الخطية بين المتغيرين ما يؤكد على اعتماد نموذج الانحدار الخطي بين المتغيرين.

أما معاملات النموذج يمكن استخراجها من الجدول التالي:

جدول رقم (4-34) : نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين الإيرادات العامة والنفقات العامة

Dependent Variable: DTOT  
Method: Least Squares  
Date: 03/08/20 Time: 14:28  
Sample: 2000 2018  
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-117808.2	438286.7	-0.268792	0.7913
RP	1.461830	0.126284	11.57569	0.0000
R-squared	0.887415	Mean dependent var		4423373.
Adjusted R-squared	0.880792	S.D. dependent var		2467276.
S.E. of regression	851864.5	Akaike info criterion		30.24754
Sum squared resid	1.23E+13	Schwarz criterion		30.34696
Log likelihood	-285.3517	Hannan-Quinn criter.		30.26437
F-statistic	133.9966	Durbin-Watson stat		0.637018
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: DTOT  
Method: Least Squares  
Date: 03/08/20 Time: 17:21  
Sample: 2000 2018

جدول رقم (4-35) : نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين الإيرادات العامة والنفقات العامة

النموذج	B	الخطأ المعياري	الإختبار	أستوى الدلالة
الثابت	-117808.2	438286.7	-0.268792	0.7913
الإيرادات العامة	1.461830	0.126284	11.57569	0.0000
$R^2$	0.887		اختبار F	133.99
$R^2$ المعياري	0.880		SIG	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

يبين الجدول أعلاه نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بين المتغيرين كما يلي:

$$DTOT = -117808.15789 + 1.46182953549*RP$$

بمعنى أنه كلما تغيرت الإيرادات العامة بوحدة واحدة أدى لتغير النفقات العامة ب 1.46183، أما بالنسبة للثبات فنلاحظ أنها غير معنوية ما يؤكد على وجود مشكل قياسي في النموذج المعتمد ، وفي علاقة التقدير طويلة الأجل، ولكشف ذلك نقوم باختبار استقرار البواقي التقديرية لنموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين .

**1-2- اختبار ديكي فولر لاستقرار البواقي :** يمكن عرض نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4-36): نماذج اختبار الاستقرارية للبواقي

المستوى			
None بدون	Trend et قاطع و متجه Intercept	Intercept قاطع	المتغير RP
1.961409--	3.690814-	3.040391-	القيمة الحرجة عند %5
1.465339-	0.993814-	1.393515-	ADF
0.1292	0.9195	0.5620	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الجدولية أكبر من المحسوبة في كل النماذج عند المستوى ما يؤكد على عدم استقرار السلسلة الزمنية للبواقي عند المستوى ومن ثم لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين مما يؤكد على عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين .

**1-3- اختبار استقلال البواقي باستخدام اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin**

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4-37) نتائج استقرار سلسلة البواقي لنموذج الانحدار

Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		LM-Stat.
		0.101548
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
Residual variance (no correction)		3.42E+11
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		6.58E+11

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من كل القيم الجدولية ما يدل على أن البواقي مستقر حسب هذا الاختبار وهذا يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ما يؤكد على علاقة توازنية طويلة الأجل حسب هذا الاختبار .

لتأكيد وجود هذه العلاقة من عدمها نتيجة لاختلاف نتائج الاختبارين نقوم بالكشف عن المشاكل القياسية للنموذج وكذا استخراج نموذج تصحيح الخطأ لتأكيد ذلك.

#### 1-4- الكشف عن المشاكل القياسية لنموذج التكامل المشترك بين المتغيرين الإيرادات العامة والنفقات العامة:

- **معنوية الكلية للنموذج** : يوضح الجدول السابق رقم (4-34)، الممثل لتحليل التباين مستوى معنوية اختبار فيشر البالغة قيمة 0.00 ، حيث نلاحظ أنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، وعليه يمكن القول بأنه يوجد ميل للانحدار يختلف عن الصفر، ما يؤكد توفر شرط المعنوية الكلية لنموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين .

- **مشكل الارتباط الذاتي** : يمكن عرض نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي :

#### جدول رقم (4-38): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	7.071155	Prob. F(2,15)	0.0069
Obs*R-squared	9.220405	Prob. Chi-Square(2)	0.0099

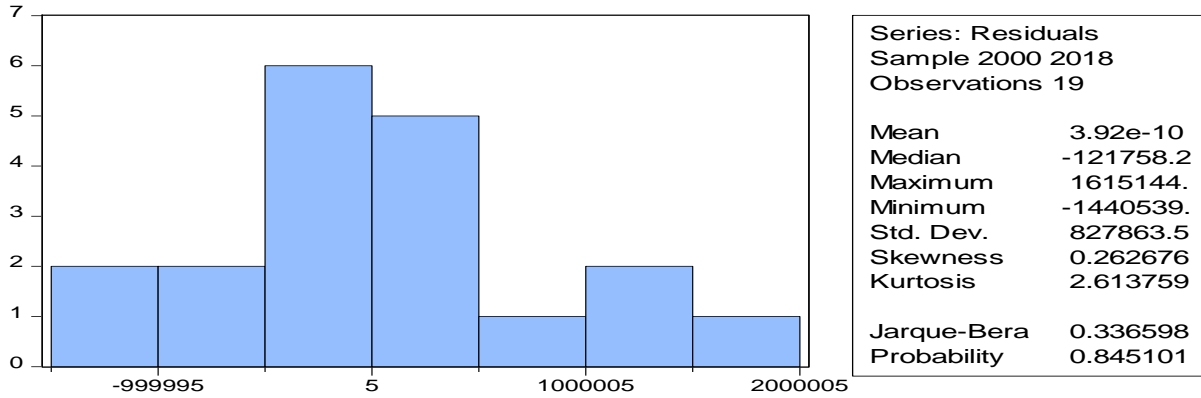
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ أن نتائج اختبار *Breusch Godfrey LM* مستوى احتمالية اختبار كاي مربع حقق قيمة قدرت ب 0.0099 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر ب 0.05 ما يؤكد على وجود مشكل للارتباط الذاتي للنموذج. ومع وجود مشكل التكامل الأعظم ممكن التغاضي عن هذا الشرط.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي** : يمكن عرض نتائج توزيع البواقي كمايلي :



## جدول رقم (4-39) التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة لبلوغ مستوى دلالة الاختبار قيمة قدرت ب 0.845 حيث أنها أكبر من 0.05 ما يؤكد على قبول الفرض الصفري الذي يقر بتوزيع بواقي النموذج طبيعياً .

**-ثبات تباين البواقي :** يمكن عرض نتائج ثبات تباين البواقي الخاصة بالنموذج كما يلي :

## جدول رقم (4-40) : ثبات تباين البواقي

## Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.724361 Prob. F(1,16)	0.4073
Obs*R-squared	0.779611 Prob. Chi-Square(1)	0.3773

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين البواقي لان القيمة الاحتمالية لاختبار كاي مربع قدرت ب 0.3773 وهي أكبر من 5% ما يؤكد ثبات تباين البواقي .

**1-2- نموذج تصحيح الخطأ:** بعد الوصول الى استقرار البواقي يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، حيث يتم

استعمال صيغة العلاقة طويلة الأجل للمتغيرين بالفرق الأول لكل منهما مع إضافة كمتغير مستقل في سلسلة بواقي تقدير العلاقة طويلة الأجل مبطئة لفترة واحدة

يمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة الرياضية التالية :

$$d(DTOT) = \alpha_1 d(RP) + \alpha_2 M_t(-1) + \varepsilon_t$$

يمكن عرض نتائج نموذج تقدير الخطأ من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (41-4) نموذج تقدير الخطأ لمتغير الإيرادات العامة والنفقات العامة

Dependent Variable: DDTOT

Method: Least Squares

Date: 05/08/20 Time: 11:55

Sample (adjusted): 2001 2018

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	245972.7	192446.5	1.278135	0.2206
DRP	0.450371	0.470341	0.957542	0.3535
M(-1)	-0.156102	0.195019	-0.800444	0.4359
R-squared	0.073926	Mean dependent var		363787.2
Adjusted R-squared	-0.049550	S.D. dependent var		581081.5
S.E. of regression	595303.9	Akaike info criterion		29.58254
Sum squared resid	5.32E+12	Schwarz criterion		29.73094
Log likelihood	-263.2429	Hannan-Quinn criter.		29.60301
F-statistic	0.598705	Durbin-Watson stat		2.047536
Prob(F-statistic)	0.562138			

جدول رقم (42-4) : نموذج تقدير الخطأ للإيرادات العامة والنفقات العامة

مستوى الدلالة	الإختبار	الخطأ المعياري	B معامل الانحدار	النموذج
0.2206	1.278135	192446.5	245972.7	الثابت
0.3535	0.957542	0.470341	0.450371	الإيرادات العامة
0.4359	-	0.195019	-0.156102	البواقي(-1)

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ من خلال ما سبق أن البواقي مبطئة سنة واحدة غير معنوية وسالبة ما يؤكد نتيجة اختبار ديكي فولر

الموسع أن البواقي غير مستقر وبالتالي لا توجد علاقة توازنية في المدى الطويل ما بين متغير الإيرادات العامة والنفقات

العامة وهذا ما يؤكد و يفسر أن التغيرات المشار إليها هي كمحصلة لتطورات في جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام،

حيث تم تسجيل عجز في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة، ويتضح من ذلك أن أسباب العجز قد تراكمت وتحكمت في

البنية الهيكلية للميزانية العامة في الجزائر، ولذلك لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل في هذا النموذج.

**2- نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الإيرادات الجبائية العادية و النفقات العامة :**

من شروط تطبيق هذا النموذج أن تكون السلسلتين مستقرتين عند نفس درجة التكامل، وبما أن متغيرات الدراسة مستقرتين في الفرق الأول ، ما يجعلنا نبحت العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

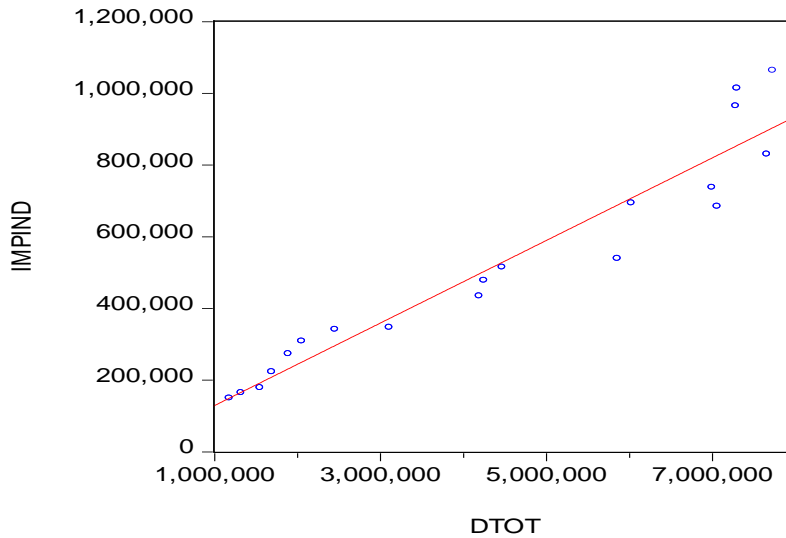
**1-2- تقدير معاملات النموذج:** يتحدد النموذج الرياضي الذي يربط بين المتغيرين في المدى البعيد من خلال

المعادلة التالية:

$$DTOT = \alpha + \beta IMPTOT + \mu_t$$

يمكن تمثيل العلاقة وتحديد نوعها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-13): تمثل العلاقة بين المتغيرين الإيرادات الجبائية العادية والنفقات العامة



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

أما معاملات النموذج يمكن استخراجها من الجدول التالي:

جدول رقم (4-43) تقدير النموذج بين متغير الإيرادات الجبائية العادية والنفقات العامة

Method: Least Squares  
Date: 03/08/20 Time: 17:21  
Sample: 2000 2018  
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	588807.7	267276.4	2.202992	0.0417
IMPTOT	2.824598	0.168211	16.79197	0.0000

R-squared	0.943138	Mean dependent var	4423373.
Adjusted R-squared	0.939793	S.D. dependent var	2467276.
S.E. of regression	605396.7	Akaike info criterion	29.56446
Sum squared resid	6.23E+12	Schwarz criterion	29.66387
Log likelihood	-278.8623	Hannan-Quinn criter.	29.58128
F-statistic	281.9702	Durbin-Watson stat	0.990650
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول رقم (4-44) : تقدير النموذج لمتغير الإيرادات الجباية العادية والنفقات العامة

النموذج	B معامل الانحدار	الخطأ المعياري	T الإختبار	مستوى الدلالة
الثابت	588807.7	267276.4	2.202992	0.0417
الجبائية العادية	2.824598	0.168211	16.79197	0.0000
$R^2$	0.943		F إختبار	281.97
$R^2$ المعياري	0.939		SIG	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

يبين الجدول أعلاه نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بين المتغيرين كما يلي:

$$DTOT=588807.7+2.824598 \times IMPTOT$$

بمعنى أنه كلما تغيرت الإيرادات الجبائية العامة بوحدة واحدة أدى لتغير النفقات العامة ب 2.824598 ، أما بالنسبة للثبات فنلاحظ أنها معنوية ما يؤكد أنه توجد عوامل أخرى تؤثر في النموذج ولم تذكر فيه تقدر ب 588807.7 .

2-2- إختبار ديكي فولر لاستقرار البواقي : يمكن عرض نتائج الإختبار من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4-45) : نماذج إختبار الاستقرار للبواقي

القرار	المستوى			
	None بدون	Trend et قاطع و متجه Intercept	Intercept قاطع	المتغير RP
I(0)	1.961409-	3.690814-	3.040391-	القيمة الحرجة عند %5
	2.416999-	2.205202-	2.347621-	ADF
	0.0189	0.4589	0.1691	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الجدولية أكبر من المحسوبة في النموذجين بوجود قاطع أو ثابت وبوجود قاطع ومتجه ما يؤكد على عدم استقرار السلسلة الزمنية للبواقي عندها، أما في النموذج الأخير بدون قاطع ومتجه فالقيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة ما يؤكد على استقرار السلسلة الزمنية للبواقي الممثلة للنموذج في المستوى ومن ثم يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين مما يؤكد على إمكانية وجود علاقة توازنية بين المتغيرين .

بعد تأكد استقرار البواقي للنموذج التقديري بين المتغيرين نقوم الآن بالكشف عن المشاكل القياسية لنموذج نعرض ما يلي :

### 2-3- المشاكل القياسية للنموذج :

- معنوية اختبار فيشر: يوضح الجدول السابق رقم (4-43)، الممثل لتحليل التباين مستوى معنوية اختبار فيشر البالغة قيمة 0.00 ، حيث نلاحظ أنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، وعليه يمكن القول بأنه يوجد ميل للانحدار يختلف عن الصفر، ما يؤكد توفر شرط المعنوية الكلية لنموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين .

- مشكل الارتباط الذاتي : من خلال نتائج الاختبار التالي يمكن معرفة نتائج الارتباط الذاتي

#### جدول رقم (4-46): الارتباط الذاتي

*Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:*

<i>F-statistic</i>	2.454481 Prob. F(2,15)	0.1196
<i>Obs*R-squared</i>	4.684839 Prob. Chi-Square(2)	0.0961

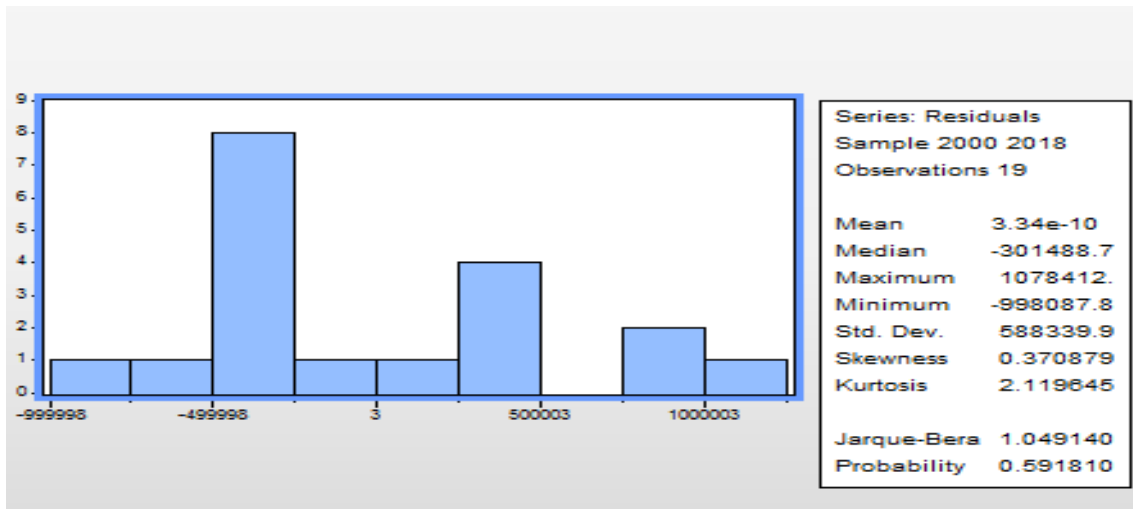
المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

نلاحظ أن نتائج اختبار *Breusch Godfrey LM* مستوى احتمالية اختبار كاي مربع حقق قيمة قدرت ب 0.0961 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر ب 0.05 ما يؤكد على عدم وجود مشكل للارتباط الذاتي للنموذج.

- التوزيع الطبيعي للبواقي :

يبين الجدول والشكل التاليين نتائج توزيع البواقي

## جدول رقم (4-47) التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة لبلوغ مستوى دلالة الاختبار قيمة 0.591 حيث أنها أكبر من 0.05 ما يؤكد على قبول الفرض الصفري الذي يقر بتوزيع بواقي النموذج طبيعياً .

-ثبات تباين البواقي : يمكن عرض نتائج ثبات تباين من خلال الجدول التالي :

## جدول رقم (4-48) : ثبات تباين البواقي

## Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.343236 Prob. F(1,16)	0.5661
Obs*R-squared	0.378031 Prob. Chi-Square(1)	0.5387

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين البواقي لان القيمة الاحتمالية لاختبار كاي مربع قدرت ب 0.5387 وهي أكبر من 5% ما يؤكد ثبات تباين البواقي .

#### 2-4- نموذج تصحيح الخطأ: بعد الوصول الى استقرار البواقي يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث يتم

استعمال صيغة العلاقة طويلة الأجل للمتغيرين بالفرق الأول لكل منهما مع إضافة كمتغير مستقل في سلسلة بواقي تقدير العلاقة طويلة الأجل مبطة لفترة واحدة .

يمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة الرياضية التالية :

$$d(DTOT) = \alpha_1 d(IMPTOT) + \alpha_2 M_{2t}(-1) + \epsilon_t$$

يمكن عرض نتائج نموذج تقدير الخطأ من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (49-4) نموذج تقدير الخطأ لمتغير الجباية العادية والنفقات العامة

Dependent Variable: DDTOT  
Method: Least Squares  
Date: 03/08/20 Time: 18:59  
Sample (adjusted): 2001 2018  
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-60956.97	252734.4	-0.241190	0.8127
DIMPTOT	3.416019	1.739624	1.963654	0.0684
M2(-1)	-0.605673	0.361617	-1.674905	0.1147
R-squared	0.206341	Mean dependent var		363787.2
Adjusted R-squared	0.100520	S.D. dependent var		581081.5
S.E. of regression	551103.0	Akaike info criterion		29.42824
Sum squared resid	4.56E+12	Schwarz criterion		29.57664
Log likelihood	-261.8542	Hannan-Quinn criter.		29.44870
F-statistic	1.949906	Durbin-Watson stat		1.879861
Prob(F-statistic)	0.176707			

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

جدول رقم (50-4) : نموذج تقدير الخطأ لمتغير الإيرادات الجباية العادية والنفقات العامة

النموذج	B معامل الانحدار	الخطأ المعياري	T الإختبار	مستوى الدلالة
الثابت	-60956.97	252734.4	-0.241190	0.8127
الجباية العادية	3.416019	1.739624	1.963654	0.0684
البواقي M2(-1)	-0.605673	0.361617	-1.674905	0.1147

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ من خلال ما سبق أن البواقي مبطئة سنة واحدة غير معنوية وسالبة ما يدل على عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل ما بين متغير الإيرادات الجبائية العادية والنفقات العامة، يمكن تفسير ذلك الى أن فترة الدراسة صغيرة لم تظهر علاقة طويلة الأجل من جهة، ومن جهة أخرى أن عدم تقارب في المدى الطويل بين المتغيرين يفسر أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليهما وهي الجباية البترولية التي تبقى المصدر الرئيسي في تمويل خزينة الدولة وتأثر عليها مباشرة بالرغم من أنها موردا غير مستقرا لارتباطه ومن تم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة الى عوامل أخرى، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية كونها أكثر استقرار وأقل تذبذبا وهذا ما يساعد على تحقيق استقرار السياسة المالية.

### 3- نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الضرائب المباشرة و النفقات العامة :

من شروط تطبيق هذا النموذج أن تكون السلسلتين مستقرتين عند نفس درجة التكامل، وبما أن متغيرات الدراسة مستقرين في الفرق الأول ، ما يجعلنا نبحت العلاقة التوازنية في المدى الطويل، ولقد تم استبعاد الضرائب غير المباشرة لأنها غير مستقر لا في المستوى ولا عند الفرق الأول .

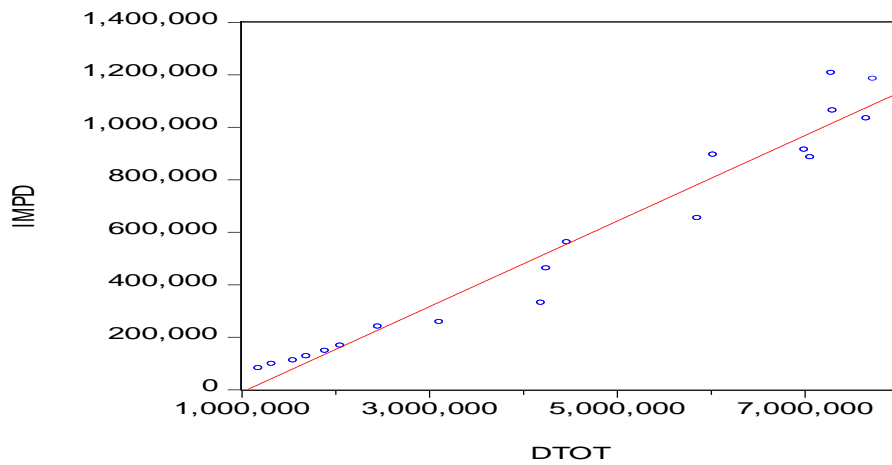
### 3-1- تقدير معاملات النموذج :

يتحدد النموذج الرياضي الذي يربط بين المتغيرين في المدى البعيد من خلال المعادلة التالية:

$$DTOT = \alpha + \beta IMPD + \mu_t$$

يمكن تمثيل العلاقة وتحديد نوعها من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (4-14): تمثل العلاقة بين المتغيرين الضرائب المباشرة والنفقات العامة



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

أما معاملات النموذج يمكن استخراجها من الجدول التالي:



الجدول رقم (4-51) معاملات النموذج

Dependent Variable: DTOT  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/08/20 Time: 13:04  
 Sample: 2000 2018  
 Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1205044.	208878.8	5.769104	0.0000
IMPD	5.860942	0.307335	19.07020	0.0000
R-squared	0.955342	Mean dependent var		4423373.
Adjusted R-squared	0.952715	S.D. dependent var		2467276.
S.E. of regression	536510.6	Akaike info criterion		29.32286
Sum squared resid	4.89E+12	Schwarz criterion		29.42228
Log likelihood	-276.5672	Hannan-Quinn criter.		29.33969
F-statistic	363.6725	Durbin-Watson stat		1.108904
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

جدول رقم (4-52) : تقدير النموذج لمتغير الضرائب المباشرة والنفقات العامة

النموذج	B معامل الانحدار	الخطأ المعياري	T الإختبار	أستوى الدلالة
الثابت	1205044.	208878.8	5.769104	0.0000
الضرائب المباشرة	5.860942	0.307335	19.07020	0.0000
$R^2$	0.955		F إختبار	363.6725
$R^2$ المعياري	0.952		SIG	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

يبين الجدول أعلاه نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بين المتغيرين كما يلي:

$$DTOT = 1205043.50043 + 5.86094203434 * IMPD$$

بمعنى أنه كلما تغيرت الضرائب المباشرة بوحدة واحدة أدى لتغير النفقات العامة ب 5.86094203434 ، أما بالنسبة للثبات فنلاحظ أنها معنوية ما يؤكد أنه توجد عوامل أخرى تؤثر في النموذج ولم تذكر فيه تقدر بـ 1205043.50043

**3-2- اختبار ديكي فولر لاستقرار البواقي :** يمكن عرض نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4-53) : نماذج اختبار الاستقرار للبواقي

القرار	المستوى			
	None بدون	Trend et قاطع و متجه Intercept	Intercept قاطع	المتغير RP
I(0)	1.961409-	3.733200-	3.040391-	القيمة الحرجة عند %5
	2.674272-	0.164012-	2.601115-	ADF
	0.0106	0.9874	0.1109	SIG

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الجدولية أكبر من المحسوبة في النموذجين بوجود قاطع أو ثابت وبوجود قاطع و متجه ما يؤكد على عدم استقرار السلسلة الزمنية للبواقي عندها، أما في النموذج الأخير بدون قاطع و متجه فالقيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة ما يؤكد على استقرار السلسلة الزمنية للبواقي الممثلة للنموذج في المستوى ومن ثم يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين مما يؤكد على إمكانية وجود علاقة توازنية بين المتغيرين .

بعد تأكد استقرار البواقي للنموذج التقديري بين المتغيرين نقوم الآن بالكشف عن المشاكل القياسية لنموذج

نعرض ما يلي :

### 3-3- المشاكل القياسية للنموذج :

**-معنوية اختبار فيشر :** يوضح الجدول السابق رقم (4-51)، الممثل لتحليل التباين مستوى معنوية اختبار فيشر البالغة قيمة 0.00 ، حيث نلاحظ أنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، وعليه يمكن القول بأنه يوجد ميل للانحدار يختلف عن الصفر، ما يؤكد توفر شرط المعنوية الكلية لنموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين .

**- مشكل الارتباط الذاتي :** يمكن عرض نتائج الارتباط الذاتي كما يلي :

جدول رقم (4-54): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

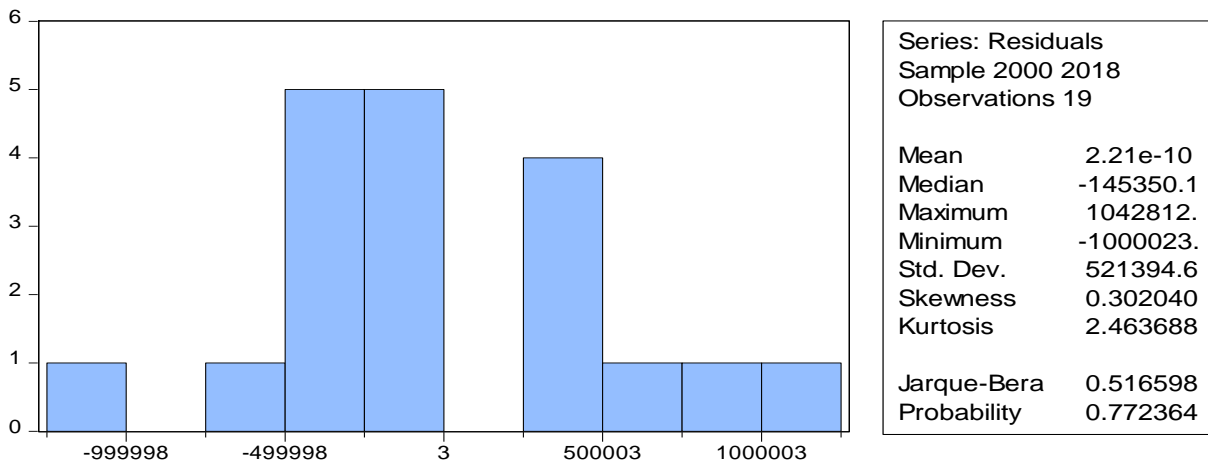
F-statistic	1.893130 Prob. F(2, 15)	0.1849
Obs*R-squared	3.829338 Prob. Chi-Square(2)	0.1474

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ أن نتائج اختبار *Breusch Godfrey LM* مستوى احتمالية اختبار كاي مربع حقق قيمة قدرت بـ 0.147 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ما يؤكد أن النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي .

**- التوزيع الطبيعي للبواقي :** يبين الجدول التالي نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي

جدول رقم (4-55) التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة لبلوغ مستوى دلالة الاختبار قيمة 0.772 حيث أنها أكبر من 0.05 ما يؤكد على قبول الفرض الصفري الذي يقر بتوزيع بواقي النموذج طبيعياً .

**- ثبات تبيان البواقي :** يمكن عرض نتائج ثبات التباين من خلال: جدول رقم (4-56) : ثبات تبيان البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.187924 Prob. F(1, 16)	0.6704
Obs*R-squared	0.208960 Prob. Chi-Square(1)	0.6476

Test Equation:

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين البواقي لان القيمة الاحتمالية لاختبار كأي مربع قدرت ب 0.6476 وهي أكبر من 5% ما يؤكد ثبات تباين البواقي .

**3-4- نموذج تصحيح الخطأ:** بعد الوصول الى استقرار البواقي يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، حيث يتم استعمال صيغة العلاقة طويلة الأجل للمتغيرين بالفرق الأول لكل منهما مع إضافة كمتغير مستقل في سلسلة بواقي تقدير العلاقة طويلة الأجل مبطة لفترة واحدة، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة الرياضية التالية :

$$d(DTOT) = \alpha_1 d(IMPD) + \alpha_2 M2(-1) + \varepsilon_t$$

يمكن عرض نتائج نموذج تقدير الخطأ من خلال الجدول التالي :

**جدول رقم (4-57) : نموذج تقدير الخطأ لمتغير الضرائب المباشرة والنفقات العامة**

Dependent Variable: DDTOT

Method: Least Squares

Date: 05/08/20 Time: 13:25

Sample (adjusted): 2001 2018

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-42707.55	189788.7	-0.225027	0.8250
DIMPD	6.890705	2.499499	2.756835	0.0147
M2(-1)	-0.668730	0.306974	-2.178461	0.0457
R-squared	0.343105	Mean dependent var		363787.2
Adjusted R-squared	0.255519	S.D. dependent var		581081.5
S.E. of regression	501376.3	Akaike info criterion		29.23911
Sum squared resid	3.77E+12	Schwarz criterion		29.38751
Log likelihood	-260.1520	Hannan-Quinn criter.		29.25958
F-statistic	3.917353	Durbin-Watson stat		1.866325
Prob(F-statistic)	0.042778			

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS09

جدول رقم (4-58) : نموذج تقدير الخطأ لمتغير الضرائب المباشرة والنفقات العامة

النموذج	B معامل الانحدار	الخطأ المعياري	T الإختبار	مستوى الدلالة t
الثابت	-42707.55	189788.7	-	0.8250
الضرائب المباشرة	6.890705	2.499499	2.756835	0.0147
البواقي(-1)M2	-0.668730	0.306974	-	0.0457

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews09

نلاحظ من خلال ما سبق أن البواقي مبطئة سنة واحدة جاءت معنوية وسالبة ما يدل على وجود علاقة توازنية سببية في المدى الطويل ما بين متغير الضرائب المباشرة والنفقات العامة، كما يبين الجدول أنه 34.31% من التغيرات التي تحدث في النفقات العامة سببها الضرائب المباشرة ، وهذا ما يفسر أن العنصر الأساسي الذي ساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة هي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتببات، والتي عرفت إصلاحات عديدة أولها سنة 2003 والثاني سنة 2008 وهو الإصلاح الأهم، حيث تم تعديل السلم الضريبي للضريبة على أرباح الشركات، وآخر إصلاح تم مؤخرا سنة 2020، بحيث تم تعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية من خلال رفع الحد الأدنى للإخضاع الضريبي وخفض في معدل الهامشي الأعلى وقلص عدد الأقساط الضريبية من خمسة الى ثلاثة، لقد استمر نمو هذا النوع من الضرائب بسبب الإصلاحات الضريبية المنتهجة.

### 3-3-المشاكل القياسية لنموذج تصحيح الخطأ:

**-معنوية اختبار فيشر :** يوضح الجدول السابق رقم (4-57)، الممثل لتحليل التباين مستوى معنوية اختبار فيشر البالغة قيمة 0.042 ، حيث نلاحظ أنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 ، وعليه يمكن القول بأنه يوجد ميل للانحدار يختلف عن الصفر، ما يؤكد توفر شرط المعنوية الكلية لنموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين .

### - مشكل الارتباط الذاتي :

## جدول رقم (4-59): الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

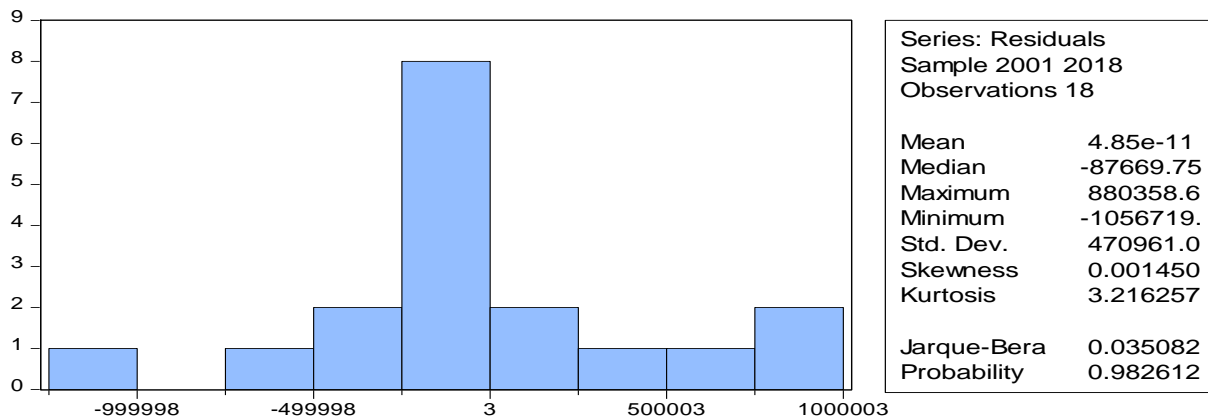
F-statistic	2.548351 Prob. F(2,13)	0.1165
Obs*R-squared	5.069468 Prob. Chi-Square(2)	0.0793

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

نلاحظ أن نتائج اختبار *Breusch Godfrey LM* مستوى احتمالية اختبار كاي مربع حقق قيمة قدرت ب 0.0793 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ما يؤكد أن النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي .

- التوزيع الطبيعي للبواقي :

## جدول رقم (4-60) التوزيع الطبيعي للبواقي :



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة لبلوغ مستوى دلالة الاختبار قيمة 0.982612 حيث أنها أكبر من 0.05 ما يؤكد على قبول الفرض الصفري الذي يقر بتوزيع بواقي النموذج طبيعياً

- ثبات تبيان البواقي :

## جدول رقم (4-61) : ثبات تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.641634 Prob. F(1, 15)	0.4356
Obs*R-squared	0.697355 Prob. Chi-Square(1)	0.4037

Test Equation:

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين البواقي لان القيمة الاحتمالية لاختبار كاي مربع قدرت ب 0.4037 وهي أكبر من 5% ما يؤكد ثبات تباين البواقي .

## 4- العلاقة السببية في الأجل القصير والطويل بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة:

## 4-1- العلاقة السببية في الأجل القصير بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة : بالنسبة للضرائب المباشرة

لم تستقر إلا عند الفرق الثاني و النفقات عند الفرق الأول و بالتالي المنهجية الأكثر استخداما في هذه الحالة هي اختبار غرانجر للسببية بين المتغيرين وتحصلنا على الجدول التالي :

## جدول رقم (4-62): اختبار السببية بين المتغيرين في الأجل القصير للضرائب غير المباشرة والنفقات العامة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTOT does not Granger Cause IMPIND	17	5.21144	0.0235
IMPIND does not Granger Cause DTOT		3.29875	0.0722

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews09

من خلال الجدول نلاحظ أن اختبار السببية في الأجل القصير جاء معنوي أي أقل من 0.05 حيث قدر ب 0.0235 ما يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام له علاقة سببية قصيرة الأجل بالضرائب غير المباشرة ولكن العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس غير صحيحة كون مستوى الدلالة لها غير معنوي ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الضرائب غير المباشرة كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الجباية العادية متذبذبة حيث سجلت نسب معتبرة من إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط مساهمتها في حصيلة الجباية العادية ما يعادل نسبة 35,96% خلال الفترة (2000-2018) بسبب الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك بفعل ارتفاع الإنفاق العمومي أو الخاص

الذي يؤدي بدوره الى زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن تم ارتفاع حصيلة الرسم على الواردات، إضافة الى توسيع مجال الإخضاع وتحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة خاصة من خلال الرقابة وإلزامية الفوترة.

**4-2- العلاقة السببية في الأجل الطويل بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة :** تم اعتماد منهجية dota yamomoto حيث لاحظنا من خلال دراسة عدد الإبطاءات ألا وهي أربعة 4 وأعلى رتب الاستقرار كانت اثنين 2 بالنسبة لمتغير الضرائب غير المباشرة ومن ثم تم تقدير المتغيرات 6 ابطاءات و أعطت النتائج التالية :

الجدول رقم (4 - 63): اختبار السببية بين المتغيرين في الأجل الطويل الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة

Dependent variable: DTOT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
IMPIND	3.122577	2	0.2099
All	3.122577	2	0.2099

Dependent variable: IMPIND			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DTOT	1.703447	2	0.4267
All	1.703447	2	0.4267

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

من خلال الجدول نلاحظ أن اختبار السببية في الأجل الطويل بين المتغيرين جاءت غير معنوية نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيم 0.4267 أكبر من 0.05 ما يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام ليس له علاقة سببية طويلة الأجل بالضرائب غير المباشرة، كما أن العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس غير معنوية هي الأخرى نتيجة لبلوغ مستوى دلالتها قيم 0.2099 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ومن ثم عدم وجود علاقة سببية كذلك من الضرائب غير المباشرة نحو الإنفاق العام في الأجل الطويل ما يفسر أن الضرائب غير المباشرة ابتداء من سنة 2010 شهدت انخفاضا في نسب تمويلها لموازنة الدولة بصفة عامة وللإيرادات العادية بصفة خاصة، ويعود ذلك الى ارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة في التمويل الموازي وكذا التخفيضات والإعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة التي اتبعتها الجزائر في إطار تهيئة البيئة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).



**ثالثاً - التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر :**

تدل الدراسة القياسية لأثر الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وهذا باستخدام منهجية تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذوا الإبطاء الموزع (ARDL) "Autoregressive Distribution lag Bounds test"، تم التطرق في البداية الى توصيف النموذج القياسي (متغيرات الدراسة)، قبل الشروع في تقدير نموذج الدراسة، فكان لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، وعليه اعتمدنا على اختبار ديكي فولار الموسع (ADF) "Augmented Dickey -fuller test" حيث أثبتت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، تبين أن معظم هذه الدوال غير مستقرة عند المستوى، إذ نصح باستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، ما عدا متغير الضرائب غير المباشرة فهي تبدو مستقرة عند الفرق الثاني وهذا ما يجعلنا نستبعده من نموذج التكامل المشترك وندرس إلا السببية بينه وبين المتغير التابع، وبعد ذلك اتضح أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة مستقرة ومتكاملة عند الفرق الأول وعند مستوى معنوية 5%، مما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ونستنتج بعد ذلك:

- **عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة و النفقات العامة من جهة، وبين الإيرادات الجبائية العادية والنفقات العامة من جهة أخرى، وهذا ما يمكن تفسيره أن التغيرات المشار إليها هي كمحصلة لتطورات في جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام، حيث تم تسجيل عجز في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة، ويتضح من ذلك أن أسباب العجز قد تراكمت وتحكمت في البنية الهيكلية للميزانية العامة في الجزائر، وتميزت فترة الدراسة بإتباع الجزائر سياسة مالية توسعية بالارتفاع المستمر للنفقات العامة مع محدودية مواردها المالية مما نتج عنه عجز موازني الذي لم يسمح بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وعليه فقد عملت السلطات العمومية على ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. ومن جهة أخرى عدم تقارب في المدى الطويل بين الجباية العادية والنفقات العامة يفسر أن رغم التطورات التي شهدتها الجباية العادية خلال فترة الدراسة إلا أن الجباية البترولية تبقى المصدر الرئيسي في تمويل**

خزينة الدولة بالرغم من أنها موردا غير مستقرا لارتباطه ومن تم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة الى عوامل أخرى، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية كونها أكثر استقرار وأقل تذبذبا وهذا ما يساعد على تحقيق استقرار السياسة المالية .

**وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الضرائب المباشرة والنفقات العامة، كما لاحظنا أنه 34.31% من التغيرات التي تحدث في النفقات العامة سببها الضرائب المباشرة، وهذا ما يفسر أن العنصر الأساسي الذي ساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة هي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات، والتي عرفت إصلاحات عديدة أولها سنة 2003 والثاني سنة 2008 وهو الإصلاح الأهم، حيث تم تعديل السلم الضريبي للضريبة على أرباح الشركات، وآخر إصلاح تم مؤخرا سنة 2020، بحيث تم تعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية من خلال رفع الحد الأدنى للإخضاع الضريبي وخفض في معدل الهامشي الأعلى وقلص عدد الأقساط الضريبية من خمسة الى ثلاثة، لقد استمر نمو هذا النوع من الضرائب بسبب الإصلاحات الضريبية المنتهجة.**

كذلك من خلال نتائج اختبار العلاقة السببية على الأجل الطويل والأجل القصير نستنتج:

**وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة، يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام له علاقة سببية قصيرة الأجل بالضرائب غير المباشرة، وهذا ما يفسر بأن الضرائب غير المباشرة كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الجباية العادية متذبذبة حيث سجلت نسب معتبرة من إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط مساهمتها في حصيلة الجباية العادية ما يعادل نسبة 35,96% خلال الفترة (2000-2018) بسبب الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك بفعل ارتفاع الإنفاق العمومي أو الخاص الذي يؤدي بدوره الى زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن تم ارتفاع حصيلة الرسم على**

الواردات، إضافة الى توسيع مجال الإخضاع وتحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة خاصة من خلال الرقابة والزامية الفوترة.

- **العلاقة السببية في الأجل الطويل بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة، يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام ليس له علاقة سببية طويلة الأجل بالضرائب غير المباشرة، وهذا ما يفسر أن الضرائب غير المباشرة ابتداء من سنة 2010 شهدت انخفاضا في نسب تمويلها لموازنة الدولة بصفة عامة وللإيرادات العادية بصفة خاصة، ويعود ذلك الى ارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة في التمويل الموازي وكذا التخفيضات والإعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة التي اتبعتها الجزائر في إطار تهيئة البيئة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وارتفاع نسبة التهرب الضريبي الذي أدى بدوره الى انخفاض حصيلة الضرائب، وعليه لابد الاهتمام بهذا النوع من الضريبة نظرا لأهميته وكيفية تحصيلها من أجل تحقيق مساهمة أكبر في تمويل الموازنة العامة وبالتالي تحقيق استقرار السياسة المالية.**

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل قمنا بتحديد معالم النظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات وتركيبته الجديدة التي تسير بقية الأنظمة العالمية، ومدى احتوائه على نصوص تشريعية متعلقة بمجموعة من الضرائب والرسوم الجديدة تهدف الى تبسيط النظام الجبائي الجديد يتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي، كما قمنا بدراسة تحليلية وقياسية لجميع المؤشرات التي حاولنا من خلالها الوقوف على مدى فعالية دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية إذ تشير الى عدم فعاليتها، فهي لا تزال عاجزة عن تمويل النفقات العامة للدولة، فمعظم إيرادات الميزانية تتحقق عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر المورد الرئيسي لعملية التمويل وبالتالي لم تستطع الجباية العادية أن تحل محل الجباية البترولية، كما أنها تتسم بانخفاض الضغط الضريبي عن المعدل الأمثل ما يشير الى ضعف المقدرة التكلفة للناتج المحلي الخام، إضافة الى ضعف مرونتها فالزيادة في حجم الحصيلة لم يكن بمستوى الزيادة في الناتج المحلي الخام.

تعزى عدم فعالية السياسة الضريبية الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية منها: ضعف كفاءة الإدارة الضريبية وعدم استقرار التشريع الضريبي، إضافة الى نقص وعي المكلفين واتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا تفشي ظاهرة الفساد الضريبي.

أما الدراسة القياسية التي قمنا بها بين متغيرات محل الدراسة، نستنتج مايلي:

✓ عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة و النفقات العامة من جهة، وهذا ما يمكن تفسيره أن التغيرات المشار إليها هي كمحصلة لتطورات في جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام التي سجلت عجز موازني طيلة فترة الدراسة.

✓ عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة يفسر أن رغم التطورات التي شهدتها الجباية العادية خلال فترة الدراسة إلا أن الجباية البترولية تبقى المصدر الرئيسي في تمويل خزينة الدولة .

✓ وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الضرائب المباشرة والنفقات العامة ، كما أنه 34.31% من التغيرات التي تحدث في النفقات العامة سببها الضرائب المباشرة، وهذا ما يفسر أن العنصر الأساسي الذي ساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة هي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات، والتي عرفت إصلاحات عديدة خلال فترة الدراسة.

✓ العلاقة السببية في الأجل القصير بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة، يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام له علاقة سببية قصيرة الأجل بالضرائب غير المباشرة، بسبب الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك بفعل ارتفاع الإنفاق العمومي أو الخاص إضافة الى عوامل أخرى.

✓ العلاقة السببية في الأجل الطويل بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة، يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام ليس له علاقة سببية طويلة الأجل بالضرائب غير المباشرة، وهذا ما يفسر أن الضرائب غير المباشرة ابتداء من سنة 2010 شهدت انخفاضاً في نسب تمويلها لموازنة الدولة بصفة عامة وللإيرادات العادية بصفة خاصة، ويعود ذلك الى ارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة في التمويل الموازي وكذا التخفيضات والإعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة التي اتبعتها الجزائر في إطار تهيئة البيئة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي تطرقنا إليها والمتعلقة بدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية (دراسة حالة الجزائر 2000-2020)، تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الضريبة وما يميزها عن باقي أدوات السياسة المالية، ومدى فعالية الدور الذي تلعبه الضريبة في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق استقرار السياسة المالية، وهذا كونها متغير داخلي تستطيع الدولة التحكم فيه.

شكل الفصل الأول مدخلا نظريا للسياسة المالية، باعتبارها أحد أهم أنواع السياسة الاقتصادية التي تخططها وتنفذها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، ومن ثم فإن التحكم في النشاط الاقتصادي مع ضبط وترشيد نفقاتها العامة وفقا لمواردها المالية المحدودة ومردودية النظام الاقتصادي السائد في البلاد.

أما الفصل الثاني فقد كان استعراض نظري للسياسة المالية وعلاقتها بالاستقرار، حيث شمل نظرة حول الاستقرار المالي والاقتصادي، مروراً بفجوة الناتج وآليات قياسها، لنعرج في الأخير على آثار السياسة المالية على عوامل الاستقرار، أينما تبين لنا أن الاستقرار يساهم في إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الأدوات المالية والاقتصادية بكفاءة عالية، بالإضافة الى ذلك أن تحقيق الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو بدوره يمكن أن يحرر أسعار الفائدة المحلية وإمكانية تطوير المؤسسات المالية وبالتالي يمكن من خلاله إصلاح النظام المالي.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد وقفنا من خلاله على الأسس النظرية لكل من الضريبة والنظام الضريبي، حيث حاولنا تقديم نظرة عامة حول الضريبة من حيث المفهوم، الخصائص والقواعد الأساسية لها، وعلاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي، لنعرج بعدها على التنظيم الفني للضريبة من تحديد لوعائها والمشاكل الناجمة عنه، لنختتم

بعد ذلك الفصل بمحاولة الإحاطة بالسياسة الضريبية علاقتها بالسياسة المالية من خلال دراسة أهدافها وأدواتها وعلاقة السياسة الضريبية ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

وجاء الفصل الرابع كدراسة تطبيقية وقفنا من خلالها على مدى مساهمة الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وذلك بتقديم لمحة حول الاقتصاد الجزائري والنظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات، كما قمنا بدراسة تحليلية لمسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مدعما البحث بدراسة قياسية لمختلف المؤشرات سواء منها مالية أو الاقتصادية ذات صلة بالموضوع، وقد خالصنا في نهاية الدراسة الى مجموعة من النتائج وجملة من الاقتراحات.

#### أولاً- نتائج الدراسة:

- تتمثل أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة والتي مكنت من اختبار صحة الفرضيات من عدمها فيما يلي:
- السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول الى أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تساهم الضريبة بشكل فعال في تحقيق استقرار السياسة المالية، كونها المصدر الرئيسي لتمويل الأعباء العامة للدولة ومتغير داخلي تستطيع الدولة التحكم فيه، فإنها تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم والكساد، إضافة الى مساهمتها في التوزيع العادل للدخول ورفع القدرة الشرائية، وكذا حماية البيئة والحد من التلوث، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.



● السياسة المالية المنتهجة في الجزائر أخذت الطابع التوسعي خلال فترة الدراسة، حيث جاء هذا بعد الإصلاحات الهيكلية المبرمة مع الهيئات الدولية، مما مكن الدولة من وضع برنامج إنفاقي توسعي، و برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ مالي معتبر، حيث استفادت منه جميع القطاعات بما فيه التنمية الفلاحية والصيد البحري والأشغال العمومية والهياكل القاعدية مما حسن مناخ الاستثمار في الجزائر.

● إن تطور إيرادات الجباية البترولية والإيرادات العادية مرت بمرحلتين:

**المرحلة الأولى خلال الفترة (2000-2010):** تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستمر للجباية البترولية والإيرادات العادية، لكن نمو الجباية البترولية فاق نمو الإيرادات العادية بفارق كبير راجع الى ارتفاع الحاد لأسعار النفط العالمية، وهي أعلى نسبة مساهمة في الإيرادات العامة سجلت خلال فترة الدراسة أدت بارتفاع الإيرادات العامة بشكل كبير.

**المرحلة الثانية: خلال الفترة (2010 - 2020):** تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستمر للجباية العادية عكس الجباية البترولية التي عرفت تراجع في قيم إيراداتها مقارنة بسنة 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وهذا ما يدل أن نسبة مساهمة الإيرادات العادية تفوق بكثير نسبة مساهمة الجباية البترولية الى إجمالي الإيرادات العامة.

● و كان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للجزائر اتصفت بالعجز المزمّن و المستمر طوال سنوات الدراسة، ويرجع هذا العجز الى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة المستمرة في النفقات العامة، بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه السنوات إلا أنها لم تتمكن من تعويض تلك النقائص في الموازنة العامة وبالتالي تغطية عجز الميزانية العامة للبلاد .

● إن الإصلاح الضريبي في الجزائر كان يهدف الى زيادة مردودية الضرائب بأنواعها بغرض تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتحقيق استقرار السياسة المالية بصفة خاصة إلا أنه عجز عن تحقيق ذلك، ويظهر هذا من خلال سيطرة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبي الجزائري، انخفاض معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات عن

المستويات المثلى وعجز الجباية العادية عموما عن تغطية نفقات التسيير إضافة الى الهيمنة الواضحة للجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة للدولة.

- جاء الإصلاح الضريبي كنتيجة حتمية للمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينيات، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر عدالة وشفافية، وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة من أهم نتائج هذا الإصلاح.
- رغم النجاح النسبي للإصلاح الضريبي الجزائري، والذي مكن من رفع إيرادات الجباية العادية بأكثر من أربعة أضعاف خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق أحد أهم أهدافها المتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، حيث لا تزال هذه الأخيرة تهيمن على بنية الإيرادات العامة للدولة، بل أن إيرادات الجباية العادية لم تغطي سوى نسبة معتبرة من نفقات ميزانية التسيير خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني عدم صحة الفرضية الثالثة للدراسة.
- يرجع العجز الضريبي لجملة من المعوقات منها الداخلية كانهخفاض كفاءة الإدارة الضريبية وعدم استقرار التشريع الضريبي وانخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين، وكذا ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، ومنها الخارجية كانتشار الفساد الضريبي وتوسع الاقتصاد الموازي، وبالتالي فالجزائر مطالبة بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال إصلاح البنيتين الداخلية والخارجية للنظام الضريبي ومواجهة التحديات الدولية والمحلية التي تواجه هذه الإصلاحات، والسعي من خلال الضريبة الى تحقيق استقرار السياسة المالية.
- ومن تم أمكننا القول بعدم فعالية السياسة الضريبية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر.
- تصطدم فعالية النظام الضريبي الجزائري في علاج عجز الموازنة العامة للدولة بثقل التهرب الضريبي، والاقتصاد الموازي، على الرغم من التدابير التشريعية والتنظيمية الهادفة للحد من هاتين الظاهرتين.

- تشكل حصيلة الضرائب غير المباشرة خاصة الرسم على القيمة المضافة، إضافة الى الرسوم الجمركية نسبة مهمة من مجموع إيرادات الجباية العادية، على الرغم من تطور حصيلة الضرائب المباشرة الذي يعود أساسا الى ارتفاع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي بفعل ارتفاع الأجور خلال السنوات الماضية، والتوسع في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة من شأنه التأثير سلبا على الميل الحدي للاستهلاك ومن ثم على عمليتي الاستثمار والإنتاج، كما أنه يجعل ميزانية الدولة مرتبطة بضرائب بعينها، في حين تبقى حصيلة الضرائب ضعيفة للغاية، كما هو الحال بالنسبة للتسجيل والطابع، ما يوحي عدم اهتمام السلطات العمومية بهذا النوع من الضرائب.
- إن التوسع في منح الإعفاءات الضريبية المؤقتة لم يكن فقط غير ذي جدوى في تشجيع الاستثمار الأجنبي منه والمحلي، بل أنه حرم الخزينة العمومية من إيرادات هامة، كما أن مثل هذا الإجراء يعطي انطباعا لدى قطاع الأعمال أن السلطات العمومية ليست جديرة بالثقة في المسائل الضريبية.
- إن اتساع حجم اقتصاد الظل يعتبر من أهم المعوقات الخارجية لفعالية السياسة الضريبية في الجزائر، حيث بلغ حجم الظاهرة خلال الفترة (2001-2007) معدلا قدره 36,20% من إجمالي الناتج المحلي الخام، أي أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية تمارس خارج نطاق رقابة السلطات العمومية ولا يخضع أصحابها لمختلف الضرائب، ما من شأنه حرمان الخزينة العمومية من إيرادات هامة، كما تعتبر ظاهرة الفساد الضريبي أحد المعوقات الخارجية التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية لأهدافها.
- أما نتائج الدراسة القياسية لدور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية في الجزائر (2000-2018)، تبين مايلي: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، وهذا راجع الى تسجيل عجز في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة، وأن أسباب العجز قد تراكمت وتحكمت في البنية الهيكلية للميزانية العامة في الجزائر، وإتباع الجزائر سياسة توسعية بالارتفاع المستمر للنفقات العامة مع محدودية مواردها المالية مما نتج عنه عدم وجود علاقة

توازنية بين المتغيرين، وعليه فقد عملت السلطات العمومية على ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية العادية والنفقات العامة، رغم التطورات التي شهدتها الجبائية العادية خلال فترة الدراسة إلا أنه يوجد عوامل أخرى تتحكم في الإيرادات العامة وهي الجبائية البترولية التي لا تزال مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة ومساهمتها في تمويل خزينة الدولة بالرغم من أنها موردا غير مستقرا لارتباطه ومن تم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة الى عوامل أخرى، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجبائية العادية كونها أكثر استقرار وأقل تذبذبا وهذا ما يساعد على تحقيق استقرار سياستها المالية .

وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الضرائب المباشرة والنفقات العامة، حيث أن 34.31% من التغيرات التي تحدث في النفقات العامة سببها الضرائب المباشرة، وهذا ما يفسر أن العنصر الأساسي الذي ساهم في تطور حجم الضرائب المباشرة هي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتبات التي عرفت إصلاحات عديدة خلال فترة الدراسة وسجلت نمو مستمر لنفس الفترة ما يميز فعالية هذه الإصلاحات في هذا النوع من الضرائب.

وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة، وهذا ما يفسر بأن الضرائب غير المباشرة كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الجبائية العادية متذبذبة حيث سجلت نسب معتبرة من إيرادات الجبائية العادية حيث بلغ متوسط مساهمتها في حصيلة الجبائية العادية ما يعادل نسبة 35,96% خلال الفترة (2000-2018) بسبب الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك بفعل ارتفاع الإنفاق العمومي أو الخاص الذي يؤدي بدوره الى زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن تم ارتفاع حصيلة الرسم على

الواردات، إضافة الى توسيع مجال الإخضاع وتحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة خاصة من خلال الرقابة والزامية الفوترة.

عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين الضرائب غير المباشرة والنفقات العامة، يؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام ليس له علاقة سببية طويلة الأجل بالضرائب غير المباشرة، وهذا ما يفسر أن الضرائب غير المباشرة ابتداء من سنة 2010 شهدت انخفاضا في نسب تمويلها لموازنة الدولة بصفة عامة وللإيرادات العادية بصفة خاصة، ويعود ذلك الى ارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة في التمويل الموازني وكذا التخفيضات والإعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة التي اتبعتها الجزائر في إطار تهيئة البيئة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

## ثانيا- أفاق البحث:

لقد تناولت هذه الأطروحة دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية، أي أنها ركزت على الأثر الذي تحدثه الضرائب في تمويل الموازنة العامة وبالتالي مدى قدرتها على تغطية النفقات العامة بصفة عامة ونفقات التسيير بصفة خاصة من أجل استقرار السياسة المالية، وعليه وكأفاق بحثية مستقبلية يمكن اقتراح مايلي:

1. ترشيد الإنفاق العام وعدالة توزيعه وتوجيهه.
2. دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية.
3. تنافسية النظام الضريبي الجزائري كمتغير لجلب الاستثمار الأجنبي على المستويين الإقليمي والدولي تهدف الى رفع مردودية الجباية العادية.
4. توسيع العمل بتقنية الاقتطاع من المصدر، بما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ورفع الحصيلة الضريبية، إضافة الى تحقيق مبدأ العدالة الضريبية من حيث المعاملة.

5. مواصلة الجهود في مجال محاربة التهرب والغش الضريبيين من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية للعمل في إطار الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها، وكذا إقرار عقوبات صارمة على من تثبت في حقهم مخالفة التشريع الضريبي.
6. توسيع قاعدة الإخضاع الضريبي وهذا بتوسيع أو خلق أوعية ضريبية جديدة، خاصة مع انخفاض الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات، حيث وصل متوسط هذا المعدل خلال فترة الدراسة الى 16,13% وهو أقل من المعدل الأمثل الذي يقدر بـ 25% ، ما يدل على قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل اقتطاعات الضريبية جديدة دون التأثير سلبا على أدائه.
7. تعميم فرض الضرائب والرسوم البيئية على كل من يشملهم القانون، ما من شأنه رفع حصيلته هذا النوع من الضرائب، وكذا مجابهة التحديات التي تفرضها التجارة الالكترونية من خلال محاولة إيجاد أرضية لكيفيات وآليات فرض الضريبة على هذه الأنشطة.

### ثالثا- صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات ونحن نحاول إنجازا هذا البحث أهمها:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيقة المتعلقة بالضريبة والموازنة العامة ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية من الهيئات الرسمية المختصة على الرغم من أن هذه الهيئات تملك مواقع إلكترونية إلا أنها تفتقر للتحيين.
- تضارب الإحصائيات بين مختلف الهيئات الرسمية المصدرة لها مما يستدعي الدقة في اختيارها.

وفي نهاية هذا البحث نسأل المولى عز وجل أن نكون ممن اجتهد فأصاب أجرين، وإلا فأجر واحد، وآخر

دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# المراجع

## أولا - المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب:

- 1- إبراهيم محمد قطب (بدون سنة) الموازنة العامة للدولة، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب الطبعة الرابعة.
- 2- أحمد جامع (1990) التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة.
- 3- أحمد زهير شامية (2013) النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 4- أحمد يوسف الشحات (2001) الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر.
- 5- باري سيجل (1987) النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية .
- 6- باهر محمد عتلم ( بدون سنة) اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة.
- 7- بسام الحجار (2009) الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط.2.
- 8- بلعوز بن علي (2006) محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2.
- 9- بن عمارة منصور (2010) الضريبة على الدخل الإجمالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر .
- 10 - بوزيدة حميدة (2007) التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 11- بوعون يحياوي نصيرة (2010) الضرائب الوطنية والدولية، الجزائر، مطبعة ميثيعة .
- 12- جمال خريس وآخرون (2002) النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.1.
- 13- جميل الزيدايين (1999) السياسات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان.
- 14- جودة عبد الخالق (1983) الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة.



- 15- حامد دراز، سعيد عبد العزيز (1992) السياسات المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الفصل الأول.
- 16- حامد عبد العزيز دراز (1999) السياسات المالية، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية .
- 17- حامد عبد المجيد دراز (1991) النظم الضريبية، دار الجامعية للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- 18- حامد عبد المجيد دراز (1994) النظم الضريبية، دار الجامعة، بيروت.
- 19- حامد عبد المجيد دراز (1995)، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- 20- حامد عبد المجيد دراز (2002) السياسات المالية، الدر الجامعية، الإسكندرية.
- 21- حسين مصطفى حسنّ (بدون سنة) المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 22- حميد بوزيدة (2007) جباية المؤسسات-دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية وتطبيقية- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
- 23- حميدي أحمد العناني (2003) اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرية اللبنانية.
- 24- خالد خطيب شحاتة، أحمد زهير شامية (2007) أسس المالية العامة، دار النشر .
- 25- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية (2008) أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط3.
- 26- خلاصي رضا (2012) النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر الجزء الأول.
- 27- رضا العدل (1996) التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس.
- 28- رفعت المحجوب (1979) المالية العامة، دار النهضة، بيروت.
- 29- زيد العابدين ناصر (1974) المالية العامة والتشريع الضريبي عين الشمس، القاهرة.

- 30- زينب حسين عوض الله (1994) مبادئ المالية العامة، دار الجامعة، بيروت.
- 31- سالم محمد الشوابكة (2015) المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 32- سرين عبد الحميد نبيه (2008) الاقتصاد الخفي، الطبعة 1، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 33- سعد الله داود (2013) الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- 34- سعيد عبد العزيز عثمان (2008) النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعة، بيروت.
- 35- سعيد عبد العزيز عثمان (2000) النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، الإسكندرية الدار الجامعة.
- 36- سعيد عبد العزيز عثمان (2011) النظام الضريبي وأهداف المجتمع، دار الجامعة الإسكندرية.
- 37- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي (2000) النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
- 38- سليمان الطماوي (بدون سنة) العقود الإدارية، مطابع عين الشمس، القاهرة.
- 39- سوزي عدلي ناشد (2000) الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعة للنشر.
- 40- سوزي عدلي ناشد (2003) المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة) منشورات الحلبي، بيروت.
- 41- سوزي عدلي ناشد (2008) أساسيات المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 42- سوزي عدلي ناشد (1999) ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على الاقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية .
- 43- السيد عبد المولى (1993) المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة.

- 44- صالح مفتاح (2005)، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1.
- 45- ضياء مجيد الموسوي (1993) الاقتصاد النقدي (قواعد- أنظمة- نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية) دار الفكر- الجزائر.
- 46- ضياء مجيد الموسوي (1994) النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 47- طارق لحاج (1999) المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 48- طاقة محمد والعزاوي هدى (2010) اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المسيرة.
- 49- عابد فضل الشعراوي (2007) السياسة المالية في دولة الخلافة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط.1.
- 50- عادل أحمد حشيش (1992) أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- 51- عادل أحمد حشيش (2006) مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 52- عادل فليح العلي (2007) المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد، الأردن، ط.1.
- 53- عباس كاظم الدعيمي (2010) السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط.1.
- 54- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي (2013) السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 55- عبد الحميد دراز (بدون سنة) المالية العامة- مؤسسة الشباب جامعة الإسكندرية .

- 56- عبد الرحمان تومي (2011) الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر.
- 57- عبد العزيز فهمي هيكل (1980) موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية.
- 58- عبد العزيز ياسين (بدون سنة) نظريات المالية العامة والنظام المالي، المعهد المالي للإدارة العامة صنعاء، الأردن.
- 59- عبد الكريم صادق بركات (1979) المالية العامة، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة.
- 60- عبد اللطيف بن أشنهو (بدون سنة) مدخل الى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية .
- 61- عبد الله الصعيدي ( بدون سنة) علم المالية العامة، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية.
- 62- عبد المجيد قدي (2003) المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر.
- 63- عبد المجيد قدي (2005) المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية-الساحة المركزية بن عكنون-الجزائر - ط2.
- 64- عبد المجيد قدي (2011) دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الجزائر ط.1.
- 65- عبد المطلب عبد الحميد (2007) النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 66- عبد المنعم راضي (1998) النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- 67- عبد المنعم فوزي (1994) المالية العامة، الإسكندرية، منشأة المعارف .
- 68- عبد المنعم فوزي (1985) المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- 69- عقيل جاسم عبد الله (1999) النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط2.
- 70- علي عباس عياد ( 1987) النظم الضريبية المقارنة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة .

- 71- علي لطفي (1987) اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين الشمس.
- 72- غازي عنابة (1998) المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان.
- 73- فتح الله ولعلو (1981) مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحدائث، الطبعة الأولى.
- 74- فوزي عطوي (2003) المالية العامة وموازنة الدولة، منشورات الحلبي، بيروت.
- 75- قدي عبد المجيد (2011) دراسات في علم الضرائب، دار جرير، الأردن، ط.1
- 76- مائير كوهين (2007) النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الحكيم الخزاني، مصر، دار الفجر، ط.1
- 77- مجدي محمد شهاب (1999) الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.
- 78- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا (2003) المالية العامة، دار العلوم الجزائر.
- 79- محمد بشير الكنتي (2008) المالية العامة المعاصرة، بغداد.
- 80- محمد بلقاسم حسن بهلول (1991) سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات .
- 81- محمد حسن الجمل (بدون سنة) أصول المالية العامة، القاهرة.
- 82- محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (2000) المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 83- محمد حلمي الطوابي (2007) أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي.
- 84- محمد حمو، منور أوسرير (2009) محاضرات في جباية المؤسسات، ط1، الجزائر.
- 85- محمد طاقة، هدى العزاوي (2007) اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الأردن، ط.1.
- 86- محمد عباس محززي (2008) اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر.

- 87- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى (1999) الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 88- محمد عوض رضوان (2009) الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إعادة البرامج، دراسة مقارنة ط2، دار النهضة، القاهرة.
- 89- محمد فؤاد إبراهيم (بدون سنة)، مبادئ علم المالية العامة، مكتبة النهضة المصرية.
- 90- محمدي فوزي أبو السعود (2004) مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 91- محمود حسين الوادي (2010) مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن.
- 92- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف (2009) الاقتصاد الكلي، دار المسيرة ط1، عمان.
- 93- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (2000)، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان.
- 94- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام (2007) مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1.
- 95- المرسي السيد حجازي (1998) النظم الضريبية، دار الجامعية، الإسكندرية .
- 96- مرسي السيد حجازي (2001) النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- 97- مصطفى حسين مصطفى (2001) المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 98- مصطفى رشدي شيخة (1985) الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط5.

99- مهدي سهر فيلان الجبوري، عامر عمران كاظم المعموري، سرمد عبد الجبار هدايب الخير الله (2018)

المثبتات التلقائية في تحقيق استقرار الموازنة العامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

100- ناصر مراد (2011) فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية.

101- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف (2007) مدخل في علم الاقتصاد، دار للنشر والتوزيع،

عمان.

102- نعمت الله نجيب وآخرون (1990) مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعية بيروت.

103- هيفاء غدير غدير (2010) السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة

العامة السورية للكتاب، دمشق.

104- وجدي حسين (1988) المالية الحكومة والاقتصاد العام، الإسكندرية.

105- وسام ملاك (2000) النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان .

106- وليد عبد الحميد عايب (2010) الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية

لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

107- يونس أحمد البطريق (1985) اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

108- يونس أحمد البطريق (2003) النظم الضريبية، دار الجامعية، الإسكندرية.

(2) الأطروحات والرسائل:

- 109-** بودخدخ كريم (2015) اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر -3.
- 110-** بوزيدة حميد (2006) النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) مذكرة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر .
- 111-** دراوسي مسعود (2006) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية جامعة الجزائر - الجزائر.
- 112-** صالح مفتاح (2003) النقود والسياسة النقدية - حالة الجزائر خلال فترة (1999-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 113-** عبد الله بلوناس (2005) الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر.
- 114-** فاطمة الزهرة قطوش (2015) إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة والقواعد تحصيل الضريبة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .3.
- 115-** فنغور عبد السلام (2017) تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 التقييم وأفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01.
- 116-** قدي عبد المجيد (1995) فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية-دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر معهد العلوم الاقتصادية.



- 117- محمود جمام (2010) النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد منتوري، قسنطينة.
- 118- مرازة صالح (2003) تطور السياسة الجبائية في الجزائر، دراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.
- 119- ميكاوي مولود (2015) حدود التنسيق الضريبي كآلية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة: حالة الاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3.
- 120- ثاني عاشور يمينة (2002) تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- 121- رحمة نابتي (2014) "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة". مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2.
- 122- عبد الكريم بريشي (2007) فعالية النظام الجبائي في ظل توجه لاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائر 2000-2007، الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة تلمسان.
- 123- عمر محمود عكاوي (2009) فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق لمدة 1980-2007، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

**(3) المجلات والدوريات:**

- 124- أحمد مهدي بلوايي (2008) البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز.
- 125- إيمان بوقصة (2018) "معضلة الفساد المالي في الجزائر" مجلة الأستاذ الباحث، المجلد 1، العدد 9، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس.
- 126- بلعورة هجيرة، الحكومة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية، مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 1، العدد 1.
- 127- بن شيخ عبد الرحمن (2017) دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي، المعيار العدد 18، جوان.
- 128- بول هيلبرز، وراسل كروجر، ومارينا موريتي (2000) مؤشرات الحیطة الكلية، أدوات جديدة لتقييم سلامة الاستقرار المالي، التمويل والتنمية، سبتمبر.
- 129- جاد خليفة (2010) الملاذات الضريبية بين الرّفص و التّبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 52، خريف.
- 130- حسين بن طاهر، سهيلة بغنة (2015) صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 3، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان.
- 131- خلاط محمد سراج (2013) دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة.
- 132- راشدي أمين (2017) دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي- دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف- "مجلة رؤى اقتصادية" جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان.

- 133- سروت جاهان، أحمد صابر (2013) التمويل والتنمية عوده الى الأسس، صندوق النقد الدولي، سبتمبر.
- 134- عائشة بن قارة مصطفى (2015) الجباية البيئية في التشريع الجزائري، من أداة تمويلية الى أداة ردعية وتحفيزية، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 3، العدد 5، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان.
- 135- عباس المجرن، علي العبد (1995) تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 4، مجلد 23 سنة.
- 136- العبيني مهند (2015)، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة محمد موسى ميدانية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 4(7).
- 137- غاري شيناسي (2005) الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، منشورات صندوق النقد الدولي.
- 138- فاروق عبد الحليم الغندوز (1982) مدى حاجتنا للضرائب في ظل نظام الزكاة، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد الخامس، جوان، القاهرة.
- 139- فرج شعبان، حدادو فهيمة، عبد الله الحرنسي حميد (2019) الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 8، العدد 1.
- 140- كريم زرمان (2010) التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد السابع، جوان.
- 141- محمد مسعي (2012) سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر.

**142-** محمد يودالي، موسى بن شنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر الإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة الدراسات الجبائية العدد الثاني .

**143-** مولود مليكاوي (2015) واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08.

**144-** نبيل بوفليح (2013) دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد9.

**145-** نسرین يجاوي (2016) الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 3، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر ديسمبر.

**146-** هايزو هوانج وس، كال وجيد (2002) الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد1، مارس.

#### **(4) الملتقيات والمؤتمرات:**

**147-** بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد (2005) فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي حول أداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 8 و9 مارس.

**148-** بوعشة مبارك (2013) الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية -مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: تقييم برامج الاستثمارية العامة أو انعكاسات على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر يومي 11 و 12 مارس.

- 149-** حبالى عبد المجيد، هواري نور الدين (2019) أثر الإصلاحات الضريبية على موارد الميزانية العامة، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية يوم 11 نوفمبر.
- 150-** كمال رزيق، فارس مسدود (2003) تقييم إصلاح النظام الجبائي، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة 11-12 ماي 2003، إعداد كمال رزيق، فارس مسدود - الجزائر جامعة البلدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- 151-** لحو عبد القادر (2006) أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة- الجزائر- أبريل.
- 152-** محمد زيدان، حاج قويدر قورين (2006) " الفساد الإداري في الدول النامية، أسبابه، أشكاله، آثاره واستراتيجيات مكافحته" مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2-3 ديسمبر.
- 153-** مفتاح صالح (2004) السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي حول "السياسة الاقتصادية واقع و آفاق "جامعة تلمسان، نوفمبر.

#### (5) القوانين والمراسيم :

- 154-** القانون رقم 83-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1983 المتضمن قانون المالية لسنة 1984
- 155-** القانون رقم 80-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1987 المتضمن قانون المالية لسنة 1981
- 156-** القانون رقم 89-26 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المتضمن قانون المالية لسنة 1990

- 157- القانون رقم 90 - 36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991
- 158- قانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000
- 159- قانون رقم 2000 - 06 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001
- 160- قانون رقم 01 - 21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002
- 161- قانون رقم 01 - 11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003
- 162- قانون رقم 03 - 22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004
- 163- قانون رقم 04 - 21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 المتضمن قانون المالية لسنة 2005
- 164- قانون رقم 05 - 16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006
- 165- قانون رقم 06 - 24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007
- 166- قانون رقم 07 - 12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 المتضمن قانون المالية لسنة 2008
- 167- قانون رقم 08 - 21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009
- 168- قانون رقم 09 - 09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010
- 169- قانون رقم 10 - 13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011
- 170- قانون رقم 11 - 16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012
- 171- قانون رقم 12 - 12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013
- 172- قانون رقم 13 - 08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014
- 173- قانون رقم 14 - 10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015
- 174- قانون رقم 15 - 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016
- 175- قانون رقم 16 - 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017

- 176- قانون رقم 17 - 11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018
- 177- قانون رقم 18 - 18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 يتضمن قانون المالية لسنة 2019
- 178- قانون رقم 19 - 14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020
- 179- القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000
- 180- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
- 181- الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.
- 182- المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004.
- 183- المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أفريل 2006.
- 184- المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28/09/2002 الجريدة الرسمية رقم 64 سنة 2002.
- 185- الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

### ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- 186 - Ahmed henni (1991) Economie de l'Algérie Indépendante, ENAC .Algérie .
- 187- Andree and Others (2008) , Moniting and forecasting annual public every month : the case of France, empirical economic.
- 188 - Andrew. B. and Ben. S Bernanke,(2009) macroeconomic, published by dorling kindersley india , FIFTH edition.
- 189 - Carlo Favero and Francesco Giavazzi (2008), Debt and the effects of fiscal policy, the federal reserve bank of boston.
- 190 - Christine Ammer and Dean S.Ammer (1977), Dictionnary of Busnessand Economy , ( new york) Macmillan publishing co .

- 191-** Edwaed S . kuotek (2007): How useful is okuns low ? Federal Reserve bank of kansas city .
- 192-** Eric. J. Swanson (2000), on signal extraction and non – certainty – Equivalence in optimal monetary policy Rules . Board of Governors of the federal reserve system .
- 193-** Faruk Altunc and Gelil Aydin (2013): the relation ship between optimal size of government and economic growth , empirical, evidence from turkey , Romania and Bulgaria , procedia, social and behavioral sciences.
- 194 -** Iris claus, paul conway, Alasdair scott (2000), The out put Gap : measurement, comparisons and assessment, reserve bank of new zealand .
- 195 -** Isabet Correia and Juan p .Nicolini (2001) optimal fiscal and Monetary policy equivalence results, university of tella .
- 196 -** Jane T . Haltmaier(1996), inflation – Adjsted potential out put , Board of Governors of the Federal Reserve system aug.
- 197 -** Levine(chars) and Rubin (Jrene)(1980) , Fiscal Stress and public policy sage publication , beverly helis, London.
- 198 -** M.S. Mohanty and fabrizio zampolli (2009): government size and macroeconomic stability, BIS quarterly review.
- 199 -** Martin F.J . Prachowny : Okuns low (1993): theoretical foundations and revised estimates the review of economics and statistic .
- 200-** Philippe Jaffre (1996), La monnaie et la politique monetaire , 4<sup>eme</sup> edition , economica , France.
- 201-** William A. Allen (2004): « Implementing Monetary Policy ,Issued by the centre for central Banking studies »,Bank of England, LONDON.
- 202-** William G. Gale, Peter k . Orszag (2003) economic effects of sustained budget deficits , economic joural.



203 - Yu Hsing (1991): Unemployment and the GNP gap : Okuns low revisited, Estern economic Journal.

204 - Imad . A . Moosa (2008): Economic growth and unemployment in arab countries : Is okun low valid, journal of development and economic policies.

205 - Rasmus Boms (2011), Taxation and government quality, working series, the quality if governement institue university of Rothenburg, décembre .

### ثالثا: مواقع الانترنت الرسمية:

206- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ،موقع الالكتروني: <http://www.mfdgi.gov.dz>

207- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، موقع الالكتروني:

- [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES\\_PUBLIQUES.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf).

208 - بنك الجزائر : [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_41f.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_41f.pdf)

209 - الموقع الرسمي لدافعي الضرائب: [WWW.Jibyatic.dz](http://WWW.Jibyatic.dz)

210 - الهياكل الجبائية الجديدة موقع المديرية العامة للضرائب [www.DGI.dz](http://www.DGI.dz)

211 - موقع البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org/>

212- موقع الالكتروني: التقرير العربي الاقتصادي الموحد.

الملاحق

## الملحق رقم (01) السلم التصاعدي للضريبة على أرباح الصناعية والتجارية المطبقة سنة 1990

نسبة	قسط الربح الخاضع للضريبة (دج)
300-دج	أقل من 18.000
5%	من 18.001 إلى 30.000
10%	من 30.001 إلى 60.000
15%	من 60.001 إلى 100.000
20%	من 100.001 إلى 150.000
25%	أكثر من 150.000

المصدر: القانون رقم 89-26 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المتضمن قانون المالية لسنة 1990-المادة 11

## الملحق رقم (02) معدلات فرض الضريبة التكميلية على الدخل المطبقة خلال سنة 1991.

نسبة الضريبة	قسط الربح الخاضع للضريبة (دج)
معفى	أقل من 21.600
5%	من 21.601 إلى 30.000
10%	من 30.001 إلى 60.000
15%	من 60.001 إلى 90.000
20%	من 90.001 إلى 120.000
25%	من 120.001 إلى 160.000
30%	من 160.001 إلى 200.000
35%	من 200.001 إلى 260.000
40%	من 260.001 إلى 330.000
45%	من 330.001 إلى 400.000
50%	من 400.001 إلى 500.000
55%	أكثر من 500.000

المصدر : القانون رقم 90 – 36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 المادة 13.

الملحق رقم (03): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، الوحدة مليار دج

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40,1	210,4	2,0	37,6	77,8	93,0	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38,8	204,5	6,5	53,1	72,8	71,8	التنمية المحلية و البشرية
12,5	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8,6	45,0	—	—	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100	525,5	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001، ص 87.

الملحق رقم (04): السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصرنة إدارة الضرائب
22,5	5,0	5,0	7,0	5,5	صندوق المساهمة والشراكة
2,0	0,4	0,5	0,8	0,3	تهيئة المناطق الصناعية
2,0	—	0,7	1,0	0,3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0,08	—	—	0,05	0,03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل
46,58	15,2	13,7	11,35	6,33	المجموع

المصدر: كريم زرمان (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، العدد السابع، جوان، ص 204.

## الملحق رقم (05): البرنامج التكميلي لدعم النمو المخصصات المضافة له خلال الفترة (2005-2009) مليار دج

السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	البرنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	-	-	-	-	1071	-
2005	-	1273	-	-	227	1500	862
2006	-	3341	250	277	304	4172	1979
2007	-	260	182	391	244	1077	2238
2008	-	260	-	-	205	465	2299
2009	-	260	-	-	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي ، المرجع السابق، ص209

## الملحق رقم (06): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014) الوحدة. مليار دج

البرنامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	% النسبة
<b>*برنامج تحسين ظروف معيشة السكان</b>	<b>9903</b>	
-السكن	3700	
-التربية -التعليم العالي -التكوين المهني	1898	45.42
-الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
-باقي القطاعات	1886	
<b>*برنامج تطوير الهياكل القاعدية</b>	<b>8400</b>	
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
-قطاع المياه	2000	38.52
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
<b>*برنامج دعم التنمية الاقتصادية</b>	<b>3500</b>	
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	16.05
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح-دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص48.

**الملحق رقم (07) تطور معدل الرسم على رقم الأعمال (1962 إلى 1991)**

الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج		الرسم الوحيد على تأدية الخدمات		المعدلات
1991	1962	1991	1962	
10%	6%	8%	4%	المعدل المخفض
25%	12.5%	10%	6%	المعدل العادي
40%	22.5%	50%	15%	المعدل المضاعف

La source :rapport de FMI la fiscalité des sociétés , Alger 1993 p6

**الملحق رقم (08) : السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي :**

نسبة الضريبة	القسط الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1440.000
35%	أكثر من 1440.000

المصدر: المادة 104 من القانون الضرائب المباشرة <http://www.mfdgi.gov.dz> consulté le 25/06/2020

**الملحق رقم (09) : إحصائيات تطور نوعية الخدمة على مستوى مراكز الضرائب**

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
91.00	77.93	70.53	76.67	97.06	85.60	53.25	نسبة الامتثال لشروط الى %الخدمات
97.90	99.00	99.90	99.90	99.50	97.88	90.58	%نسبة التكلفة بالمكلفين
84.17	74.17	69.56	73.03	71.96	72.32	66.40	نسبة جودة الخدمات المقدمة %
73.73	71.00	64.13	63.33	74.33	75.46	69.08	%نسبة الامتثال للمواعيد
67.20	69.00	71.86	68.64	88.60	65.00	73.16	%نسبة الاستماع للانشغالات
79.96	74.26	72.62	74.43	80.59	79.82	72.21	المجموع الكلي لنوعية %الخدمة

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

## الملحق رقم (10): أرقام وتواريخ القوانين المالية خلال الفترة 2000 – 2020

السنة المالية	تاريخ الصدور	القانون رقم	
يتضمن قانون المالية لسنة 2000	23 ديسمبر 1999	قانون رقم 99 – 11	01
يتضمن قانون المالية لسنة 2001	23 ديسمبر 2000	قانون رقم 2000 - 06	02
يتضمن قانون المالية لسنة 2002	22 ديسمبر 2001	قانون رقم 01 – 21	03
يتضمن قانون المالية لسنة 2003	24 ديسمبر 2002	قانون رقم 01 – 11	04
يتضمن قانون المالية لسنة 2004	28 ديسمبر 2003	قانون رقم 03 – 22	05
يتضمن قانون المالية لسنة 2005	29 ديسمبر 2004	قانون رقم 04 – 21	06
يتضمن قانون المالية لسنة 2006	31 ديسمبر 2005	قانون رقم 05 – 16	07
يتضمن قانون المالية لسنة 2007	26 ديسمبر 2006	قانون رقم 06 – 24	08
يتضمن قانون المالية لسنة 2008	30 ديسمبر 2007	قانون رقم 07 – 12	09
يتضمن قانون المالية لسنة 2009	30 ديسمبر 2008	قانون رقم 08 – 21	10
يتضمن قانون المالية لسنة 2010	30 ديسمبر 2009	قانون رقم 09 – 09	11
يتضمن قانون المالية لسنة 2011	29 ديسمبر 2010	قانون رقم 10 – 13	12
يتضمن قانون المالية لسنة 2012	28 ديسمبر 2011	قانون رقم 11 – 16	13
يتضمن قانون المالية لسنة 2013	26 ديسمبر 2012	قانون رقم 12 – 12	14
يتضمن قانون المالية لسنة 2014	30 ديسمبر 2013	قانون رقم 13 – 08	15
يتضمن قانون المالية لسنة 2015	30 ديسمبر 2014	قانون رقم 14 – 10	16
يتضمن قانون المالية لسنة 2016	30 ديسمبر 2015	قانون رقم 15 – 18	17
يتضمن قانون المالية لسنة 2017	28 ديسمبر 2016	قانون رقم 16 – 14	18
يتضمن قانون المالية لسنة 2018	27 ديسمبر 2017	قانون رقم 17 – 11	19
يتضمن قانون المالية لسنة 2019	27 ديسمبر 2018	قانون رقم 18 – 18	20
يتضمن قانون المالية لسنة 2020	11 ديسمبر 2019	قانون رقم 19 – 14	21

المصدر : المديرية العامة للضرائب الموقع الإلكتروني: -

données statistiques infra annuelles [www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz)

## الملحق رقم (11): أرقام وتواريخ القوانين المالية التكميلية خلال الفترة 2000 – 2020

السنة المالية	القانون رقم	تاريخ الصدور	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة
01	قانون رقم 2000 – 02	27 جوان 2000	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000
02	قانون رقم 05 – 05	25 جويلية 2005	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005
03	قانون رقم 06 – 04	15 جويلية 2006	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006
04	قانون رقم 07 – 03	24 جويلية 2007	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007
05	قانون رقم 08 – 02	24 جويلية 2008	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008
06	قانون رقم 09 – 01	22 جويلية 2009	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009
07	قانون رقم 10 – 01	26 أوت 2010	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010
08	قانون رقم 11 – 11	18 جويلية 2011	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011
09	قانون رقم 12 – 03	13 فيفري 2012	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012
10	قانون رقم 15 – 01	23 جويلية 2015	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015
11	قانون رقم 18 – 13	11 جويلية 2018	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018
12	20 – 07 قانون رقم	جوان 042020	يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020

المصدر : المديرية العامة للضرائب الموقع الإلكتروني:

www.dgpp-mf.gov.dz -données statistiques infra annuelles

0	-233.4127	NA	2.20e+12	31.25503	31.30223	31.25452
1	-214.9223	32.05008*	2.13e+11*	28.92297*	29.01738*	28.92196*
2	-214.8460	0.122030	2.42e+11	29.04613	29.18774	29.04463
3	-214.5403	0.448409	2.68e+11	29.13870	29.32752	29.13669
4	-214.0134	0.702558	2.89e+11	29.20178	29.43780	29.19927

فترة ابطاء

الاستقرار حالة 1

t-Statistic Prob.\*



Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.543319	0.8605
Test critical values:	1% level	-3.857386
	5% level	-3.040391
	10% level	-2.660551

Variable	Level		First deference	
	ADF statistics	Result	ADF statistics	Result
Y	I			
X1				
X2				
.				

16:08 / 27:35

## دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية (دراسة حالة الجزائر 2000-2020)»

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الضريبة في تحقيق استقرار السياسة المالية، مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، هذا من خلال الوقوف على مدى نجاعة السياسة الضريبية في تحقيق مختلف أبعاد السياسة المالية، سواء من حيث فعاليتها في تمويل الخزينة العامة للدولة أو مساهمتها في تغطية النفقات العامة، وما تحققة من استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، كما تتضمن دراسة تحليلية وقياسية لمسار السياسة المالية والضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة انطلاقا من الإيرادات، النفقات، الموازنة العامة، والجباية العادية، قسمت فترة الدراسة الى اتجاهين بين تفوق الجباية البترولية على الجباية العادية فترة (2000-2010)، وتراجع الجباية البترولية مع تفوق الجباية العادية خلال الفترة (2011-2020)، وأن كلا الاتجاهين كان لهما أثر بالغ على العجز الموازني رغم الإصلاحات الضريبية المنتهجة خلال فترة الدراسة إلا أن الجباية العادية لم تحل محل الجباية البترولية، وخلصت الدراسة أن الضريبة لم تحقق استقرار السياسة المالية في الجزائر، وفي الأخير قمنا بتقديم اقتراحات وتوصيات بخصوص هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الضريبة، الجباية العادية، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، النفقات.

### Le rôle de la fiscalité dans la stabilité de la politique budgétaire (étude de cas de l'Algérie 2000-2020)

#### Résumé:

Le Role de la fiscalité dans le rétablissement de la stabilité de la politique budgétaire Etude du cas de l'Algérie période 2000-2020 La présente étude , a pour but de révéler le rôle de la fiscalité dans la stabilité de la politique budgétaire , tout en se basant sur le cas de l'état algérien durant les deux décennies 2000-2020. L'efficacité de la politique budgétaire , est justifiée par la réalisation de ces objectifs dans ses divers compartiments : Financement du trésor public , contribution dans les dépenses publiques , ainsi que dans le domaine socio-économique . Notre étude analytique a évalué durant cette période (2000-2020) , la politique budgétaire de l'état algérien , sur les données suivantes : Recettes - Dépenses - Budget général et fiscalité ordinaire . L'étude est divisée selon les deux sources fiscales : Fiscalité pétrolière et fiscalité ordinaire ou hors hydrocarbure. La fiscalité pétrolière a dépassée durant la période 2000-2010 la fiscalité ordinaire , et cette dernière ( fiscalité ordinaire ) à son tour dominée la fiscalité pétrolière durant la présente décennie (2011- 2020). Les deux tendances fiscales , avaient un impact considérable sur le déficit budgétaire , malgré les réformes fiscales adaptées pendant cette période. La fiscalité ordinaire n'a pas pu prendre la place de la fiscalité pétrolière. En conclusion , la fiscalité n'arrive pas a atteindre l'objectif de la stabilité de la politique budgétaire en Algérie , et en dernier lieu on a suggéré des propositions et des recommandations a propos de ce sujet.

Mots clés : Politique budgétaire - Fiscalité - Fiscalité ordinaire - Impôts directs - impôts indirects - Dépenses.

#### The role of taxation in achieving the stability of fiscal policy (case study of Algeria 2000-2020)

#### Abstract :

The aim of the study is to show the role of tax on achieving a stable financial policy, by referring to Algeria as a case study (during 2000-2020). To do so, the study examines the efficiency of tax policy to attain various aspects of financial policy, either by reviewing this impact to fund the public treasury, or by its contribution to cover public expenditures, as well the impact on stabilize the socio-economic environment. further, the paper uses an econometric approach to draw the conduct of tax policy in Algeria by introducing revenues, expenditures and public budget as independent variables. The study divided the time span to two phases: the period when Oil revenues overpassed normal tax (2000-2010), while the second period represents the reverse case (normal tax exceed oil revenues (2011-2020). The results show that there is a remarkable effect on budget deficit, even the government had adopted a bench of financial bench in order to give more importance to normal tax. The paper find that tax policy failed to stabilize financial policy in Algeria, and gave some suggestions on this issue.

**Key words:** financial policy, tax, normal tax, direct tax, indirect tax, expenditures